دراسات
فى



الدكتور

سامى عفيفى حاتم

عضو الجمعية العلمية للسوق الأوربية المشتركة
دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد الدولى
جامعة كيل بألمانيا الغربية
كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان



الدار المصرية اللبنانية

دراســات

في الاقتصــاد الدولي

الطبعـة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م



الدار المصرية اللبنانية
طبـاعـة • نشـر • توزيـع
١٦ شارع عبدالخالق ثروت - تليفون ٧٥٦٧٤٣ - ٧٦٣٥٢٥ - برقيا . دارشادو - ص . ب : ٢٠٢٢ - القاهرة
AL-DAR AL-MASRIAH AL-LUBNANIAH PRINTING- PUBLISHING- DISTRIBUTION
16 ABD EL KHALEK SARWAT st p.o Box 2022 CAIRO EGYPT PHONE 763525 756743 CABLE DARSHADO

دراسات في الاقتصاد الدولي

الدكتور

سامي عفيفي حاتم
عضو الجمعية العلمية للسوق الأوربية المشتركة
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الدولي
جامعة كيل بألمانيا الغربية
كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

الناشر
الدار المصرية اللبنانية

بسم الله الرحمن الرحيم

لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ أَوۡ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى"

صدق الله العظيم

إهداء

إلى زوجتي ...

لصبرها حتى إخراج هذا الكتاب

محتويات الكتاب

الموضـــــوع — رقم الصفحة

الموضـــوع		رقم الصفحة

الفصـــل الثانى ـ تحليل المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية

الجزء الثانى ـ العلاقات النقـدية الدوليـــة

الفصـــل الثالث ـ ميزان المدفوعات

الفصـــل الرابع ـــ الصرف الأجنبى

الفصل الخامس — التوازن الاقتصادي الخارجي

الجزء الثالث — الاقتصاد المصري في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة

الفصل السادس — مشكلة سعر صرف الجنيه المصري

الموضـــــوع		رقم الصفحة

الفصـــل السابع ــ مشكلة الديون الخارجية للاقتصـــاد المصرى

تقـــــديـــم

هذا الكتاب يشكل محاولة لعرض عدد من الموضوعات التى تقـع فى نطاق الدراسات النظرية والتطبيقية لفرع الاقتصاد الدولى ، وهو بهـذا المفهـوم يغطى بعضا منها تم اختيارها فى ضوء الاحتياجات الفعلية لراغبى التخصص فى الدراسات الاقتصادية بوجه عام ؛ ودراسات التجارة الخارجية بوجه خاص . ويحـوى هذا الكتاب بين دفتيه عددا من الأفكار والمناهج الجديدة التى شهدها هذا الفرع فى العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين ، وسوف يتم استكمالها فى الطبعات القـادمة من هذا الكتاب اذا شاءت ارادة الله سبحانه وتعالى .

ولسلامة العرض رأينا تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة أجزاء رئيسية : يتناول **الجزء الأول** منها ما أطلقنا عليه « المنـاهج الفكرية الجـديدة فى نظرية التجـارة الدولية » . ولم نشأ تكرار الموضوعات المتعارف عليها فى كتب الاقتصـاد الدولى نظرا لليسر فى الحصول عليها من جانب القـارىء ، لهذا اقتصرنا على عـرض المناهج والمدارس الجديدة فى نظرية التجـارة الدولية متخـذين من تقييم الفكـر الكلاسيكى نقطة الانطلاق ، ثم تناولنا باسهاب المذاهب التكنولوجية فى الاقتصـاد الدولى مركزين على أسلوب معالجتها للظواهر الاقتصادية العالمية ، ومؤكدين على أوجه الاختلاف بينها وبين المذاهب الكلاسيكية فى التجـارة الدولية ، وفى الحالتين قدم هذا الكتاب تفسيرا لمبـدأ التخصص وتقسـيم العمل الدولى وفقا للمنطـق الكلاسيكى ، وطبقا للمناهج التكنولوجية ، وبالتالى طبيعة الاطار الاقتصادى الدولى الذى يربط بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية .

أما الجزء الثانى من هذا الكتاب فيتصدى بالعرض والتحليل لدراسة المفاهيم المرتبطة « بالعلاقات النقدية الدولية » بعد اسقاط فرض حياد النقود الذى قامت عليه دراسات الجزء الأول من هذا الكتاب . فالنقود ليست محايدة ، وليست مجرد وسيط للمبادلة على النحو الذى افترضته النظريات البحتة فى التجارة الدولية . وانطلاقا من هذا المفهوم تناول هذا الجزء بالدراسة والتحليل « النظرية النقدية الدولية » مبتدئا بميزان المدفوعات باعتباره المدخل الطبيعى للدراسة المتعلقة بهذه النظرية . ثم احتلت نظرية الصرف الأجنبى ، ونظرية التوازن الاقتصادى الخارجى حيزا كبيرا من التحليل الذى اعتمد عليه الجزء الثانى من هذا الكتاب .

ثم جاء **الجزء الثالث** ليغطى الجوانب التطبيقية المتعلقة بالاقتصاد المصرى باعتباره احد اقتصاديات الدول النامية ، ونموذجا متكررا بين الكثير من دول العالم الرابع والعالم الخامس اذا جاز لنا تقسيم العالم الى خمس مجموعات . ومن هنا جاء هذا الجزء متناولا لأهم الموضوعات النقدية الدولية التى تربط الاقتصاد المصرى بدول العالم الأخرى ، فاحتلت قضية سعر صرف الجنيه المصرى ، وقضية الديون الخارجية مكان الصدارة بين هذه الموضوعات .

ولست أزعم نجاحا فيما تصديت له ، ولكننى أؤكد للقارىء أمانة المحاولة حتى تكون مغفرة لما عسى أن يجده فى هذا الكتاب من تقصير . وهنا أود أن أسجل فى صدر صفحات هذا الكتاب الى الدين الذى احمله فى عنقى لأساتذتى الأوفياء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة . وفى طليعة هؤلاء السادة : الأستاذ الدكتور محمد زكى شافعى ، الأستاذ الدكتور رفعت المحجوب ، الأستاذ الدكتور سعيد النجار ، الأستاذ الدكتور محمد خليل برعى ، الأستاذ الدكتور محيى الدين الغريب ، الأستاذ الدكتور عبدالحميد الغزالى ، الأستاذ الدكتور عبدالفتاح قنديل ، الأستاذ الدكتور مصطفى السعيد ، الأستاذة الدكتورة هناء خير الدين . فلقد كانت لتوجيهاتهم جميعا من خلال المحاضرات ، أو من خلال الكتابات التى أطلع عليها المؤلف ، أو من خلال توجيهاتهم الشخصية الأثر البالغ فى معاونة الباحث على أن يشق طريقه فى الحياة والوصول الى الدرجة العلمية التى حصل عليها . كذلك لا يفوتنى أن أوجه الشكر الى الأستاذ الدكتور العشرى حسين درويش عميد كلية تجارة طنطا الذى قدم لى العون اثناء رئاسته لقسم الاقتصاد بالمعهد العالى للتجارة الخارجية عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٢ .

ورغم أن الدين الذى أحمله فى عنقى يمتد اليهم جميعا الا أنى أجد نفسى أمام نداء من القلب للوقوف وقفة عرفان بالجميل لثلاثة من الأساتذة كان لهم الفضل الأكبر فى حياتى الجامعية ودراسات الماجستير والدكتوراة وهم :

- الأستاذ الدكتور فؤاد هاشم عوض الذى فتح لى بفضل رعايته وتوجيهاته لى فى مرحلة الاشراف على الماجستير آفاق واسعة فى دراسات التجارة الخارجية.

- الأستاذ الدكتور سلطان أبو على الذى تعلمت على يديه الكثير من مناهج التدريس الجامعية مع أولى أيام عملى كمعيد بالمعهد العالى للتجارة الخارجية بالزمالك .

- البروفسور فيلمز Prof. Manfred Willms مدير معهد السياسة الاقتصادية بجامعة كيل الذى كان لتوجيهاته خلال الستة سنوات التى قضيتها تحت اشرافه فى مرحلة الدكتوراه بألمانيا الغربية بمثابة النور الذى أضاء الطريق أمامى ..

لهم الثلاثة أعجز عن أفى قدرهم الحقيقى بهذه الكلمة العابرة .
وأسئل الله العون والتوفيق ؟

مدينة العاشر من رمضان ــ ١٩٨٧/١/١م

(المؤلف)

الجزء الأول

المناهج الفكرية الحديثة فى نظرية التجارة الدولية

الفصل الأول

تقييم الفكر الكلاسيكى فى التجارة الدولية

١٠١ تمهيد

تستهدف هذه الدراسة عرض وتحليل المناهج والاتجاهات الفكرية الحديثة فى الفكر الاقتصادى المرتبط بالتجارة الدولية ، وصولا الى تفسير متكامل لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولى ، واستطلاعا لامكانية ايجاد تفسير لنمط وشروط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث .

وتأتى أهمية هذه المحاولة فى ضوء ما هو معروف من قصور النظريات الكلاسيكية فى التجارة الدولية عن الوفاء باحتياجات التحليل المتكامل والمنطقى لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم الثالث ، خاصة فى الوقت الراهن بعد أن أصبح متفقا عليه بين المفكرين والساسة أن لقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعدا دوليا يتطلب تكاتف جميع الدول أطراف الاقتصاد العالمى من أجل تحقيق معدلات عالية وسريعة للنمو الاقتصادى لدول الجنوب المتخلف . وانطلاقا من هذا المفهوم يتضح عجز الفكر الكلاسيكى عن تقديم تفسير مقنع لمواطن الميزة النسبية الفعلية والكامنة للدول النامية . وينبع هذا العجز من افتراض الفكر الكلاسيكى لتشابه الفنون والمعرفة التكنولوجية كأحد الشروط الأساسية لصحة وقدرة قانون النفقات النسبية على تفسير نمط وشروط التجارة الدولية . ولقد كان ذلك واضحا لدى كتاب كل من الجيل الأول والجيل الثانى للنظرية الكلاسيكية فى التجارة الدولية ، حيث افترضوا جميعا تشابه دوال الانتاج وتجانسها للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة ، وتباينها وعدم تجانسها اذا تطرق الحديث لأكثر من سلعة . ومؤدى هذا الفرض الكلاسيكى أن التكنولوجيا المستخدمة معروفة وشائعة ومتاحة فى الأسواق الدولية ، ويمكن الحصول عليها دون قيود لمن يرغب فى شرائها من هذه الأسواق . لهذا كان طبيعيا أن تتوصل هذه النظريات الى أن نمط التجارة الدولية يتحدد على أساس تخصص كل دولة فى انتاج السلع التى تنتجها بنفقة نسبية أقل ، وتستورد السلع التى تنتجها بنفقة نسبية أعلى ، وهذا

هو منطـــوق الصياغة الريكاردية لقانون النفقات النسبية Ricardian Form of The Law of Comparative Advantages وغنى عن البيان فان قانون النفقات النسبية طبقا للصياغة الريكاردية ينصرف الى تباين النفقات النسبية الطبيعية ويتجاهـــل النفقـــــات النســـبية المكتســـــبة Man-Made Comparative Advantages نظرا لاعتماده على فرض تشابه دوال الانتاج وتجانسها ، وأغفل بالتالى أحـــد المصادر الرئيسية لتنـــوع النفقـــات النسبية وتباينها ، وبالتالى لقيام التجـــارة الخارجيـــة .

وتستهدف هذه الدراسة من خلال اســـقاطها لعدد من الفـــروض الأساسية للنظريات الكلاسيكية فى التجارة الدولية الى اثبات صحة النتائج التالية :

● أن قانون النفقات النسبية يظل هو الأساس السليم لتفسير نمط وشروط التجارة الدولية فى ظل اطار من التحليل الاقتصادى العينى القائم على حياد النقود .

● أن قانون النفقات النسبية يشتمل على شقين رئيسيين هما :

(أ) مبدأ النفقات النسبية الطبيعية The Principle of Natural Comparative Advantages وهـــذه هـــى الصياغـــة الريكارديـــة التى اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية ، والكلاسيكية الحديثة . وينطلـــق هذا المعنى من تفسير أساسى مؤداه أن عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتـــاج يؤدى الى — طبقا لمفهـــوم نظرية هيكشر — أولين فى نسب عناصر الانتاج — تباين النفقات النسبية وبالتالى قيام التجارة الخارجية بين الدول .

(ب) مبدأ النفقـــات النســـبية المكتســـبة The Principle of Man-Made Comparative Advantages وهو المبدأ الذى يعتمـــد فى وجوده على معالجة التكنولوجيا وادخالها فى اطار التحليل الاقتصادى واعتبارهـــا أحد عناصر الانتاج الهامة بجانب كل من الأرض ، العمل الماهر ، العمل غير الماهر ، رأس المـــال المـــادى .

وحتى يتسنى لهذه الدراسة تحقيق الهدف الذى تصبو اليه ، فانها تبدأ بتقييم مختصر للمنـــاهج الكلاسيكية فى التجارة الدولية ، وكيف أدى اعتمادها على كثير من الفروض المبسطة وغير الواقعية تجاهلها للآثار الممكنة للتباين التكنولوجى على قيام التجارة الخارجية بين الدول ، ونشـــوء أنماط جديدة للتجـــارة الخارجيـــة لم

تأخذها هذه المذاهب التقليدية فى الحسبان . ثم نعرض بعدها للمنـاهج الحديثة البديلة ونتائج الدراسات التطبيقية التى تصدت بالدراسة والتحليل لايجـاد مخرج وتفسير مقبول للغز ليونتيف Leontief Paradox فى أدبيات التجـارة الدولية ؛ ثم ننتقل بعدها الى تقديم تحليل مفصل للمناهج التكنولوجية فى التجـارة الدولية باعتبارها أكثر هذه المناهج شهرة واتساقا مع الواقـع ، ثم نلقى الضـوء على موقع المناهج التكنولوجية من الدراسات التطبيقية ، ثم علاقة هذه المذاهب بالدول النامـيـة .

١٠٢ مقـومات الفكر الكلاسـيكى :

ظهرت النظرية الكلاسيكية فى التجـارة الدوليـة The Classical Theory of International Trade فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لمذهب التجاريين Merchantilist Doctorine والذى كان يحمل لواء الدعوة الى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كميـة ممكنة من المعادن النفيسة ، حيث كانت هذه الأخيرة مقياسا لقوة الدولة الاقتصادية فى ذلك الوقت . فجاءت النظرية الكلاسـيكية مدافعة عن حرية التجـارة الخارجية ؛ ومظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسـة فقط ، وانما أيضا فيما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية ممثلة فى الأراضى والمنازل وسلع الاستلاك(١) . فلقد أوضحت هذه النظرية أن حرية التجارة الخارجية هى الطريق الى زيادة ثروة البلاد الحقيقية وبالتالى قوتها الاقتصادية . وترتيبا على ذلك كانت حرية التجارة الخارجية فى نظر مفكرى المدرسة الكلاسيكية أفضل من عدم حرية التجارة الخارجية . وبصفة عامة يمكن التمييز بين جيلين من كتاب المدرسـة التقليدية فى التجارة الدولية(٢) .

الجيل الأول : من أهم أقطاب هذا الجيـل الكتاب الانجليز رواد المدرسـة التقليدية : آدم سميث J.S. Mill ، ديفيد ريكاردو D. Ricardo ، تورنز Torrens

---

(١) جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص : ١٩ .

— Adam Smith, An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, 4th ed., Vol. I, London, 1929. p. 416.

(٢) سلطان أبو على ، التجارة الدولية : نظرياتها وسياساتها ، مكتبة المدينة بالزقازيق ، ١٩٨١ ص : ٤٧ .

وجون ستيوارت ميل J.S. Mill . ولقد سيطرت أفكار هؤلاء الكتاب منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن العشرين وتدرجت أفكارهم بدأ من نظرية النفقات المطلقة الى نظرية النفقات النسبية ، ثم الى بيان أثر الطلب المتبادل الدولى . وبصفة عامة يمكن القول بوجود قاسم مشترك يجمع بين كتابات الجيل الأول من الاقتصاديين التقليديين يتلخص فى اعتماد تحليلهم الاقتصادى لنمط وشروط التبادل الدولى على نظرية العمل فى القيمة .

الجيل الثانى : من بين أهم كتاب الجيل الثانى للمدرسة التقليدية فى التجارة الخارجية كل من : ايد جورث Edgworth ، هابرلار Haberler ، ليونتيف Leontief ، ليرنر Lerner ، مارشال Marshal ، وميد Mead .

ومع مطلع القرن العشرين كثر اهتمام الاقتصاديين بارساء قواعد نظرية التوازن العام The General Equilibrium Theory وكان منطقيا أن تمتد مظلة هذا التطور الى حقل التجارة الدولية ممثلا فى جانبين أساسيين هما :

- نظرية نفقة الفرص البديلة أو المضيعة The Theory of Opportunity Costs كبديل لنظرية العمل فى القيمة التى اعتمد عليها مفكرو الجيل الأول للمدرسة التقليدية فى التجارة الدولية .

- ادخال منحنيات السواء الاجتماعية Social Indifference Curves كأداة تحليلية فى تحديد التوازن الدولى .

ويطلق على فكر كتاب الجيل الثانى للمدرسة الكلاسيكية فى التجارة الدولية اسم النظرية الكلاسيكية الحديثة Neo-Classical Theory أو المدرسة الحديثة فى التجارة الدولية . ويمكن القول بصفة عامة أن هذه النظرية تمثل تقدما حقيقيا على النظرية الكلاسيكية على النحو الذى صاغه رواد الجيل الأول للمدرسة الكلاسيكية فى التجارة الدولية رغم حفاظها على الجوهر الأساسى لهذه النظرية والنتائج المترتبة على الأخذ بها . فهى تقبل المنطق الأساسى لرواد الجيل الأول فيما يتعلق بأسباب وشروط التبادل الدولى والقائم على قانون أو مبدأ النفقات النسبية ، الا أنه فى الوقت ذاته قد تم تحريرها من القيود التى فرضتها عليهم نظرية العمل فى القيمة كأساس لتحديد قيم السلع . فكنقطة اتفاق بين مفكرى الجيل الثانى للمدرسة الكلاسيكية فى التجارة الدولية هى أن نظرية العمل فى القيمة ليست صحيحة ، فالعمل ليس هو عنصر الانتاج الوحيد فضلا على أن عنصر الانتاج الواحد ليس متجانسا ، بل ينقسم فى داخله الى مجموعات متخصصة تختلف كل منها عن الأخرى ، ولا يوجد

بينها تنافس Non-Competing Groups وقد تكون احداها أصلح لانتاج سلعة من الأخرى .

وفى واقع الأمر فان النظرية الكلاسيكية فى التجارة الدولية تشكل جزء لا يتجزأ من الفكر الاقتصادى الكلاسيكى والفروض التى تقوم عليها . لهذا فانه من المرغوب فيه فى هذه الدراسة البدء بعرض المقومات الأساسية للنظام الاقتصادى الكلاسيكى ، لكى نتمكن بعدها من استخلاص المواقع التى انطلقت منها المناهج الحديثة فى التجارة الدولية ، وهو الموضوع الذى تتصدى له هذه الدراسة .

هذه المقومات يمكن عرضها على النحو التالى(١) :

أولا : لقد اهتم مفكرى المدرسة التقليــدية بموضوعات تطبيقية ووجهــوا كتاباتهم النظرية لخدمة وبلورة أفكارهم فى هذا المجال . فلقد كانت القضية الأولى التى تشغل فكر كل اقتصادى ينتمى الى هذه المدرسة هو كيفية اقرار مبدأ سيادة الحرية الاقتصادية وضرورة عدم تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية وتقديم الحجج النظرية الكفيلة بالدفاع عن هذا المبدأ وتوفير الاقتناع به . من هذا المنطلق نشأت أيضا فكرة وجوب أن تكون السياسة الاقتصادية محايدة دون أن يكون لها أن تتدخل فى الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية ، وهو ما يترتب عليه نشوء فكرة المــالية المحايدة ، بمعنى ضرورة اقتصار السياسة المــالية علي الأغراض المــالية وحدها وهى الحصول على الايرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة دون أن تكون لها أن تتدخل فى الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية .

ثانيا : الانسجام التلقائى بين المصلحة الخاصة والمصلحة العــامة ، وتعنى هذه القاعدة أنه اذا ترك الفرد حرا يسعى الى تحقيق مصلحته الشخصية ويختار بنفسه النشاط الاقتصادى الذى يرغب فيه فان ذلك سوف يؤدى تلقائيا الي تحقيق المصلحة العامة ، فالمصلحة العامة وفقا لآراء المدرسة الكلاسيكية عبارة عن تجميع للمصالح الفردية معا ، فاذا تمكن الفرد من تحقيق مصلحته الخاصة انعكس ذلك بالضرورة فى تحقيق المصلحة العامة .

---

(٣) رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
– محمد يحيى عويس ، التحليل الكلى والتحليل الكينزى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
– حمدية زهران ، التحليل الكينزى والسياسات الانمائية فى البلاد المتخلفة ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
– العشرى حسين درويش ، السياسات الاقتصادية ، القاهرة ١٩٧٢ .

ثالثا : يرى أنصار المدرسة الكلاسيكية أن التوظف الكامل يعتبر فرضا عاديا وقائما اقتناعا منهم بأن الوحدات الاقتصادية الجزئية فى سعيها لتحقيق أقصى ربح ممكن يكفل توجيه الموارد المتاحة نحو أفضل استخدام ممكن لها .

رابعا : يعتبر قانون « ساى » ــ وهو ما يعرف أيضا بقانـــون « المنافذ » أو قانون « الأسواق » ــ أساس الفكر الاقتصادى الكلاسيكى(١) . وينصرف هذا القانون الى أن العرض يخلق الطلب المساوى له عنـــد كل مستوى من مســـتويات التشغيل . بعبارة أخرى فان المساواة بين العـــرض الكلى والطلب الكلى تعتبر مساواة ضرورية بحيث يشكلان فى الحقيقة شيئا واحدا ، وبحيث لا يكـــون لهما الا منحنى واحد . ويعنى هذا الوضع أن العرض الكلى هو المتغير الأساسى المستقل وأن الطلب الكلى هو المتغير التابع بحيث يتحـــدد الطلب الكلى بمجـــرد تحـــديد العرض الكلى . وتفسير ذلك أن المنتجات تتبادل مع المنتجات ، وهو ما يعنى أن المنتجات هى التى تشترى المنتجات ، والأفراد يشترون ما يرغبـــون فيه بمـــا ينتجون ، وعلى ذلك كلما زاد انتاجهم تمكنوا من شراء منتجـــات أكثر . أما دور النقود فى النظام الاقتصادى فلا يتعدى أن يكون « عربة لنقل قيم المنتجات » من فريق الى فريق آخر ، أى أن النقود لا تطلب الا لتحويلها الى سلع . فدخول النقود فى التحليل الاقتصادى لم يغير من نتائج هذا التحليل . فلقد أقام « ساى » تحليله لقانون الأسواق فى ظل اقتصاد عينى تسوده خصائص نظام المقايضة وانتهى من هذا التحليل الى أن المنتجات تتبادل مع المنتجات ، ثم أدخل بعد ذلك النقود فى التحليل الاقتصادى وانتهى من ذلك الى أن هذا التطور فى التحليل لم يغير من النتائج التى توصل اليها من التحليل فى ظل الاقتصاد العينى . كل ما هنالك أن النقـــود سهلت عملية التبادل وانقسمت الصفقة الواحدة التى كانت تتم فى ظل نظام المقايضة الى صفقتين بحيث تتضمن **الصفقة الأولى** مبادلة السلعة بالنقود وهذه هى عمليـــة البيع، **والصفقة الثانية** مبادلة النقود بالسلعة الأخرى وهذه هى عملية الشراء، فتنشأ

---

(٤) ينسب هذا القانون الى الكاتب الفرنسى « جان باتسيت ساى » الذى كان له فضل صياغة هذا القـــانون بالصورة المـألوفة لنـــا الآن فى عام ١٨٠٣ . ثم جـــاء الكتاب اللاحقين « لساى » واستطاعوا ربط هـذا القانون مـع الحفاظ على صحته بنظرية اقتصادية متكاملة ، وقـد أصـبح « قانون ساى » بعـد ذلك أساس الفكر الكلاسيكى بحيث شكل هـذا الأخير فكرا متكاملا .

راجع فى هذا الخصوص : ــ

رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الاخـذة فى النمو ، مرجع سبق ذكره .

اسماعيل محمد هاشـــم ، التحليل الكلى والدورات التجـارية ، دار الجامعـــات المصرية الاسكندرية ، ١٩٧٥ ، ص : ٢٦ .

نتيجة لذلك عملية شراء مستقلة وعملية بيع مستقلة ، وهو ما أدى الى التغلب على الصعوبات التى كانت تواجه نظام المقايضة . من هنا يتضح أن « ساى » قد أخذ النقود على أنها مجرد وسيلة للمبادلة ويكون بذلك قد استبعد الاكتناز ، وأكد فكرة « حياد النقــود » .

٠٣٠١ أهــداف وفروض النظريات الكلاسيكية :

تتصدى النظريات الكلاسيكية فى التجارة الدولية للاجابة على عدد من الأسئلة الأساسية والتى يمكن حصرها فى ثلاث على النحو التالى(١) :

● ما هو نمط التجــارة الخارجية ؟ بعبارة أخــرى ، ما هو هيكل كل من الصادرات والواردات للدولة محل الدراسة لتحديد السلع التى ســتصدرها وتلك السلع التى سوف تستوردها الدولة المشتركة فى التبادل الدولى ؟

● ما هى شروط التبادل الدولى ؟ بمعنى آخر ما هو معدل التبادل الدولى الذى يحقق التوازن بين أطراف التجارة الدولية ، وصــولا الى تحديد الأســعار والكميات التى يتم على أساسها تبادل هذه السلع .

● ما هى الفوائد أو المكاسب التى تعــود على الدولة محــل الدراسة من اشتراكها فى التجارة الدولية بصفة خاصة ، وعلى الاقتصاد بصفة عامة ؟ .

هذه باختصار هى الأسئلة الأساسية التى تشكل محــور ارتكاز النظــريات الكلاسيكية فى التجارة الدولية ، وتعد الاجابة عليها الهدف الأساسى الذى تسعى الى بلوغه . وفى سبيل الاجابة المحددة على هذه الأسئلة تعتمد النظــريات الكلاسيكية على عدد كبير من الفروض المبسطة التى أبعدت هذه النظــريات عن الواقــع ، وجعلتها تقدم تحليلا ناقصا غير قادر على استيعاب كافة الجوانب المرتبطة بظاهرة التبادل الدولى. ونظرا لأن نقطة الانطلاق لدى المذاهب التكنولوجية فى التجارة الدولية هى اسقاط العديد من هذه الفروض ، فان هذه الدراسة تقدم تحليــلا وافيا لها حتى

---

(١) سلطان أبو على ، التجارة الدولية : نظرياتها وسياساتها ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٥ .

W.M. Scammel, International Trade and Payments, Macmillan, London-New York, 1974, p. 13.

يصبح الانتقال الى الفكر التكنولوجى أمرا ميسرا . وفيما يلى استعراضا مفصلا لهـذه الفروض(٦) .

أولا : تأخذ النظريات الكلاسيكية بمختلف تقسيماتها بمبدأ « حياد النقود » Neutrality of Money حيث يتم تحديد المتغيرات الحقيقية The Real Variables للنظام الاقتصادى بطريقة مستقلة عن متغيراته النقدية The Monetary Variables فالقطاع العينى يهتم فى المقام الأول بكل من الأسعار والنفقات النسبية ؛ بتعبير متكافىء ينصرف اهتمام الدارس فى اطار هذا الفرض الى ابراز خصائص القطاع الحقيقى حيث لا تمارس فيه المتغيرات النقدية دورا تأثيريا على الأسعار والنفقات النسبية . فالوظيفة الأساسية التى تؤديها النقود فى ظل الاقتصاد العينى هى تحديد قيمتها ، أى تحديد المستوى العام للأسعار . أما القطاع النقـدى فانه يركز النظـر على الأسعار والنفقات النقدية ، أى يعطى اهتمامه الأول للمتغيرات النسبية . وغنى عن البيان فان سلامة هذا الفرض تعتمد فى المقام الأول على صحة نظرية كمية النقـود باعتبارها الدعامة النقدية للفكر الكلاسيكى بوجه عام .

ثانيا : تلعب الفروض الخاصة بدوال الانتاج لكل سـلعة من دول العـالم المختلفة دورا بارزا فى النظريات الكلاسيكية فى التجارة الدولية سواء من حيث درجة تشابهها ، أو تجانسها . بل ان هذه الفروض ومدى الأخذ بها هى التى تقـرر فى التحليل الأخير امكانية ادخال الجوانب التكنولوجية فى التحليل الاقتصادى من عدمه .

فاذا تناولنا الفرض الخاص بتشابه أو تباين دوال الانتاج للسلعة الواحـدة لاتضح لنا على الفور عدم اتفاق النظريات الكلاسيكية فى هذا الخصوص(٧) . فلقد

---

(٦) قارن فى هذا الخصوص كل من :

— W.M. Scammel, International Trade and Payments, Macmillian. Op. Cit. p. 13.
— M. Chacholiades, International Trade Theory and Policy, McGraw-Hill Book Company, New York, 1978, pp. 5-20.
— H.R. Heller, International Trade : Theory and Empirical Evidence, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1974, pp. 1-5.

(٧) قارن فى هذا الخصوص :

— R.E. Caves, Trade and Economic Structure ; Models and Methods, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1960. See Chapter 3 for a good Review of This assumption

فطنت النظرية الكلاسيكية الأولى فى صياغتهـا الريكاردية الى أهميـة تباين دوال الانتاج بالنسبة للسلعة الواحدة فى دول العالم المختلفة ، وتباينها بالنسبة للسلع المختلفة . غير أنها ردت هذا التباين الى **عوامل طبيعية** تتلخص فى أن اختـلاف التربة والطبيعة الجيولوجية والمناخ تؤدى فى الوقت نفسه الى اختلاف طرائق الانتاج بل قد تسمح بزراعة بعض المحاصيل دون البعض الآخـر فى بلد معين ، أو على الأقل ليس بنفس درجة الكفاءة . غير أن فطنة الرعيـل الأول من الاقتصـاديين الكلاسيك لم تذهب بهم بعيداً الى حد التوصل الى أن هذا التباين فى دوال الانتاج يمكن ارجاعه أيضا الى عوامل للانسان دخل فيها وفى مقدمتها المهارة ، واقتصاديات الحجم ، والتفوق التكنولوجى . من هنـا كانت الغلبة للفرض الذى تبنتـه نظرية هكشر — أولين فى نسب عناصر الانتاج حيث انتهت الى الأخذ بتشابه دوال الانتاج لكل سلعة من دول العالم المختلفة مع تباينها بالنسبة للسلع المختلفة ، ويقصـد بذلك أن الشروط الفنية للانتاج لسلعة ما واحـدة فى كافة دول العالم المختلفة ، يترتب عليه استبعاد دور البحوث والتطوير (R & D) Research and Development وما ينتج عنها من تقدم تكنولوجى يؤدى الى اكتساب احدى الدول لمزايا نسـبية مكتسبة فى احدى السلع خلال فترة زمنية معينة . ويلعب هذا الفرض ثلاثة أدوار هامة لصحة نموذج هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج هى(٨) :

- استبعاد عنصر الزمن واسـتاتيكية التحليل الاقتصـادى الكلاسيكى فى التجارة الدولية ، وهو أمر ضرورى لبقاء دوال الانتاج ثابتة دون تغيير خلال الزمن .

- التأكيد على الأهمية الكبرى للاختلاف النسبى فى كميات عناصر الانتـاج كأساس لتفسير قيام التجارة الخارجية عن طريق استبعاد دور البحـوث والتطوير كمحدد أساسى من محددات التجارة الخارجية .

- ان التكنولوجيا المستخدمة فى انتـاج السلع شائعة ومعروفة ويمكـن الحصول عليها وشراؤها من الأسواق العالمية . فهذه التكنولوجيا ليست موضوعا لاحتكارات وامتيازات من جانب دول أو صناعات معينة .

---

(٨) راجع فى هذا الخصوص كل من :

— G.C. Hufbauer, Synthetic Materials and The Theory of International Trade, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1966, pp. 15-16.

— J.N. Bhagwati, "The Heckscher-Ohlin Theorm in The Multicommodity Case", in : Journal of Political Economy, 80 (1972), pp. 1052-1055.

غير أن النظريات الكلاسيكية قد اتفقت فيما بينها على أن دوال الانتاج خطية ومتجانسة . ويعبر عن هذه الحالة بأنه فى حالة زيادة المدخلات Inputs فى انتاج سلعة ما بنسبة معينة تزداد المخرجات Outputs بنفس النسبة . فاذا امتزجت عناصر الانتاج بنفس النسبة ، فان الانتاجية الحدية لكل من عنصرى العمل ورأس المال تبقى ثابتة دون تغيير . ويعبر عن هذا الوضع بالقول بأن الانتاج يخضع فى ظل النظريات الكلاسيكية لظروف قانون الغلة (النفقة) الثابتة . وبتعبير متكافىء ، فان دوال الانتاج الخطية المتجانسة تستبعد اقتصاديات الحجم كأحد مصادر المزايا النسبية المكتسبة كاضافة الى المزايا النسبية الطبيعية التى تنشأ بسبب اختلاف نسب توافر كميات عناصر الانتاج . من هنا يمكن القول أن النظريات الكلاسيكية فى التجارة الخارجية تبحث فى أسباب اختلاف المزايا النسبية الطبيعية دون المزايا المكتسبة ، وهو ما دفعنا الى القول بأن قانون النفقات النسبية الطبيعية على النحو الذى صاغه ريكاردو هو محور ارتكاز هذه النظريات فى محاولتها تفسير نمط وشروط التجارة الدولية .

ثالثا : المرونة الكاملة للأسعار نظرا لتحديدها فى اطار من أركان المنافسة الكاملة فى كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الانتاج . ومؤدى ذلك اختفاء كافة العقبات الاقتصادية ، والسياسية ، والقانونية أمام قوى السوق التى يولدها جهاز الثمن . ومؤدى الأخذ بهذا الفرض أن النظريات الكلاسيكية تستبعد أمرين هامين :

- الصور الاحتكارية أو صور المنافسة الاحتكارية التى تنظم أسواق الانتاج والاستهلاك فى عالمنا المعاصر .

- استبعاد ظاهرة تنوع المنتجات Differentiated Products والتى تنشأ من توافر صفات معينة لدى المشترى بسبب جودة أنواع المنتج واكتسابه لماركة أو اسم تجارى معين أو غيرها من الصفات التى تستقر لدى المشترى بحيث يتوافر لديه الاقتناع الكافى بأن هذا النوع يعتبر منتجا مستقلا بذاته عن غيره من الأنواع التى تنتمى الى نفس طائفة المنتجات(٩) .

---

(٩) قارن :

— A. Myrick Freeman III, International Trade : An Introduction To Method and Theory, Harper & Row Publishers, New York, 1977, pp. 6-77.

رابعا : تفترض النظريات الكلاسيكية فى التجارة الخارجية فى جانب الانتاج عددا معينا من الفروض تجعل من العرض هو المتغير المستقل ، والذى بمقتضاه تتحدد المتغيرات الأخرى فى النظام الاقتصادى . هذه الفروض هى(١٠) :

(أ) ثبات الحجم الكلى للموارد الاقتصادية بالنسبة لكل بلد على حده ، الأمر الذى يعنى فى الوقت ذاته تجاهل الآثار الممكنة للتغيرات فى أسعار عناصر الانتاج على كمياتها . فزيادة معدلات الأجور لن يتبعها زيادة معدل مساهمة قوة العمل أو عدد ساعات العمل . كما أن ارتفاع معدلات الريع لن يتبعها زيادة معدلات استصلاح الأراضى . مفاد ذلك أن منحنيات العرض لجميع عناصر الانتاج عبارة عن خطوط عمودية مستقيمة موازية للمحور الرأسى ، بمعنى أن جميعها عديم المرونة .

(ب) عدم قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين بلاد العالم المختلفة مع قدرتها على التنقل بحرية كاملة داخل البلد الواحد . ويترتب على التسليم بصحة هذا الفرض نتيجتان هامتان ، تعدان فى نفس الوقت من مآخذ النظريات الكلاسيكية فى التجارة الخارجية :

● تركيز النظريات الكلاسيكية فى مجال المنتجات الصناعية على تحديد أسباب ونمط التجارة الخارجية فى المنتجات التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) دون الأخذ فى الاعتبار أسباب ونمط التجارة الخارجية فى السلع الوسيطة أو السلع الاستثمارية .

● استبعاد ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ، ودور الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations وآثارها المباشرة وغير المباشرة نحو قيام التجارة الخارجية وتنوعها .

---

(١٠) راجع فى هذا الخصوص المصادر التالية :

— K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, 5 Auflage, Verlag Vahlen, München, 1974, p. 2.
— A. Myrick Freeman III, International Trade : An Introduction To Method and Theory, Op. Cit. pp. 6-77.
— H. R. Heller, International Trade : Theory and Empirical Evidence, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1974, p. 6-77.

خامسا : كذلك تفترض النظريات الكلاسيكية فى التجارة الخارجية عددا آخر من الفروض فى جانب الاستهلاك ، بحيث تجعل من الطلب المتغير التابع ، والذى يتحدد تلقائيا بمجرد تحديد العرض . هذه الفروض هى :

- تعتبر أذواق المستهلكين معطاة ، بمعنى أن خرائط السواء التى تظهر أذواق المستهلكين هى بدورها معطاة لا تتغير . لهذا فليس من المنتظر أن تحدث تغيرات مفاجئة فى أذواق المستهلكين كنتيجة مفاجئة لتوافر سلعاً معينة فى الأسواق الدولية .

- تفترض النظريات الكلاسيكية ثبات أنماط وهياكل توزيع الدخل القومى فى الدول أطراف التبادل الدولى ، بمعنى أنها معطاة ومعروفة .

سادسا : التوظف الكامل لعناصر الانتاج المتاحة داخل الاقتصاد القومى لكل دولة على حدة . فجميع عناصر الانتاج المتاحة عند مستويات الأجور والأسعار السائدة يتم توظيفها بالكامل فى العملية الانتاجية مع اختفاء مظاهر البطالة الاجبارية . فافتراض المرونة التامة لحركات الأسعار والأجور يعنى أن هذه المتغيرات كفيلة فى حركتها غير المقيدة بتحقيق التعادل بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من عناصر الانتاج فى الأسواق المختلفة .

سابعا : يعتبر توازن ميزان المدفوعات فى النظريات الكلاسيكية فى التجارة الخارجية معطاة بسبب آلية المواءمة التى توفرها العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار طبقا لما تنص عليه نظرية كمية النقود . فاذا افترضنا وجود فائض فى الميزان التجارى للدولة ، بمعنى أن صادراتها أكبر من وارداتها ، فان عمليات التحكيم والمراجحة المتعارف عليها فى ظل قاعدة الذهب الدولية قادرة على احداث التوازن المطلوب فى الميزان التجارى . وتفصيلات ذلك أن الفائض المتحقق فى الميزان التجارى يعنى زيادة عرض الصرف الأجنبى عن الطلب عليه ، وهو ما يعنى انخفاض سعر الصرف الأمر الذى يؤدى الى استيراد الذهب من الخارج للاستفادة من الانخفاض الحادث فى سعر الصرف . وتؤدى زيادة كمية الذهب الواردة من الخارج الى زيادة الاحتياطى لدى البنك المركزى ، وهو ما يؤدى الى زيادة قدرته على زيادة عرض النقود ، وبالتالى زيادة المستوى العام للأسعار .

فتنخفض الصادرات ، وتزداد الواردات الى أن يتلاشى الفائض تدريجيا . وبطريقة متشابهة يتحقق التوازن تلقائيا فى حالة العجز من خلال احداث مجموعة من التغيرات فى الاتجاه العكسى(١١) .

ثامنا : تفترض النظريات الكلاسيكية فى التجارة الخارجية عدم وجود نفقات نقل ، أو أى عوائق أخرى طبيعية كانت أم صناعية أمام التجارة بين الدول . ويؤدى الأخذ بهذاالفرض الى تطابق نسبة الأسعار العالمية مع الأسعار القومية لكلا الدولتين .

تاسعا : استبعاد ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج Non-reversible Factor Intensities . وتعنى هذه الظاهرة أن اختلاف نسب اسعار عناصر الانتاج لا يؤدى الى تغيير الأوضاع النسبية للسلع من حيث كثافة استخدام عناصر الانتاج . فاذا وصفت سلعة بأنها كثيفة رأس المال فانها تظل كما هى حتى ولو تغيرت الأسعار النسبية لعناصر الانتاج المستخدمة فى انتاجها(١٢) .

هذه هى أهداف وفروض النظريات الكلاسيكية فى التجارة الدولية بحيث تشكل الأعمدة الرئيسية لهذه النظريات . فاذا أسقط أحد هذه الفروض فانه يمكن القول — على نحو ما ذهب اليه كندلبرجر C.P. Kindlebergèr — بأن أحد أعمدتها قد تهاوت على الأرض ، ويتطلب الأمر أخذ ذلك فى الاعتبار فى مجال صياغة النتائج التى تمخضت عنها هذه النظريات . وبالاضافة الى ذلك فانه توجد مجموعة من الفروض الايضاحية التى لا يترتب على اسقاطها تغيير جوهرى فى النتائج التى توصلت اليها تلك النظريات . وفى مقدمة هذه الفروض الايضاحية أن العالم يتكون من دولتين ، ويتبادل سلعتين فقط ، وتعتمد فى انتاجها على عنصرين فقط من عناصر الانتاج هما العمل ، ورأس المال .

---

(١١)
— K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit. pp. 20-30.
— H. Siebert, Aussenhandelstheorie, Stuttgart, 1973. pp. 9-11.

(١٢) راجع فى هذا الصدد المصادر التالية :
— K. Rose, "The Heckscher-Ohlinsches Theorem Und Technischer Fortsch-
— A. Zottmann, Theorie and Politik der Aussenwirtschaft, Stuttgart, 1967, ritt", in : G. Bombach (Ed.), Beiträge Zur Theorie der Aussenwirtschgft, Berlin, 1970, pp. 9-33.
— A. Zottmann, Theorie Und Politik der Aussenwirtchaft, Op. Cit. p. 30.

٤-١ نموذج هكشر — أولين وقيام التجارة الدولية :

يسعى نموذج هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج الى اثبات أن اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الانتاج يؤدى الى اختلاف النفقات والأسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول الأمر الذي يمكن الدولة من استيراد السلعة من الخارج بنفقة انتاج أقل مما لو تم انتاجها محليا . ولاثبات صحة هذه القاعدة فلقد بدء هذا النموذج بالبحث عن العوامل المحددة للأسعار فى اقتصاد ما . وفى هذا الصدد يرى أولين أن الأسعار فى النهاية تتحدد بالطلب عليها والمعروض منها ، أى تعتمد على العوامل الأربعة التالية حيث يكون العاملان الأول والثانى جانب العرض ، بينما يتحدد جانب الطلب بالعاملين الثالث والرابع(١٣) .

(أ) مدى توافر الكميات المختلفة من عناصر الانتاج .

(ب) الشروط الفنية للانتاج أو دالة الانتاج .

وهذان العاملان يكونان جانب العرض .

(جـ) مستوى الدخل ، وعلى الأخص هيكل توزيع هذا الدخل .

(د) تفضيلات وأذواق المستهلكين .

وهذان العاملان يكونان جانب الطلب .

وبمقارنة هذه العوامل الأربعة بالفروض الأساسية للنظرية يتضح لنا أن دوال الانتاج (العامل الثانى) للسلعة متشابهة فى دول العالم المختلفة وأن هيكل توزيع الدخل (العامل الثالث) ثابت ، وأن دوال تفضيلات وأذواق المستهلكين (العامل الرابع)) بين الدول هى الأخرى بدورها متماثلة . لذلك لم يتبق من هذه العوامل الأربعة سوى العامل الأول الذى يتعلق بمدى الوفرة النسبية لكميات عناصر الانتاج

---

(١٣) راجع فى هذا الخصوص المراجع التالية :

— J.L. Ford, The Ohlin-Heckscher Theory of The Basis and Effects of Commodity Trade, Asia Publishing House, New York, 1965.

— H.G. Johnson, 'Factor Endowments, International Trade, and Factor Prices'', in : The Manchester School of Economic Studies, 25 (1957) 3.

كمصدر لاختلاف المزايا النسبية باعتباره العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية بين الدول ، وهو ما يعنى أيضاً أن نموذج هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج يعتمد فى تفسيره لأسباب قيام التجارة الدولية على العوامل المتعلقة بجانب العرض دون العوامل المتعلقة بجانب الطلب . لهذا يمكن القول أنه طبقـــا لهذا النموذج — فان العرض هو المتغير المستقل ، والطلب هو المتغير التابع .

ولبيان كيف يحدد عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج نمط التبادل الدولى ، فان نموذج هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج يعتمد على الفرضيتين التاليتين(١٤) .

الفرضـــية الأولى :

تسبب الاختلافات الدولية فى نسب عناصر الانتاج اختلافات مناظرة فى هيكل النفقات والأسعار النسبية للسلع حيث تسهل بدورها قيام التجارة الدولية . فكل دولة تقوم بانتاج وتصدير تلك السلعة التى تحتاج الى ذلك العنصر من الانتاج الذى تتمتع فيه بوفرة نسبية . فاذا توافر لديها عنصر رأس المـــال فان الدولة فى هذه الحالة تقوم بانتاج وتصدير تلك السلع كثيفة رأس المـــال ، وتقوم فى الوقت ذاته باستيراد تلك السلع كثيفة العمل ، ومن الأهمية بمكان فى هذه الحالة هو الاختلاف النسبى وليس المطلق لنسب عناصر الانتاج .

الفرضـــية الثـــانية :

يؤدى قيام التجارة الدولية مع مضى الزمن الى التعادل الجزئى على الأقـــل لأسعار السلع والخدمات والتى تؤدى بدورها الى التعادل الجزئى على الأقل لأسعار خدمات عناصر الانتاج (الأجور فى حالة عنصر العمل وسعر الفائدة فى حالة عنصر رأس المال) .

---

(١٤) أنظر المصادر التالية

— K. Rose "The Hecksher-Ohlinsches Theorem Und Technischer-Fortschritt", Op. Cit. pp. 9-33.

— M.O. Clement, R.L. Pfister, and K.J. Rothwell, Theoritical Issues in International Economics, Haughton Mifflin Company, Boston, 1967, Chapters 1-2.

— P.T. Ellsworth, J.C. Leith, The International Economy, Sixth Edition. Macmillan, New york, 1984, pp. 81-89.

ونتناول فيما يلى شرح هاتين الفرضيتين النظريتين :

١٠٤٠٦ العلاقة بين اختلاف نسب عناصر الانتاج وأسعار السلع :

تفترض نظرية هكشر ـ أولين امكانيــة تقسيم الســلع فى المجتمــع حسب استخداماتها لخدمات عناصر الانتاج ، فاذا كان العمل ورأس المــال هما عنصرى الانتاج على النحو الذى تفترضه هذه النظرية ، فانه يمكن تقسيم السلع الى سلع كثيفة العمل Labour-intensive Goods وســلع كثيفة رأس المــال Capital-intensive goods . ولتوضيح ذلك نفترض أن لدينــا ســلعتين س ، ص وعنصرين للانتاج هما ع رمزا لعنصر العمل ، و رمزا لعنصر رأس المال . وهنا يقال أن السلعة س كثيفة العمل اذا توافر الشرط التالى(١٥) .

$$\frac{\text{ع س}}{\text{ر س}} > \frac{\text{ع ص}}{\text{ر ص}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

ع س = كمية العمل اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة س .

ع ص = كمية العمل اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة ص .

ر س = كمية رأس المال اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة س .

ر ص = كمية رأس المال اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة ص .

ومضمون المتباينة رقم (١) هو أن السلعة س كثيفة العمل عن الســلعة ص لاحتياجها الى عمل أكثر من رأس المال بالمقارنة بالسلعة ص .

وبنفس الطريقة يمكن القول أن السلعة ص سلعة كثيفة رأس المال اذا تحققت المتباينة رقم (٢) التالية :

$$\frac{\text{ر س}}{\text{ع س}} > \frac{\text{ر ص}}{\text{ع ص}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

(١٥)سلطان ابو على ، التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ ـ ٧٦ .

— M. Chacholiades, International Trade Theory and Policy, Op. Cit., pp. 205-209.

وتدلنا المتباينة رقم (٢) على أن السلعة ص كثيفة رأس المال لاحتياجها الى رأس المال أكثر من العمل بالمقارنة بالسلعة س .

وبطريقة مماثلة يمكن القول أن هناك دولا كثيفة العمـل وأخرى كثيفة رأس المال . فلنفترض أن لدينا دولتين هما (أ) ، (ب) ولتحديد الدولة كثيفة العمل والأخرى كثيفة رأس المـال نلجأ الى استخدام المتباينتين رقمى ٣ ، ٤ التاليتين :

$$\frac{\text{ع أ}}{\text{ر أ}} > \frac{\text{ع ب}}{\text{ر ب}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٣)$$

$$\frac{\text{ر أ}}{\text{ع أ}} < \frac{\text{ر ب}}{\text{ع ب}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٤)$$

حيث :

ع أ = كمية العمل المتوافرة فى الدولة (أ) .

ع ب = كمية العمل المتوافرة فى الدولة (ب) .

ر أ = كمية رأس المال المتوافرة فى الدولة (أ) .

ر ب = كمية رأس المال المتوافرة فى الدولة (ب) .

ومنطوق المتباينة رقم (٣) هو أن كمية العمل المتوافرة فى الدولة (أ) مقسومة على كمية رأس المال المتوافرة بهـا أكبر من كمية العمـل المتوافرة فى الدولة (ب) مقسومة على كمية رأس المال المتوافرة بها . ومفاد ذلك أن الدولة (أ) بها وفـرة نسبية فى عنصر العمل بالمقارنة بالدولة (ب) .

وبطريقة متشابهة تدلنا المتباينة رقم (٤) على أن كمية رأس المال المتوافرة لدى الدولة (أ) مقسومة على كمية العمل المتوافرة لديها أقل من كمية رأس المـال المتوافرة لدى الدولة (ب) على كمية العمل المتوافرة لديها .

ومضمون ذلك أن الدولة (ب) بها وفـرة نسـبية فى رأس المـال بالمقـارنة بالدولة (أ) .

والخطوة التالية هى بيان تأثير كثافة عناصر الانتـــاج على مكافآتها وهى الأجور فى حالة عنصر العمل وسعر الفائدة فى حالة رأس المال . وهنا يمكن القول أن الوفرة النسبية لأحد عناصر الانتاج تؤدى الى انخفاض مكافأة هذا العنصر ، وان الندرة النسبية لأحد عناصر الانتاج تؤدى الى ارتفاع مكافأة هذا العنصر . ويمكن بيان هذه القاعدة رياضيا على النحو التالى(١٦) .

$$\frac{\text{م ب}}{\text{ل ب}} < \frac{\text{م أ}}{\text{ل أ}} \longleftarrow \frac{\text{ر ب}}{\text{ع ب}} > \frac{\text{ر أ}}{\text{ع أ}} \quad \ldots\ldots \quad (٥)$$

ر أ = كمية رأس المال المتوافرة فى الدولة (أ) .

ع أ = كمية العمل المتوافرة فى الدولة (أ) .

ر ب = كمية رأس المـــال المتوافرة فى الدولة (ب) .

ع ب = كمية العمل المتوافرة فى الدولة (ب) .

م ب = مكافأة عنصر رأس المال فى الدولة (أ) .

ل أ = مكافأة عنصر العمل فى الدولة (أ) .

م ب = مكافأة عنصر رأس المال فى الدولة (ب) .

ل ب = مكافأة عنصر العمل فى الدولة (ب) .

وتدلنا المتباينة رقم (٥) على أن الدولة (أ) كثيفة العمل والدولة (ب) كثيفة رأس المال . لذلك تكون مكافأة عنصر العمل (الأجور) فى الدولة (أ) منخفضة عنها فى الدولة (ب) . بعبارة أخرى فان مستويات الأجور فى الدولة (أ) منخفضة بالمقارنة بمستويات الأجور فى الدولة (ب) .

وبطريقة مماثلة فان مكافأة عنصر رأس المال (سعر الفائدة) فى الدولة (ب) منخفضة عن مكافأة عنصر رأس المال فى الدولة (أ) . بتعبير متكافىء فان مستويات سعر الفائدة فى الدولة (ب) أقل من مستويات سعر الفائدة فى الدولة (أ) .

---

(١٦) B. Ohlin, "Die Beziehungen Zwischen Internationalem Handel und Internationalen Bewegungen von Kapital Und Arbeit", in : Zeitschriet für National Okonomie, 2 (1931), pp. 161-199, here, pp. 165-168.

وفى ضوء التحليل المتقدم يمكن القول أن منطوق الشق الأول لنموذج هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج يحتوى على أن التجارة الخارجية بين الدول تقوم نتيجة لاختلاف النفقات والأسعار ، ويرجع هذا الاختلاف الى عاملى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج بين الدول المختلفة ، أى الى الاختلاف النسبى فى كميات عناصر الانتاج . وينشأ عن ذلك اتجاه الدول الى التخصص فى انتاج وتصدير السلع التى تعتمد فى انتاجها على عنصر الانتاج الأوفر نسبيا لأن توافر عنصر من عناصر الانتاج يعنى انخفاض مكافأة هذا العنصر الأمر الذى يجعله أرخص سبيا ، وبالتالى فالاعتماد عليه فى انتاج سلعة مايجعله أرخص نسبيا . فى الوقت ذاته تقوم كل دولة بالاعتماد على العالم الخارجى فى تزويدها بتلك السلع التى تحتاج فى انتاجها الى ذلك النوع من عناصر الانتاج النادرة نسبيا نظرا لارتفاع مكافآت هذه العناصر وبالتالى ارتفاع نفقة الانتاج النسبية لتلك السلع التى تعتمد عليها مما لو تقرر انتاجها داخل هذه الدولة .

وعلى هذا نستطيع القول أن الصادرات فى كل بلد تتكون من السلع التى تدخل فى انتاجها كميات كبيرة من عناصر الانتاج الوفيرة نسبيا . وان واردات ذلك البلد تتكون من تلك السلع التى تدخل فى انتاجها كميات كبيرة من عناصر الانتاج النادرة نسبيا . فاذا تمتعت الدولة (أ) بوفرة نسبية فى عنصر العمل وندرة نسبية فى عنصر رأس المال ، وأن الدولة (ب) تمتعت بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال وندرة نسبية فى عنصر العمل فان نمط التخصص والتبادل الدولى يتحدد على الوجه التالى :

تقوم الدولة (أ) بانتاج وتصدير تلك السلع كثيفة العمل لأنها أرخص نسبيا واستيراد تلك السلع كثيفة رأس المال لأنها غالية نسبيا . أما الدولة (ب) تقوم بانتاج وتصدير تلك السلع كثيفة رأس المال لأنها رخيصة نسبيا واستيراد تلك السلع كثيفة العمل لأنها غالية نسبيا .

١٠٤٠٢ تأثير قيام التجارة الخارجية على أسعار عناصر الانتاج :

يحتوى منطوق الافتراض النظرى الثانى لنموذج هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج على أن الحركة الدولية غير المقيدة للسلع تنعكس على أسعار عناصر الانتاج . فلما كانت الدولة (أ) تنتج بعد قيام التجارة الدولية مزيدا من السلع كثيفة العمل فان الطلب على عنصر العمل فى الدولة (أ) يزداد مما يؤدى الى ارتفاع سعر عنصر العمل ، أى زيادة مستويات الأجور بالدولة (أ) عن الوضع السائد قبل قيام التجارة الخارجية مع الدولة (ب) .. وعلى الجانب الآخر تنتج الدولة (ب) بعد قيام التجارة الدولية مزيدا من السلع كثيفة رأس المال مما يؤدى الى زيادة

الطلب على رأس المال وبالتالى ارتفاع سعر عنصر رأس المال ، أى بتعبير متكافىء ارتفاع مستويات أسعار الفائدة فى الدولة (ب) عن الوضع الذى كانت عليه قبل قيام التجارة الدولية . ويعبر أولين عن هذه التغيرات نتيجة لقيام التجارة الدولية بوجود اتجاه نحو التعادل الجزئى على الأقل بين أسعار عناصر الانتـــاج المتفاوتة . ومن يعتبر نتيجة لذلك أن حرية تبادل السلع والخدمات تعد عاملا معوضا عن الفرض الكلاسيكى القائل بعدم قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين بلاد العالم المختلفة . ويسجل أولين فى هذا المقام رأيه فى أن قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين دول العالم المختلفة يعتبر شرطا ضروريا لحدوث التعادل التام بين أسعار عناصر الانتاج . ولما كان هذا الشرط يتعارض مع الفروض الأساســـية للنظرية ، فانه يمكن القول بان نموذج هكشر — أولين لا يسلم الا بامكانية حدوث التعـــادل الجزئى بين أســـعار عناصر الانتاج(١٧) .

الا أن موضوع تعادل أسعار عناصر الانتاج تعادلا تاما قد شد انتباه فريق آخر من الكتـــاب فى مقدمتهم سامولســـون P.A. Samuelson (١٨) ولرنر(١٩) A.P. Lerner . فطبقا لفرضية تساوى أسعار عناصر الانتاج التى صاغها هذان الكاتبان كلا منهما مستقلا عن الآخر ، فان التعادل التام بين أسعار عناصر الانتاج ممكن الحدوث اذا توافرت الشروط الاضافية التالية :

● تؤدى قيام التجارة الدولية الى التعادل المطلق والنسبى لأسعار عناصر

---

(١٧) A. Zottmann, Theorie Und Politik der Aussenwirtschaft, Op. Cit. p. 30.

(١٨) راجع فى هذا الخصوص :

- P.A. Samuelson, "International Trade and the Equalization of Factor Prices", in : Economic Journal, 58 (1948), pp. 165-184.
- ————, "International Factor-Price Equalization : Once Again" in : Economic Journal, 59, 234 (1949).
- W.F. Stolper, and P.A. Samuelson, "Protection and Real Wages", in : Review of Economic Studies, 9 (1941)

(١٩) انظر :

- A.P. Lerner, "Factor Prices and International Trade", In : Economica, London, 10 (1952).

ثم قارن ايضا كل من :

- R.A. Mundell, International Economics, Macmillan, New York, 1968.
- P.T. Ellsworth, J.C. Leith, The International Economy, Op. Cit. pp. 86-98.

الانتاج طالما أن أطراف التبادل الدولى لم تصل بعد الى مرحلة التخصص الكامل لانتاج أى من السلعتين س ، ص .

● اذا كانت الفروق ضئيلة بين نسب توافر عناصر الانتاج فان التبادل الحر للسلع والخدمات يقوم بدور البديل الكامل لحركة انتقال عناصر الانتاج بين الدول .

وغنى عن البيان فان صحة هذه الشروط الاضافية تتطلب فى الوقت نفسه التوافر الكامل للفروض الأساسية للنظريات الكلاسيكية السابق بيانها فى بند (٢٠٢). وعليه فان غياب أحد هذه الفروض يحول دون انطباق فرضية تساوى أسعار عناصر الانتاج على النحو الذى صاغه كلا من سامولسون وليرنر .

٥٠١ الفكر الكلاسيكى فى الميزان :

تبين لنا من تحليلنا السابق أن النظريات الكلاسيكية تحاول تفسير التجارة الدولية فى ضوء مدى الوفرة أو الندرة النسبية للموارد التى يملكها الاقتصاد القومى لأى من الدول أطراف التبادل الدولى ، فهى تقطع بأن التجارة الدولية تنتج من تلك الحقيقة القائلة بأن الدول تختلف فيما بينها فيما وهبته لها الطبيعة من موارد . فطبقا لنموذج هكشر — أولين تقوم كل دولة بتصدير تلك السلعة التى تعتمد فى انتاجها على العنصر النادر نسبيا . ولقد وجد هذا التفسير الذى قدمه نموذج هكشر — أولين فى التجارة الدولية قبولا عاما خصوصا بعد تطويره على يد سامولسون وليرنو واستمر خلال الثلاثينات والأربعينات يمثل الأساس النظرى لاختلاف النفقات والميزات النسبية وقيام التجارة الخارجية .

الا أن الفكر الكلاسيكى فى التجارة الدولية مع ذلك قد تعرض للعديد من الانتقادات النظرية والتطبيقية عند محاولة تطبيق نموذج هكشر — أولين على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية . ولقد دفع ذلك عدد من الاقتصاديين الى القول بأنه من المحتمل الا تعرف الدراسات الاقتصادية نظرية أخرى فجرت من الآراء النظرية المؤيدة وتلك المعارضة مثلما حدث فى حالة نموذج هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج(٢٠) .. هذه الآراء المؤيدة والمعارضة تنبع من العوامل التالية : —

---

(٢٠) من بين هؤلاء الاقتصاديين B. Söderstcn, H.P. Gray
راجع فى هذا الخصوص :

●● الفروض غير الواقعية لنظرية نسب عناصر الانتاج والواردة فى بند ٢ — ٢ .

●● اهمال كثير من الظواهر الاقتصادية ذات الأهمية القصوى للاقتصاد العالمى ابتداء من الحرب العالمية الثانية مثل مشكلة التطور التكنولوجى ، مشكلة تجارة المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول الصناعية المتقدمة ، ثم مشكلة التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث.

●● عدم تطابق نتائج نموذج هكشر — أولين مع نتائج الدراسات التطبيقية التى أجريت لها .

وبناء عليه ينحصر تقييمنا لنموذج هكشر — أولين فى ضوء الانتقادات النظرية التى وجهت اليه،وبالنظر للنتائج التى أسفرت عنها الدراسات التطبيقية التى أجريت لاختبار مدى صحة هذا النموذج .

٢-٥-١ الانتقادات النظرية :

لقد اعتمد نموذج هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج وباقى النظريات الكلاسيكية وهى بصدد تفسيرها لقيام التجارة الدولية على أنظمة الانتاج الداخلى للدول دون أن تعنى بالمشاكل العملية للتجارة الدولية كتوقع نوعية السلع التى يتم تبادلها أو تحديد صفات وخصائص هذه السلع . لذلك بقيت هذه النظرية دائما على أنها نظرية بالمفهوم الثانى(٢١) Theory in The Second Sence لهذا كانت هذه النظريات مسرحا للعديد من الانتقادات التى وجهت فى المقام الأول للفروض التى بنيت عليها والتى نتناولها بشئ من التفصيل فيما يلى :

أولا : افترضت نظرية هكشر — أولين تشابه دوال الانتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة ، فضلا عن كونها دوال انتاج خطية متجانسة . فتشابه دوال الانتاج معناه استبعاد أثر البحوث والتطور وما يمكن أن ينشأ عنهما من تقدم

=

— H.P. Gary; A Generalized Theory of International Trade, Macmillan, London, 1976, p. 27.

— Södersten, International Economics , Harper & Raw, New York-London, 1970, pp. 48-50.

R. Vernon, (Ed). The Technology Factor in International Trade, Columbia Univ. Press, New York, 1970, p. 10.

تكنولوجى يمكن الدول التى كانت حقلا لهذا التطور من التمتع بمزايا نسبية مكتسبة Man-Made Comparative Advantages تؤهل الدولة للتخصص فى انتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا Technology Intensive - Goods . وتعد دوال الانتاج الخطية المتجانسة فى ظل نظرية هكشر — أولين من الأسباب الرئيسية لاستاتيكية هذه النظرية وعدم قدرتها على ملاءمة حقائق العالم الواقعى الذى يموج بكثير من الظواهر الاقتصادية الديناميكية ، والذى يعرف بجانب اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج كمصدر لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية بين الدول مصادر أخرى ذات أهمية كبرى لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وما لها من دور هام فى قيام التجارة الخارجية بين الدول . هذه المصادر التى تسبب اختلافا للمزايا النسبية المكتسبة يمكن تلخيصها فيما يلى :

- الأيدى العاملة الماهرة Labour Skills وهى ما تعرف أيضا باسم عنصر رأس المال الانسانى أو البشرى .
- ظاهرة اقتصاديات الحجم أو وفورات الانتاج الكبير .
- البحوث والتطور وما لها من دور فى احداث التقدم التكنولوجى الذى نشهده فى عالم اليوم .
- كفاءة الاتصالات الدولية والهياكل الرئيسية Infrastructure لبلد ما وتأثيرها على التجارة الخارجية لدولة ما .

ثانيا : تفترض نظرية هكشر — أولين أن انتاج وتبادل السلع والخدمات يتم فى ظل شروط المنافسة الكاملة ، وهو ما يدفع بهذه النظرية الى عدم الأخذ فى الاعتبار انتاج وتبادل السلع والخدمات فى ظل الأسواق الاحتكارية فضلا عن اهمالها لظاهرة تنوع المنتجات Differentiated Products المترتبة على

---

(٢٢) لمزيد من التفاصيل راجع للمؤلف دراسته باللغة الانجليزية عن امكانيات التعاون والتكامل الاقتصادى بين الجماعة الأوربية والجامعة العربية وخاصة صفحات ٢٥٦ ـ ٢٨١ . وراجع أيضا كلا من :

— J.N. Bhagwati, The Heckscher-Ohlin Theorem in The Multi-Commodity Case", in : Journal of Political Economy, (1970), pp. 1052-1055.

— R.E. Caves ; Trade and Economic Structure, Cambridge, Harvard University, 1960, p. '770.

— G.C. Hufbauer, 'Synthetic Materials and The Theory of International Trade, Harvard University, Cambridge, Mass., 1966, pp. 15-16.

انتاج وتبادل السلع والخدمات فى ظل الأسواق الاحتكارية وأسواق المنافسة وأثرها فى قيام التجارة الخارجية بين الدول . ولقد اكتسبت هذه الظواهر أهمية بالغة بحيث لم يعد فى الامكان تجاهلها أو اسقاطها من جوهر نظرية التجارة الدولية(٢٣).

فالاحتكار والمنافسة الاحتكارية فى أسواق المنتجات تسبب اختلافات فى مستويات أسعار المنتجات عن تلك الأسعار الممكن أن تسود فى ظل المنافسة الكاملة . وتنطبق نفس نتائج التحليل عند الحديث عن أسواق خدمات عناصر الانتاج . ومرد هذه الاختلافات فى أسعار المنتجات وأسعار خدمات عناصر الانتاج فى ظل الاحتكار والمنافسة الاحتكارية الى عدم توافر المعلومات والمعرفة الكافية بأحوال السوق العالمى وما يترتب عليها من نفقات يميل عدد من الكتاب الى تسميتها باسم نفقة المعلومات Information Cost ويعتبرونها نوعا من الاستثمار فى بلد الانتاج(٢٤) . فاذا تغيرت المعلومات المتوافرة لدى الدولة عن أحوال الأسواق العالمية ومستويات الأسعار السائدة بها وأنواع ومصادر الاختراعات والابتكارات التى تتم خلال فترة زمنية معينة ،فان المزايا النسبية لهذه الدولة يمكن أن تشهد هى الأخرى تغييرات مناظرة . ويمكن أن ينشأ عن ذلك تغيير الأسعار النسبية وتكوين التجارة الدولية نتيجة للوفرة النسبية للمعلومات خلال الفترة الزمنية المعينة.

يضاف الى ذلك انه قد تستقر لدى المستهلك صفات معينة عن نوع معين من المنتجات أو اسما تجاريا يكتسبه هذا المنتج فيؤدى الى توافر الاقتناع الكافى لدى المستهلك بحيث يولد الاعتقاد لديه بأن هذا النموذج منتج قائم بذاته يختلف عن غيره من أنواع المنتجات التى تنتمى الى نفس الطائفة . وتعرف هذه الظاهرة باسم ظاهرة ((**تنوع المنتجات**)) .

ثالثا : تفترض نظرية هكشر ـ أولين لنسب عناصر الانتاج عدم قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين الدول . ويترتب على الأخذ بهذا الفرض نتيجتان هامتان بالنسبة لهيكل التجارة الدولية هما : الاقتصار على تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية فى كلا من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية أو الراسمالية فى جانب ، وعدم القدرة على تفسير دور الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations وما لها من اثر غير مباشر على هيكل ونمو التجارة الخارجية . ويمكن ارجاع هذا

(٢٣) H.P. Gray, A Generalized Theory of International Trade, Op. Cit. p. 17.
(٢٤) R. Vernon, "International Investment and International Trade in The Product Cycle", in : Quarterly Journal of Economics, 80 (1966). pp. 190-209.

القصور من جانب نظرية هكشر — أولين الى تركيزها الشديد على عنصرين فقط من عناصر الانتاج هما العمل ورأس المـــال . ولقد أدى هذا التركيز الى اهمـــال الاختلافات النوعية لعناصر الانتاج واعطاء الاختلافات الكمية لعناصر الانتاج الدور الهام فى مجال تفسير قيام التجارة الخارجية .

ولقد كان للنجاح الكبير الذى حققته نظرية نسب عناصر الانتاج الجـــديدة The New-Factor Proportions Theory الفضل فى شد الانتباه الى رأس المـــال الانسانى أو المستوى البشرى باعتباره عنصرا جديدا من عناصر الانتاج يختلـــف فى خصائصه عن عنصر العمل غير المـــاهر . فلقد كان لهذه النظريات الفضـــل فى اكتشاف مصدر جديد لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة بين الدول . لذلك — وكما يرى جونز Jones — فانه يمكن الاعتماد على عنصر رأس المـــال البشرى فى تفسير أنماط التجارة الخارجية فى المنتجات التى تعتمد فى انتاجها على الأيدى العاملـــة المـــاهرة والمدربة(٢٥) . ولقد لاقت هذه النظرية قبولا عاما بسبب قدرة رأس المال المـــادى Physical Capital على التنقل دوليا دون رأس المـــال البشرى الذى لا يتمكن من التنقل دوليا . ولقد لقيت ظاهرة انتقال رأس المال المـــادى دوليـــا دعما جديدا من خلال اتساع نطاق ظاهرة الاستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، ومن الدول المنتجة للبترول الى الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية الأخرى . وكذلك كان لمعونات التنمية الاقتصادية التى تتلقاها الدول النامية من كل من الدول الصناعية المتقدمة ودول الأوبك دورا آخر فى دعم الحركات الدولية لرؤوس الأموال . وعليه فيمكن القول بقدرة عناصر الانتاج جزئيا على الأقل فى التنقل بين دول العالم المختلفة والمتمثلة فى الحركات الدولية لرؤوس الأموال وهو ما يناقض ما افترضته نظرية هكشر — أولين من عدم قدرة عناصر الانتاج على التنقل دوليا .

ويوحى الينا التحليل المتقدم أن التجارة الدولية فى السلع الوسيطة تعد نتيجة مباشرة للحركة الدولية لرؤوس الأموال المـــادية . وتفسير ذلك أن انتقال رؤوس الأموال دوليا يتجه الى تحقيق المساواة بين معدلات العائد على رأس المـــال أو مستويات سعر الفائدة دوليا من ناحية ، والى المساواة فى نفقات رؤوس الأمـــوال المـــادة الداخلة فى انتاج الآلات والمعدات بين الدول من ناحية أخرى . وتنعكس هذه الحركات الدولية لرؤوس الأموال المـــادية على قضية التوطن لعمليات انتـــاج

---

(٢٥) R.W. Jones, "The Role of Technology in Theory of International Trade" in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, Universities National Bureau Conference Series, New York, 22 (1970), pp. 73-92.

السلع الوسيطة نظرا لتأثيرها المحتمل على درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج بسبب هذه الحركات الدولية لرؤوس الأموال .

يضاف الى ذلك أن الميزة النسبية لبلد ما فى انتاج سلعة استهلاكية معينة عرضة بدورها الى التأثر بسبب انتقالات رؤوس الأموال دوليا . فاذا أمكن لهذا البلد استيراد السلع الوسيطة الداخلة فى انتاج هذه السلع بأسعار رخيصة نسبيا عن أسعار هذه السلع فى السوق الداخلى ، فان النتيجة المنطقية هى زيادة القدرة التنافسية لهذا البلد فى انتاج السلع الاستهلاكية .

وفى الوقت ذاته لا يمكن الفصل بين الحركات الدولية للسلع الوسيطة عن ظاهرة وجود الشركات متعددة الجنسية . فهذا النوع من الشركات يمكنه المساعدة فى تحسين الميزة النسبية لكل من البلاد صاحبة هذه الشركات وتلك البلاد موطن الاستثمارات التى تقوم بها هذه الشركات لما تحققه من انخفاض نفقة المعلومات وتحقيق المزيد من اقتصاديات الحجم لاتساع نطاق السوق فى مجالات الانتاج والتنقل .

رابعا : يمتد الانتقاد الرابع للنظريات الكلاسيكية الى ما تفترضه من عدم وجود نفقات نقل بين الدول . الا أن حقائق العالم الواقعى تظهر عدم واقعية هذا الفرض ، ذلك أنه من الممكن فى كثير من الحالات أن تحول نفقات النقل دون قيام التجارة الخارجية فى بعض المنتجات لارتفاع نفقات نقلها .

على أنه اذا أردنا ادخال نفقات النقل فى التحليل الاقتصادى للتجارة الدولية فانه تجدر التفرقة بين الوجهين التاليين(٢٧) :

---

(٣٦) راجع فى هذا الخصوص :

— H.G. Grubel, "The Theory of Intra-Industry Trade", in : R.E. Baldwin, J.D. Richardson (Eds.), Readings in International Trade and Finance, Little, Brown & Co., Boston, 1974, Chapter 4.

(٢٧) راجع فى هذا الخصوص كل من :

— R. Falvey, "Transport Costs in the Pure Theory of International Trade", in : Economic Journal, 86 (19), pp. 536-660.

— R.A. Mundell, International Economics, Op. Cit. Chapter 5.

حيث يقدم الفصل الخامس من هذا المؤلف تحليلا بيانيا كاملا لكيفية معالجة نفقات النقل فى اطار من التحليل الاقتصادى التكاملى .

— P.T. Ellsworth, J.C. Leith, The International Economy, Op. Cit. pp. 105-108.

● نفقات النقل باعتبارها صناعة مستقلة بذاتها تؤدى خدمات معينة .

● تأثير نفقات النقل على حجم ونمط التجارة الخارجية .

وفيما يتعلق **بالوجه الأول** فانه يمكن القول أن نفقات النقل تعتبر سلعة تعتمد فى انتاجها على استخدام عناصر الانتاج المختلفة . وعليه فان المزايا النسبية لخدمات النقل كصناعة مستقلة تتحدد كغيرها من السلع بواسطة الأسعار النسبية لعناصر الانتاج المختلفة فى الدول المختلفة .

أما فيما يتعلق **بالوجه الثانى** فانه يجب أن نأخذ فى الحسبان ما تشتمل عليه نفقات النقل للسلع محل التبادل الدولى منها نفقات الشحن فى الدول المصدرة أو نفقات تفريغ وتأمين فى الدول المستوردة .

أما التغيير فى مستويات نفقات النقل فانه يؤدى الى وجود ظاهرة السلع القابلة للتداول التجارى Traded Goods وتلك السلع غير القابلة للتبادل التجارى Non- traded Goods . وتشير هذه الظاهرة الى امكانية تحويل احدى الصناعات التى كانت تعتبر صناعة تصدير قبل احتساب نفقات النقل إلى صناعة احلال محل الواردات بعد احتساب هذه النفقات استجابة للتغيير الكبير فى نفقات وأسعار السلع كنتيجة لادخال نفقات النقل فى التحليل الاقتصادى .

خامسا : تفسر النظريات الكلاسيكية ذلك النمط من التجارة بين الأقاليم فيما بينها فيما وهبته الطبيعة اياها من نسب مختلفة من المعطيات او الثروات الوطنية . وعليه فان التجارة الثنائية بين دولتين او اقليمين تعتبر دالة متزايدة للاختلافات فى مدى توافر نسب عناصر الانتاج فى هاتين الدولتين او الاقليمين . وعلى العكس من ذلك فان نموذج هكشر — أولين لا يمكنه تفسير التجارة الخارجية بين الدول التى تنتمى الى اقليم اقتصادى معين (مثل الجماعة الاقتصادية الأوربية) نظرا لتماثل هذه الدول فى مدى وفرة نسب عناصر الانتاج . وبتعبير متكافىء فان هذه النظرية لا تفسر لنا قيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة .

ولقد كان للاقتصادى لندر Linder (٢٨) الفضل فى جذب الانتباه الى هذا

---

(٢٨) قدم لندر هذا التفسير للتجارة الخارجية فى رسالته للدكتوراه عام ١٩٦٧ . راجع فى الخصوص: =

القصور الذى تعانى منه النظريات الكلاسيكية فى التجارة الدولية فهو لم يوافق التفسير الكلاسيكى بوجه عام فيما ذهب اليه من أن أنماط التجارة الدولية تتحدد بصفة أساسية من خلال عوامل تتعلق بجانب العرض ، وبالتحديد طبقا لعامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج . فالتجارة الخارجية الممكنة Potential Foreign Trade ، أى قائمة السلع التى من الممكن ادخالها فى نطاق الصادرات أو الواردات ، تتحدد بصفة أساسية من خلال عوامل تتعلق بجانب الطلب . ولقد خص لندر التجارة الخارجية فى المنتجات الصناعية بالذات ، فاعتبر أن التفسير الكلاسيكى يصلح فقط فى حالة التجارة الخارجية فى المنتجات الأولية ، فالسلع تصنع طبقا لظروف الطلب والتى تتوقف بدورها على مستويات الدخل وطرق توزيعه داخل الدولة(٢٩) .

ويتوصل لندر فى نظريته هذه الى أن كثافة التجارة الخارجية بين دولتين تعتبر دالة متناقصة للاختلافات فى مستويات متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بين الدول . وبناء عليه فان كثافة التجارة الممكنة بين الدول الصناعية المتقدمة تعتبر كثافة عالية نظرا لتشابه مستويات نصيب الفرد من الدخل القومى بهذه الدولة . وعلى النقيض من ذلك تنخفض كثافة التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية نظرا للاختلافات الكبيرة فى مستويات نصيب الفرد من الدخل القومى بين هاتين المجموعتين من الدول .

١٠٥٠٤٠ موقع الفكر الكلاسيكى من الدراسات التطبيقية :

بجانب الانتقادات النظرية التى وجهت الى الفكر الكلاسيكى والمتمثلة فى عدم واقعية الفروض التى بنى عليها ، فلقد تعرض هذا الفكر لاختبار آخر أكثر صعوبة

= S.B. Linder, An Essay on Trade and Transformation, Almquist and Wickell, Stockholm, 1967, p. 87

فهذه الرسالة تمثل تحليلا هاما ومحاولة جادة لادخال أثر الطلب ومستويات الدخول على ظاهرة التخصص والتبادل الدولى .

(٢٩) قارن فى هذا الخصوص أيضا الدراسة التالية :

— G.C. Hufbauer, "The Impact of National Characteristics and Technology on The Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods", in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University, New York, 1970, pp 145-231.

يتمثل في المجالات العديدة والدراسات التطبيقية التي أجريت لاختبار مدى واقعية الفروض التي بني عليها نموذج هكشر — أولين — ومدى قدرته على تفسير ظواهر العالم الحقيقي . ولعل أهم الدراسات التطبيقية لنظرية هكشر — أولين في التجارة الدولية هما الدراستان اللتان قام بهما الاقتصادي المشهور ليونتيف Leontief عن التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، واستخدم فيهما أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي عرف باسم جدول المدخلات والمخرجات Input-Output Tables

ولقد استهل ليونتيف دراساته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت اليها الدراسة التحليلية لنموذج هكشر — أولين والتي تتلخص في قيام كل بلد بانتاج وتصدير تلك السلع التي تعتمد في انتاجها على عنصر الانتاج الأوفر نسبيا ، وتستورد تلك السلع التي تعتمد في انتاجها على عنصر الانتاج النادر نسبيا . ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت هذه الدولة أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال ، فلقد توقع ليونتيف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر — أولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بانتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد تلك السلع كثيفة العمل(٣٠) .

غير أن ليونتيف قد اذهل نفسه وباقي الاقتصاديين لاكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون أساسا من سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال . وبتعبير متكافىء تتجه الولايات المتحدة الأمريكية الى تصدير سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال وهي نتائج تخالف ما تنطق به نظرية هكشر — أولين في نسب عناصر الانتاج . فلقد عرفت هذه النتائج في الأدب الاقتصادي المتخصص في التجارة الخارجية باسم « لغز ليونتيف » Leontief Paradox حيث أثارت هذه النتائج كثيرا من المناقشات الأكاديمية خلال الثلاثون سنة الماضية . فلقد حاولت كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية حل هذا اللغز، وفي الوقت نفسه أثرت هذه الدراسات نظرية التجارة الخارجية بالعديد

---

(٣٠) قارن الدراسات التالية لليونتيف :

— W. Leontief, "Domestic Production and Foreign Trade : The American Capital Position Re-examinaed", in : Economic International, 7 (454), pp. 3-32.

— ————, "Factor Proportions and The Sturcture of American Trade : Further Theoretical and Empirical Analysis" in : Review Of Economics and Statistics, November 1956, pp. 386-407.

من المفاهيج الجديدة التى ساهمت فى تطويرها وجعلها أكثر ملائمة للواقع الاقتصادى لعالم اليوم . هذه المناهج والاتجاهات الفكرية الجديدة يتناولها البند التالى مباشرة بشيء من التفصيل .

٦٫١ - المناهج الفكرية الجديدة فى التجارة الدولية :

وفى هذا الصدد فانه يمكن تمييز ستة مناهج نظرية وتطبيقية جديدة ممثلة لحصيلة البحث المستمر والدائب حول فهم متكامل للغز ليونتيف وما أظهره من تناقض بين نتائج نظرية هكشر — أولين وواقع هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فى جانب ، ومحاولة الوصول الى نظرية أفضل للتجارة الخارجية قادرة على تفسير حقائق العالم الاقتصادية الواقعية مثل دور البحوث والتطور ، واقتصاديات الحجم ورأس المال البشرى ومشكلة التنمية الاقتصادية فى بلاد العالم النامى ، فى جانب آخر(٣١) . هذه المناهج الفكرية ذات الطابع النظرى والتطبيقى يمكن تقسيمها الى مجموعتين منفصلتين هما .

●● **المجموعة الأولى** : وتشمل المناهج الثلاثة الأولى وفى مقدمتها الأبحاث التطبيقية التى أجراها منحاس B.S. Minhas لاثبات ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج ، هيكل الحماية التجارية الناشىء عن وجود القيود الجمركية وغير الجمركية ، ونظرية لندر فى تشابه هياكل الطلب بين الدول الصناعية المتقدمة وتنوعها بين هذه الدول من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى . هذه المناهج الثلاثة تتنافس فيما بينها على دحض نظرية هكشر — أولين وتقديم بدائل نظرية وتطبيقية وشرح وتفسير أنماط وتكوين التجارة الخارجية فى المنتجات الصناعية على وجه الخصوص .

---

(٣١) قارن فى هذا الخصوص كل من :

— H.G. Johnson, "Technological Change and Comparative Advantage : An Advanced Country's Viewpoint", in : The Journal of World Trade Law, 9 (1975), pp. 1-14.

— R.W. Klein, "A Dynamic Theory of Comparative Advantage", in : American Economic Review, 68 (1973), pp. 173-184.

— E.J. Horn, Technologische Neuerungen Und Internationale Arbeitsteilung, in : Kieler Studien, 139 (197), Tübingen, 1976.

— G.C. Hufbauer, The Impact of National Characterisics and Technology on The Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods, Op. Cit. pp. 145-231.

●● **المجموعة الثانية** : وتضم المناهج الثلاثة الأخرى وعلى رأسها نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة ، نظرية اقتصاديات الحجم ، والنظرية التكنولوجية . هذه النظريات الثلاثة تهتم فى المقام الأول باعادة تكوين وصياغة نظرية هكشر — أولين بالصورة التى تؤهلها الى تقديم تفسير وتحليل أفضل وأكثر واقعية يمكن من تغطية الظواهر الاقتصادية التى تؤثر — بجانب عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج — على هيكل التجارة الخارجية مثل عوامل التطور التكنولوجى ، اقتصاديات الحجم ، ورأس المال البشرى ومشاكل التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث .

وفيما يلى عرضا مختصرا لهذا المناهج الستة نبدأها بالمناهج الثلاثة المنتمية الى المجموعة الأولى الساعية الى هدم نظرية هكشر — أولين(٣٢) .

١-٦-١ . ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج :

اتضح لنا من دراستنا للبند (٣٠٢) أن من بين الفروض الأساسية لنظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج هو استبعادها لامكانية حدوث ما نطلق عليه اسم ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج لكل من السلعتين س ، ص عند كافة مستويات الأسعار النسبية لعناصر الانتاج . فاذا حدث ولم يصدق هذا الفرض فانه يمكن القول أن أحد الأعمدة الرئيسية لنظرية هكشر — أولين قد تهاوت على الأرض .

فاعتبار سلعة كثيفة العمل عند أخذ مستويات الأسعار النسبية لعناصر الانتاج واعتبارها سلعة كثيفة رأس المال عند مستوى آخر لهذه الأسعار يجعل من المستحيل تحديد نمط الصادرات والواردات لاقتصاد معين .

ولقد قدم الاقتصادى منحاس Minhas أول تحليل مترابط لظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج حيث أثارت نتائج تحليله من الشكوك ما يكفى الى عدم

---

(٣٢) لمزيد من التفاصيل راجع فى هذا الخصوص كلا من :

— H.P. Gray, A Generalized Theory of International Trade, Op. Cit.
— B. Södersten, International Economics, Op. Cit.
— M. Mussa, "Tariffs and The Dislribution of Income : The Importance of Factor Specificity, Substitutability, and Intensity in The Long Run", in : Journal of Political Economy, 82 (1974).

الأخذ بالنتيجة التى توصلت اليها نظرية هكشر — أولين من وجود علاقة مباشرة بين مدى وفرة عناصر الانتاج وأنماط التجارة الخارجية بين الدول(٣٢) .

ولكي يبرهن منحاس على تفسيره لحدوث ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج بتقدير ما أطلق عليه اسم المرونات الثابتة لدالات الانتاج الاحلالية Substitution Production Function لمجموعة من الصناعات شملت احدى وعشرون صناعة من مختلف الدول للبرهنة على حدوث هذه الظاهرة ، ودلت النتائج التى توصل اليها هذا الكاتب الى أن اختلاف مرونات الاحلال بين الصناعات المختلفة تؤدى الى حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الانتاج عند مستويات مختلفة للأسعار النسبية لهذه العناصر .

ومما لا شك فيه أن صحة النتائج التى توصل اليها منحاس من خلال دراساته التطبيقية لنظرية هكشر — أولين تعنى عدم قدرة هذه النظرية وغيرها من نظريات التجارة الخارجية على تقديم أى دليل أو مؤشر لاختبار الصورة التى يمكن أن تكون عليها دالة الانتاج . وطبقا لهذه النتائج يمكن القول باختلاف كثافة عناصر الانتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة الأمر الذى يعنى — على نحو ما أشار اليه Kindelberger الى سقوط الأعمدة التى ترتكز عليها نظرية هكشر — أولين فى التجارة الخارجية .

ولخطورة النتائج التى توصل اليها منحاس والمتعلقة بعدم صلاحية نظريات التجارة الخارجية فى تحديد شكل دوال الانتاج للسلع المختلفة قام كثير من الاقتصاديين بتناول دراساته بالتحليل والتفسير لبيان الى اى مدى تصدق النتائج التى توصلت اليها أبحاثه . ولقد كانت كلا من طريقة التحليل التى اتبعها منحاس والنتائج التى توصل اليها موضع نقد وشك كبير لأسباب فنية ورياضية واحصائية . فضلا عن ذلك فلقد امتد نقد الكثير من الاقتصاديين الى المعايير التى صاغها

---

(٣٢) B.S. Minhas, An International Comparison of Factor Costs and Factor Use North-Holland Publishing Company, Amsterdam, 1963.

ثم راجع عرضا مختصرا لتحليل هذا الكاتب فى كل من :

— H.P. Gray, A Generalized Theory of International Trade, Op. Cit.
— W. Leontief, "An International Comparison of Factor Costs and Factor Use", in : American Economic Review, 75 (1964), 343.
— J.R. Moroney, "The Strong Factor-Intensity Hypothesis : A. Multisectoral Test", in : Journal of Political Economy, 75 (1967).

لاختيار الصناعات التى أقام عليها أبحاثه وتوصل فيها الى نتائجه . ومن بين الاقتصاديين الذين تحدوا المناهج التى أقرت ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج هو الاقتصادى بول D.S. Ball, الذى كان له فضل التنويه الى النتائج السلبية لتحليل منحاس لاشتماله على ثلاث قطاعات من بين الصناعات الاحدى والعشرين التى اختارها منحاس ليجرى عليها دراساته التطبيقية(٣٣).فهو يرى أن هناك ثلاث صناعات زراعية ، وزراعية تحويلية يجب الا تدخل مجال الدراسات التطبيقية لنظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج . فاذا تم استبعاد هذه الصناعات الزراعية والزراعية التحويلية من نطاق التحليل ، فان معامل الارتباط بين الصناعات المتبقية يبقى ذا أهمية ودلالة كبيرة فى كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية(٣٤) .

خلاصة القول أن هناك من الأسباب القوية التى تجعل من الصعب التسليم بالنتائج التى توصل اليها منحاس حول ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج . فطريقة التحليل التى اتبعها والصناعات التى اختارها حقلا لبحوثه التطبيقية تعرضت لانتقادات شديدة من جانب كثير من الاقتصاديين لعدم صحة الأسس والمعايير التى وضعها لاختيار هذه الصناعات — ومن هنا فان الشكوك التى أراد منحاس اثارتها حول نظرية هكشر — أولين انتهت الى اثارة شكوكا أقوى حول طريقة تحليله ونتائجه .

٢٠٦١ . هيكل الحماية التجارية :

طبقا لهذا المنهج فان أى نظرية تسعى الى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول يجب أن تدخل فى اعتبارها الآثار الممكنة لهيكل الحماية التجارية القائم والمتمثل فى وجود عقبات جمركية وغير جمركية . واستنادا الى هذه النتيجة حاول الاقتصادى تريفز W.P. Travis تفسير لغز ليونتيف بالاشارة الى أن الرسوم الجمركيه لها تأثيرها على التجارة الخارجية فى سلع هكشر — أولين فى الولايات المتحدة

---

(٣٣) D.S. Ball, "Factor-Intensity Reversal in International ComparisonOf Factor Use" in : Journal of Political Economy, 76, (1966).

(٣٤) كذلك من بين هؤلاء الاقتصاديين J.R. Moroney فى دراسته التالية :
— J.R. Morcney, "The Strong Factor-Intensity Hypothesis", Op. Cit.

الأمريكية(٣٥) . ويرجع ذلك الى ما تخضع اليه الواردات الأمريكية من السلع كثيفة العمل من حماية جمركية وغير جمركية من أجل حماية الصناعات الأمريكية الوطنية والمعتمدة على عنصر العمل . وفى الوقت ذاته فان الواردات الأمريكية الكثيفة رأس المال لا تخضع لأى من هذه القيود الحمائية الأمر الذى ترتب عليه زيادة الواردات من هذا النوع من المنتجات . ولقد قام تريفز بدراسة تطبيقية تستهدف البرهنة على صحة هذه النتائج ، وقد أقام دراسته التطبيقية على أساس وجـود عنصرين من عناصر الانتاج هما العمل ورأس المال ، وأعتبر عنصر العمـل هو العنصر النـادر نسبيا فى الولايات المتحدة الأمريكية والمستفيد من القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات الأمريكية من الخارج . أما عنصر رأس المال فهو العنصر الأوفر نسبيا فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا تفرض قيود حمائية على الواردات الأمريكية كثيفة رأس المال ، ووجد أن نتائج دراسته التطبيقية تؤيد الحجة القائلة بأن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد سلعا كثيفة رأس المال بنسبة أكبر من استيرادها لسلع كثيفة العمل نتيجة لطبيعة هيكل الحماية التجارية للواردات الأمريكيـة من الخـارج .

ومن دراسات مماثلة تمكن الاقتصادى المشـهور بلاسـا B Balassa من الوصول الى نتائج شبيهة تؤيد عدم قدرة نظرية هكشر — أولين لنسب عنـاصر الانتاج على استيعاب ظاهرة الرسوم الجمركية والآثار التى تنشأ على التجـارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة نتيجة للتخفيضات الجمركية وازالة القيـود الكمية فى اطار الجهود المبذولة بعد الحرب العالمية الثانية لتحرير التجارة الخارجية بين الدول (٣٦) . وخير مثال على ذلك انه منذ انشاء السوق الأوربية المشتركة وهناك تخفيضات متتابعة للقيود الجمركية والكمية على التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء المنتمية إلى المنظمة . ولقد أحدثت هذه التخفيضات توسعا فى حجم التجارة الاقليمية بينها وعلى وجه خاص فى المنتجات الصناعية النمطية أو ما يطلق عليها اسم سـلع

---

(٣٥) W.P. Travis, "Production, Trade and Protection When There are Many Commodities and Two Factors" in : American Economic Review, 62 (1972), pp. 87-106.

كذلك قارن كل من :

— R.E. Baldwin, "Determinants of The Commodity Structure of U.S. Trade" in : American Economic Review, 16 (1977).

— S. Naya, "Natural Resources, Factor Mix and Factor Reversal in International Trade", in : American Economic Review, 57 (1964).

(٣٦) قارن فى هذا الخصوص الدراسات التالية :

=

هكشر ـ أولين . ولبيان هذه النقطة فانه يمكن القول أن تخفيضات الرسوم الجمركية كنتيجة لتكوين اقليم أو تكتل اقتصادى مثل السوق الأوربية المشتركة يدفع الدول التى تتمتع بوفرة نسبية فى عنصر العمل وبالتالى بميزة نسبية فى المنتجات الصناعية كثيفة العمل لانخفاض نفقات انتاجها النسبية الى التوسع فى الانتاج والحصول على نصيب متزايد من التجارة الخارجية داخل الاقليم الاقتصادى الذى تنتمى اليه . غير أن بلاســا أكد ضرورة التفرقة بين المنتجــات النمطيــة Standard Products والمنتجات المتنوعة Differentiated Products من حيث أثر تخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية فى كل نوع منهـا . ففى حالة النوع الأول من المنتجات فان تخفيضات الرسوم الجمركية تؤدى الى زيادة حجم الانتاج الكلى للصناعة النمطية محل الدراسة فى الدول التى تتمتع بوفرة نسبية فى عناصر الانتاج التى تغذى هذه الصناعة من ناحية ، والى تخفيض الانتاج الكلى لنفس الصناعة النمطية فى تلك الدول التى تعانى من ندرة نســبية فى عناصر الانتاج اللازمة لهذه الصناعة من ناحيــة أخرى .

أما فى حالة المنتجات للصناعية المتنوعة فتظهر اثر التخفيضات فى الرســوم الجمركية فى زيادة درجة التخصص داخل الصناعة محل الدراسة حيث تتخصص كل دولة فى انتاج نوع أو أنواع معينة من المنتج . وبناء عليه يمكن القول بان تخفيضات الرسوم الجمركية لا تتعدى فى حالة التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية المتنوعة احداث تخفيض لحجم الانتاج الكلى للصناعات محل الدراسة داخل الاقليم الاقتصادى، وانما تؤدى الى قيام احدى الدول المنتمية الى الاقليم الى التوسع فى انتــاج أنواع أو خطوط معينة للانتاج وتخفيض الانتاج فى أنواع أو خطوط أخرى ، أى زيادة درجة التخصص بين الصناعات داخل الاقليم الاقتصادى .

٠٢٠٦٠١ نظــرية لنــدر :

تمثل نظرية تشابه هيكل الدخل أو التفضيل Income or Preference Similarity

=

— B. Balassa, Tariff Reductions and Manufactures among the Industrialized Countres'' in :American Economic Review, 56 (1966), 3, pp. 466-673.

— ————, "Tariff Protection in Industrial Countries : An Evaluation'', in : Journal of Political Economy, 73 (1965), pp. 453-594.

— ————, Trade Liberalization and Revealed Comparative Advantage'', in : The Manchester School of Economic and Social Studies, 33 (1965), pp. 99-123.

Hypothesis تحديا خطيرا لنموذج هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج . فلقد قدم الاقتصادى السويدى ليندر S.B. Linder نموذجا لتفسير التجارة الخارجية يختلف من ناحية المنهج والمضمون عن كل من النظرية التقليدية ونظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج(٣٧) . هذه الاختلافات يمكن اجمالها فيما يلى : —

(أ) تستخدم كلا من النظرية التقليدية ونظرية هكشر — أولين التحليل المقارن بحيث تقارن بين وضع التوازن فى الاقتصاد القومى قبل قيام التجارة الخارجية ووضع التوازن فى الاقتصاد القومى بعد قيام التجارة الخارجية . أما الاقتصادى ليندر فانه يتبع منهج التحليل الديناميكى بحيث لا يكتفى بمقارنة وضع التوازن قبل قيام التجارة الخارجية وبعدها ، بل يهتم أيضا بدراسة العوامل التى تؤدى الى انتقال الاقتصاد القومى من وضع التوازن الأول الى وضع التوازن الثانى .

(ب) تفترض كلا من النظرية التقليدية ونظرية هكشر — أولين أن التجـارة الخارجية تقوم بين دولا متجانسة الأمر الذى يعنى عـدم الأخذ بالتفرقة القائمة فى الاقتصاد الدولى بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، أما نظرية ليندر فترى أنه من أكبر الأخطاء التى وقعت فيها هاتين النظريتين افتراضهما قيـام التجـارة الخارجية بين دولا متجانسة ، وهو أمر يخالف حقائق الواقع الاقتصادى الذى نعيشه اليوم . فالدول الصناعية المتقدمة تتميز بمرونة الجهاز الانتاجى بها وهو ما يعطيها القدرة على اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية Re-allocative Ability تجاوبا لأى تغيرات تحدث فى هيكل الأسعار وفرص التجارة الخارجية .

وعلى النقيض من ذلك ، تعانى الدول النامية من عدم مرونة الجهاز الانتاجى بها وبالتالى من عدم قدرتها على اعادة تخصيص الموارد الاقتصـادية اسـتجابة للتغيرات التى تحدث فى هيكل الأسعار وفرص التجارة الخارجية . مؤدى ذلك أن قيام التجارة الخارجية وما يترتب عليها من اختلاف هيكل الأسعار النسبية لأنواع السلع المختلفة ينعكس فى اختلاف النتائج المترتبة على قيامها بين الدول المتقدمة والدول النامية .

(جـ) لا تفرق كل من النظرية التقليدية ونظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج بين القطاعات المختلفة للتجارة الخارجية . فكلاهما يسعى الى تقديم تفسير عام لأسباب قيام التجارة الخارجية فى كل من المنتجات الأولية والمنتجات الصناعية

(٣٧) S B. Linder, An Essay in Trade and Transformation, op. cit. pp. 37-109.

النمطية وغير النمطية . أما نظرية ليندر فانها تفرق بين التجارة الخارجية فى المنتجات الأولية والتجارة الخارجية فى المنتجات الصناعية . وفيما يخص التجارة الخارجية فى المنتجات الأولية ، فان التفسير الذى يقدمه ليندر يتطابق مع التفسير الذى تقدمه نظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج ، أى أن اختلاف نسب عناصر الانتاج هو العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية فى السلع الأولية ، أما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية فان نظرية ليندر ترجع أسباب قيام للتجارة الخارجية الي عامل تشابه الدخل أو التفضيل . لذلك فان نظرية ليندر تعتمد فى تفسيرها لقيام التجارة الخارجية فى المنتجات الصناعية على عوامل تتعلق بجانب الطلب دون جانب العرض .

ولبيان كيف يمكن الاعتماد على عامل تشابه الدخل أو التفضيل فى تفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول يقيم ليندر نظريته على أن توافر الشرطين التاليين يعدا أمرا ضروريا لقيام التجارة الخارجية فى السلع الصناعية : —

١ — يعتبر وجود طلب داخلى Internal Demand شرطا ضروريا (وان لم يكن كافيا) لكى تدخل أى سلعة صناعية فى نطاق الصادرات . مفاد ذلك أن أى سلعة لابد وأن تنتج وتستهلك فى الداخل قبل أن تتحول الى سلعة تصديرية . فصادرات أى دولة تعتبر امتدادا طبيعيا للانتاج والاستهلاك من أجل السوق الداخلى حيث يتواجد طلب من جانب الغالبية من السكان . ويكمن هذا الشرط وراء الحقيقة القائلة بأن قرارات المنتجين من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن تتخذ فى ضوء الفرص المتاحة بالسوق الداخلى حيث يكونون على علم بها . أما فى حالة الصادرات فان المنتجين يهابون الأسواق الدولية نظرا لعدم كمال المعرفة بأحوال وتغيرات هذه الأسواق . معنى ذلك أن معرفة المنتجين بفرص الربح المتاحة تكون أكبر فى حالة السوق الداخلى عنه فى حالة الأسواق الخارجية . ومع الانتاج والاستهلاك من أجل السوق الداخلية تتوالد الميزة النسبية التى تؤهل السلعة محل الدراسة الى الدخول بعد مضى الزمن عداد السلع التصديرية .

٢ — والشروط الثانى وهو وثيق الصلة بالشرط الأول يتلخص فى تجارب تكوين المنتج لبلد معين مع هيكل الطلب الداخلى حيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات الى الانخفاض .

فى ضوء هذين الشرطين يمكن القول بأن نظرية ليندر تتخذ من الطلب محددا أساسيا للصادرات الصناعية . ولما كان الطلب يعتمد على دخل الفرد فى المتوسط فانه يمكن وصف الدول الصناعية المتقدمة بتشابه هيكل الطلب الداخلى بهما نظرا لتقارب مستويات الدخول الفردية فى هذه الدول . لذلك تستنتج هذه النظرية

العلاقة الدالية بين كثافة التجارة الخارجية فى المنتجات الصناعية وهيكل الطلب الداخلى فى الدول الصناعية المتقدمة . فتشابه هياكل الطلب الداخلية فى الدول ينعكس فى صورة ارتفاع كثافة التجارة الخارجية فى المنتجات الصناعية المنتمية الى اقليم اقتصادى معين كنتيجة لتشابه مستويات الدخول الفردية بين هذه الدول . أما اذا تباينت ظروف وهياكل الطلب الداخلية فان ذلك ينعكس فى صورة انخفاض كثافة التجارة الخارجية بين الدول . ولما كانت الدول الصناعية المتقدمة متشابهة فى مستويات الدخول الفردية فان ذلك يشجع على قيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة فى المنتجات حيث تعتبر بنودا فى كل من صادرات وواردات هذه الدول . وكنتيجة لتباين مستويات الدخول الفردية بين الدول الصناعية المتقدمة فى جانب والدول النامية فى جانب آخر تنخفض درجة كثافة التجارة الخارجية بين هاتين المجموعتين من الدول ، وبناء عليه فان نظرية ليندر تقدم تفسيرين للتجارة الخارجية بين الدول : يعتمد **التفسير الأول** منهما على التشابه فى هيكل الطلب مقاسا بدخل الفرد فى المتوسط ويشرح قيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة . أما **التفسير الثانى** فيعتمد على التباين فى هيكل الطلب مقاسا بدخل الفرد فى المتوسط ويقدم تفسيرا للتجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية . وهذه خطوة أخرى سلكتها نظرية ليندر نحو تفسير أكثر اقترابا من حقائق الاقتصاد العالمى متمثلا فى التفرقة بين مشكلات التجارة الخارجية للدول المتقدمة ومشكلات التجارة الخارجية للدول النامية .

ولقد حاول عدد من الاقتصاديين فى مقدمتهم هوفباور G.C. Hufbauer (٣٨) ولينيمان H. Linnemann (٣٩) اختبار علاقة الارتباط الموجبة بين كثافة التجارة الخارجية وتشابه هياكل الطلب الداخلية وهى العلاقة التى توصلت اليها نظرية ليندر . غير أن هذين الكاتبين لم يتمكنا من خلال دراساتهم التطبيقية اثبات هذه العلاقة ، وهو ما يفقد نظرية ليندر مقدرتها على تفسير الواقع الاقتصادى رغم احتوائها على عناصر جديدة تميزها عن كل من النظرية الكلاسيكية ونظرية هكشر — أولين . ويفسر كتاب النظرية التكنولوجية فى التجارة الخارجية ، وفى مقدمتهم هيرش S. Hirsch ، هذا التناقض بين نظرية ليندر وحقائق الواقع الاقتصادى بأن هذه النظرية الأخيرة تحتوى على عناصر يمكن الاعتماد عليها فى تفسير التجارة الخارجية فى سلع دورة المنتج أو السلع المتقدمة تكنولوجيا أكثر من اعتبارها نظرية تقدم

(٣٨) G.C. Hufbauer, "The Impact of National Characteristics and Technology", op. Cit. pp. 198-210.

(٣٩) H. Linnemann, An Econometric Study Of International Trade Flows, Ph.D. Thesis, Amesterdam, 1966.

بديلا كاملا لنظرية هكشر — أولين (٤٠) . ومن هنا يتضح أن نظرية ليندر لا تقدم تفسيرا متكاملا لكافة قطاعات التجارة الخارجية ، وانما الى احداها فقط وهى التجارة الخارجية فى المنتجات الصناعية غير النمطية . وعلى نحو ما سوف نرى عند دراستنا للمناهج التكنولوجية فان هذا التفسير الذى قدمته نظرية ليندر يمكن ادماجه مع عناصر هذه النظرية لتطوير وتعديل نظرية هكشر — أولين لجعلها أكثر واقعية وأكثر قدرة على تفسير ظواهر الاقتصاد العالمى .

وفى مقابل المناهج الثلاث السابق شرحها والتى تهدف الى هدم نظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج وتقديم تفسيرات نظرية بديلة لها توجد ثلاث نظريات بديلة أخرى تسعى كل منها الى محاولة تعديل وتطويع نظرية هكشر — أولين لجعلها أكثر ملائمة وانطباقا على ظواهر العالم الاقتصادى الواقعى من خلال احداث تعديلات جوهرية فى الفروض المقيدة لنظرية هكشر — أولين ، وبالتالى من تعديل النتائج التى توصلت اليها هذه النظرية وسبق بيانها من قبل . هذه النظريات الثلاث تتفق مع نظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج فى وجوب الاعتماد على تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية من خلال العوامل المتعلقة بجانب العرض ، وهى لذلك لا تنكر الدور الذى يضطلع به عامل نسب كميات عناصر الانتاج فى اختلاف المزايا النسبية الطبيعية ، وبالتالى قيام التجارة الخارجية بين الدول(٤١) . غير أن نقطة الاختلاف الجوهرية بين نظرية هكشر — أولين وبين هذه النظريات الثلاث تنحصر فى وجود مصادر أخرى لاختلاف المزايا النسبية ، وبالتالى قيام التجارة

---

(٤٠) S. Hisrsch. "Rich Man's and Every Man's Goods : Aspects of Industrialization," in : Kieler Studien, 148 (1977), Tübingen, 1977, p. 92.

(٤١) راجع فى هذا الخصوص ما يلى :

— J. Horn, Technologische Neuerungen Und Internationale Arbeitsteilung, Op. Cit.

— S. Hirsch, "Capital or Technology Confronting : The Neo-Factor Proportions and Neo-Technology Accounts of International Trade", in : Weltwritschaftliches Archiv, 110 (1974), pp. 535-563.

— ————, Scope of Manufactures Factor Expansion in Developing Countries", in : H. Giersch (Ed), Reshaping The World Economic Order, Symposium 1976, Tübingen, 1977, pp. 65-85.

— H.G. Johnson, Comparative Cost and Commercial Policy Theory for a Developing World Economics, Wicksell Lectures, 1968, Stockholm, 1968.

الخارجية بين الدول . هذه المصادر الجديدة لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة يمكن اجمالها فيما يلى : —

١ — عنصر رأس المال الانسانى أو البشرى ، وهو ما يعرف أيضا بالأيدى العاملة الماهرة .

٢ — اقتصاديات الحجم أو وفورات الانتاج الكبير .

٣ — البحوث والتطور التكنولوجى .

ويميل البعض الى تسمية هذه النظريات الثلاث باسم نظريات هكشر — أولين الجديدة . ومن هذه النظريات ما يتفق مع نظرية هكشر — أولين فى منهاج التحليل الاستاتيكى المقارن مثل نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة القائمة على افتراض أن عنصر العمل الماهر أو رأس المال الانسانى يشكل احد عناصر الانتاج الرئيسية التى لا يمكن تجاهلها عند تحليل قيام التجارة الخارجية بين الدول . أما النظريتان الأخيرتان فتتخذ من منهاج التحليل الديناميكى قاعدة لها وتسلط الأضواء على دور اقتصاديات الحجم ، والبحوث والتطور ، والفجوة التكنولوجية ودورة المنتج باعتبارها عناصر جديدة وهامة لا يمكن اغفالها عند محاولة تقديم تفسير واقعى للتجارة الخارجية . فهى بذلك تحاول المزج بين العناصر الاستاتيكية التي تحتويها نظرية هكشر — أولين القديمة وبين العناصر الديناميكية التى تشكل جوهر التبادل التجارى بين الدول فى عالم اليوم . هاتان النظريتان هما نظرية اقتصاديات الحجم والنظرية التكنولوجية . وفيما يلى نقدم تحليلا مختصرا لمحاولات هذه النظريات الثلاث لتطعيم نظرية هكشر — أولين بفروض وعناصر اكثر واقعية وملائمة لخصائص الاقتصاد العالمى : —

١٠٦٠٤٠ نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة :

تعتبر نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة Neo-Factor Proportion Theory الاختلافات بين الدول فى مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر رأس المال الانساني أو البشري ،والاختلافات بين الصناعات فى احتياجاتها من رأس المال الانسانى أو البشرى باعتبارها عنصرا جديدا من عناصر الانتاج (بجانب عنصرى العمل ورأس المال) واحدى محددات التخصص الدولى فى اطار عالم هكشر — أولين الاستاتيكى . ويتمثل الفرض الرئيسى لهذه النظرية فى اعتبار عنصر العمل عنصرا غير متجانس مع احتوائه على درجات متباينة من المهارة . ومن هنا يمكن

القول أن نظرية نسب عناصر الانتاج الجددة تفرق بين العمل الماهر Labour Skills والعمل غير المـــاهر Non-Labour Skills حيث تعتبر العنصر الأول نوعـــا من الاســـتثمارات يجب اضافتها الى عنصر رأس المـــال . وكانت هذه النقطة الأخيرة هى مصدر تسميته برأس المـــال الانسانى أو البشرى لاحتياجه الى اســـتثمارات متنوعة فى مجالات التعليم والتدريب . وفى ضوء ذلك يمكن تعريف عنصر رأس المال البشرى على أنه نسبة الأيدى العاملة المـــاهرة والمدربة الى اجمالى قوة العمـــل لصناعة ما أو بلد ما . وكذلك تدل مستويات الأجور المتوسطة فى احدى الصناعات على درجة التأهيل والتدريب للأيدى العاملة(٤٢)

وطبقا لهذه النظرية تنقسم كلا من السلع والدول حسب مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر العمل البشرى الى سلع ودول كثيفة الأيدى العـــاملة الماهرة فى جانب ، وسلع ودول نادرة الأيدي العاملة الماهرة فى جانب آخر . فالدول كثيفة الأيدى العاملة الماهرة تتجه الى انتاج وتصدير تلك السلع كثيفـــة رأس المـــال الانسانى ، والدول التى تعانى من ندرة نسبية فى الأيدي العاملة الماهرة تلجا الى استيراد تلك السلع كثيفة رأسمال الانسانى . وبهذه الطريقة امكن لنظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة أن تقدم حلا للغز ليونتيف . فتميز الولايات المتحدة الأمريكية بكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل يرجع الى ما تحظى به هذه الدول من وفرة نسبية فى عنصر رأس المـــال البشرى . فاذا جمعنـــا كلا من الصادرات كثيفـــة رأس المال المادى والصادرات كثيفة رأس المال الانسانى للولايات المتحدة الأمريكية ، لوجدنا أن الصادرات الأمريكية فى نهاية المطاف كثيفة رأس المـــال وهو ما يتفق مع جوهر نظرية هكشر ـــ أولين لنسب عناصر الانتاج .

---

(٤٢) تنسب هذه النظرية الى كل من :

— M.E. Kreinin, “Comparative Labour Effectiveness and the Leontief Scarce Factor Paradox” in : American Economic Review, 55 (1965), p. 131.

— ————————, International Economics : APolicy Approach, The Harbrace Series in Business and Economics, New York-Chicago, 1971.

— D.B. Kessing, “The Impact of Research and Development on United States Trade”, in : P.B. Kenen, R. Lawrence (Eds), The Open Economics, Essays on International Trade and Finance, Columbia Universily, New York-London, 1968, 175-189.

— P.B. Kenen, “Nature, Capital and Trade”, in : Journal of Political Economy, 73 (1965), pp. 437-460.

۰٥۰٦۰۱ نظرية اقتصاديات الحجم :

تشكل نظرية اقتصـــاديات الحجم Scale-Economy Theory فى التجـــارة الخارجية تطويرا وتعديلا آخر لنظرية هكشر ـــ أولين لنسب عناصر الانتاج بادخالها وفورات الانتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة(٤٣) فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلى ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك الســلع التى يتم انتاجها فى ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة فى زيادة العائـــد مع زيـــادة الانتاج . وبتعبير متكافىء تنشأ وفورات الانتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقـــات الانتاج مع توسع العمليات الانتاجية . وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات النصف مصنعة (السلع الوسيطة) فى جانب ، والدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلى صغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلى كبير) فى جانب آخر عنصرا أساسيا من عناصر هذه النظرية ـــ فالدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه الى الحصول على مزايا نســبية مكتسبة مصدرها اقتصادات الحجم فى السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين فى الدول الأخرى . على العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم فى انتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين فى الدول الأخرى . من هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى الى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلى الكبير مثل الولايات المتحـــدة الأمريكية ، المانيـــا الاتحادية ، فرنسا ، المملكة المتحدة وايطاليا ، وبين الدول الصناعية ذات الســـوق الداخلى الصغير مثل بلجيكا ، هولندا ، لكسمبورج .

۰٦۰٦۰۱ مناهج التفوق التكنولوجى :

تتكون نظرية التفوق التكنولوجي أو النظرية التكنولوجية فى التجارة الخارجية والتى هى موضوع دراستنا فى البند القادم من نموذجين آخـــرين بجانب نمـــوذج اقتصاديات الحجم هما(٤٤) :

---

(٤٣) ينسب هذا المنهج الى .

— J. Drèze, "Quelque reflection Seriens sur L'adaption de L'industrie beigé ou Marché Commun", in : Comptes rendus des Travaux de la société Royal d'Economic Politique de Belgique, 275 (1960), pp. 4-6.

(٤٤) راجع فى هذا الخصوص كل من :

— H.G. Johnson, Comparative Cost and Commercial Policy Theory for a a Developing World Economy, Op. Cit.

● نموذج أو منهج الفجوة التكنولوجية ، والذى وضع جذوره كلا من الاقتصاديين بوزنر M.V. Posner وهوفباور G.C. Hufbauer ويركز فى تحليله على عناصر الانتاج أو جانب العرض .

● نموذج دورة المنتج The Product Cycle Model والذى وضع أصوله كلا من الكاتبين فيرنون R. Vernon وهيرش S. Hirsch حيث يركز على عوامل السوق أو جانب الطلب . وبادماج هذين النموذجين معا واضافتهما الى نموذج اقتصاديات الحجم السابق شرحه ببند (٣ــ٥) يمكن الحصول على النظرية التكنولوجية فى التجارة الخارجية مع ادخال جانبى العرض والطلب فى التحليل الاقتصادى المرتبط بتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول ، بل ولقد احتوت هذه النظرية واستفادت من عناصر نتائج كل من نظريات ليندر فى تشابه الدخل أو التفضيل ، فنظرية رأس المال البشرى حيث جمعت بين كل من العناصر الديناميكية التى احتوتها هذه النظريات وراعت جميع المصادر المؤدية الى اختلاف المزايا النسبية الطبيعية والمكتسبة بين الدول . علاوة على ما تقدم فلقد لاقت النظرية حظا أوفر من النظريات السابقة عليها نظرا لما أثبتته العديد من الدراسات التطبيقية من صحة النتائج التى توصلت اليها . يضاف الى ذلك أنها تمثل محاولة جادة لتطعيم نظرية هكشر ـ أولين بكثير من عناصر الاقتصاد الواقعى . وترى هذه الدراسة أهمية المناهج التكنولوجية فى تفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول ، لهذا رأينا تخصيص بندا مستقلا لهذه المناهج نحاول فيه ايضاح طبيعة ومضمون التفوق التكنولوجى بشىء من التفصيل لاهميته الخاصة فى تفسير أنماط التجارة الخارجية بين الدول ، وهذه هى مهمة البند التالى مباشرة (البند ٤) .

(×)

— G.C. Hufbauer, "The Impact of National Characteristics and Technology on The Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods", in : R. Vernon (Ed), The Technology Factor in International Trade, National Bureau of Economic Research, Columbia University Pres , New York, 1970, pp. 145-231.
— S. Hisrsch, Location of Industry and International Competitiveness, Oxford, 1967.
— Jr.L.T. Wells, "A Product Life Cycle for International Trade", in : Journal of Marketing, 32 (1968), pp. 1-6.
— ———————, "Test of a Product Cycle Model of International Trade : U.S. Exports of Consumer Durables," in : Quarterly Journal of Economics, 23 (1969), pp. 152-162.

الفصل الثانى

تحليل المناهج التكنولوجية فى التجــارة الدولية

١٠٢ • طبيعة المنــاهج التكنولوجية :

لعله من المفيد فى مستهل تحليلنا للمناهج التكنولوجية فى الاقتصــاد الدولى المعاصر أن نسلط الضوء على طبيعة هذه المناهج . وبصفة عامة يمكن القول بــأن المناهــج التكنولوجيــة فى التجــارة الدولية عبــارة عن تحليــل ديناميكى لقانون النفقات النسبية ، تشرح وتفسر نمط التجارة الخارجية بين الدول فى ذلك النوع من المنتجات الذى يعتبر نتيجــة مباشرة للتغــيرات التكنولوجية . هذه التغــيرات التكنولوجية تأخذ اما شكل اختراع Innovation أو شكل تجديد Invention • أما الاختراع فيأخذ صورتين هما : ايجاد سلعة أو منتج جديد لم يكن معروفا من قبل ، أو التوصل الى طريقة جديدة لانتاج سلعة موجودة من قبل بمدخلات أقل . أما التجديد فيأخذ شكل تحسين نوعية ومواصفات المنتج القائم بحيث يكون أكثــر قبولا للمستهلك من الناحية الاقتصادية . ويترتب على حدوث الاختراع أو التجديد أو كلاهما اكتساب الدول صاحبة الاختراع أو التجديد لميزة نسبية فى انتاج احدى السلع الموجهة أساسا الى السوق الداخلى . ومن نتيجة ذلك أيضا قيــام الدولة المخترعة بتصدير هذه السلع الى الأسواق الخارجية لتمتعها بمزايا نسبية ذات طبيعة احتكارية وقتية لفترة زمنية محددة تعرف باسم (الفجوة التكنولوجية)(١) .

وتدافع هذه الدراسة عن قدرة المناهج التكنولوجية على تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول فى السلع كثيفة التكنولوجية نظرا لمــا تتضمنه هذه المنــاهج المفسرة لنمط التجارة الدولية على كثير من العناصر والأفكار التى اشتملت عليهــا غيرها من النظريات الأخرى وفى مقدمتهــا نظرية ليندر Linder فى تشابه الدخل

---

(١) فى عرض نموذج الفجوة التكنولوجية يراجع :

— M.V. Posner, "International Trade and Technical Change", in : Oxford Economic Papers, N.S., 13 (1961), pp. 323-341.

— J. Horn, Technologische Neuerungen Und Internationale Arbeitsteilung, Op. Cit.

أو التفضيل ، نظرية رأس المـــال البشرى أو الانسانى ، ونظرية اقتصاديات الحجم . ويمكن البرهنة على صحة هذا الرأى بالرجوع الى النقاط التالية(٢) :

(١) تؤكد كلا من المناهج التكنولوجية ومنهـــج رأس المـــال البشرى على الدور الهام الذي يلعبه عنصر العمل المـــاهر في الصناعات المتقدمة تكنولوجيا . فالخلاف بين هذين الفكرين لا يتعلق بحجم الدور الهام الذى يلعبه هذا العنصر ، وانما ينحصر أساسا فى مدى تقديرها للدور الذى يمكن ان يلعبه راس المال المادى Physical Capital فى التأثير على نمط التجارة الخارجية بين الدول .

فالمناهج التكنولوجية تؤكد على اهمية رأس المـــال البشرى وتتجاهل الدور الذى يمكن أن يلعبه رأس المـــال المـــادى وهى بصدد بحث العوامل المفسرة لنمط التجارة الخارجية بين الدول ، وتعتمد فى تفسيرها على قدرة رأس المـــادى على التنقل دوليا ، وبالتالى امكانية حصول كافة أطراف التبادل الدولى عليه . وعلى النقيض من ذلك تركز نظرية رأس المـــال البشرى على الدور الهام الذى يلعبه كلا من رأس المـــال المـــادى ورأس المـــال البشرى كعناصر انتاجية ومحددات اساســية للتخصص والتبادل الدوليين . يضاف الى ذلك تباين أنواع التحليل الاقتصادى الذى يستخدمه كلا من هذين المنهجين . فمذهب رأس المـــال البشرى يتخذ من التحليـــل الاستاتيكى منهاجا له ، فى حين تعتمد المناهج التكنولوجيـــة على منهج التحليـــل الديناميكى باعتباره محورا متكاملا . فهذه المنـــاهج الأخيرة تجعل من التغــيرات التكنولوجية ووفورات الانتاج الكبير الأعمـــدة الرئيسية لاختلاف المزايا النســبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول خلال الفترة الزمنية للفجوة التكنولوجية .

(٢) تحتوى كل من المناهج التكنولوجية ونظرية ليندر فى تشـــابه الدخل أو التفضيل ونظرية اقتصاديات الحجم على عناصر مشتركة تتمثل فى التأكيد على ضرورة

---

(٢) قارن بين هذا الرأى بدراستين سابقتين للباحث ، الدراسة الأولى منها نشرت باللغة الألمانية وقدمت الى المؤتمر السنوى الذى عقد بجامعة كيل عام ١٩٧٨ عن نظرية دورة المنتج وهى :

— S. Hatem, Die Produkt-Zyklus-Hypothese Zur Erklärung Internationaler Güter-Und Faktorströme, Kiel, 1978, pp. 4-6.

اما الدراسة الثانية فلقد نشرت باللـغة الانجليزية فى يناير عام ١٩٨١ عن امكانيـات التعـاون والتكامل الاقتصادى بين الجماعة الأوربية والجامعة العربية وهى :

— S. Hatem, The Possibilities of Economic Co-operation and Integration between The European Community and The Arab League, Verlag V. Florentz, München, 1981, pp. 278-281.

توافر سوق داخلى كاف كشرط ضرورى لقيام الصناعات التصديرية والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم فى الدول الصناعية المتقدمة ، ولقد كان ذلك دافعا لهيرش S. Hirsch — وهو من أحد مفكرى المناهج التكنولوجية فى التجارة الدولية — الى القول بأن التفسير الذى قدمه ليندر لنمط التجارة الخارجية بين الدول يجد مجالا خصبا له فى تحليل التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا . ويرجع ذلك الى أن هذه السلع تصمم فى ضوء ظروف الطلب الخاصة باقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة(٣) .

كذلك لم يكن غريبا أن جمع هارى جنسون H.G. Johnson كلا من نموذج دورة المنتج ، نموذج الفجوة التكنولوجية ، ونموذج اقتصاديات الحجم تحت اسم (حساب او نظرية التكنولوجيا الجديدة فى التجارة الخارجية Neo-Technology Account of Foreign Trade .

وتتضمن خطتنا القادمة لدراسة المناهج التكنولوجيا ى التجارة الدولية الى استعراض الفروض الأساسية للمناهج التكنولوجية مقارنة بالفروض الأساسية لنظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج . ثذ ننتقل بعد ذلك لى تحليل هذه المناهج وكيفية تفسيرها لنمط التجارة الخارجية بين الدول . ثم ندعم تحليلنا لهذه الدراسة بتقييم هذه المذاهب فى ضوء النتائج التى توصلت اليها الدراسات التطبيقية ، وعلى أساس ادخالها لكثير من ظواهر العالم الواقعى فى التحليل الاقتصادى مثل التطورات التكنولوجية ، اقتصاديات الحجم والتفرقة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، وظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية فى تنمية التجارة الخارجية بين الدول ، ثم أخيرا دراسة العلاقة بين المناهج التكنولوجية والدول النامية .

٢٠٢ . فروض المناهج التكنولوجيـة :

تعتمد المناهج التكنولوجية فى الاقتصاد الدولى المعاصر على عدد كبير من الفروض الأساسية التى تختلف فى مضمونها واتجاهها عن تلك الفروض الأساسية

(٣) قارن لهيرش كل من :

— S. Hirsch, Rich Man's, Poor Man's and Every Man's Goods : Aspects of Industrialization. Op. Cit. p. 53.

— ————, "Hypotheses Regarding Trade between Developing and Industrial Countries", in : H. Giersch (Ed.), The International Division of Labour : Problems and Perspectives, International Symposium, Tübingen, 1974, pp. 45-76.

التى اعتمدت عليها النظريات الكلاسيكية وهى بصدد تحليلها لنمط التجارة الخارجية بين الدول .

وغنى عن البيان فان هذا الاختلاف فى الفروض التى تقوم عليها كلا من المدرستين ينعكس فى اختلاف النتائج التى توصلت اليها كل منهما . ونستهل تحليلنا هذا بعرض للفروض الأساسية للمناهج التكنولوجية ، ثم نعقبه بعقد مقارنة مع الفروض الأساسية لنظرية هكشر ــ أولين فى نسب عناصر الانتاج . ويمكن تلخيص الفروض الأساسية للمناهج التكنولوجية على النحو التالى (٦) :

أولا : يعتبر تدفق المعلومات عن التجارة الدولية عبر الحدود السياسية امرا مقيدا خاضعا للعديد من القيود التى تعوق حركة انسيابها بين الدول . والمعلومات ليست سلعة حرة على النحو الذى افترضته النظريات الكلاسيكية ، وانما هى سلعة مقيدة يتطلب الحصول عليها القيام بتضحيات تتمثل فى تحمل الدول الراغبة فى الحصول عليها لنفقات معينة يطلق عليها الاقتصاديون اسم « نفقة المعلومات » Information Cost . ويترتب على تسليم المناهج التكنولوجية بهذا الفرض نتيجتان هامتان هما :

● قيام المنتجين فى دولة الاختراع أو التجديد (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) بتوجيه سياستهم الاستثمارية فى مجالات البحوث والتطور (R & D) فى ضوء ما هو متاح من فرص للأسواق المحتملة للمنتجات الجديدة أو المطورة . وتتضح اهمية هذه النتيجة اذا ما تتبعنا الفرص المتاحة لتصريف المنتجات الجديدة فى المرحلة الأولى لدورة المنتج . فهذه الفرص تبدو غير جذابة وغير مشجعة فى الكثير من الأحيان على

H.G. Johnson, Comparative Costs & Commercial Policy : Theory for a Developing World Economy, Op. Cit.

(٥) قارن هذه الخطة الدراسية بذلك العرض الذى قدمه Jr. L.T. Wells فى مؤلفه التالى :
— Jr. L.T. Wells, "International Trade : The Product Life Cycle Approach", in : Jr. L.T. Wells (Ed.) The Product Life Cycle and Internatoinal Trade, Harvard University, Boston, 1972, pp. 3-23.

(٦) فى بيان هذه الفروض الأساسية وتحليلها قارن العرض المفصل الذى قدمه الكاتب L.T. Wells J. وهو بصدد تحليله لنظرية دورة المنتج :
— L.T. Wells Jr., "International Trade : The Product Life Cycle Approach" in : L.T. Wells Jr. (Ed.), The Product Life Cycle and International Trade, Op. Cit. pp. 3-10.

المخاطرة باستثمار قدر هام من رؤوس الأموال لارتفاع درجة المخاطرة الناجمة من عدم توافر المعلومات الكافية والتى يرغب المنتجون فى توفرها عن أذواق المستهلكين بالخارج والداخل عن الفرص المتوقعة لتصريف المنتج وحجم الطلب المحتمل فى كل من الأسواق الداخلية والخارجية . ومن بين الصعوبات التى يترتب على وجودها عدم توافر المعلومات هو اختلاف العادات عند المستهلكين وأذواقهم بين الدول ، واختلاف اللغة والديانة وعدم توافر المرافق الأساسية وخاصة وسائل الاتصالات الدولية ووصول الدوريات والمنشورات العلمية التي يتطلب ، للقيام باجراء توقع لحجم الطلب الخارجى ، توافرها وانتظام وصولها .

ومما لا شك فيه أن هذا الوضع ينعكس فى ضعف ثقة المنتجين بأحوال الأسواق العالمية للمنتجات الجديدة أو المطلوبة مما يؤدى الى تحمل الدولة موطن الاختراع والابتكارات لنفقات عالية للمعلومات تجعل النفقات الكلية للمنتج عالية وهو ما يضعف من قدرتها التنافسية فى هذه الأسواق .

● تركز الاختراعات فى تلك الدول الصناعية المتقدمة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) التى تتمتع بطلب داخلى كبير على السلع والمنتجات الجديدة أو المتطورة . أما تلك الدول التى لا تتوافر لديها أسواقا داخلية كافية لاستيعاب السلع والمنتجات الجديدة فانها لا تتمتع بميزة نسبية احتكارية فى المنتجات الصناعية الجديدة أو المتطورة .

ثانيا : عدم تماثل دوال الانتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين الدول ، وينعكس هذا الوضع فى اختلاف الطرق الفنية للانتاج بالنسبة للسلعة الواحدة فى دول العالم المختلفة . ومضمون ذلك أن أنواع التكنولوجيا المستخدمة فى انتاج سلعة دورة المنتج ليست شائعة أو معروفة من قبل جميع المنتجين ، وليست متوافرة ومتاجنسة فى الأسواق العالمية لمن يطلبها . فهذه الأنواع من التكنولوجيا تعد موضوعا لاحتكارات وامتيازات من جانب دول أو صناعات معينة هى صاحبة الاختراعات أو التجديدات . وعلى هذا الأساس يرى أنصار المناهج التكنولوجية وفى مقدمتهم بوزنر M.V. Posner (٧) وهوفباور G.C. Hufbauer (٨) ، وفيرنون R.Vernon (٩) ،

— M.V. Posner, "International Trade and Technical Change", in : Oxford Economic Papers, N.S., 13 (1961), pp. 323-341.

— G.C. Hufbauer, Synthetic Materials and The Theory of International Trade, Harvard University, Cambridge Mass., 1966.

وهيرتش S. Hirsch (١٠)، وويلـز L.T. Wells (١١)، وجروبر W. Gruber (١٢)، وميتها D. Metha (١٣) — أن التغير او التطور التكنولوجى يمثل عنصراً جديداً من عناصر الانتاج المعروفة وهى: الأرض — العمل غير الماهر — راس

— ————, "The Impact of National Characteristics and Technology on The Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods", in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University, New York, 1970, pp. 145-231.

— ————, "The Multinational Corporation and Direct Investment", in : P.B. Kenen (Ed.), International Trade and Finance, Cambridge University, London, 1975, pp. 253-319.

— R. Vernon, "International Investment and International Trade in The Product Cycle", in : The Quarterly Journal of Economics, 80 (1966), pp. 190-207.

— ————, "The Location of Economic Activity", in : J.H. Dunning (Ed.), Economic Analysis and The Multinational Enterprises, Allen & Unwin, London, 1974, pp. 89-114.

— ————, Storm over The Multinationals - The Real Issues, First Edition, Macmillan, New York, 1977.

— S. Hirsch, Location of Industry and International Competitiveness, Oxford, 1967.

— ————, "The United States Electronics Industry in International Trade", in : National Institute Economic Review, 34 (1967), pp. 92-97.

— ————, "Hypotheses Regarding Trade between Developing and Industrial Countries", in : H. Giersch (Ed.), The International Division of Labour : Problems and Perspectives, International Symposium, Tübingen, 1974, pp. 45-76.

— L.T. Wells, Jr. "A Product Life Cycle for International Trade", in : Journal of Marketing, 32 (1968), pp. 1-6.

— ————, (Ed.), The Product Life Cycle and International Trade, Harvard University, Boston, 1973, pp. 3-23.

— W. Gruber, D. Metha, R. Vernon, "The Technology Factor in a World Matrix", in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University, New York, 1970, pp. 233-272.

المـــال البشري ــ التكنولوجيـــا . ومن نتيجـــة ذلك أن اختـــلاف نسبة عناصر الانتاج لم تعد العامل المفسر الوحيد لنمط التجارة الخارجية بين الدول على النحو الذى افترضته نظرية هكشر ــ أولين ــ كما أوضحنـــا سلفا . بل أن التحليـــل السليم لنمط التجارة الخارجية بين الدول يجب أن يأخذ فى الاعتبار أن هناك مصادر مختلفة لتباين المزايا النسبية بين الدول وبالتالى لقيام التجارة الخارجية . وفى ضوء ذلك يمكن القول أن هناك نوعين من المزايا النسبية :

(أ) المزايا النسبية الطبيعية وهى المزايا التى اقتصرت نظرية هكشر ــ أولين على تحليلها وأرجعت الاختلافات فيها الى تباين نسب عناصر الانتاج .

(ب) المزايا النسبية المكتسبة وهى المزايا التى ركزت النظرية التكنولوجيـــة فى التجارة الخارجية على تحليلها والبحث عن مصادرها واختلافهـــا . ويمكن القول أن العوامل التاليـــة من شأنها احداث اختـــلاف فى المزايا النسبية المكتسبة بين الدول :

١ ــ رأس المـــال البشرى والمتمثل فى الوفرة النسبية الخبراء والمهندسين والعلماء والباحثين والعمال المتخصصين . ويطلق عليه اسم « الهياكل الرئيسية الانسانية » .

٢ ــ مزايا اقتصاديات الحجم والمرتبطةبوفورات الانتاج الكبير وتوافـــر الأسواق اللازمة لتصريف سلع دورة المنتج . ويطلق على هذا النوع من المزايا النسبية أحيانا « المزايا النسبية الديناميكية » للتفرقة بينهما وبين المزايا النسبية الاستاتيكية والمتمثلة فى ذلك النوع من التحليل الذى ركزت عليه نظرية هكشر ــ اولين والمعروف باسم المزايا النسبية الطبيعية .

٣ ــ التفوق التكنولوجى لاحدى الدول يمكنها من الحصـــول على مزايا نسبية احتكارية ذات طبيعة وقتية مرتبطة بطول الفجوة التكنولوجية .

ثالثا : دوال الانتاج ليست خطية وليست متجانسة على النحو الذى سبق وان افترضته النظريات الكلاسيكية . ويعبر عن هذا الوضع بالقول بأن زيـــادة المدخلات فى انتاج احدى سلع دورة المنتج بنسبة معينة يؤدى الى زيادة المخرجات بنسبة أكبر نظرا لأن الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج ليست ثابتة ، وانما تتغير مع تغير حجم الانتاج . ويمكن التعبير عن هذا الوضع فى صورة أخرى بالقول بأن الانتاج فى ظل الفكر التكنولوجى يخضع لقانون الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة) .

رابعا: القدرة الجزئية لعناصر الانتاج على التنقل دوليا . فالمناهج التكنولوجية في التجارة الدولية — تمشيا مع نظرية رأس المال البشرى — تسلم بقدرة رأس المال المادى على التنقل بين الدول في صورة آلات ومعدات وغيرها من التجهيزات الانتاجية . ولقد لقى هذا الفرض دعما جديدا من خلال الدور الذى تلعبه الآن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعونات التنمية الاقتصادية بحيث يصبح من الصعب علينا مجاراة النظريات الكلاسيكية فى التجارة الدولية فى افتراضها عدم القدرة الكاملة لعناصر الانتاج على التنقل دوليا . فالانتقال من الفرض الكلاسيكى القائم على عدم قدرة عناصر الانتاج على التنقل دوليا الى فرض المناهج التكنولوجية القائل بقدرة رأس المال المادى على التنقل دوليا قد أتاح لهذا الفكر الجديد ادماج عدد من الظواهر الاقتصادية الهامة فى الاقتصاد العالمى الى التحليل الاقتصادى المرتبط بتفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول ، والتى يمكن تلخيصها فى الآتى(١٤):

- التجارة الخارجية بين الدول فى السلع الوسيطة والاستثمارية .
- دور الشركات متعددة الجنسية فى تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية .

ولقد تمكن الفكر التكنولوجى من خلال هذا الفرض من توسيع نطاق التحليل الاقتصادى بحيث لم يعد قاصرا على تفسير نمط التبادل السلعى بين الدول ، وانما امتد ليشمل الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

خامسا: ينشأ عن انقسام العالم الى وحدات سياسية وجغرافية مستقلة صعوبة المضى فى مجاراة الفرض الكلاسيكى القائم على خضوع الأسواق الدولية لخدمات عناصر الانتاج لقواعد وشروط المنافسة الكاملة . فحركة التجارة الخارجية تخضع للعديد من القيود التجارية (الجمركية وغير الجمركية) ، فضلا عن الدور الهام الذى تلعبه نفقات النقل فى تحديد أسعار السلع والخدمات الداخلة فى اطار التخصص والتبادل الدوليين . فالعالم الواقعى يعرف صورا هامة أكثر شيوعا لتنظيمات الأسواق العالمية منها الاحتكار والمنافسة الاحتكارية .

ولقد ساعد التخلى عن فرض سيادة المنافسة الكاملة الفكر التكنولوجى على

---

(١٤) يراجع فى هذه النقطة :
— S. Hirsch, Location of Industry and International Competitiveness, Op. Cit.
— ———, "Technological Factors in The Composition and Direction of Israel's Industrial Exports", in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University, New York, 1970.

الأخذ فى الاعتبار ظاهرة تنوع المنتجات التى نبهت اليها نظرية ليندر وأخذتهـا فى الاعدبار عند تفسير التجـارة الخارجية بين الدول المنتميـة الى اقليم اقتصـادى معين(١٥) .

سادسا : لا تستبعد المناهج التكنولوجية فى الاقتصاد الدولى امكانية حدوث ظاهرة انعكاس او تبديل كثافة عناصر الانتاج فى حالة اختلاف مستويات الأسعار النسبية لعناصر الانتاج فى المرحلتين الأولى والثانية لدورة المنتج (مرحلة المنتج الجديد ، مرحلة المنتـج الناضج) . أو بتعبير متكافىء يصعب القطـع فى هاتين المرحلتين حول ما اذا كانت سلعة دورة المنتج سلعة كثيفة العمل أم سلعة كثيفة رأس المـال عند المستويات المختلفة للأسعار النسبية لعناصر الانتاج الداخلة فى انتاجهـا .

سابعا : يأخذ الفكر التكنولوجى فى الاقتصاد الدولى من التحليـل الديناميكى منهاجا له . فهى تدخل عنصر الزمن فى الحساب وتبحث عن الأسباب التى تؤدى الى انتقال وضع التوازن الاقتصادى فى الدولة محل الدراسة قبل قيام التجارة الدولية الى وضع التوازن الاقتصادى فى هذه الدولة بعد قيام التجارة الدولية . فلقد أتاح هذا المنهج الفرصة امام المناهج التكنولوجية لبحث وتحليل أثر التغيرات التكنولوجية على نمط التجارة الخارجية بين الدول دراسة مفصلة وشاملة .

فى ضوء التحليل السابق للفروض الأساسية للفكر التكنولـوجى فى الاقتصاد الدولى يتضح لنا أن الفروض الأساسية التى يقوم عليها هذا الفكر تختلف اختلافا جوهريا عن الفروض الأساسية التى يقوم عليها الفكر الكلاسـيكى فى الاقتصـاد الدولى . هذه النتيجة التى توصلنا اليها يمكن ملاحظتها من القاء الضوء على الجدول رقم (١) ، والذى يعقد مقارنة بين الفروض الأساسية لكل من نظرية هكشر — أولين والمناهج الكنولوجية فى الاقتصاد الدولى :

---

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع كل من :

— G.C. Hufbauer, "The Impact of National Characteristics and Technology on The Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods", Op. Cit. pp. 145-231.

— .J. Horn, "Technologische Neueurungen Und Internationale Arbeitsteilung", in : Kieler Studien, 139 (1976), Tübingen, 1976, pp. 15-44.

جدول رقم (١)

مقارنة بين الفروض الأساسية لكل من نظرية

هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج والمناهج التكنولوجية

م	نظرية هكشر — أولين فى نسب عناصر الانتاج	المناهج التكنولوجية فى الاقتصاد الدولى
١	تتشابه دوال الانتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة مع استبعاد أثر التغييرات على التجارة الخارجية .	اختلاف دوال الانتاج للسلعة الواحدة بين الدول . فمع نموذج سلعة دورة المنتج تزداد الكثافة الرأسمالية أو تنقص درجة الكثافة التكنولوجية ودرجة كثافتها المعتمدة على عنصر رأس المال الانسانى .
	دوال الانتاج خطية ومتجانسة مع استبعاد مزايا اقتصاديات الحجم كأحد المصادر الرئيسية بين الدول . ويعبر عن هذا الوضع بخضوع الانتاج لقانون الغلة الثابتة (النفقة الثابتة) .	دوال الانتاج ليست خطية وليست متجانسة حيث توجد ظاهرة اقتصاديات الحجم ، ويزداد عائد الانتاج مع توسيع العمليات الانتاجية . ويعبر عن هذا الوضع بخضوع الانتاج لقانون الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة) .
٣	استبعاد ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج فالسلع يمكن تصنيفها حسب درجة كثافة العنصر المستخدم الى سلع كثيفة العمل وسلع كثيفة رأس المال .	لا تستبعد النظرية التكنولوجية ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج ، خاصة فى المرحلتين الأولى والثانية لدورة المنتج . أما فى المرحلة الثالثة والأخيرة لدورة المنتج فان كثافة عناصر الانتاج تصبح واضحة ومحددة ولا محل نتيجة لذلك لظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج .

تابع جدول رقم (١)

٣	نظرية هكشر – أولين فى نسب عنــاصر الانتــاج	المنهج التكنولوجية فى الاقتصــاد الـدولى
٤	سيادة المنافسة الكاملة وحرية التجارة الخارجية وعــدم وجود نفقات النقل . كذلك فالمعلومات عن التجــارة الخارجيــة تعتبر سلعة حرة تنتقــل بين الــدول بسهولة ويسر .	انتقال الســلع عبــر الحــدود السياسية لا يتم دون عقبات تجارية ويحدث أنواعا من النفقات والقيود التجــارية بســبب وجود نفقــات مفروضة على انتقــال الســلع بين الدول . كذلك نفقات النقل تعتبر ظاهرة واقعية تؤثر على أســعار السلع والخدمات الداخلة فى نطاق التجارة الخارجية . فالمعلــومات ليست ســلعة حرة تنتقــل بين الأسواق وإنما يقتضى انتقالهــا تحمل نفقات تعرف باسم « نفقات المعلومات » .
٥	عدم القدرة الكاملة لعنــاصر الانتــاج على التنقــل بين دول العالم . لهذا فإن هذه النظرية تسعى إلى تفســير التبادل فى السلع الاستهلاكية مع تجاهــل كلا من التبادل الدولى فى السلع الوسيطة والاســتثمارية ودور الشركات متعــددة الجنســية فى تنمية التجــارة الخارجيــة بين الدول .	القدرة الجزئية لانتقــال عنــاصر عناصر الانتــاج دوليــا ممثلة فى الحركة الدولية لرؤوس الأموال . فرؤوس الأموال تبحث عن مواقع جديدة ذات نفقات انتاجية أقل مع نهاية المرحلة الثانية لدورة المنتج . وهنــا تلعب الشركــات متعــددة الجنسية دورا هاما فى تنمية التجارة الخارجية بين الدول .

تابع الجدول رقم (١)(١٦)

	نظرية هكشر - أولين فى نسب عناصر الانتاج	المناهج التكنولوجية فى الاقتصاد الدولى
٦	تجانس عناصر الانتاج وعدم التفرقة فى الجودة داخل العنصر الواحد .	لا يوجد فرض خاص بهذه القضية .
٧	افتراض حالة التوظف الكامل لعناصر الانتاج واستاتيكية التحليل الذى تعتمد عليه .	لا يوجد فرض خاص بحالة التوظف الكامل ، مع اتخاذ التحليل الديناميكى منهاجا لها .

٢-٢-٠ نموذج الفجوة التكنولوجية :

يركز نموذج الفجوة التكنولوجية The Technological-Gap Modl فى تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على امكانية حيازة احدى الدول على طرق فنية متقدمة للانتاج تمكنها من انتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات انتاجية اقل مما يؤهل هذه الدول الى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول . فالاختلافات الدولية فى المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا فى المزايا النسبية المكتسبة ، وتؤدى بالتالي الى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق(١٧) :

---

(١٦) قارن فى هذا الخصوص كلا من :

— Jr. L.T. Wells (Ed), The Product Life Cycle and International Trade, Op. Cit, pp. 3-23.
— R. Vernon, Jr. L.T. Wells, Manager in The International Economy, Third Edition, Englewood Cliffs, New Jersy, 1976.
— J.M. Finger, "A New View of The Product Cycle Theory", in : Welwritschaftliches Archiv, 111 (1975), pp. 79-99.

(١٧) قارن فى هذا الخصوص :

— E.J. Horn, "Technologische Neueruneg Und Internationale Arbeitsteilung". in : Keiler Studien, Op. Cit. pp. 30-32.

● زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول فى انتاج السلع التى تنتج جميع الدول أطراف التبادل الدولى . ويترتب على ذلك اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول . هذه الاختلافات الدولية فى المزايا النسبية بين الدول تمكن الدولة ذات التفوق التكنولوجى من تصدير السلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية الى غيرها من الدول التى لم تشهد تغيرا فى مستويات التكنولوجيا المستخدمة بها .

● دخول احدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة الى الأسواق الدولية فى الوقت الذى لا تستطيع الدول الأخرى على الأقل فى البداية انتاجها داخليا أو تقليدها لأنها لا تحوز الوسائل التكنولوجية اللازمة لانتاج هذه السلع ، أو لا تستطيع الحصول عليها من الدول موطن الاختراع .

وكنتيجة لذلك تتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية وطنية ذات طبيعة وقتية مرتبطة بطول الفترة الزمنية التى تحتفظ فيها الدولة المخترعة بتفوقها النسبى فى نطاق المعرفة الفنية . فالدول صاحبة الإختراع تمثل فى هذه الحالة المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا فى جميع الأسواق الدولية الى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح فى مجال نقل أو تقليد التكنولوجيات المتكافئة . فمنطوق نموذج الفجوة التكنولوجية يحتوى اذن على أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت موروث المنبع فى انتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجى ، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجى لهذه الدولة ، وتتم هذه الحالة الأخيرة عندما تأخذ العملية الانتاجية شكلها النمطى ، وتتشابه دوال الانتاج للسلعة محل الدراسة بين الدول ، وتفقد العوامل التكنولوجية نتيجة لهذا التطور دورها الهام كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول فى هذا النوع من المنتجات . ولقد أطلق الاقتصادى بوزنر Posner وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية Technological Gap Trade (١٨)
ويمكن الاعتماد على تحديد الفجوة التكنولوجية بيانيا باستخدام الرسم البيانى رقم (١) ، وباستخدام المصطلحات « فجوة الطلب » Demand-Lag « وفجوة التقليد » Imitation-Lag . وفيما يلى نقوم بتعريف هذين المصطلحين :

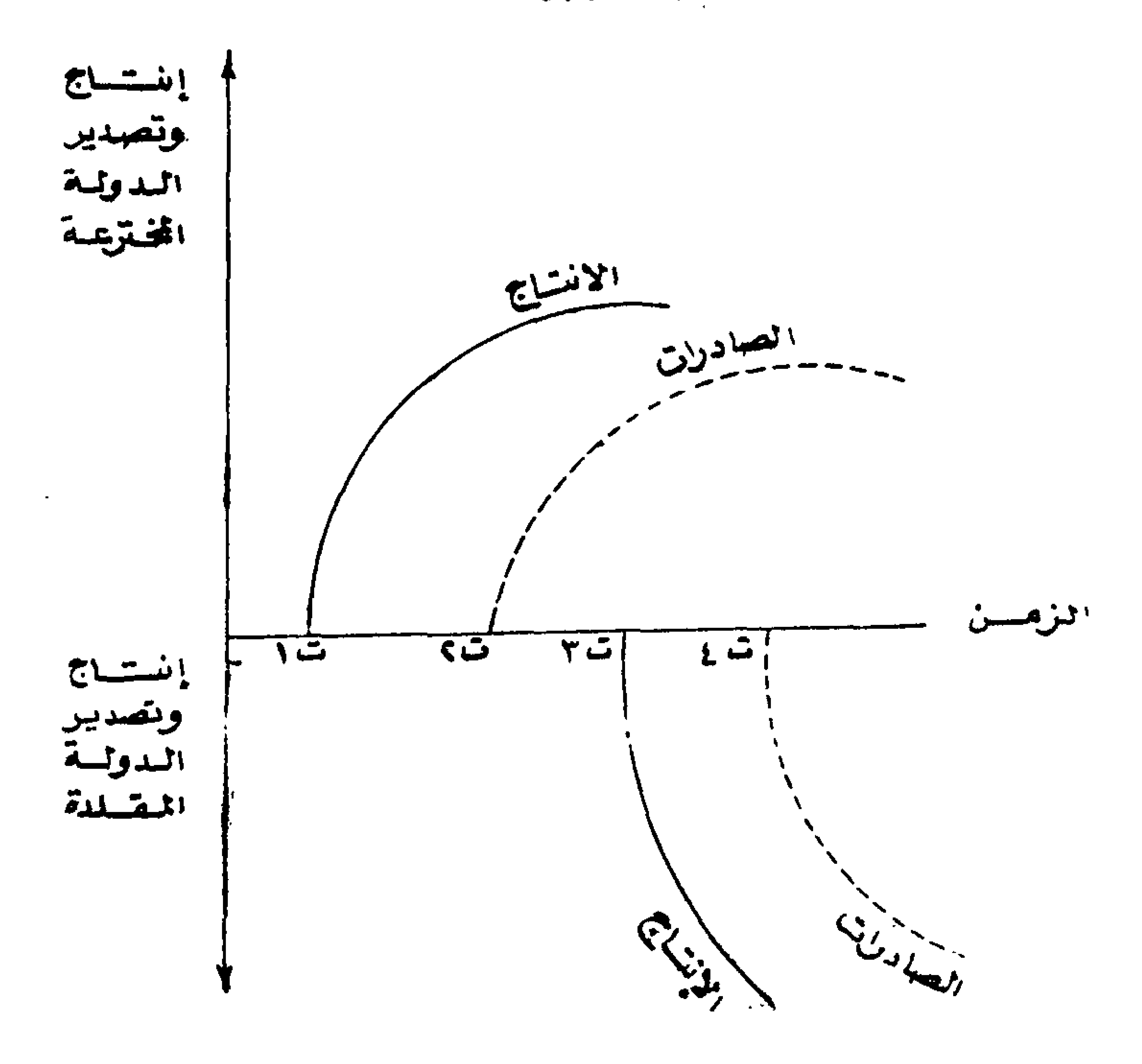
=

— M.V. Posner, "International Trade and Technical Change", Op. Cit.
— R.M. Stern, "Testing Trade Theories", in : P. Kenen (Ed), International Trade and Finance : Frontiers For Research, Cambridge University Pres., London New York, 1975, pp. 3-49.
— M.V. Posner, International Trade and Technical Change, Op. Cit.

● يقصد بفجوة الطلب تلك الفترة الزمنية بين ظهور انتاج سلعة دورة المنتج في الدولة موطن الاختراع (ت١) وبداية استهلاك السلعة في الخارج (ت٢) — قارن الشكل البياني رقم (١) — وفي ضوء هذين الاصطلاحين يعرف بوزنر تجارة الفجوة التكنولوجية على أنها دالة في الفترة الزمنية المحصورة بين فجوة الطلب (ت١ — ت٢) وفجوة التقليد (ت١ — ت٣) . وبتعبير متكافىء تعرف تجارة الفجوة التكنولوجية بأنها تلك التجارة التى تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج أو السلعة الجديدة ، وبداية الانتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة . وفي حالة ظهور الانتاج في الدولة المقلدة للسلعة محل الاهتمام ، تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي لعبته كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا ، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج في كلا الدولتين باعتباره العامل الرئيسي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية وقيام التجارة الخارجية ، وتنطبق القواعد المعمول بها في ظل نظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج .

شكل رقم (١)

الانتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية



غير أن التحليل الذى قدمه بوزنر M.V. Posner لتجارة الفجوة التكنولوجية قد شهد تطورا هاما على يد كل من الاقتصاديين هوفباور G.C. Hufbauer (١٩) وفريمان C. Freeman (٢٠) كل منهما مستقلا عن الآخر . فلقد توصلا من دراساتهم التطبيقية لاختبار مدي صحة هذا النموذج ومدي ملاءمته لحقائق العالم الاقتصادى الواقعى الى نتيجتين هامتين :

١ — تعتبر الاختلافات بين مستويات الأجور الدولية محددا هاما لطول الفترة الزمنية التى تستغرقها الفجوة التكنولوجية ولتحديد اتجاه التجارة الخارجية الناشئة عنها . وفى ضوء هذه النتيجة فان التطورات التكنولوجية فى صورة الاختراعات أو التجديدات قد تنتقل بسرعة من الدول موطن الاختراع أو التجديد الى دول أخرى فى حالة وجود مستويات منخفضة للأجور بهذه الدول تسمح بانتاج سلعة دورة المنتج بنفقات انتاجية أقل من نفقات انتاجها فى الدولة الأم . ولقد ساعدت هذه النتيجة — بالاضافة الى ذلك — فى اظهار الدور الهام الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسية فى تنمية التجارة الخارجية بين الدول ، والاستثمارات التى تقوم بها خارج الدولة الأم . فهذه الشركات تقوم بالعديد من الاستثمارات الأجنبية فى الدول ذات مستويات الأجور المنخفضة سعيا الى تخفيض نفقات انتاجها ، وبالتالى زيادة قدرتها التنافسية ، وخاصة اذا كانت الأجور تلعب دوراً هاما فى تحديد نفقات الانتاج . ولعل ذلك يلقى ضوءا على الدوافع وراء قيام كثير من الشركات متعددة الجنسية فى استثمار جزء من رؤوس أموالها فى الدول النامية رغبة فى استغلال الأيدى العاملة الرخيصة والمتوافرة فى هذه الدول .

٢ — دلت نتائج الدراسات التطبيقية التى قام بها هوفباور وفريمان أيضا على مقدرة نموذج الفجوة التكنولوجية على تفسير التجارة الخارجية بين الدول فى تلك المجموعات السلعية التى تنتمى الى سلع دورة المنتج . ولقد كان لهذه النتائج دلالة كبرى على صحة الفرض الذى اعتمدت عليه النظرية التكنولوجية والخاص بعدم تشابه دوال الانتاج للسلعة الواحدة بين الدول خلال فترة سريان الفجوة التكنولوجية على يد كل من هوفباور وفريمان ، والتأييد الذى حظى به نتيجة لذلك من خلال الدراسات التطبيقية التى أجريت خصيصا لاختبار مدى قدرته

(١٩) — G. C. Hufbauer, Synthetic Materials and the Theory of International Trade, Op. Cit.

(٢٠) — C. Freeman, "The Plastics Industry : A Comparative Study of Research and Innovation" in : National Institute Economic Review, 26 (1963) p, 22.

على تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول فى سلع دورة المنتج . فلقد ظل هذا النموذج عاجزا عن الاجابة على السؤالين التاليين رغم أهميتها الكبرى بالنسبة للتخصص والتبادل الدوليين(٢١) .

أولا : لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا الغربية — اليابان دون غيرها من الدول سواء أكانت فى حظيرة الدول الصناعية الأقل تقدما مثل بلجيكا ، أسبانيا ، ايرلندا ، هولندا ، اليونان أو فى مجموعة دول العالم النامى . ولاشك أن الاجابة على هذا السؤال يتطلب دراسة وتحليل العوامل المتحكمة فى سياسات المنتجين الاستثمارية فى مجالات البحوث والتطوير (R & D) .

ثانيا : ما هو طول الفترة الزمنية التي يمكن للدولة صاحبة الاختراع الاحتفاظ خلالها بمزايا نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية فى انتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا . أو بتعبير متكافىء ما هى الفترة الزمنية التى تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التى تصاحبها . وفى حقيقة الأمر لم تكن الصورة التى عرض بها كل من بوزنر وهوفباور وفريمان نموذج الفجوة التكنولوجية قادرة على الاجابة على هذين السؤالين . وفى الوقت نفسه فان الاجابة عليها تشكل جوهر نموذج دورة المنتج الذى يقدم شرحا وتفسيرا لتطور ونمو التجارة الخارجية خلال دورة المنتج . وبالاجابة على هذين السؤالين تكون الدراسات المتعلقة بنموذج دورة المنتج قد سدت الثغرة فى نموذج الفجوة التكنولوجية ، واكتملت بالتالى الجوانب التحليلية للفكر التكنولوجى فى الاقتصاد الدولى(٢٢) .

---

(٢١) قارن في هذا الخصوص كل من :

— — G.C. Hufbauer, "The Multinational Corporation and Direct Investment", in : P.B. Kenen (Ed.), International Trade and Finance, Cambridge University, London-New York, 1975, pp. 253-319.

— ——————, J.G. Chilas, "Specialization by Industrial Countries : Extent and Consequences, in : H. Giersch (Ed), The International Division of Labour : Problems and Perspectives, International Symposium, Tübingen, 1974, pp. 3-38.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن كل من :

— E.J. Horn, Technologische Neuerungen Und internationale Arbeitsteilung, Op. Cit. p. 38-44.

— S. Hirsch, Rich Man's, Poor Man's, and Every Man's Goods : Aspects of Industrialization, in : Kieler Studien, 148 (1977), Tüübingen, 1977, p. 53.

٢٠٤٠ نموذج دورة المنتج :

يمكن النظر الى دورة المنتج على انها اضطراب أو اختلال ينشأ بين وضعين توازنيين يتخللها حدوث ظاهرة تخصص دولة معينة فى انتاج سلعة معينة ، ولا يمكن تفسير التجارة الخارجية فيها من خلال الاعتماد علي مبدأ اختلاف المزايا النسبية الطبيعية . فاذا حدث اختراع معين ينتج عنه استحداث سلعة جديدة ، فان الوضع التوازني الأول للاقتصاد القومى يختل ويأخذ الاقتصاد القومى مسارا جديدا . أما عن مكان هذا الاختراع فهو الدول الصناعية الأكثر تقدما — وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية — نظرا لتوافر المقومات الأساسية لهذه الاختراعات ممثلة فى توافر الطلب الداخلى أو المعرفة التكنولوجية التى تبرر استحداث المنتج الجديد . وفى بادىء الأمر تنشأ فجوة تكنولوجية بين الدول الصناعية الأكثر تقدما (الولايات المتحدة الأمريكية) والدول الصناعية الأقل تقدما (مثل الكثير من دول أوربا الغربية) . وفى خلال الفترة الزمنية التى تقضيها هذه الفجوة التكنولوجية ، يزداد نضوج المنتج الجديد ، وتصبح الأساليب التكنولوجية المستخدمة أكثر استقرارا . أما عن نهاية الفجوة التكنولوجية فتبدأ حينما تصبح الأساليب التكنولوجية شائعة ومعروفة الاستخدام ومتاحة فى الأسواق الدولية . وتشكل نهاية الفجوة التكنولوجية وضعا توازنيا جديدا تنتقل فى ظله العملية الانتاجية الى الدول النامية لتمتعها بميزة نسبية فى انتاجها(٢٣) . فدورة المنتج للمنتج الجديد أو الصناعة الجديدة — طبقا للنظرية التكنولوجية تمر بمراحل ثلاث رئيسية مبينة فى الشكل البيانى رقم (٢) وهى(٢٤) :

---

(٢٣) قارن :

— J.M. Finger, "A New View of the product Cycle Theory", in : Weltwirtschaftliches Archiv, 111 (1975), pp. 79-99.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل راجع كل من :

— R. Vernon, "International Investment and International Trade in The Product Cycle", Op Cit. pp. 200-208.

— ———— "The Location of Economic Activity", Op. Cit. p. 93.

— ————, L.T. Wells, Jr., Manager in The International Economy, Op. Cit. pp. 7-9.

— S. Hirsch, "The United States Electronics Industry in International Trade", Op. Cit. p. 42.

— ————, Rich Man's, Poor Man's, and Every Man's Goods, Op. Cit. pp. 70-80.

— H.G. Johnson, Comparative Cost and Commercial Policy for a Developing World, Op. Cit. p. 36.

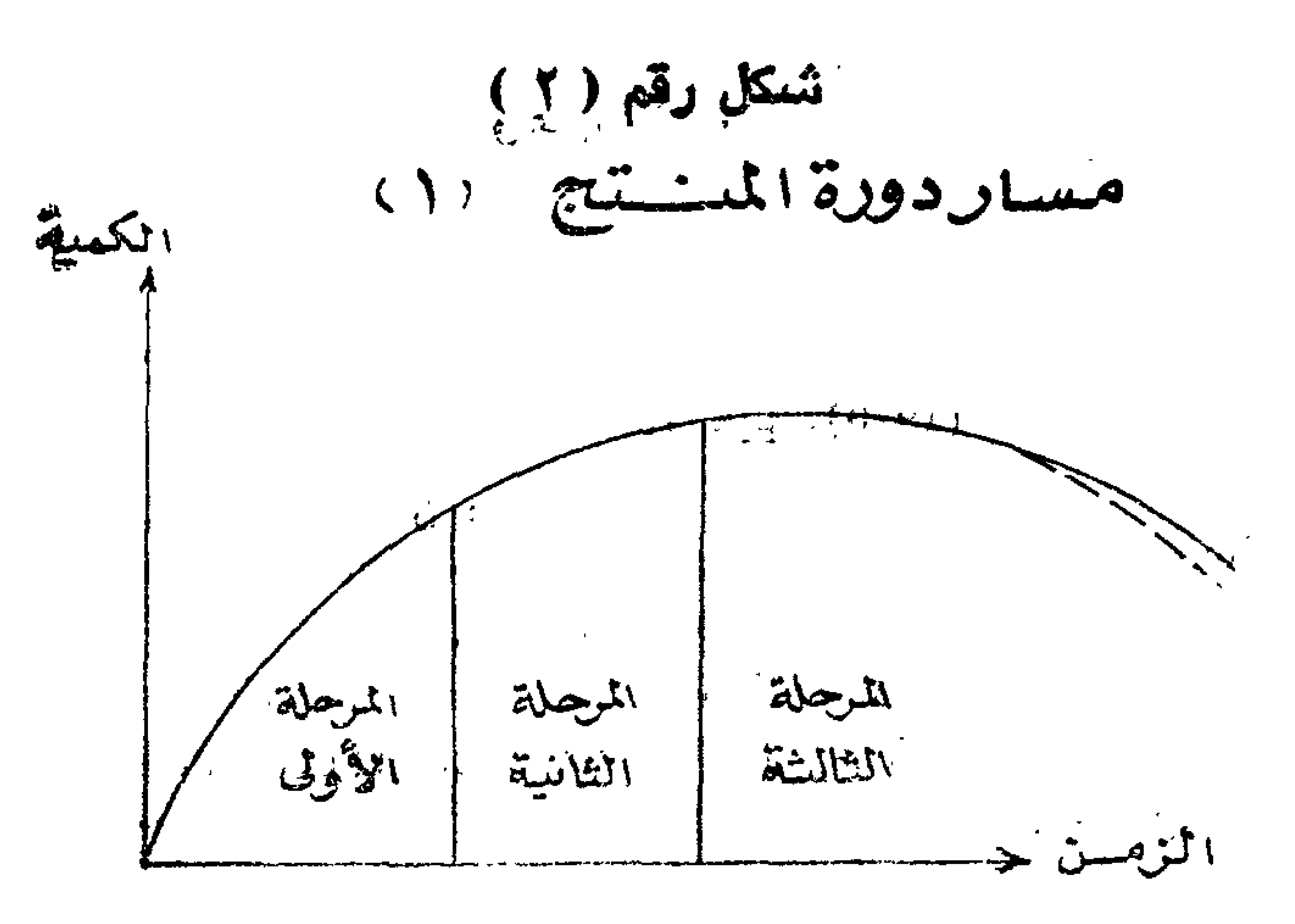
- مرحلة المنتج الجديد .
- مرحلة المنتج الناضج .
- مرحلة المنتج النمطى .

واثنـاء مرور المنتج من مرحلة الاختراع الى مرحلة التنميط فان معدل نمو الطلب على المنتج الجديد يتفاوت صعودا أو هبوطا . ففى المرحلة الأولى يتصف معدل النمو للطلب بالبطء ، فى حين يزداد هذا المعدل خلال مرحلة نضوج المنتج ، ثم يعود مرة أخرى الى الهبوط حينما يصبح المنتج نمطيا . ويصاحب هذه المراحل المختلفة لنمو الطلب تغيرات مناظرة فى الأهمية النسبية لعناصر الانتاج المختلفة (الأرض — العمل الماهر — العمل الغير ماهر — رأس المال المادى — التكنولوجيا). هذه التغيرات تنعكس بدورها على كل من الانتاج وأنماط التجارة الخارجية .

وفيما يلى نتناول المراحل المختلفة لدورة المنتج بالدراسة والتحليل ، ثم ننتقل بعدها الى تقدير المناهج التكنولوجية فى التجارة الدولية فى ضوء الدراسات التطبيقية التى أجريت لاختبارها لمعرفة مدى قدرتها على تفسير التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة بعضها والبعض الآخر فى جانب ، وبينها والدول النامية فى جانب آخر .

شكل رقم (٢)

مسار دورة المنتج (١)



---

(٢٥) قارن :

-- S. Hirsch, Location Of Industry and International Competitiveness, Op. Cit., p. 17.

٢٠٤٠١٠٢ . مرحلة المنتج الجديد :

تحتل أنشطة التطوير والبحوث (R & D) فى المرحلة الأولى لدورة المنتج مكانة مرموقة فى اظهار المنتج الجديد الى حيز الوجود . وهذه الأنشطة تتوقف على توافر عدد من الشروط الأساسية التى تحكم قرارات المشروعات الانتاجية الخاصة المتعلقة بتوجيه سياساتها الاستثمارية فى مجالات البحوث والتطوير . هذه الشروط يمكن ايجازها فيما يلى(٢٦) :

● توافر سوق داخلى قادر على استيعاب المنتجات الجديدة وفتح الطريق أمام استخدام الطرق والوسائل الفنية الجديدة للانتاج بحيث تدر الاستثمارات فى مجالات البحوث والتطوير عائدا مجزيا يبرر حجم هذه الاستثمارات .

● ضرورة توافر طاقة تكنولوجية تسمح بايجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة . فضلا عن ذلك يجب اقتران هذه الطاقة التكنولوجية بوجود معامل للبحوث التى سيتم داخلها مزج جهد الباحثين المتخصصين بالامكانيات الفنية اللازمة من معدات وآلات لازمة لاجراء هذه التجارب مما يستتبع القيام باستثمارات ضخمة فى مجالات تدريب الايدى العاملة وانتاج أو شراء الآلات العملية المتقدمة حتى يمكن توجيه الطرق التكنولوجية التى تم التوصل اليها الى منتجات جديدة محددة .

---

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع :

- A. Stobough "The Neo-Technology Account of International Trade : The Case of Petrochemicals", in : L.W. Wells, Jr. (Eds.) The Product Life Cycle and International Trade, Harvard University, Boston.
- ———————, The International Transfer of Technology in The Establishment of The Petrochemical Industry in Developing Countries, UNITTAR 1974.
- L.T. Wells Jr., "International Trade : The Product Life Cycle Approach", Op. Cit, p. 3-6.
- R. Findlay, Trade and Specialization, Penguin Modern Economic Texts. Hamondsworth, Middx. 1970, p. 84.
- H.G. Grubel, "The Theory of Intra-Industry Trade", in : R.E. Baldwin J.D. Richardson (Eds.), Readings in International Trade and Finance, Little, Brown & Co., Boston, 1974, Chapter 4.

● توافر القدرة التنافسية للمشروعات الانتاجية صاحبة حق الاختراع في مواجهة المنافسين سواء تعلق الأمر بالأسواق الداخلية أو الأسـواق الخارجية . فاذا ظهر منتج جديد الى حيز الوجود نتيجـة للاستثمارات الكبيرة التى قامت بها المشروعات الإنتاجية فى حقل البحوث والتطور ، فان الانتاج ينحصر فى البـداية فى أيدى عدد قليل من المنتجين (وأيضا من الدول) ، الأمر الذى يدفعهم الى اختيار الأسلوب الأفضل للإنتاج والتسويق . ولـما كانت المرحلة الأولى عادة تمثل مرحلة تجارب ، فان المعروض من المنتج الجديد يتم فى حدود ضيقة وبكميات قليلة فى كل من الأسواق الوطنية والأسواق الدولية لمعرفة حجم الطلب عليها ، واختبار ذوق المستهلكين نحو المنتجات الجديدة . أما الشركات الانتاجية فانها تجد موطنا لهـا فى الدول الصناعية الأكثر تقدما وهى الولايات المتحدة الأمريكية وحديثا المانيـا الغربية واليابان .

وفي هذا المكان ، يجيب نموذج دورة المنتج على السـؤال الأول الذى عجز نموذج الفجوة التكنولوجية على الاجابة عليه ، والمتعلق بالعوامل المؤدية الى توطين صناعات دورة المنتج فى كل من الولايات المتحـدة الأمريكية ، المانيا الغربيـة ، اليابان دون غيرها من الدول سواء كانت دولا صناعية متقدمة (باقى دول أوربا الغربية) أو دولا نامية (دول العالم الثالث) . وفى هذا الصدد تقدم لنا نظـرية ليندر Linder فى تشابه الدخل أو التفضيل اجابة جزئية على هذا السؤال . فلقد رأينا عند استعراضنا لهذه النظرية أن توافر طلب كاف داخـلى يعد شرطا ضروريا لانتاج السلع الصناعية كثيفة التكنولوجيا (سلع دورة المنتج) . فمنتجى هذه السلع مضطرين الى توفير المعلومات الكافية عن الفرص المتاحة أمامهم لتصريف منتجاتهم الجديدة ، وعن المخاطر التى من المحتمل أن يتعرضوا لها سواء تعلـق الأمر بالأسواق الداخلية أو الأسواق الخارجية . فاذا سلمنا مع الاقتصادى ليـنـدر بأن هيكل الطلب الداخلى يرتبط ارتباطا ايجابيا بدخل الفرد فى المتوسط فانه يمكن استنتاج أن الطلب على المنتجات الجديدة ذات الجودة المرتفعة والأسعار العاليـة تسبيا يجعل من الدول الصناعية المتقدمة ذات المستويات المرتفعة من دخل الفـرد المتوسط موطنا لصناعات دورة المنتج(٢٧) . بالاضافة الى التفسير الذى قدمته لنا

---

(٢٧) قارن فى هذا الخصوص ما يلى :

R. Vernon, L.T. Wells. Jr., Manager in The International Economy, Op. Cit. pp. 7-9.

— W. Gruber, D. Metha, R. Vernon, "The R & D Factor in International

نظرية ليندر عن أسباب توطن صناعات دورة المنتج فى الدول الصناعية المتقدمة والذى سلمت به أيضا المناهج التكنولوجية فى التجارة الدولية ، فان هناك عددا آخر من العوامل التي تساهم فى الاجابة على السؤال الذى طرحناه من قبل ، وعجز مذهب الفجوة التكنولوجية عن الاجابة عليه ـــ هذه العوامل الاضافية هى :

● توافر عنصر رأس المـــال البشرى ممثلا فى العلماء ، الخبراء ، المهندسين والفنيين ، والعمال المتخصصون فى الدول الصناعية المتقدمة . ويشـــكل هـــذا العنصر حجـر الزاوية فى صـــناعات دورة المنتج والقائمـــة على الاختراعات والتجديدات الحديثة .

● الوفرة النسبية لعنصر رأس المـــال المـــادي فى الدول الصناعية المتقدمة حيث تعد شرطا أساسيا لقيام أى دولة بالاستثمار فى مجالات البحـــوث والتطوير بطريقة منظمة ومستمرة .

● توافر القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية فى الأسواق الداخلية للـــدول الصناعية المتقدمة يشجع المستثمرين على القيام باستثمارات كبيرة فى مجالات البحوث والتطور . فالاســـتثمارات تفتح الباب أمام المنتجـــات الجديدة لخلق أسواق جديدة تتميز بضعف مرونة الطلب السعرية ، وهو أمر يتميز به قطاع السلع الكمالية .

Trade and International Investment of The United States Industries", Op. Cit. pp. 20-37.

— H.G. Grubel, "Intra-Industry Specialization and The Pattern of Trade", in : The Canadian Journal of Economics and Political Science, 33 (1967), pp. 374-388.

— J. Dreze, "Quelques Reflexions Serienes Sur L'Adaptation de L'Industries Belgé ou Marché Commun", in : Comptes Rendus des Travaux de la Société Royale d'Economie Politique de Belgique, 275 (1960).

— ————————, "Les Exportations Intra-C.E.E. en 1958 et la Position Belqé", in : Recherches Economiques de Louxain, 27 (1967), p. 717.

٢٠٤٠٢ مرحلة المنتــج الناضــج :

تشهد مرحلة نضوج سلع دورة المنتج العديد من التطورات التى يمكن وصفها على النحو التالى(٢٨) :

(١) اختفاء كثير من المنتجــات من السوق اما لعدم توافقهـــا مع تصورات المستثمرين أو لعدم تمشيها مع أذواق المستهلكين .

(٢) استقرار الطرق والوسائل الفنية للانتاج عما كانت عليه فى مرحلة المنتج الجــديد .

(٣) زيادة تطلعات المستهلكين نحو مستويات راقية من الجودة .

(٤) قلة الطرق الفنية التجريبية مع زيادة درجة نمطية المنتج .

(٥) قلة المخاطر المصاحبة لعمليات الانتاج والتسويق مع زيادة درجة نمطية المنتــج .

التخفيف من الاستخدامات المكثفة لطاقات البحــوث والمعامل والأيــدى العاملة الماهرة مع زيادة استخدام العمل غير الماهر ورأس المال المــادى حيث تلعب دورا متزايدا كمحددات هامة لاختــلاف المزايا النسبية بين الدول .

(٧) زيادة المرونة السعرية للطلب نظرا لوجود منتجــات شبيهة قادرة على المنافسة ورخيصة نسبيا مما يشجع المستهلكين على الاقبال عليها فى حالة ارتفاع سعر المنتج الناضج .

(٨) تلعب ظاهرة الانتـــاج الكبير وما ينشأ عنها من مزايا اقتصاديات الحجم دورا هاما فى تخفيض نفقات الانتاج وزيادة الطلب على المنتجات الناضجة .

---

(٢٨) راجع فى هذا الخصوص المصادر التالية

— E.-J. Horn, Technologische Neuerungen Und Internationale Arbeitsteilung, Op. Cit. pp. 39-44.

— H. Baumann, A. Herrmann, K.-H. Ketterer , H.-G. Kiera, R. Seeling, Aussenhandel, DirektinvestitionIn Und Industriestruktur der deutschen Wirtschaft, Volkswirtschaftliche Schriften, 266 (1977), Berlin, pp. 133-139.

— H.G. Johnson, “Technology and The Theory of International Trade”, in :

وبجانب الخصائص السابقة للمرحلة الثانية لدورة المنتـج والتى تميزها عن المرحلة الأولى ، تبدأ عدد من الظواهر الاقتصادية الهامة فى تشق طريقها الى الظهور فى مقدمتها :

- الاستثمارات الأجنبيـة .
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال .
- تزايد الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية فى تسويق المنتجـات دوليا . فمع نهاية المرحلة الثانية لدورة المنتج تبدأ الشركات الأم فى الدول الصناعية المتقدمة فى انشاء فروع لها فى الدول المستوردة سواء أكانت صناعية متقدمة فى أوربا الغربية أو دولا نامية من بين دول العالم الثالث نتيجة للعوامل التالية (٢٩) :

  - اشباع الطلب الناشىء والمتزايد فى دول الاستيراد .
  - الاستفادة من نفقات الانتاج الرخيصة الناشئة بسبب وفرة المـواد الأولية أو وفرة العمل الرخيص لاعادة اسـتيراد هذه المنتجات مرة أخرى من جانب الدولة الأم أو زيادة المركز التنافسى لها فى الأسواق الخارجيـة .

وتفسر المناهج التكنولوجية فى التجارة الدولية ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية على النحو التالى(٣٠) :

R. Vernon (Ed), The Technology Factor in International Trade, National Bureau of Economic Research, New York, 1970, p. 9.

— G.C. Hufbauer, "The Multinational Corporation and Direct Investment", Op. Cit. pp. 276-278.

— K. Haitani, "Low Wages Productive Efficiency, and Comparative Advantages", in : Kyklos, 24 (1971), p. 77.

— R. Vernon, "International Investment and International Trade in The Product Cycle", Op. Cit. p. 139.

(٣٠) قـارن .

— J.P. Agarwal, J.B. Donges, E.-J. Horn, A.D. Neu, Übertragung Von Technologien an Entwicklungsländer, Kieler Studien, 132 (1975), Tübingen, 1975, pp. 189-190.

بعد مضي فترة زمنية قصيرة على ظهور المنتج الجديد في الدولة الأم موطن الإختراع (الولايات المتحدة الأمريكية) طبقا لنموذج دورة المنتج ، فان قدرا متزايدا من الطلب يأخذ في الظهور في الدول الصناعية المتقدمة في أوربا الغربية . فاذا تميز المنتج بمرونة طلب دخلية عالية ، فان نمو الطلب يكون سريعا في دول أوربا الغربية مما يشجع الشركات الأم على انشاء وحدات انتاجية في هذه الدول رغبة في اشباع الطلب المتزايد على سلع دورة المنتج . والشرط الأساسي لوجود الاستثمارات الأجنبية في هذه المرحلة هو :

النفقة الحدية للانتاج + نفقات النقل بين بلد التصدير الى بلد الاستيراد

النفقة المتوسطة المتوقعة في بلد الاستيراد .

هذه الفروق في نفقات الانتاج بين بلد التصدير وبلد الاستيراد يمكن التغلب عليها من خلال مزايا اقتصاديات الحجم والأيدي العاملة الرخيصة في البلد الثاني عنه في البلد الأول . أما اذا تعذر تغطية الفروق في نفقات الانتاج بين بلد التصدير وبلد الاستيراد فان الاستثمارات الجديدة في هذه الحالة تكون بهدف تغذية أسواق ثالثة أما في دول أوربا الغربية الأخرى التي لا توجد بها فروعا للمشروعات الأمريكية الأم ، أو الأسواق الثالثة بالدول النامية . وخير الأمثلة على هذه الحالة الأخيرة هو ما تقوم به صناعات السيارات الأمريكية مثل شركتي فورد وجنرال موتورز من اقامة وحدات انتاجية فرعية لها في أوربا الغربية ، وبعد سنوات من اقامتها أنشأت هذه الوحدات الفرعية فروعا لها في الدول النامية وذلك للأسباب التالية(٣١) :

- التغلب على ارتفاع نفقات الانتاج الناشئة عن وجود عقبات جمركية تفرضها الدول النامية على وارداتها من السيارات الأمريكية .

- اكتساب أسواق جديدة أو تأمين الأسواق الحالية تحت ضغط المنافسة

---

(٣١) انظر في هذه الأسباب كل من :

— G.C. Hufbauer, "The Multinational Corporation and Direct Investment", Op. Cit. pp. 276-278.

— H.G. Johnson, Comparative Cost and Commercial Policy for a Developing World, Op. Cit. p. 36.

— S. Hirsch, Rich Man's, Poor Man's, and Every Man's Goods, Op. Cit. pp. 74-75.

الحادة في الأسواق العالمية للسيارات ، وخاصة تلك المنافسة الواردة من اليابان .

- الاستفادة من نفقات الانتاج المنخفضة في الدول النامية والناشئة عن رخص الأيدى العاملة والمواد الأولية المتوافرة . بل انه من المتصور طبقا للمناهج التكنولوجية — أن تتحول الدولة الأم صاحبة الاختراع والمصدرة لسلع دورة المنتج والمقيمة للاستثمارات الأجنبية فى الخارج من دولة تصدير الى دولة استيراد اذا كان الانخفاض فى نفقات الانتاج أكبر من نفقات النقل من مواقع الانتاج الجديدة الى الدولة الأم وهى الولايات المتحدة الأمريكية .

٢٠٤٠٣٠ مرحلة المنتج النمطى :

يرى مفكروا المناهج التكنولوجية فى التجارة الدولية أن المرحلة الثالثة لدورة المنتج تشهد عدداً من التطورات الهامة التى تؤدى فى نهاية المطاف الى تطابق خصائص سلعة دورة المنتج فى مرحلتها النمطية مع خصائص سلع هكشر — أولين خاصة فى النواحى التالية(٣٢) :

- تماثل دوال الانتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة . وفى ظل هذه الشروط فان التكنولوجيا المستخدمة فى الانتاج تصبح شائعة ومعروفة ويمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية بلا مشاكل .

- اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم وخضوع الانتاج لقانون الغلة الثابتة والغلة المتناقصة .

---

(٣٢) راجع المراجع التالية :
- R. Vernon, "International Investment and International Trade in The Product Cycle", Op. Cit. p. 203
- S. Hirsch, "The United States Electronics Industry in International Trade". Op. Cit. p. 42.
- ————, "Hypotheses Regarding Trade between Developing and Industrial Countries", Op. Cit. pp. 71-74.
- R.M. Stern, "Testing Trade Theories", Op. Cit. pp. 17-25.
- R.W. Klein, "A Dynamic Theory of Comparative Advantage" in : American Economic Review, 68 (1973), pp. 173-184.

● سيادة المنافسة الكاملة فى أسواق السلع وخدمات عناصر الانتاج ، لذلك يصبح السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية .

● تتشابه ظروف الطلب نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة لشكلها النهائى فى جميع الدول .

● يترتب على نمطية السلعة استبعاد امكانية حدوث ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج المستخدمة .

ولعله من المفيد تلخيص النتائج الرئيسية لتحليلنا لدورة المنتج عن طريق اجراء مقارنة بين الخصائص الرئيسية للمراحل الثلاث لدورة المنتج وهذا هو ما فعلناه فى الجدول رقم (٢) .

مقارنة بين الخصائص المختلفة لمراحل دورة المنتج

جدول رقم (٢)

المرحلة المعيار	مرحلة المنتج الجديد	مرحلة المنتج الناضج	مرحلة المنتج النمطى
(١) التكنولوجيا المستخدمة	● سلاسل انتاجيه قصيره مع تغيير سريع للطرق الفنيه للانتاج . ● تلعب اقتصاديات الحجم دورا هاما . ● عدم القدرة على تحديد نوعية كثافة عناصر الانتاج المستخدمه .	● الانتاج والتسويق على نطاق واسع . ● تغيير فى الطرق الفنية بصفة مستمرة (اختلاف دوال الانتاج خلال الزمن	● طول السلاسل الزمنية للانتاج . ● اختفاء دور اقتصاديات الحجم . ● القدرة على تحديد الكثافة طبقا لعناصر الانتاج المستخدمة وطرق الانتاج .
(٢) كثافة رأس المال المادى	● انخفاض كثافة رأس المال المادى نظرا لأن المشروعات الانتاجية تقصر نشاطها فى مجالات البحوث والتطور أكثر منها فى مجالات الانتاج نفسه .	● تزداد كثافة رأس المال المادى مع اتساع نطاق الانتاج والتسوق وتغير فنون	● تعتبر كثافة رأس المال المادى عالية نتيجة لاستبدال الآلات التقديمة بآلات متخصصة .

تابع جدول رقم (٢)

المرحلة المعيار	مرحلة المنتج الجديد	مرحلة المنتج الناضج	مرحله المنتج
(٣) هيكل الصناعة	● تحدد المعرفة الفنية من قدره المشروعات الانتاجية على دخول السوق مع وجود عدد قليل من المشروعات الانتاجية .	● نمو عدد المشروعات مع افلاس الكثير من المشروعات التى دخلت مجال الانتاج الاولى ولم تقوى على الصمود أمام المنافسة .	● المركز السوقى والامكانيات المالية تحدد قدره المؤسسات على دخول الاسواق . ● تناقص عدد الشركات الإنتاجية وافلاس الكثير منها .
(٤) هيكل الطلب	● سوق البائعين هو الذى يتحكم فى قلة المرونة السعريه للطلب . ● هيكل وحجم الطلب غير معروفين .	● سوق احتكارية مع المرونه السعريه وزيادة المنافسة السعرية . ● انخفاض الأسعار واتساع نطاق معلومات الانتاج والخدمات التسويقية	● تحكم سوق المشترين بارتفاع كبير للمرونه السعرية للطلب . ● توافر المعلومات عن المنتج والأسواق . ● السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية .
(٥)	● استخدام مكثف للخبراء والعلماء والباحثين والعمال المتخصصين .	● تلعب الادارة الماهرة دورا خاصا فى مجال التسويق .	● تناقص كبير للدور الهام الذى كانت تلعبه العمالة الماهرة مع تزايد الدور الذى تلعبه العمالة غير الماهرة .

٢.٥. تقدير المناهج التكنولوجية :

اتضح لنا من التحليل السابق أن المناهج التكنولوجية فى التجارة الدولية تعطى ثقلا كبيرا للدور الهام الذى يلعبه الانفاق على البحوث والتطور باعتباره العامل الهام فى تجديد نمط التجارة الخارجية بين الدول فى سلع دورة المنتج . وعلى أساس

هذا المنهج تمكنت المناهج التكنولوجية من تقديم تفسير للغز ليونتيف Leontief Parodox استنادا الى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بها نسبة عالية من سلع دورة المنتج . ولما كان رأس المال البشرى ممثلا فى الخبراء ، والعلماء ، والفنيين ، والعمال المتخصصين ، والمهندسين أمرا لا غنى عنه لانتاج سلع دورة المنتج ، فان ذلك يعد دلالة واضحة على أن الصادرات الصناعية كثيفة رأس المال البشرى تشكل نسبة عالية من اجمالى الصادرات الأمريكية ، وهو ما يتفق مع ما توصلت اليه نظرية رأس المال الانسانى من حل اللغز ليونتيف . فضلا عن ذلك فلقد قدمت المذاهب التكنولوجية فى التجارة الدولية تفسيرا لكثير من ظواهر الاقتصاد العالمى بحيث عالجت أوجه القصور التى عانت منها النظرية الكلاسيكية والمتمثلة فى عدم واقعية الفروض التى قامت عليها ، وبالتالى محدودية النتائج التى توصلت اليها ، واهمالها لكثير من العناصر الهامة للاقتصاد العالمى . من بين هذه الظواهر الهامة ما انتهت اليه هذه المناهج التكنولوجية من اعتبار كل من اقتصاديات الحجم ، رأس المال البشرى ، الانفاق على البحوث والتطور مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول . من بين هذه الظواهر أيضا تلك المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بالتجارة الدولية . يضاف الى ذلك أن النظرية التكنولوجية قد راعت الفروق القائمة بين الدول الصناعية الأكثر تقدما والدول الصناعية الأقل تقدما والدول النامية وهى بصدد تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول .

باختصار ، فان المناهج التكنولوجية تتفوق على النظريات الكلاسيكية السابقة عليها من حيث كونها أكثر النظريات اقترابا من واقع الاقتصاد العالمى . فهذه المناهج رغم أنها بدأت كمحاولة لتطعيم نظرية هكشر — أولين — فى نسب عناصر الانتاج بكثير من حقائق الاقتصاد الدولى وجعل فروضها أكثر واقعية ، الا أنها سجلت تفوقا واضحا على نظرية هكشر — أولين لاحتوائها على كثير من العناصر الديناميكية الهامة مثل اقتصاديات الحجم ، العمل الماهر ، دور البحوث والتطور ، الاستثمارات الأجنبية ، الشركات متعددة الجنسية .

ولقد لاقت النتائج التى توصلت اليها المناهج التكنولوجية فى الاقتصاد الدولى تأييدا واضحا من جانب الكثير من الدراسات التطبيقية التى أجريت لبيان أهمية دور البحوث والتطور وتأثيرهما على نمط التجارة الخارجية بين الدول ابتداء من النصف الثانى من الستينات من هذا القرن .

ولقد طبقت هذه الدراسات بصفة أساسية على الولايات المتحدة الأمريكية ،

وفى نطاق محدود على ألمانيا الغربية واليابان باعتبارهما الدول القائدة فى مجال البحوث والتطور التكنولوجى . وكان فى طليعة هذه الدراسات التطبيقية ما قام به كل من كيسنج(٣٣) D.B. Keesing وجروبر W Gruber, وميتها Metha وفيرنون(٣٤) R. Vernon وويلز(٣٥) Wells, Jr. ولجنة التعريفات الأمريكية(٣٦) لدراسة دور البحوث والتطور وتاثيرها على هيكل وتكوين الصادرات الأمريكية .

كذلك من بين الدراسات الهامة فى هذا المجال دراسة قام بها هورن Horn لاجراء دراسة على دور عامل البحوث والتطور وتاثيره على هيكل التجارة الخارجية الألمانية الغربية ومقارنة هذه النتائج بالوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية(٣٧) . بل ومن الدراسات تلك التى قام بها الباحث لهيكل التجارة الخارجة للدول الأعضاء فى منظمة الجماعة الأوربية(٣٨) . ولقد أظهرت الدراسات التطبيقية بوجه عام تاثير الصادرات الصناعية الأمريكية واليابانية ودول السوق

---

(٣٣) راجع فى هذا الصدد ما يلى :

— D.B. Kessing, "The Impact of Research and Development on United States Trade" in : The Journal of Political Economy, 75 (1961) pp. 38-48.

— ————, "Different Countries" Labour Skill Coefficients and The Skill Intensity of International Trade Flows", in : Journal of International Economics, 1 (1977), pp. 453-460.

(٣٤) قارن :

— W. Gruber, D. Metha, and R Vernon, "The R & D Factor in International Trade and International Investment of United States Industries, in : The Journal of Political Economy, 75 (1961), pp. 20-37.

(٣٥) قارن :

— L.T. Wells Jr., "Test of a Product Cycle Model International Trade : U.S. Exports of Consumer Durables", in : L.T. Wells Jr. (Ed), The Product Life Cycle and International Trade, Harvard Univ., Boston, 1972, pp. 55-82.

(٣٦) قارن :

— United States Tariff Commission, Competitiveness of U.S. Industries, Washington, D.C., 1972.

— E.J. Horn, Technologische Neuerungen, Op. Cit.

(٣٨) راجع للباحث الدراسات التالية :

=

الأوربية المشتركة بشكل واضح بكثافة الأبحـــاث العلمية والتكنولوجيـــة وارتفاع نسبة الصادرات من سلع دورة المنتـــج الى اجمالى الصـــادرات الصناعية لهـــذه الدول(٣٨) .

وباجماع القول فان الدراســـات التطبيقية قد انتهت الى تأييـــد النتائج التى توصلت اليها المناهج التكنولوجيـــة من أن التغييـــرات التكنولوجيـــة تعتبر مصدرا رئيسيا لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة فى سلع دورة المنتـــج .

وأقرت هذه الدراسات نتيجة لذلك نمط التخصص والتبادل الدولى التالى : تتمتع الدول الصناعية المتقدمة بمزايا نسبية فى انتاج وتصدير سلع دورة المنتـــج لارتفاع نسبة المبالغ المنفقة على البحوث والتطور ، كما تتمتع الدول الصناعية الأقل تقدما والدول النامية بميزة نسبية فى انتاج وتصـــدير ســـلع هكشر ــ أولين حيث تتخصص الدول الصناعية الأقل تقدما فى انتاج وتصدير سلع هكشر ــ أولين كثيفة

— S. Hatem, Der Europäisch-Arabische Dialog, Diskussionsbeiträge aus dem Institut für Wirtschoftspolitik der Universität Kiel, 1978.
— ————, The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between The European Community and The Arab League, Verlag V. Florentz, München, 1981.

(٣٩) راجع أيضا الدراسات التالية :
— A. Stobough, "The Neotechnology Account of International Trade : The Case of Petrochemicals", in : L.W. Wells Jr. (Ed.), The Product Life Cycle and International Trade, Harvard University, Boston, 1972, pp. 82-105.
— ————, The International Transfer of Technology in The Establishment of The Petrochemical Industry in Developing Countries, UNITAR, 1074.
— H.G. Grubei, "Intra-Industry Specialization and The Pattern of Trade, in : Canadien Journal of Economics and Political Science, 33 (1967).
— B.W. Willkinson, Canada's International Trade : An Analysis of Recent Trends and Patterns, Private Planning Association of Canada, Montreal, 1068.
— R.M. Stern, "Testing Trade Theories", Op. Cit.

رأس المـــال ، وتتمتع الدول النامية بميزة نسبية فى انتاج وتصدير سلع هكشر ــ أولين كثيفة العمل .

وفيما يلى عرضا مختصرا لهذه المجموعات السلعية الثلاث(٤٠) :

أولا ــ سلع ريكاردو :

تتكون سلع ريكاردو من تلك المنتجات الزراعية أو المعدنية أو الأولية التى لا تحتوى على مدخلات تحويلية بدرجة كبيرة . وفى ضوء هذا التعريف يمكن تقسيم هذه المجموعات السلعية بدورها الى أربع مجموعات فرعية على النحو التالى :

- البترول الخام والغاز الطبيعى .
- المواد الأولية المستخدمة فى الصناعة .
- المحاصيل الغذائيـــة .
- المنتجات الزراعية المتنافسة والتى تقع داخل منطقة جغرافيـــة واحـــدة أو مناطق جغرافية متشابهة فى مناخها الطبيعى .

ثانيا ــ سلع هكشر ــ أولين :

أما سلع هكشر ــ أولين فهى السلع النيوكلاسيكية النمطية الشائعة الاستخدام فى الكتب الدراسية الحديثة ومن أمثلتها منتجات الغزل والنسيج ، الحديد والصلب والسيارات . ويمكن تعريف هذه المجموعة السلعية بانها تلك المنتجات التى يتم انتاجها باستخدام تكنولوجيا نمطية معروفة يمكن شراؤها من الأسواق العالميـــة ويتم تصنيعها فى ظل مرحلة اقتصاديات الحجم الثابتة Constant Returns-to Scale فى حالة استخدام عنصرى الانتاج العمل ورأس المـــال ، ويمكن تمييز سلع هكشر ــ أولين الصناعية النمطية عن سلع ريكاردو بالاعتماد على الخصائص التالية :

(٢) تماثـــل دوال الانتـــاج Production Functions عالميا ، بمعنى أن التكنولوجيا المستخدمة فى الانتاج شائعة ومعـــروفة ويمكن شراؤها من

---

(٤٠) راجع فى هذا الخصوص :

— S. Hirsch, "Hypotheses Regarding Trade Between Developing and Industrial Countries", Op. Cit, pp. 45-76.

الأسواق الدولية ، فضلا عن أن الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج — العمل ورأس المـــال — تعتمد على النسبة التى يتم بها مزج هذه العناصر وليس على أساس توطنها القومى .

(٢) تلعب ظروف الطلب دورا أكثر أهمية فى حالة التحليل الاقتصـــادى لسلع هكشر — أولين عن تلك التي تلعبه فى ظل التحليل الاقتصادى لســلع ريكاردو . ونستخلص من هذه الخاصية اعتماد التحليل الاقتصادى لسلع هكشر — أولين على عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتـــاج كأساس لتفسير المزايا النسبيـــة الطبيعية التى تتمتع بها احـــدى الدول أطراف التبادل الدولى عن الطرف الآخر .

(٣) اســـتبعاد ظاهـــرة تبـــديل أو انعكاســـ كثـــافة عنـــاصر الانتـــاج Factor-Intensity Reversales ، بمعنى أن وصف احدى السلع بأنها كثيفة رأس المـــال بالنسبة للسلع الأخرى فى ظل نسبة معينة لمزج عنصرى العمل ورأس المـــال — وهما عنصرا الانتاج الرئيسيين فى نظرية هكشر — أولين — يبقى كما هو دون تغير فى حالة تغير الأسعار النسبية لعناصر الانتاج وبصرف النظر عن اتجاه التغيير .

ثالثا — سلع دورة المنتج :

أما فيما يتعلق بسلع دورة المنتج ومن أمثلتها الصناعات الهندسية والصناعات الكيماوية — فانه يمكن القول بأنها تتصف هى الأخرى بمجموعة من الخصائص التى تميزها عن كل من سلع ريكاردو أو سلع هكشر — أولين الصناعية النمطية . هذه الخصائص يمكن تلخيصها على النحو التالى(٤١) :

● توصيف سلع دورة المنتج بأنها سلع جديدة وليست نمطية . وتعـــرف المنتجات الجديدة بأنها تلك المنتجات التى تصنع باستخدام طرق جديدة للانتاج لم تكن معروفة من قبل بواسطة الصناعات الموجودة فعلا ، أو

---

(٤١) راجع فى هذا الخصوص :
— S. Hatem, "The Possibilities of Economic Cooperation and Integration", Op. Cit., p. 134.
— S. Hirsch ; Location of Industry and International Comptitiveness, Op. Cit., p. 18.

تحسين طرق الانتاج القائمة فعلا بحيث تؤدى الى تغير خصائص المنتجات القائمة . يضاف الى ذلك أن هذا التطور فى طرق الانتاج قائم على أساس اختراع حديث وتطور تكنولوجى غير معروف من قبل ، أى تطور تكنولوجى غير نمطى .

- تعتد هذه المنتجات الجديدة منتجات كثيفة البحث العلمى Research-Intensive Products ، وتفسر هذه الخاصية بارتفاع نسبة المبالغ المنفقة على الأبحاث العلمية والتكنولوجية Research and Development ، وتقاس هذه النسبة بمقدار نسبة المبالغ المنفقة على الأبحاث العلمية والتكنولوجية الى جملة الناتج القومى ، أو بمقدار نصيب الفرد الواحد فى جملة ما ينفق على هذه الأبحاث . ولقد أوضحت الدراسات التطبيقية أن نفقات البحث العلمى والتطور تشكل نسبة هامة من القيمة المضافة وصافى الصادرات لأى صناعة تدخل فى نطاق سلع دورة المنتجات(٤٢) .

- توصف هذه المنتجات الجديدة بأنها منتجات كثيفة التكنولوجيا Technology-Intensive Products وذات عائد بمعدلات عالية للتفوق التكنولوجى .

- تحتاج هذه المنتجات الجديدة الى مهارات عالية من الايدى العاملة الأمر الذى يجعلها أيضا منتجات كثيفة رأس المال الانسانى Human Hapital Intensive Products وذلك لأن معدلات الأجور فى الصناعات القائمة على انتاج سلع دورة المنتجات تعد مرتفعة نسبيا عن تلك المعدلات فى كل من سلع ريكاردو وسلع هكشر - أولين .

- تخضع عملية انتاج سلع دورة المنتجات لقانون الغلة المتزايدة The Law of Increasing Returns-to-Scales وهو ما يعني أيضا أن دوال الانتاج تختلف من دولة الى أخرى . لذلك فان التكنولوجيا المستخدمة

---

(٤٢) راجع :
PB.. Kessing "The Impact of Research and Development on United States Trade" in : P.B. Kenen, R. Laurence (Eds), The Open Economy, Essays on International Trade and Finance, Columbia University Pres, New York, London, 1968, pp. 175-189.

فى عملية الانتاج ليست شائعة دوليا ولا يمكن الحصول عليها من الأسواق الدولية نظرا لتمتع بعض الدول فى انتاج هذه السلع بوضع احتكارى يؤهلها للحصول على مزايا مكتسبة لفترة زمنية معينة .

● لا يشكل السعر عنصرا هاما من عناصر المنافسة فى سوق سلع دورة المنتجات لاعتماد هذه السلع فى المقام الأول على الجودة والاستخدامات التى تقدمها هذه السلع الجديدة .

وحول قدرة نظريات التجارة الدولية على تقديم تفسير مقنع لنمط وشروط التبادل الدولى فانه يمكن القول بأن الدراسات التطبيقية سالفة الذكر قد أيدت القدرة الجزئية لكل نظرية من هذه النظريات على تفسير التبادل الدولى فى احدى طوائف السلع المتبادلة دوليا وليس جميعها(٤٣) . وتمشيا مع هذه الدراسات التطبيقية فانه يمكن صياغة النتائج التالية(٤٤) :

● قدرة النظريات الكلاسيكية بجيليها الأول والثانى على تقديم تفسير مقنع للتجارة الدولية فى سلع ريكاردو Ricardo Goods ، أى فى قطاع المنتجات الأولية دون غيرها من المجموعات السلعية .

● صلاحية نظرية هكشر ــ أولين فى نسب عناصر الانتاج لتفسير نمط وشروط التجارة الخارجية فى المنتجات الصناعية النمطية Standardized Industrial Goods ودون غيرها من المجموعات السلعية .

● قدرة المناهج التكنولوجية فى التجارة الدولية على تقديم تفسير مقنع لنمط التجارة الخارجية بين الدول فى المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا ــ وهى المعروفة أيضا بسلع دورة المنتج Product Cycle Goods

---

(٤٣) راجع فى هذا الخصوص التحليل الذى قدمه R.M. Stern فى دراسته التالية :
P.M. Stern, "Testing Trade Theories", Op. Cit.

(٤٤) قارن أيضا :
E.J. Horn, Technologische Neuerungen Und Internationale Arbeiteilung, Op. Cit., pp. 15-44.

٢٠٦٠ المناهج التكنولوجية والدول النامية :

استعرضنا فيما تقدم المقومات الأساسية لكل من الفكر الكلاسيكي والفكر التكنولوجي في الاقتصاد الدولي المعاصر محاولين استجلاء أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بينهما والى أى حد يكمل كل منهما البعض الآخر .

غير أنه يتبقى لدينا الحاجة الى معرفة موقع الدول النامية من قضايا الفكر الاقتصادى الدولى المعاصر والمرتبط بموضوع هذه الدراسة . بعبارة أخرى ، يتبقى لنا أن نعرف موقع الدول النامية من المناهج التكنولوجية فى التجارة الدولية ، وبالتالى تحديد المزايا النسبية التى تتمتع بها هذه الدول ، ومظاهر التخلف النسبى فيها . وفى هذا الخصوص فلقد أجرى هيرش S. Hirsch — وهو أحد مؤسسى المدرسة التكنولوجى فى التجارة الدولية — تعديلات على نموذج دورة المنتج مستهدفاً من وراء ذلك بيان العلاقة بين الفكر التكنولوجى والدول النامية(٤٥) . فلقد اختصر نموذج دورة المنتج السابق بيانه الى مرحلتين فقط بدلاً من ثلاث مراحل : **المرحلة الأولى** وتشمل سلع دورة المنتج الجديدة ، أما **المرحلة الثانية** فتشمل سلع دورة المنتج الناضجة ، وتشمل هذه المرحلة الأخيرة كلا من سلع دورة المنتج الناضجة وسلع دورة المنتج النمطية فى النموذج السابق بيانه . وبتعبير متكافىء فلقد ضمت المرحلتين الثانية والثالثة فى نموذج دورة المنتج السابق عرضه بحيث تصبح مرحلة واحدة . أما بالنسبة لانتاج سلع دورة المنتج الجديدة فان الاستخدام المكثف لرأس المال البشرى ممثلا فى العمال المتخصصون ، الفنيون ، العلماء ، الخبراء ، المهندسون أمرا ضروريا ومسلما به . وحينما تتضح المنتجات يزداد معها الاستخدام المكثف لعنصر العمل غير الماهر وتقل أهمية العمل الماهر كمحدد أساسى للمزايا النسبية المكتسبة .

كذلك يفرق هيرش فى نموذجه بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية : فالدول الصناعية المتقدمة تتمتع بوفرة نسبية فى عنصرى رأس المال المادى ، وتتمتع بالتالى بميزة نسبية فى انتاج وتصدير سلع دورة المنتج الجديدة . وعلى العكس من ذلك تعانى الدول النامية من ندرة نسبية فى عنصرى رأس المال البشرى ورأس المال المادى ، وبالتالى من تخلف نسبى فى انتاج سلع دورة المنتج الجديدة .

---

(٤٥) قارن

— S. Hatem, The Possibilites of Economic Cooperation and Integration Between The European Eommunity and The Arab League, Op Cit.

وباستخدام هذا النموذج المعدل لدورة المنتج توصل هيرش لتفسير محدد لنمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعيـة المتقدمة والدول النامية على أسـاس أن صادرات الدول النامية تتكون أساسا من نسبة عالية من كل من سـلع ريكاردو وسلع دورة المنتج الناضجة ، وهى ما تعرف أيضا بسلع هكشر — أولين كثيفـة العمل نظرا لتمتعها بوفرة نسبية فى عناصر الانتاج التى ترتكز عليها هذه المنتجات وهي الأرض وعنصر العمل غير الماهر ، أما صادرات الدول الصناعية المتقدمة فانها تحتوى على نسبة عالية من سلع دورة المنتج الجديدة وسلع هكشر — أولين كثيفة رأس المـال نظرا لوفرة عنصرى رأس المـال الانسانى ورأس المـال المـادى .

وفى دراسة للباحث طبق فيها نتائج النظرية التكنولوجية فى التجارة الخارجية على العلاقات الاقتصادية بين الجماعة الأوربية (المعروفة باسم السوق الاوربيـة المشتركة) ودول الجامعة العربية توصل من خلالها الى نتائج تؤيد هذه النظرية . هذه النتائج هى (٤٦) :

- تتمتع الجماعة الاقتصادية الأوربية بميزة نسبية فى انتاج وتصدير سـلع دورة المنتج نظرا لوفرة عنصر رأس المـال الانسانى ، وما تتمتع به من تفوق تكنولوجى لقيامها باستثمارات ضخمة فى مجالات البحوث والتطور .

- تمتع الدول العربيـة المصدرة لرؤوس الأمـوال (وهى فى نفس الوقت المصدرة للبترول) بمزايا نسبية كامنة فى انتاج وتصدير سلع هكشر — أولين كثيفة رأس المال وقطاع واحد فقط من قطاعات سلع دورة المنتج وهو قطاع البتروكيماويات . ويرجع ذلك الى وفرة المواد الأولية ورؤوس الأموال اللازمة لانتاج هذه الصناعات بنفقات منخفضة .

- تمتع الدول العربية المستوردة لرؤوس الأموال بميزة نسبية في انتـاج وتصدير سلع ريكاردو وسلع هكشر — أولين كثيفة العمل نظرا للوفرة النسبية لعنصر الأرض والوفرة النسبية لعنصر العمل غير الماهر .

(٤٦) قارن الدراسة التالية :

S. Hirsch, "Hypthesen über den Hand l Zwischen Entwicklungs- Und Industrieländern, Op. Cit. pp. 69-88.

الجزء الثانى

العلاقات النقدية الدولية

الفصل الثالث .... ميزان المدفوعات .

الفصل الرابع .... الصرف الأجنبى .

الفصل الخامس .... التوازن الاقتصادى الخارجى

الفصل الثالث

ميزان المدفوعات

١٠٣ . تمهيد !

اتضح للقارىء من دراسته للنظريات البحتة فى التجارة الخارجية أن العلاقات الاقتصادية الخارجية التى تربط بين اقتصاد ما واقتصاديات العالم الخارجى حقيقة واقعة . واتضح له أيضاً أن هذه العلاقات تعكس قرارات المقيمين من مستهلكين ومنتجين . فهى تعكس قرارات المستهلكين من حيث طلبهم على السلع المنتجة محلياً أو طلبهم الأجنبى على السلع المنتجة فى اقتصاديات العالم الخارجى .كما انها ايضا تعكس قرارات المنتجين من حيث طلبهم على عناصر الانتاج المختلفة وعرضهم للسلع المنتجة محليا أو المنتجة فى الخارج بما يتناسب مع حجم ورغبات السوقين المحلى والعالمى . كذلك فهذه العلاقات تعكس قرارات غير المقيمين من مستهلكين ومنتجين من حيث طلبهم وعرضهم للسلع التى تتناسب مع حجم السوق المحلى ، وتأثيرهم على هيكل الاستثمار القومى من خلال اشتراكهم مباشرة فى اقامة مشاريع مشتركة او كاملة داخل الاقتصاد القومى . يضاف الى ذلك أن هذه العلاقات الاقتصادية الخارجية تعكس قرارات ودور الدولة فى سعيها لتحقيق تقدم الاقتصاد القومى ، وما تتبعه من سياسات اقتصادية تؤثر وتحدد من خلالها حجم ونوع التبادل الاقتصادى مع العالم الخارجى .

ولأهمية هذه العلاقات الاقتصادية الخارجية تلجا الدول المختلفة الى تسجيلها فى شكل حسابات خاصة تعرف باسم حسابات ميزان المدفوعات .

٢٠٣ : تعريف ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بانه عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التى تتم بين المقيمين فى دولة معينة والمقيمين فى الخارج خلال فترة زمنية معينة ــ عادة سنة واحدة ــ ويطرح التعريف المتقدم عددا من التساؤلات تدور حول ما تتضمنه المصطلحات التى يشتمل عليها وفى مقدمتها :

● **المعاملات الاقتصادية :**

المعاملات الاقتصادية التى تقيد فى ميزان المدفوعات ليست من طبيعة واحدة :

فمن هذه المعاملات ما يجلب للبلد محل الدراسة ايرادا خارجيا ومنها ما يلزم البلد بمدفوعات للعالم الخارجي ، وعليه فان ميزان المدفوعات هو سجل لكافة المتحصلات والمدفوعات التى تؤدى حاليا أو مستقبلا الى تسوية نقدية ، سـواء كانت هذه التسوية تتم نقدا أو عن طريق الائتمان ، كذلك يتسع مضمون هذا الاصطـلاح ليشمل أيضا تلك المعاملات التى ليس لها مقابل مادى مثل الهبات والتعويضات .

● تحديد مفهوم الدولة :

يتسع مفهوم الدولة ليشمل كافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (الشركات والمؤسسات التجارية والمالية والوكالات التجارية) الذين يزاولون نشاطهم داخل اقليم الدولة بما فى ذلك مياهها الاقليمية ومجالها الجوى ، يضاف الى ذلك السفن والطائرات التى تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد فى المياه الدولية التى تدار عن طريق رعاياها والأصل فى ذلك هو خضوع الأفراد والشركات لتوجيهات وقوانين الدولة وتمتعهم بحمايتها عند الضرورة .

● تحديد المقصود بالمقيم :

طبقا للمفاهيم العلمية المعمول بها فى احصاءات موازين المدفوعات فان المقيم هو أى شخص طبيعى أو معنوى تربطه علاقات قوية باقليم الدولة ويخضع لقوانينها ويتمتع بحمايتها وقت اللزوم(١) ، ولا يشترط لكى يكون الشخص مقيما بالنسبة لبلد معين أن يقطن هذا البلد بصفة دائمة . فالمسافرين والسائحين القادمين من بـلاد أخرى يعتبرون فى حكم «غير المقيمين» لأن موطن اقامتهم الأصلى والدائم ليس فى الدولة محل الدراسة ، ولكن محل اقامتهم هو موطنهم الأصلى . كذلك الحال بالنسبة لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والقوات الأجنبية المرابطة داخـل حدود الدولة يعتبرون فى حكم غير المقيمين . وبناء عليه فان المعاملات الاقتصـادية التى تتم بين هذه الوحدات الاقتصادية والمقيمين تعتبر معاملات اقتصـادية تتم بين الداخل والخارج وتسجل على هذا النحو فى ميزان المدفوعات .

---

(١) وجيه شندى : المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ... ، ... : التجارة الدولية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٤ ، ص ١٨٠ ـ ١٨٣ .

— H. Adebahr, Währungstheorie Und Währungspolitik : Einführung in die monetäre Aussenwirtschaftslehre, Dunker & Humblot, Berlin, 1978. p. 29-31.

خلاصة ما تقدم هو إنه لا يشترط لكى يكون الشخص مقيما بالنسبة لبلد معين أن يقطن هذا البلد بصفة دائمة ، كما أنه لا يجوز أن يفهم من ذلك أن المقيم هو المتمتع بجنسية البلد ، حتى وان ابتعد عنه ، فالشركات الأجنبية التى تزاول نشاطا فى بلاد غير تلك التى تتبعها تعتبر مقيمة من وجهة نظر ميزان المدفوعات لتلك البلاد، وغير مقيمة من وجهة نظر ميزان مدفوعات البلاد التى تتبعها .

● **الفترة الزمنية التى يغطيها الميزان :**

يغطى ميزان المدفوعات فترة زمنية معينة هى فى المعتاد سنة واحدة . وهنا لا توجد قاعدة محددة لبداية هذه السنة أو نهايتها فمن الدول من يتبع التقـويم الميلادى بأن تبدأ فترة الحساب فى أول يناير وتنتهى فى نهاية شهر ديسمبر ، بينما تتبع دولا أخرى مثل اليابان ومصر تقويما يبدأ فى خلال السنة الميلادية بالاضافة الى ذلك تقوم الجهات المختصة فى الكثير من الدول باعداد تقـديرات ربع سنوية أو نصف سنوية ، أو كل خمسة أو عشرة سنوات تستخدم كمؤشرات لتوجيه دفة السياسات الاقتصادية لهذه الدول .

● **الوظائف التى يؤديها ميزان المدفوعات :**

يؤدى ميزان المدفوعات طبقا للتعريف المتقدم(٢) عددا من الوظائف الاقتصادية الهامة يمكن ايجازها فيما يلى :

(أ) تقديم معلومات هامة عن الدرجة التى يرتبط بها الاقتصاد القومى محل الدراسة واقتصاديات العالم الخارجى . فاذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لأعطتنـا مزيدا من التفصيـلات عن التطـور الزمنى

---

(٢) يستخدم صندوق النقد الدولى أسلوبا وظيفيا للتعريف بميزان المدفوعات عن طريق الاشـارة الى الوظائف والمهام التى يناط بالميزان بيانها . اذ يعرف ميزان المدفوعات بانه عبارة عن « سجل يعتمد على القيد المزدوج يغطى احصائيات فترة معينة بالنسبة الى :
أ – التغيرات فى مكونات أصول اقتصاديات دولة بسبب التعامل مع بقية دول العالم
ب – لتغير فى القيمة الشاملة لأصول اقتصاديات دولة بسبب هجرة الافراد .
جـ – كل التغيرات الأخرى فى القيمة الشاملة . أو فى مكونات ما تحتفظ به الدولة من ذهب نقـدى ، وحقوق السحب الخاصة فى صندوق النقد الدولى وكذلك حقوقها والتزاماتها تجاه بقيـة دول العالم ويعتبر هـذا التعريف فى نظر بعض الكتاب اكثر عمقا من التعريف السابق .
راجع : وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وازمة النقـد المالية مرجع سابق ، ص ٦٤ .
International Monetary Fund (I.M.F.) Balance of Payments Manual, Fourth Edition, Washington, D.C., 1972, p. 1.

والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التى مر بها الاقتصاد القومى محل الدراسة .

(ب) معاونة واضعى السياسة الاقتصادية فى توجيه دفة الأمور بالبلاد نظرا لانه فى كثير من الأحيان ترتبط الاجراءات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة .

(جـ) تعتبر البيانات الواردة فى ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمى لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمى .

٢٠٣ : عناصر ميزان المدفوعات :

يمكن إجمالا ان ميزان المدفوعات عبارة عن حصر دقيق لكافة العلاقات الاقتصادية التى تتم خلال فترة زمنية معينة — عادة سنة — بين المقيمين فى بلد معين وغير المقيمين فى هذا البلد ، وهو بهذه الصفة حصر شامل للعديد من العمليات الاقتصادية بعضها عمليات بيع وبعضها عمليات شراء ، وبعضها تحويلات رأسمالية فى اتجاه أو فى آخر . لذلك يقتضى الأمر معرفة أهم العناصر التى يتكون منها ميزان المدفوعات وفى هذا الصدد ينقسم ميزان المدفوعات الى عنصرين رئيسيين هما(٣) : التجارة المنظورة وغير المنظورة ، والتحويلات الرأسمالية .

وفيما يلى عرض تفصيلى لهذين العنصرين :

٢٠٣-١ : التجارة المنظورة وغير المنظورة :

يفرق المنظرون بين التجارة الخارجية فى السلع من ناحية ، والتجارة الخارجية فى الخدمات من ناحية أخرى . ويطلق على الأولى التجارة المنظورة Visible Trade أو الميزان التجارى المنظور Trade Balance ويطلق على الثانية التجارة غير المنظورة Invisible Trade أو التجارة غير المرئية .

(٣) يقسم بعض الكتاب ميزان المدفوعات الى ثلاثة أقسام رئيسية هى ميزان المعاملات الجارية ، ميزان المعاملات الرأسمالية ، ميزان الذهب والصرف الأجنبى .
راجع فى هذا الخصوص أبوبكر متولى ، الاقتصاديات الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة • بينما يقوم البعض الآخر بتقسيم ميزان المدفوعات الى أربعة أقسام رئيسية هى ميزان المعاملات المنظورة ، ميزان التحويلات بلا مقابل ، ميزان الذهب والصرف الأجنبى •
راجع فى هذا الخصوص د. فوزى منصور ، محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٧٢/٧٣ ، ص ٤٧ .

وتضم التجارة المنظورة كل من الصادرات والواردات السلعية . فالصادرات هى السلع التى يبيعها المقيمون فى بلد ما الى غير المقيمين والتى تنتقل اليهم عبر الحدود الدولية . كما أن الواردات هى السلع التى يشتريها المقيمون فى بلد ما من غير المقيمين وتأتى اليهم عبر الحدود الدولية . وفى النهاية فهى سلع مادية محسوسة تمر عادة تحت نظر السلطات الجمركية عند انتقالها من بلد الى آخر .

أما التجارة غير المنظورة فتضم كل من الصادرات والواردات غير المنظورة . فقد يؤدى المقيمون فى دولة ما خدمات الى غير المقيمين يترتب عليها انتقال لنقود عبر الحدود الدولية ثمنا لهذه الخدمات . وقد يؤدى أيضا غير المقيمين خدمات الى المقيمين ويترتب عليها انتقال النقود عبر الحدود الدولية ثمنا لهذه الخدمات . هذه الخدمات تسمى بالنسبة للبلد التى تتلقاها واردات غير منظورة ، فهى صادرات أو واردات لأن ثمة ثمن لها ينتقل عبر الحدود الدولية ، لكنها غير منظورة لأنها لا تقع تحت بصر رجال الجمارك ولا يحصونها فى سجلاتهم . وهنا تجدر الاشارة الى أن هذه الصادرات والواردات غير المنظورة تشمل طائفة كبيرة من المعاملات الاقتصادية غير المتجانسة والتى تحمل أسماءا متباينة يصعب وضعها فى مكان آخر بين التقسيمات المختلفة لميزان المدفوعات على نحو ما يتضح من الأمثلة التالية(٤) :

● **خدمات النقل** : من هذا القبيل الخدمات التى تؤديها الهيئة العامة لقناة السويس عندما تسمح للسفن المملوكة لغير المقيمين بالمرور فى القناة والخدمات التى تؤديها شركات الملاحة والطيران المصرية عندما تقوم بنقل الأشخاص الذين يقيمون بالخارج أو بنقل السلع لحسابهم .

● **خدمات السياحة** : وهنا ينتقل أشخاص اقامتهم المعتادة أو المستقرة فى الخارج الى داخل بلد معين للاقامة المؤقتة فيه وينفقون خلال هذه الاقامة المؤقتة نقودا حملوها معهم من الخارج على شراء مختلف السلع والخدمات التى يحتاجون اليها . ومن قبيل الخدمات السياحية الخدمات التى يتلقاها من يأتون من الخارج للاقامة بصفة مؤقتة لأغراض التعليم أو العلاج أو التمثيل الدبلوماسى لبلادهم وما الى ذلك .

● **التأمين** : قد تقوم شركات التأمين المقيمة فى بلد ما بعمليات تأمين لصالح

---

(٤) فوزى منصور ، محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣٢-٣٥ .
- سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ - ١٨٨ .
— H. Adebahr, Währungstheorie und Währungspolitik, Op. Cit., p. 39-40.

غير المقيمين ، هذه العمليات هي نوع من المعاملات الاقتصادية الدولية حيث يترتب عليها انتقال أقساط التأمين من البلد الأجنبى الى البلد القائم بالتأمين ، وقد ترتب عليها فى الاتجاه المقابل انتقال النقود من البلد القائم بالتامين الى البلد الأجنبى اذا تحقق التسبب الموجب لدفع المبلغ المؤمن به .

● **دخول العمل** : قد ينتقل المقيمون فى بلد ما الى بلد اجنبى بصفة مؤقتة للعمل به أو لأداء خدمات مهنية فنية دون ان تنقطع صلتهم بالبلد الذى قدموا منه ويكتسبون فى البلد الذى انتقلوا اليه دخولا مختلفة يحولون جانبا منه الى البلد الذى قدموا منه . عندئذ فان هذه العملية كلها ممثلة فى العمل الذى تحقق فى البلد الأجنبى والدخول التى حولت منها تكتسب صفة المعاملات الاقتصادية الدوليه اذ يترتب عليها انتقال النقود عبر الحدود الدولية من بلد الى بلد آخر .

● **عوائد رأس المال** : يترتب على ممارسة رأس المال المملوك للمقيمين فى بلد ما نشاطا اقتصاديا فى بلد آخر حصوله على عوائد مختلفة قد تأخذ شكل ارباح أو فوائد أو ريع يتم رصدها لحساب رأس المال الأجنبى وتعبر الحدود الدولية التى اكتسبت فيها الى البلد الذى يقيم فيه أصحاب رأس المال .

ومن الأمثلة على ذلك الأرباح التى تحققها شركات البترول التى تمارس نشاطها فى مصر والفوائد عن القروض التى تقدمها مصر الى الدول المقرضة لها وريع الأراضى الزراعية أو العقارات المبنية التى كان يملكها غير المقيمين فى مصر .

اما من حيث القيد فى ميزان المدفوعات فانه يمكن القول بصفة عامة أن الصادرات السلعية تقيد فى جانب الأصول أو الجانب الدائن لأنها تؤدى الى حصول البلد على متحصلات Receipts . وبطريقة مماثلة فان الواردات السلعية تقيد فى جانب الخصوم أو الجانب المدين لميزان المدفوعات ، لأنها تلزم البلد القيام بمدفوعات Payments للعالم الخارجى . ومع ذلك فان العبرة هنا فى حالة القيد فى ميزان المدفوعات بعمليات التصدير والاستيراد سواء ترتب عليها حصول البلد على متحصلات أو قيامها بمدفوعات الى العالم الخارجى خلال الفترة محل الدراسة أو خلال فترات مستقبلية .

وفى ضوء هذا التحليل يمكن صياغة القاعدة العامة التالية والمتعلقة بكيفية القيد فى ميزان المدفوعات :

— H. Robert Heller, International Monetary Economics, Prentice-Hall, International Series in Management, New Jersey-London, 1974, p. 55.

كل عملية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة قبل الخارج أو ينقص مديونية الدولة للخارج تدرج فى جانب الأصول أو الجانب الدائن . وبطريقة مماثلة فإن كل عملية يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج أو ينقص دائنيتها قبل الخارج تدرج فى جانب الخصوم أو الجانب المدين

وتصدق هذه القاعـــدة بالنسبة لكافة البنود التى يتضـــمنها القيد فى ميزان المدفوعات . وبتعبير متكافئ يمكن القول أن كل عملية يترتب عليها طلب عملة البلد وعرض عملة بلد آخر تقيد فى الجانب الدائن أو فى جانب الأصول وكل عملية يترتب عليها عرض العملة الوطنية وطلب العملة الأجنبية تقيد فى جانب الخصوم أو الجانب المدين(٥) .

وتعتبر هذه القاعدة تطبيقا للقواعد المعمول بها فى نظرية القيد المزدوج . ومضمون هذه النظرية أن كل عملية تقيد فى الجانب الدائن لميزان المدفوعات تقيـد فى نفس الوقت فى الجانب المدين لهذ الميزان ، فالصادرات والواردات غير المنظورة المقيدة فى ميزان المدفوعات تؤدى الى قيود مضادة فى الأجزاء الأخـرى من هذا الميزان .

ويطلق على كل من ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة معا اصطلاح ميزان المعاملات الجارية ، وهو بهذه الصفة يشتمل على كافة المعـاملات الاقتصادية التى تتم بين الدولة والعالم الخارجى والمترتبة على الانتاج الجارى فى نفس الفترة أو التى تؤثر فى هذا الانتاج ، لذلك فهذه البنود عادة ما تكون لها صفة الدورية والتكرار نظرا لأن صادرات السلع والخدمات تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الجارى . فالدخل القومى المصرى فى أية سنة من السنوات يتمثل فيما تنتجه مصر من سلع وخدمات . بعض هذه السلع والخدمات تباع محليا وبعضها يصدر الى الخارج . والدخل الناشىء عن الصادرات مثل الدخل الناشىء عما يباع محليا من حيث تدفقه سنة بعد أخرى فهو عنصر من عناصر الدخل الجارى .

كذلك الحال بالنسبة لواردات السلع والخدمات ، فالدخـــل القومى المصرى ينفق على السلع والخدمات المختلفة سواء أكانت منتجة محليـــا أو مستوردة من

---

(٥) جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨

الخارج . وما ينفق على واردات السلع والخدمات يعتبر عنصرا من عناصر الانفاق الجارى . بعبارة متكافئة فان البنود المختلفة فى ميزان المعاملات الجارية تتميز بالدورية والتكرار سنة بعد اخرى فهى فى جانب المتحصلات تمثل دخلا دوريا متكررا ، وفى جانب المدفوعات تمثل وجها من وجوه الانفاق الدورية المتكررة(٦) .

وهنا تجدر الاشارة الى ان هناك تفرقة شائعة بين ميزان المعاملات الجارية بمعناه الضيق وميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع . ويشمل ميزان المعاملات الجارية بمعناه الضيق كلا من ميزان التجارة المنظورة+ميزان التجارة غير المنظورة، اما الحساب الجارى بمعناه الواسع فيشمل كلا من :

(أ) الميزان الجارى بمعناه الضيق : « ميزان التجارة المنظورة + ميزان التجارة غير المنظورة » . وهو ما سبق بيانه .

(ب) ميزان التحويلات من جانب واحد : كافة المعاملات الاقتصادية الدولية التى تنتقل بمقتضاها النقود عبر الحدود الدولية دون مقابل . ومن امثلة هذه المعاملات الهدايا التى يرسلها المقيمون الى غير المقيمين أو العكس . ومن امثلتها ايضا التعويضات طبقا للاتفاقيات الدولية المعقودة بين دولتين كما حدث بين المانيا الغربية واسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية . ومنها ايضا المنح التى تمنحها الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الى الدول النامية ، والدعم العربى للاقتصاد المصرى اعقاب مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى الخرطوم عام ١٩٦٩ .

وهنا تجدر الاشارة الى ان دول العالم قد اختلفت فى تحديد مضمون الحساب الجارى . فهناك من الدول من يفهم الحساب الجارى بمعناه الضيق ويقصره فقط على كل من ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة ، وميزان التحويلات بلا مقابل فى حساب واحد يطلق عليه اسم الميزان الجارى بمعناه الواسع . وفى هذه الدراسة اذا لم ينص صراحة على ان المقصود

(٦) سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .
– جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ص ٩٤ .
— H. Adebahr, Währungstheorie und Währungspolitik, Op. Cit., p. 28-33.

هو ميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع ، فان معنى ذلك أن للتعريف الضيق لميزان المعاملات الجارية هو التعريف محل الاعتبار(٧) .

ومن الموضوعات بالغة الأهمية والمرتبطة بتحديد البنود الواردة فى الحساب الجارى تلك المتعلقة بكيفية تقييم الصادرات والواردات ، بعبارة أخرى ، افترض التحليل المتقدم انه لا توجد صعوبات عملية عند تقييم البنود الواردة فى ميزان المعاملات الجارية وفى حقيقة الأمر فان الواقع العملى يثير مشكلتين رئيسيتين عند تقييم بنود ميزان المعاملات الجارية هما :

كيفية اضافة نفقات النقل والشحن والتأمين الى قيمة كل من الصادرات والواردات والوقت الذى يجب أن تقيد على أساسه تيارات التجارة الخارجية . ونتناول هاتين المشكلتين تباعا على الوجه التالى(٨) :

ولتوضيح المشكلة الاولى : ناخذ المثال الحسابى التالى :

لنفترض أن سلعة ما قيمتها ٥٠ جنيها (خمسون جنيها مصريا) تحتسب كنفقات نقل ، شحن ، تأمين من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد . معنى ذلك أن قيمة هذه السلعة تصبح ٦٠ جنيه عند وصولها الى ميناء الاستيراد . من هنا يطرح السؤال التالى نفسه : ما هى القيمة التى يجب أن تحتسب على أساسها قيمة الواردات ؟ هل هى مبلغ خمسون جنيها مصريا أم مبلغ ستون جنيها مصريا ؟

فى حقيقة الأمر فان هاتين القيمتين يمكن الاعتماد عليهما ونحن بصدد تسجيل البنود الخاصة بالصادرات والواردات السلعية . فاذا أخذنا قيمة السلعة على أنها تعادل خمسون جنيها مصريا ، وقيل أن هذه القيمة هى قيمة السلعة فى ميناء التصدير أى قيمتها مستبعدا منها نفقات النقل ، التأمين ، والشحن ، ويطلق على أساس التقييم هذا اسم « فوب » F.O.B حيث :

F = Free
O = On
B = Board

---

(٧) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Fünfte, Auflage, Verlag Valhen, München, 1974, p. 411.

(٨) H. Adebahr, Währungstheorie und Währungspolitik, Op. Cit., p. 33-43.

أى قيمة السلعة على المركب عند خروجها من ميناء التصدير قبل أن يضاف اليها نفقات النقل ، التأمين ، والشحن من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد .

أما اذا أخذنا القيمة الثانية للسلعة وهى ستون جنيها مصريا قيل أن هذه القيمة هى قيمة السلعة فى ميناء الاستيراد ، أى قيمتها بعد اضافة نفقات النقل ، التأمين ، والشحن من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد ، ويطلق على هذه القيمة اسم « سيف » C.I.F حيث :

C = Cost
I= Insurance
F = Freight

وفى ضوء هذه التعريفات يمكن القول أن تقييم السلعة على أساس نظام «فوب» يعنى قيمة هذه السلعة قبل اختراقها للحدود الدولية للدولة التى أنتجتها ، وبالنسبة للدولة محل الاهتمام ، فان تقييم الصادرات على أساس نظام «فوب» يعنى أن هذه القيمة تعادل قيمة الصادرات فى ميناء التصدير ، أى قبل اختراقها لحدود الدولة المعنية . أما تقييم الواردات على أساس نظام «فوب» انما يعنى أن هذه القيمة تعادل قيمة الواردات مستبعدا منها نفقات النقل ، التأمين ، والشحن من ميناء تصديرها الى ميناء استيرادها من الدولة محل الاهتمام . أما اذا أعيد تقييم كل من الصادرات والواردات على أساس نظام «سيف» فان معنى ذلك أن هذا النظام يأخذ فى حسابه نفقات النقل ، التأمين والشحن من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد .

غير انه من المتعارف عليه دوليا عند تقييم الصادرات فانه يتبع نظام «فوب» وعند تقييم الواردات يتبع نظام «سيف» وهو يعادل نظام فوب + نفقات النقل والتأمين والشحن .

غير أن هناك طريقة ثالثة للتقييم تعرف باسم فاس F.A.S حيث :

F = Free
A = Alongside
S = Ship

وتعتبر هذه الطريقة نظاما وسطا بين نظام «فوب» ونظام «سيف» فهى تستبعد نفقات الشحن عند احتساب قيمة التيارات السلعية ، الا أنها تضم قيمة كل من نفقات التأمين والنقل .

ورغم انه من المتعارف عليه دوليا ان الصادرات يتم تقييمها على أساس

نظام «فوب» ، وأحيانا باستخدام نظام «فاس» وأن الواردات يتم تقييمها على أساس نظام «سيف» الا أنه فى أحيان أخرى تلجأ بعض الدول الى توحيد الأساس الذى يتم على أساسه تقييم كل من الصادرات والواردات عن طريق احتساب قيمتها على أساس نظام «فوب» ، وفى ضوء هذا التوحيد فان ميزان المدفوعات يصبح له وجها آخر كما يتضح من المثال الحسابى التالى :

نفترض فى هذا المثال ان كل من الصادرات والواردات تخضع فى تقييمها تارة لنظام «فوب» وتخضع الواردات تارة أخرى لنظام «سيف» مع ابقاء الصادرات خاضعة لنظام «فوب» لكى نرى الفارق بين هذين النظامين ويتضح هذا الفارق بالقاء النظر على كل من الجدولين رقمى (٣) ، (٥) :

جدول رقم (٣)

تقييم بنود الحساب الجارى على أساس نظام « فوب »

دائــن		مديــن	
الصادرات على أساس نظام «فوب»	٥٠٠	الواردات مقومة على أساس «فوب»	٧٠٠
الرصيد	٢٦٠	نفقات النقل	٦٠
المجمــوع	٧٦٠		٧٦٠

وفى هذا الجدول يتضح لنا ان كلا من الصادرات والواردات مقومة على أساس نظام «فوب» آخذة القيم التالية :

٥٠٠ جنيه مصرى قيمة الصادرات ، ٧٠٠ جنيه مصرى قيمة الواردات .

يضاف الى ذلك أنه فى حالة الواردات تقوم الدولة بانفاق ١٠٠ جنيه مصرى على نفقات النقل منها ٦٠ جنيها مصريا على مشروعات النقل الخارجى ، ٤٠ جنيها مصريا على مشروعات النقل الداخلى . لذلك وطبقا لهذا المعيار يصبح الرصيد المدين للميزان الجارى هو ٢٦٠ جنيه مصرى .

أما اذا تم احتساب قيمة الواردات على أساس نظام «سيف» فان البيانات السابقة تأخذ الصورة الموضحة فى الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

بنود الحساب الجارى مقومة على اساس

نظام فوب للصادرات ونظام سيف للواردات

دائـــن		مديـــن	
الصادرات مقومة على أساس «فوب»		الواردات على أساس نظام «سيف»	
	٥٠٠		٨٠٠
نفقات نقل داخلية	٤٠		
رصيـــد	٢٦٠		
المجمـــوع	٨٠٠		٨٠٠

فالواردات طبقاً لتقييمها على أساس نظام «سيف» تزداد كمـــا هو مبين فى الجدول رقم (٤) بمقدار ١٠٠ جنيه مصرى،أى بقيمة نفقات النقل الداخلية والخارجية. ونتيجة لذلك فان قيمة الواردات لا ترتفع فى هذه المرة بمقدار ٦٠ جنيها مصريا كما كان الحال فى الجدول رقم (٣) استنادا الى أن تقييم الواردات على أساس نظـــام «سيف» يتضمن هذه القيمة تلقائيا . أما القيمة المتبقية وهى ٤٠ جنيها مصريا فانها تمثل عائدا لمشروعات النقل الداخلى تستخدم لتنشيط عملية استيراد السلع الأجنبية داخل الدولة . ولمـــا كان هذا الرقم تضمنته قيمة الواردات ، فانه ينظر اليه أيضا على انه صادرات غير منظورة يجب اضافتها الى جانب الأصول او الجانب الدائن .

أما المشكلة الثانية ـــ كما ذكرنا من قبل ـــ فانها تدور حول مســـألة الوقت الذى يجب على أساسه قيد البنود الواردة فى (ميزان المعاملات الجارية) ، وفى هذا الخصوص فانه يمكن القول أن هناك ثلاثة طرق يمكن على أساسها قيد المعاملات الاقتصادية الجارية(٩) :

(٩) K. Rose. Theorie dlr Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 8.

(أ) عبور السلع المصدرة أو المستوردة الحدود القومية للدولة محل الدراسة .

(ب) عند أداء المدفـوعات .

(جـ) توقيع الاتفاق الخاص بتسليم السلع المصدرة أو المستوردة .

ولا تنشأ مشاكل تتعلق باختلاف قيم ميزان المدفوعات نتيجة لإختلاف طرق التقييد اذا تحقق الشرطان التاليان :-

(١) ثبات حجم التيار السلعى مع مرور الزمن .

(٢) تساوى الفترات الزمنية بين وقت اتمام التعاقد ووقت التسليم ، ووقت الدفـع .

فاذا تحقق هذان الشرطان فى الحياة العملية فان قيم ميزان المدفوعات لا تتغير نتيجة لاتباع احدى الطرق الثلاث السابقة دون الأخرى ، أما اذا حدث ولم يتحقق تطبيق هذه الشروط فى الواقع العملى ، فان النتيجة الحتمية هى تفاوت قيم ميزان المدفوعات تفاوتا كبيرا من طريقة الى أخرى ، ويصبح موضوع البحث هنا عن افضل الطرق الممكن اتباعها من بين الطرق الثلاث السابق الاشارة اليها . وتأتى أهميـة هذه النقطة فى ضوء ما تعانيه كل طريقة من هذه الطرق الثلاث من قصور مما يوجه اليها من نقد . فاذا حدثت زيادة كبيرة فى الواردات ولم تتم المدفوعات فى الفترة التى شهدت هذه الزيادة وانما يتم الدفع فى فترة تالية ، ثم تم القيد طبقا للطريقة الثانية على أساس الدفع فطبقا لهذه الطريقة لن يتم تقييد الزيادة الكبيرة التى حدثت فى الفترة التى شهدتها ، وانما فى فترة أخرى وهو ما لا يتسم مع الواقع حيث أن فترة أداء الدفع غير الفترة التى شهدت زيادة الواردات.كذلك اذا تم اتباع الطريقة الثالثة وتم التعاقد على شراء كميات كبيرة من السلع من الخارج على أن يتم التسليم فى العام القادم ، فهذه الطريقة تعطى صورة غير واقعية حيث أن فترة التعاقد ليست هى فترة التسليم مما تعطى صوره خاطئة عن حجم الاستيراد فى الفترة التى أجرى التعاقد بشأنها . فالواردات لن تعبر الحدود القومية فى سنة التعاقد ، وإنما فى سنة التسليم . وفى ضوء هذه الانتقادات التى يمكـن أن توجه الى الطريقتين الثانيـة والثالثة وما يترتب على الأخذ بهما من اعطاء صورة غير واقعية عن البنود التى يتم قيدها فى الحساب الجارى يصبح من الأفضل تقييد الواردات والصادرات فى نفس السنة التى تعبر فيها الحدود القومية (الطريقة الأولى) وليس فى نفس العام الذى يتم فيه الدفع ، أو يتم فيه اجراء التعاقدات الخاصة بالتسليم فى سنوات لاحقة .

٢٠٢٠٣ : التحويلات الراسمالية :

يقصد بالتحويلات الرأسمالية كافة المعاملات الرأسمالية التى تؤثر على دائنية

البند دون أن يكون لها علاقة بالانتاج فى الفترة الجارية ولا تؤثر عليه رغم أن لها علاقة بالانتاج فى فترة ماضية أو التأثير على الانتاج فى فترة مستقبلية(١٠) .

ومن هنا أيضا نستطيع أن ندرك وجه التفرقة بين ميزان المعاملات الجارية وميزان رأس المال . فالأول يتضمن — كما أشرنا من قبل — على تلك البنود التى تتكرر سنة بعد أخرى بحيث يمكن التعويل عليها كمصـــدر من مصادر الايراد ، ويتعين مراعاتها كوجه من وجوه الانفاق . أما التحويلات الرأسمالية فانها لا تتميز بالدورية أو التكرار ، فاذا حصلت مصر فى سنة معينة على ايراد عن طريق الاقتراض من الخارج ، فانها لا تستطيع التعـــويل على تكراره فى السنة التالية ، فالايـــراد هنا لا يعتبر مصدرا من مصـــادر الدخـــل الجارى . كذلك اذا أقرضت الحكومـــة المصرية مبلغا لحكومة أجنبية فليس معنى ذلك قيام الحكومة المصرية بهذا النـــوع من المدفوعات سنة بعد أخـــرى(١١) .

وكما هو الحال بالنسبة لميزان المعاملات الجارية يتم التفرقة أيضا بين ميزان رأس المال بمعناه الضيق وميزان رأس المـــال بمعناه الواسع(١٢) . ويشـــمل حساب رأس المـــال بمعناه الضيق جميع حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل ، بمعنى جميع المعاملات الرأسمالية التى يترتب عليها احداث تغيير فى دائنية البلد محل الدراسة قبل اقتصاديات العالم الخارجى . وتمثل دائنية البلد جميـــع الحقوق الاقتصادية لهذا البلد قبل الثروات القومية لبلاد العالم الخـــارجى ، أما مديونية البلد فتشمل جميع الالتزامات التى للدولة على العالم الخارجى . أو بتعبير مشكلىء حقوق العالم الخارجى على الثروة الوطنية للبلد محل الدراسة ويمثل الرصيد الناشىء عن الفروق بين حقوق والتزامات الدولة قبل العالم الخارجى المركز الصافى الخارجى للدولة أو ثروتها الأجنبية الصافية . ويأخذ المركز الصـــافى الخـــارجى الاتجاه ها فى التزايد حينما تكون حقوق الدولة من خلال حركات رؤوس الأمـــوال أكبر وتكون الالتذامات الناشئة عن حركات رؤوس الأموال أقل .

وتتمثل حركات رؤوس الأموال قصـــيرة الأجل فى التعامل فى الأصـــول أو الخصوم المـــالية خارج حدود دولة الاقامة لمـــدة تقل عن سنة . ومن بين أهـــم

---

(١٠) جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولى ، مرجـع سـابق ، ص ٩٥ . وجيـه شـندى ، المدفوعات الدولية وازمة النقد العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٦/٧٥ ، ص ٧٧ .

(١١) سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

(١٢) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 9-12.

بنود حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل تلك التى ترد بقصد الاستثمار فى أذونات الخزانة أو سندات الحكومة أو للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مقارنة بأسعار الفائدة العالمية . وقد ترد رؤوس الأموال قصيرة الأجل أيضا بدافع المضاربة للاستفادة من فروق الأسعار الخاصة بالعملات ، ويعرف هذا البند باسم رؤوس الأموال الساخنة Hot Money . وقد يكون الباعث وراء حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وجود أحداث سياسية أو تغيرات اجتماعية حيث لا تجد الأمان بسبب هذه الأحداث . ويمكن لهذه الأموال أن تعود الى المكان الذى أتت منه أو الى مكان آخر عندما تجد الاطمئنان والفرص المناسبة للاستثمار(١٣) .

أما رؤوس الأموال طويلة الأجل فتشمل التعامل فى الأصول أو الخصوم المالية خارج حدود دولة الاقامة لمدة تزيد عن سنة . ومن بين أهم بنود حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية Portfolia Investment مثل شراء أو بيع الأسهم والسندات التى تصدر فى سوق المال فى الدول المختلفة ، أو فى الدولة نفسها بالنسبة لغير المقيمين . ومن هذه البنود أيضا الاستثمارات المباشرة من خلال استثمار رؤوس الأموال فى مشاريع خارج حدود دولة الاقامة بصفة دائمة ، وقد يأخذ هذا الاستثمار المباشر تملك شركة أو مؤسسة بالكامل فى بلد آخر أو تكوين شركة وطنية فى الأسواق الخارجية . كذلك تعتبر القروض التى يعقدها الأفراد أو الحكومات مع غير المقيمين من أفراد وحكومات حركات رؤوس أموال طويلة الأجل .

أما ميزان رأس المال بمعناه الواسع فيشتمل على كل من :

(أ) حساب رأس المال بمعناه الضيق كما سبق بيانه .

(ب) ميزان الذهب النقدى والصرف الأجنبى ويشتمل هذا الميزان على البنود التالية :

١ — الذهب النقدى Monetary Gold

٢ — الاحتياطى من العملات الأجنبية القابلة للتحويل .

٣ — صافى مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولى وحقوق السحب الخاصة(١٤) .

---

(١٣) ابو بكر متولى ، « الاقتصاد الخارجى » مرجع سابق ، ص ٥ : ٦ .

(١٤) حقوق السحب الخاصة عبارة عن قيود دفترية فى دفاتر صندوق النقد الدولى . ولقد استحدث هذا النظام لاول مرة عام ١٩٧٠ بهدف مساعدة الدول التى تعانى من عجز فى ميزان مدفوعاتها . وقد استخدمت مصر هذه الحقوق لاول مرة فى عام ١٩٧٠ فى حدود ١١ مليون جنيه مصرى .

ويحدد رصيد هذا الميزان قدرة الدفع للاقتصاد القومى قبل العالم الخارجى وتعتبر الوظيفة الرئيسية لتحركات الذهب للأغراض النقدية والعملات الأجنبية فى مواجهة الخلل فى ميزان المدفوعات سواء أكان هذا الخلل فى صورة عجز Deficit فى ميزان المعاملات التجارية وميزان تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل أو فى صورة فائض Surplus فى هذين الحسابين .

يتبقى أن نعرف أن جميع المعاملات الراسمالية التى تؤدى الى زيادة مديونية البلد أو انتقاص دائنيتها قبل العالم الخارجى تدر ايرادا للدولة محل الدراسة وتقيد فى جانب المتحصلات أو الأصول . أما المعاملات الرأسمالية التى تؤدى الى زيادة دائنية البلد أو الى انتقاص مديونيتها للعالم الخارجى تلزم البلد بالقيام بمدفوعات الى الخارج وتقيد فى جانب المدفوعات أو جانب الخصوم . وحتى يزول الغموض الذى قد يحيط بهذه القاعدة فاننا نسوق الأمثلة التالية للقارىء بهدف الايضاح(١٥) .

١ ــ مقيم فى الخارج يساهم فى شركة مصرية نظرا لأن الربح الذى يتوقعه من هذه الشركة يفوق ما يمكن الحصول عليه فى بلده ، والواضح أن هذه العملية تنطوى على مدفوعات من وجهة نظر البلد الأجنبى ومتحصلات (الثمن المتسلم أو السند) من وجهة نظر مصر ، ومن ثم فهى تقيد فى جانب المتحصلات من ميزان مدفوعات مصر (وهى البلد المستورد لرأس المال) وفى جانب المدفوعات من ميزان مدفوعات البلد الأجنبى (وهى البلد المصدر لرأس المال) .

٢ ــ مقيم فى الخارج يشترى عقارا فى مصر . ثمن العقار يدخل بطبيعة الحال فى جانب المتحصلات من ميزان المدفوعات المصرى وفى جانب المدفوعات من ميزان المدفوعات الأجنبى .

٣ ــ مقيم فى الخارج يجد أن الفائدة التى تدفعها البنوك التجارية المصرية على القروض قصيرة الأجل تجاوز الفائدة التى يمكن الحصول عليها فى بلده ، ومن ثم فهو يعمل على ايداع أمواله فى مصر . أى يشترى وديعة فى أحد البنوك التجارية المصرية . هنا أيضا يقيد مبلغ الوديعة فى جانب

---

(١٥) أعتمد الكاتب فى هذا الايضاح على مؤلف الأستاذ الدكتور / سعيد النجار فى التجارة الدولية السابق الذكر ، ص ١٨٩ ــ ١٩٦ .

المتحصلات من ميزان المدفوعات المصري ، وفي جانب المدفوعـات من ميزان المدفوعات الأجنبى .

٤ - حكومة أجنبية تقرض الحكومة المصرية مبلغا معينا . في العـام الذى يتم فيه القرض يعتبر المبلغ من قبيل المتحصلات للحكومة المصرية ومن قبيل المدفوعات للحكومة الأجنبية .

وفى كل حالة من هذه الحالات الأربع استوردت مصر رأس المـال الأجنبى ، صحيح أنه ترتب على استيراد رأس المـال أن مصر أصبحت مدينة للعالم الخارجى ولكن فى السنة التى تم فيها استيراد رأس المال حققت مصر حصيلـة تقيـد فى جانب المتحصلات من ميزان المدفوعات المصرى ، أما الدولة الأجنبية فقـد صدرت رأس المـال الى مصر ، وبذلك أصبحت دائنة لها . ولكن فى السنة التى صدرت فيها رأس المـال قامت بمدفوعات تقيد فى جانب المدفوعـات من ميزان المدفوعـات الأجنبى .

ومعنى ذلك أن واردات رأس المـال مثل صادرات السلع من حيث أن كليهما يقتضى القيام بمدفوعات للعالم الخارجى . وفى هذه الحالات الأربع حصلت مصر على ايراد من هذه العمليات الراسمالية الأربع عن طريق زيادة مديونيتها للعـالم الخارجى . كذلك فمن الممكن أن يتحقق هذا الايراد ويقيد فى جانب المتحصلات عن طريق قيام مصر بانقاص دائنيتها (أى انقاص أصولها) قبل العالم الخارجى .

ومن الأمثلة على ذلك العمليات الراسمالية الأربعة التالية :

(أ) مصريون يمتلكون أسهما أو سندات فى شركة أجنبية فى الخارج ، فاذا باعوا هذه الأسهم أو السندات فان ثمن البيع يعتبر حصيلة تدخل فى المتحصلات من ميزان المدفوعات المصرى .

(ب) مصريون يمتلوكن عقارات فى بلاد أجنبية . يترتب على بيع هذه العقارات تحقيق حصيلة تدخل فى جانب المتحصلات من ميزان المدفوعات المصرى .

(جـ) مصريون يمتلكون حسابات دائنة فى بنوك أجنبية فى الخارج يترتب على تصفية هذه الحسابات (أو نقصان رصيدها) تحقيق حصيلة تدخل فى المتحصلات من ميزان المدفوعات المصرى .

(د) الأرصدة الاسترلينية التى كانت تمتلكها الحكومة المصرية فى لندن دينـا لمصر على بريطانيا ترتب لها خلال الحرب العالمية الثانية وتصفية هذه

الأرصدة (أو انقاصها) يحقق حصيلة تدخل فى جانب المتحصلات من ميزان المدفوعات المصرى .

فى كل هذه الحالات الأربع استوردت مصر رأس المال من الخارج ، وترتب على ذلك تحقيق حصيلة لها . والفرق بين أسعار استيراد رأس المال فى هذه الحالات واستيراد رأس المال فى الحالات الأربع الأولى هو انه فى الحالات السابقة أدى الى زيادة مديونية مصر للعالم الخارجي . وفى هذه الحالات الأربع الأخيرة أدى الى انقاص دائنية مصر على العالم الخارجي .

واذا نظرنا الى الحالات السابقة جميعها من وجهة نظر البلد الأجنبى لا من وجهة نظر مصر ، لوجدنا أن البلد الأجنبى قد قام بعمليات تصدير لرأس المال الى مصر . وفى العام الذى قام فيه بتصدير رأس المال قام بمدفوعات تقيد فى جانب المدفوعات من ميزان مدفوعاته . ويترتب على هذه المدفوعات أن البلد الأجنبي أصبح دائنا لمصر (للحالات الأربع الأخيرة) . بعبارة أخرى فان المدفوعات الرأسمالية التى تقوم بها بلد من البلاد قد تؤدى الى زيادة دائنيتها أو انقاص مديونيتها للعالم الخارجي . ويلخص الجدول رقم (٥) الحالات السابقة فى ميزان المعاملات مديونيتها الرأسمالية :

ملخص ما تقدم هو أن صادرات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل تقيد فى الجانب الدائن أو فى جانب الأصول لميزان المدفوعات ، ولعل هذه النتيجة من شأنها أن تسبب صعوبات فى الفهم خاصة للدارسين المبتدئين فى هذا المجال . غير ان هذه الصعوبات يمكن ازالتها اذا ما لوحظ أن صادرات رؤوس الأموال ــ كاعطاء قرض على سبيل المثال للعالم الخارجى ــ هى من حيث الأثر على ميزان المدفوعات مماثلة للواردات السلعية حيث يترتب على كل منها قيام البلد بمدفوعات الى العالم الخارجي . وعلى العكس من ذلك فان واردات رؤوس الأموال مثل الحصول على

ميزان المعاملات الرأسمالية

جدول رقم (٥)

المتحصلات (+)	المدفوعات (-)
أولا : متحصلات عن طريق زيادة مديونية البلد للعالم الخارجي :	**ثالثا : مدفوعات تؤدى الى زيادة دائنية البلد للعالم الخارجي**
١ ـ شراء الأجانب لأسهم وسندات وطنية .	١ ـ شراء الوطنيين لأسهم وسندات أجنبية .
٢ ـ تملك الأجانب لعقارات وطنية	٢ ـ تملك الوطنيين لعقارات أجنبية .
٣ ـ تملك الأجانب لحسابات فى البنوك الوطنية .	٣ ـ تملك الوطنيين لحسابات فى البنوك الأجنبية .
٤ ـ أقراض الحكومات الأجنبية للحكومة الوطنية .	٤ ـ أقراض الحكمة الوطنية للحكومات الأجنبية .
ثانيا : متحصلات عن طريق أنقاص الدائنية للعالم الخارجي :	**رابعا : مدفوعات تؤدى الى أنقاص المديونة للعالم الخارجي :**
٥ ـ بيع الوطنيين لأسهم وسندات مملوكة لهم فى الخارج .	٥ ـ بيع الأجانب لأسهم وسندات وطنية .
٦ ـ بيع الوطنيين لعقاراتهم فى الخارج .	٦ ـ بيع الأجانب لعقاراتهم فى البلد محل الدراسة .
٧ ـ تصفية (أو انقاص) حسابات الوطنيين فى البنوك الأجنبية .	٧ ـ تصفية (او انقاص) حسابات الأجانب فى بنوك مصر .
٨ ـ وفاء الحكومات الأجنبية بديونها للحكومة الوطنية .	٨ ـ وفاء الحكومة الوطنية بديونها للحكومات الأجنبية .

المصدر : سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

قرض من العالم الخارجي — هي من حيث الأثر على ميـزان المدفوعات مماثلـة للصادرات حيث تحصل البلد فى كلتا الحالتين على ايرادات من العالم الخارجى . وعلى خلاف، ذلك فان صادرات الذهب للأغراض النقدية تقيد فى الجانب الدائن لميزان المدفوعات حكمها فى ذلك حكم الصادرات السلعية ؛ أما واردات الذهب للأغراض النقدية فانها تقيد فى الجانب المدين لميزان المدفوعات شأنها فى ذلك شأن الواردات السلعية . ويرجع ذلك الى أن كل من صادرات الذهب للأغراض النقدية والصادرات السلعية تؤدى الى حصول البلد على ايرادات من العالم الخارجى . وبنفس الطريقة فان كل من واردات الذهب والواردات السلعية تلزم البلد بالقيام بمدفوعات الى العالم الخارجى .

فى ضوء العرض السابق يمكن رسم صورة نمطة لميزان المدفوعات توضح البنود والأقسام السابق بيانها تفصيلا . هذه الصورة النمطية يرسمها الجدول رقم (٦) . وفى هذا الصدد فانه من المناسب أن تسجل الملاحظات التالية على البيانات الواردة فى الجدول رقم (٦) :

(أ) تعتبر تجارة الذهب (تصدير أو استيراد للاغراض التجـارية أى غير النقدية) جزءا من ميزان المعاملات الجارية ويسرى عليها القواعد المعمول بها فى هذا الميزان ، أما تجارة الذهب للأغراض النقدية باعتبارها وسـيلة لتسوية المدفوعات الدولية فتعتبر جزءا من ميزان رأس المال كما هو مبين بالبنود ١٠ ، ١٤ فى الجدول رقم (٦) .

(ب) أن ادماج التحويلات من جانب واحد فى ميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع لا يشكل القاعدة العامة فى هذا المجال . فهناك من الدول والكتاب من يرى ضرورة افراد ميزان مستقل يطلق عليه حساب التحويلات من جانب واحد، ومن الدول والكتاب ما يدمج هذه التحويلات فى ميزان رأس المال .

غير انه لما كانت هذه التحويلات فى حالة الاقتصاد المصرى تتمتـع بالدورية ممثلة فى المعونات الأجنبية ، والدعم العربى وتحويلات المصريين العاملين بالخارج فانه من المناسب الابقاء عليها جزءا من ميزان العمليات الجارية .

(جـ) أن كلا من واردات رؤوس الأموال والصادرات السلعية تتضمن طلبـا على العملة الوطنية وعرضـا للعملة الأجنبيـة ، وأن صـادرات رؤوس الأموال

جدول رقم (٦)

صورة نمطية لميزان المدفوعات

المتحصلات (+)	المدفوعات (−)
القسم الأول : ميزان المعاملات	**الجارية**
١ ــ الصادرات المنظورة (سلع)	٤ ــ واردات منظورة (سلع)
٢ ــ الصادرات غير المنظورة (خدمات) .	٥ ــ واردات غير منظورة (خدمات)
٣ ــ هبات ، تعوضات ، اعانات تحويلات بلا مقابل .	٦ ــ هبات ، تعويضات ، اعانات تحويلات بلا مقابل .
٧ ــ رصيد الميزان الجارى بمعناه الواسع (+)	
القسم الثانى : ميزان رأس	**المال**
٨ ــ واردات رؤوس الأموال قصيرة الأجل .	١٢ ــ صادرات رؤوس الأموال قصيرة الأجل .
٩ ــ واردات رؤوس اموال طويلة الأجل .	١٣ ــ صادرات رؤوس الأموال طويلة الأجل .
١٠ ــ صادرات الذهب للاغراض النقدية .	١٤ ــ واردات الذهب للاغراض النقدية .
١١ ــ من رصيد العملات الأجنبية .	١٥ ــ الى رصيد العملات الأجنبية .
رصيد ميزان رأس المال بمعناه الواسع (+)	

المصدر : ، جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، ص ٩٧ ، فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٨٠ .

والواردات السلعية تتضمن عرضا للعملة الوطنية وطلبا على العملة الأجنبية . ولما كان الجانب الدائن لميزان المدفوعات يتضمن البنود التى من شأنها الطلب على العملة الوطنية وزيادة عرض العملة الأجنبية فان كلا من واردات رؤوس الأموال والصادرات السلعية تقيد فى الجانب الدائن من هذا الميزان . وبطريقة مماثلة فان الجانب المدين لميزان المدفوعات يشمل كافة البنود التى من شأنها زيادة عرض العملة الوطنية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية . لهذا نعتبر صادرات رؤوس الأموال والواردات السلعية فى الجانب المدين من هذا الميزان .

(د) يتكون ميزان المدفوعات من قسمين رئيسيين هما :

١ — ميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع .

٢ — ميزان رأس المال بمعناه الواسع .

★★ كذلك يمكن تقسيم ميزان المدفوعات الى أربعة أقسام هم : —

١ — ميزان المعاملات الجارية بمعناه الضيق .

٢ — حساب التحويلات من جانب واحد .

٣ — ميزان رأس المال بمعناه الضيق .

٤ — ميزان الذهب والصرف الأجنبى .

٣-٤-٠ : حتمية التكافؤ الحسابى لميزان المدفوعات :

كقاعدة عامة يمكن القول أن الأقسام الفرعية لميزان المدفوعات لم تشهد على الاطلاق توازنا بين الجانب الدائن والجانب المدين لهذه الموازين الفرعية . ويمكن ارجاع صياغة هذه القاعدة على هذا النحو الى ما يسفر عنه الواقع العملى من أنه من النادر أن يتحقق التوازن لكل من ميزان المعاملات الجارية وميزان التحويلات من جانب واحد وميزان رأس المال وحساب الذهب والصرف الأجنبى على حدة ، فالقرارات المتعلقة بالصادرات والواردات السلعية ، وتلك المتعلقة بصادرات وواردات رؤوس الأموال انما تصدر عن العديد من الأفراد والهيئات والمؤسسات المتفاوتة من حيث الرغبات والميول مما يجعل من العسير أن تتلاقى الأهداف التى ترمى اليها خطط المصدرين مع الأهداف التى ترمى اليها خطط المستوردين والأهداف التى تسعى اليها خطط مصدرى رؤوس الأموال مع الأهداف التى تنشدها خطط مستوردى رؤوس الأموال .

على أنه بالرغم من صحة القاعدة السابقة والخاصة بعدم توازن كل من ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال على حدة ، الا أن القيمة الكلية للجانب الدائن لابد وأن تتعادل حسابياً مع القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات(١٦) ، أو بتعبير متكافىء لابد وأن تتساوى جملة الايرادات الخارجية للدولة مع جملة مدفوعاتها الخارجية . هذه النتيجة يمكن ايضاحها من خلال المثال الحسابى الوارد فى الجدول رقم (٧) .

فطبقا للبيانات الواردة فى الجدول رقم (٧) يتضمن الجانب الدائن جميع المعاملات الاقتصادية الدولية التى تكسب المقيمين حق التصرف على القوة الشرائية لغير المقيمين سواء كان ذلك من خلال بنود الصادرات المنظورة ، الصادرات غير المنظورة والهبات والاعانات والمنح والهدايا التى يتلقاها المقيمين من غير المقيمين ، أو واردات رؤوس الأموال بجميع أنواعها . وتحت الجانب المدين تقيد كافة المعاملات الاقتصادية الدولية التى تكسب غير المقيمين حق التصرف على القوة المملوكة للمقيمين سواء أكان ذلك فى صورة واردات منظورة ، واردات غير منظورة ، الهبات ، الاعانات ، المنح ، الهدايا التى يرسلها المقيمون الى المقيمين ، وصادرات رؤوس الأموال بجميع صورها ، ومضمون ذلك أن الجانب الدائن يشمل كافة الصادرات التى تزيد من القوة الشرائية الخارجية للبلد ، وأن الجانب المدين يبين الكيفية التى استفاد بها المقيمون من هذه القوة الشرائية . لهذا لابد وأن تتعادل القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين . غير أنه فى الوقت ذاته — وكما يتضح من الجدول رقم (٧) — فان الحسابات الفرعية التى يتكون منها ميزان المدفوعات غير متوازنة ، فميزان المعاملات الجارية يحقق فائضا مقداره ١٤٠ جنيها مصريا يناظره عجز فى كل من حساب التحويلات من جانب واحد مقداره ٢٠ جنيها مصريا ، وعجزا فى ميزان رأس المال مقداره ١٢٠ جنيها مصريا ، هذا الفائض فى الميزان الجارى يستخدم لتمويل العجز فى كل من حساب التحويلات من جانب واحد وحساب رأس المال .

---

(١٦) يستخدم فريق من الكتاب تعبير « التوازن الحسابى » للدلالة على التعادل الحسابى بين القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات . ويفضل فريق آخر عدم استخدام هذا التعبير رغبة فى عدم الخلط بين التوازن طبقا للمفهوم المتقدم والتوازن بالمعنى الاقتصادى على نحو ما سوف نبينه فيما بعد . ويذهب فريق ثالث من الكتاب الى استخدام اصطلاح « التوازن الورقى » أى الذى يتم على الدفاتر أو الورق - للتعبير عن حالة التعادل الحسابى أو اصطلاح « التوازن الحقيقى » للتعبير عن حالة الوازن الاقتصادى . غير أننا نفضل استخدام اصطلاح « التعادل الحسابى » لتجنب الخلط واللبس فى هذا المجال . قارن : محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٦٧ - ٩٧ .

جدول رقم (٧)

مثال حسابي لميزان المدفوعات (بالجنيه المصرى)

دائن (+)	مدين (—)
١ — الصادرات المنظورة ٥٠٠ ٢ — الصادرات غير المنظورة ١٠٠	٦ — الواردات المنظورة ٤٠٠ ٧ — الواردات غير المنظورة ٦٠
٣ — رصيد الميزان الجارى + ١٤٠	
٤ — متحصلات بلا مقابل (هبات وتعويضات) ٥٠ ٥ — واردات رؤوس الأموال ٣٠٠	٨ — مدفوعات بلا مقابل (هبات وتعويضات) ٧٠ ٩ — صادرات رؤوس الأموال ٣٨٠ ١٠ — الزيادة الصافية لاحتياطى البنك المركزى من الذهب والعملات الأجنبية ٤٠
المجموع ٩٥٠	٩٥٠

من هنا يتضح أن حتمية التعادل الحسابي تعود الى ما تتكفل به حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وحركات الذهب فى اتمام الموازنة فى العجز او الفائض فى ايرادات الدولة المتحصلة عن المعاملات الجارية . فحركات الذهب وحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي عنصر الموازنة الذي يتم بواسطته التعويض عن عدم توازن اقسام ميزان المدفوعات الاخرى . ويحدث التغيير فى هذه العناصر بصورة آلية او كجزء لا يتجزأ من عملية تسوية المدفوعات الدولية .

ولا تثير الصفة الحتمية لذلك التكافؤ الحسابي اية صعوبة فى ضوء الالمام بقواعد نظرية القيد المزدوج حيث يعتبر ميزان المدفوعات تطبيقا لهذه النظرية ؛كما اشرنا من قبل تظهر كل عملية اقتصادية مرتين مرة فى الجانب الدائن ومرة فى الجانب المدين ، لذا تقيد طبقا لهذه النظرية قيمة كل سلعة او خدمة تقدمها الدولة الى الخارج

فى الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ، ويقيد فى الجانب المدين المدفوعات التى تتلقاها الدولة سدادا لقيمة هذه السلعة أو الخدمة من الخارج . وتقيد قيمة كل سلعة أو خدمة تتلقاها الدولة من الخارج فى الجانب المدين من ميزان المدفوعات ، ويناظرها فى الجانب الدائن المدفوعات التى تؤديها الدولة وفاءا بقيمتها الى الخارج. ومن هنا كان لابد أن يتساوى المجموع الكلى للجانب الدائن مع المجموع الكلى للجانب المدين أو بتعبير متكافىء فلابد وأن يتساوى المجموع الكلى للايرادات مع المجموع الكلى للمدفوعات(١٧) .

ولتوضيح حتمية التعادل الحسابى طبقا لقواعد نظرية القيد المزدوج نلجأ الى استخدام مثالا حسابيا آخر لاظهار كيفية ظهور كل عملية اقتصادية مرتين احداهما فى الجانب الدائن والآخر فى الجانب المدين او العكس . نفترض فى هذا المثال الحسابى القيام باستيراد سلعة ما مقدارها ١٠٠ جنيه مصرى . هذه العملية يمكن تمويلها من خلال العمليات الاربع التالية :

الحالة الأولى : تصدير الذهب بما يعادل ١٠٠ جنيه مصرى إلى الخارج .

الحالة الثانية : شراء عملات أجنبية من البنك المركزى المصرى بمقدار ١٠٠ جنيه .

الحالة الثالثة : الحصول على قرض من الموردين الأجانب يوازى ١٠٠ جنيه .

الحالة الرابعة : أن تكون هذه العملية الاستيرادية بلا مقابل فى صورة هدية او منحة من غير المقيمين .

ومن المعروف أن قيمة الواردات نفسها تقيد فى الجانب المدين من ميزان المعاملات الجارية على النحو التالى :

جدول رقم (٨)

قيد قيمة الواردات بما يعادل ١٠٠ جنيه مصرى فى ميزان المعاملات الجارية

دائن (+)		مدين (–)
	واردات	١٠٠

(١٧) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 12-16.

أما القيود المقابلة للقيد المبين فى الجدول رقم (٨) طبقا لقواعد نظرية القيد المزدوج فتأخذ إحدى الحالات الأربع المبينة فى الجداول ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ على النحو التالى .

جدول رقم (٩)

الحالة الأولى

ميزان رأس المال بمعناه الواسع

دائن (+)	مدين (—)
صادرات ذهب ١٠٠	

جدول رقم (١٠)

الحالة الثانية

ميزان رأس المال بمعناه الواسع

دائن (+)	مدين (—)
	١٠٠ نقص الاحتياطى المركزى من الصرف الأجنبى .

جدول رقم (١١)

الحالة الثالثة

ميزان رأس المال بمعناه الضيق

دائن (+)	مدين (—)
واردات رأس المال ١٠٠	

جدول رقم (١٢)

الحـــالة الرابعـــة

ميزان التحويلات من جانب واحد

دائـــن (+)	مـــدين (—)
متحصلات بلا مقابل ١٠٠	

ففى جميع الحالات الاربع السابقة نجد أن ميزان المدفوعات متعادل حسابيا لان العجز فى الميزان الجارى والناشىء عن الاستيراد بما يعـــادل ١٠٠ جنيه مصرى يناظره فائض فى ميزان راس المال (الحالات الأولى ، الثانية ، الثالثة) أو فائض فى ميزان التحويلات من جانب واحد (الحالة الرابعة) .

كذلك فإن حتمية التعادل الحسابى لميزان المدفوعات تحدث أيضا فى حالة قصر التغيير فى هذا الميزان على الجانب المالى دون الجانب الحقيقى لميزان المدفوعات . ولبيان ذلك ناخذ المثالين الحسابين الموضحين فى الجدولين رقم ١٣ ، ١٤ .

جدول رقم (١٣)

قرض حكومى للخارج فى صورة ذهب

دائـــن (+)	مـــدين (—)
صادرات الذهب ١٠٠	صادرات راس المال (منح القروض) ١٠٠

جدول رقم (١٤)

قيام المقيمين بشراء أوراق مالية عن طريق حساباتهم بالصـــرف الأجنبى

مـــدين (—)	دائـــن (+)
انخفاض الاحتيـــاطى من العمـــلات الاجنبية ١٠٠	صادرات رؤوس الأموال فى صـــورة شراء أوراق مالية أجنبية ١٠٠

يتبقى الاشارة فى ختام عرضنا لحتمية التكافؤ الحسابى لميزان المدفوعات أن والواقع العملى يظهر صعوبة تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية الدولية التى تتم بين الدولة محل الدراسة والعالم الخارجى . لذلك فانه من المألوف ألا يتطابق الجانب الدائن تماما مع الجانب المدين ، غير أن هذا الوضع يعتبر مشكلة احصائية فى المقام الأول نظرا لعدم تمكن أجهزة الاحصاء من حصر كافة المعاملات الاقتصادية التى تدور مع العالم الخارجى . ويتم التغلب على هذه المشكلة عن طريق افراد بند مستقل يطلق عليه اسم (السهو والخطأ) ويقصد بهذا البند كافة المبالغ النقدية التى تتمكن أجهزة الاحصاء فى الدولة من تسجيلها . وباضافة هذا البند يتم ضمان التعادل الحسابى الدائم بين القيمة الكلية للجانب الدائن والقيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات.

فى ضوء العرض المتقدم يمكن صياغة النتائج التالية والمتعلقة بحتمية التكافؤ الحسابى لميزان المدفوعات :

(أ) إذا كان ميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع فى حالة عجز ، فان ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون وبنفس القيمة فى حالة فائض .

(ب) اذا كان ميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع فى حالة فائض ، فان ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون فى حالة عجز وبنفس القيمة .

(جـ) اذا كان ميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع فى حالة توازن ، فان ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون فى حالة توازن . من هنا يمكن صياغة شرط التكافؤ الحسابى الدائم لميزان المدفوعات على الوجه التالى :

رصيد الميزان الجارى + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان راس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبى + السهو والخطأ = صفر .

او بصياغة اخرى :

رصيد الميزان الجارى = - (رصيد ميزان التحويلات بلا مقابل + رصيد ميزان راس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الاجنبى + السهو والخطأ) .

٥٠٣ - معنى التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات وشروطه :

رأينا كيف تنصرف المساواة الحسابية لميزان المدفوعات الى أن ايرادات الدولة من الصرف الأجنبى تتكافأ بحكم طبيعة الاشياء مع مدفوعاتها من الصرف

الأجنبي خلال أية فترة من الزمن . وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف يفرق بين الحين والآخر عن وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات ؟ وللإجابة على هذه التساؤلات يقتضى الأمر التنويه الى أن التعادل الحسابي الدائم لميزان المدفوعات ينصرف الى تعادل كل بنود الأصول والخصوم بعد اضافة بند السهو والخطأ ، وهو نتيجة منطقية في ظل القواعد المحاسبية المتعارف عليها في ظل نظرية القيد المزدوج ، أما التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات فهو لا يغطي كافة بنود الأصول والخصوم كما هو الحال في ظل مفهوم التعادل الحسابي وإنما ينصب على بنود معينة يلزم لها طبيعة خاصة(١٨) .

ومن هنا فانه على حين يتحقق التعادل حتما بين الجانب الدائن والجانب المدين لميزان المدفوعات في جميع الأحوال ، فإن التوازن بمعناه الاقتصادي قد يتحقق ، وقد لا يتحقق . اذ يقال أن الظاهرة الاقتصادية في حالة توازن « إذا تعادلت مفهوم القوى التي تتناهبها على نحو لا يكون من شأنه تغيير حالتها في هذا الاتجاه أو ذاك » .

من هنا كان التساؤل الحقيقي بالنسبة لمضمون التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات متعلق بطبيعة البنود التي يجب توازن مجموع أصولها وخصومها . وبتعبير متكافىء أي بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه . ولتحقيق هذا الغرض تنقسم بنود ميزان المدفوعات أفقيا الى قسمين :

معاملات اقتصادية فوق الخط

ومعاملات اقتصادية أدنى الخط

وبناء عليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء أكان في صورة فائض أو في صورة عجز ، أما المعاملات الاقتصادية التي تقع تحت الخط فهي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة الاقتصادية حول مصير مجموع هذه المعاملات ، وتعد في الوقت ذاته بمثابة رد فعل هذه السلطات في التصرف في المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط التي يوجد بها فائض أو عجز .

---

(١٨) محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٩٧ وما

من هنا فان تصرف السلطات الاقتصادية فى المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط متوقف على الحالة التى تكون عليها المعاملات الاقتصاديه الواقعه فوق الخط . فاذا وجد عجز — على سبيل المثال — فى مجموع المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط ، تطلب الأمر تدخل السلطات النقدية لتمويل هذا العجز عن طريق احداث فائض مناظر فى مجموع المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط .

٦-١-٣ معايير تقدير حجم الاختلال فى ميزان المدفوعات :

من التحليل المتقدم يمكن استنتاج أن كلا من العجز او الفائض فى ميزان المدفوعات ما هو الا توازن فى صورة معينة لمجموع معاملات اقتصادية معينة أطلق عليها اصطلاحا المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط . ومن هنا يمكن اعتبار الفائض فى ميزان المدفوعات **توازن موجب** ، بمعنى زيادة المتحصلات الدائنة عن المدفوعات المدينة للمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط . وبطريقة مماثلة يمكن اعتبار العجز فى ميزان المدفوعات **توازن سلبى** ، بمعنى زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن للمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط .

من هنا يتضح لنا الأهمية الكبرى للطريقة المتبعة فى تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط او اسفله . اذ يتوقف فى ضوء هذا التحديد معرفة التوازن الاقتصادى فى ميزان المدفوعات من عدمه ، وتقدير حجم الاختلال فى ميزان المدفوعات ايضا . وفى حقيقة الأمر فانه لا يوجد معيار واحد موضع اتفاق ويمكن الاعتماد عليه فى تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط وتلك الواقعة أسفله . بل على العكس من ذلك توجد عدة معايير مختلفة فى مضمونها وبالتالى فى مجموع البنود التى يجب وضعها فوق الخط وتلك التى يجب وضعها أسفل الخط . ولذلك فانه ليس من المستغرب أن الاستفسارات الدائرة حول مقدار العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات تجد لها اجابات متفاوتة فى دول العالم المختلفة .

وفى هذا المجال يمكن حصر هذه المعايير فيما يلى(٢٠) :

١ — الميزان الصافى للسيولة Net-Liquidity Balance

---

(١٩) وجيه شندى : المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ، راجع أيضا :

— P. Host-Madsen, Balance of Payments : Its Meaning and Uses, International Monetary Fund, Washington D.C., 1967, p. 15.

(٢٠) سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ — ٢٠٦ — وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وازمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ٧٩ — ٩١ .

٢ — الميزان الشامل للسيولة　　Gross-Liquidity Balance

٣ — الميزان الأساسى　　Basic Balance

٤ — ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة
Balance-of Autonomous Transactions

٥ — التوازن السوقى لميزان المدفوعات
Market Equilibrium of the Balance-of-Payments

وفيما يلى نتناول هذه المعايير تباعا على الوجه الآتى :

١٠٦٠٣٠ الميزان الصافى للسيولة :

يعتبر الميزان الصافى للسيولة أقدم المعايير المستخدمة فى قياس مقدار الفائض او العجز فى ميزان المدفوعات . وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تشتمل على كل من :

١ — الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، والواردات المنظورة وغير المنظورة ، او بتعبير متكافىء كافة البنود التى يتضمنها ميزان المعاملات الجارية بمعناه الضيق .

٢ — التحويلات من جانب واحد ، سواء أكانت فى صورة متحصلات او مدفوعات .

٣ — المعاملات الاقتصادية التى يتضمنها ميزان رأس المال بمعناه الضيق ، أى كافة حركات رؤوس الأموال قصيرة الاجل (متضمنة حقوق والتزامات البنوك التجارية) وكافة حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل .

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبى .

وطبقا لهذا المعيار فإن ميزان المدفوعات يكون به فائضا — أى متوازن ايجابيا حينما تزداد الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبى . غير ان هذا لا يحدث الا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة فى كل من الميزان التجارى ، ميزان التحويلات من جانب واحد ، ميزان رأس المال بمعناه الضيق أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينه التى تلزم البلد بالقيام بمدفوعات الى العالم الخارجى الواردة فى كل من الميزان الجارى ، ميزان التحويلات من جانب واحد ، وميزان رأس المال بمعناه الضيق . أو بتعبير متكافىء يكون هناك فائض فى ميزان المدفوعات اذا كانت

المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة .

وبطريقة مماثلة يمكن القول أن هناك عجزاً فى ميزان المدفوعات اذا كانت المعاملات الاقتصادية المدينة والمسجلة فى كل من الميزان الجارى وميزان التحويلات من جانب واحد وميزان رأس المال بمعناه الضيق اكبر من المعاملات الاقتصادية الدائنة والمقيدة فى جانب الأصول من هذه الحسابات الثلاثة . ويتم معادلة ميزان المدفوعات حسابيا عن طريق احداث تغييرات مناظرة فى الاحتياطى المركزى من الذهب والصرف الأجنبى .

جدول رقم (١٥)

تقدير الفائض باستخدام الميزان الصافى للسيولة

١ - رصيد الميزان الجارى	+ ١٤٠
٢ - رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد	- ٢٠
٣ - رصيد ميزان رأس المال بمعناه الضيق	- ٨٠
٤ - رصيد ميزان المدفوعات	+ ٤٠
٥ - رصيد الميزان الصافى للسيولة (التغيرات فى الاحتياطى المركزى من الذهب والصرف الأجنبى)	- ٤٠

ويدلنا الجدول رقم (١٥) على نفس النتائج - تطبيقا لهذا المعيار بوضع خط فاصل بين كل من الميزان الجارى ، وميزان التحويلات من جانب واحد وميزان رأس المال بمعناه الضيق فى جانب باعتبارها الحسابات التى تضم المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط ، وبين الميزان الصافى للسيولة فى جانب آخر باعتباره الحساب الذى يضم المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط . ويبين الرقم الواقع فوق الخط الفاصل (بند رقم ٤) رصيد ميزان المدفوعات (وهو فى مثالنا + ٤٠) ، ويبين الرقم الواقع تحت الخط الفاصل الكيفية التى يتم بها احداث

توازن فى ميزان المدفوعات من خلال التغيرات فى الاحتياطى المركزى للدولة من الذهب والصرف الأجنبى(٢١) .

٢٠٦٠٣ . الميزان الشامل للسيولة :

يعترف هذا المعيار بالدور الهام الذى يمكن للاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية من الذهب والصرف الأجنبى باعتبارها اضافة هامة لاحتياطيات البنك المركزى من الذهب والصرف الأجنبى.ويطلق على هذين النوعين من الاحتياطيات اسم **الاحتياطيات النقدية الكاية للدولة ، او السيولة الشاملة .**

وطبقا لهذا المعيار فان المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط هى : —

(أ) الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، والواردات المنظورة وغير المنظورة .

(ب) التحويلات من جانب واحد .

(جـ) حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية .

(د) حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل .

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط والتى يتكون منها الميزان الشامل للسيولة هى :

١ — الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبى .

٢ — الاحتياطيات من الذهب والصرف الأجنبى المتوافرة لدى البنوك التجارية .

وبالقاء الضوء على الجدول رقم (١٦) يتضح لنا كيف يتم تسوية الفائض فى ميزان المدفوعات . فطبقا لهذا المعيار يتطابق رصيد ميزان المدفوعات البالغ + ٦٤،٠ جنيها مصريا مع رصيد الميزان الشامل ولكن باشارة معاكسة .

K. Rose. Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 17.

جدول رقم (١٦)

تقدير الفائض فى ميزان المدفوعات باستخدام الميزان الشامل للسيولة

١ ـ رصيد الميزان الجارى	١٤٠ +
٢ ـ رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد	٢٠
٣ ـ رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل	٤٠ ـ
٤ ـ رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل (بعد استبعاد حقوق والتزامات البنوك التجارية)	٢٠ ـ
٥ ـ رصيد ميزان المدفوعات	٦٠ +
٦ ـ التغييرات فى الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية	٢٠ ـ
٧ ـ التغييرات فى احتياطيات البنك المركزى	٤٠ ـ
٨ ـ رصيد الميزان الشامل للسيولة	٦٠ ـ

وبصفة عامة فان هذا المعيار يكتسب أهميته الخاصة طالما كانت احتياطيات الذهب والصرف الأجنبى خاضعة لرقابة البنك المركزى من خلال أدوات السياسة النقدية . فاذا لم يتحقق هذا الشرط فان هناك مشاكل نقدية كبيرة يمكن أن تنشأ عند محاولة دمج الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية واحتياطيات البنك المركزى من الذهب والصرف الأجنبى فى رقم واحد .

٣٠٦٠٣ الميزان الأساسى :

يعتمد هذا الأسلوب على التفرقة بين نوعين من المعاملات الاقتصادية : المعاملات الاقتصادية التى لها صفة الدورية والتكرار ، **والمعاملات الاقتصادية التى ليست لها صفة الدورية والتكرار وتعرف باسم بنود الموازنة** . وطبقا لهذا المعيار فان الميزان الأساسى يتكون من كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التى لها صفة الدورية والتكرار والواقعة فوق الخط . هذه المعاملات الاقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلى :ـ

١ ــ الصادرات المنظورة وغير المنظورة والواردات المنظورة وغير المنظورة .

٢ ــ التحويلات من جانب واحد .

٣ ــ حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل .

ومن هنا فان رصيد الميزان الأساسى = رصيد الميزان الجـــاري + رصـيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل .

اما بدود الموازنه فتشتمل ــ كما سبق أن قلنا ــ على تلك المعاملات الاقتصادية التى ليست لها صفه الدوريه والتكرار والتى يمكن تلخيصها على الوجه التالى .

١ ــ حركات رؤوس الاموال قصيرة الأجل .

٢ ــ حركات الذهب النقدى .

٣ ــ التغيرات فى احتياطى الصرف الأجنبى .

وبناء عليه يمكن القول أن رصيد ميزان بنود الموازنة = رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل + رصـيد ميزان الذهب النقدى + رصـيد ميزان الصرف الأجنبى .

وفى ضوء هذا المعيار يمكن استنتاج أن رصيد ميزان المدفوعات يتطابق مــع رصيد الميزان الأساسى . وكما يدلنا الجدول رقم (١٧) فان رصيد الميزان الأساسى + ٨٠ جنيها مصريا ، وهو نفس رصيد ميزان المدفوعات .

جدول رقم (١٧)

تقدير الفائض فى ميزان المدفوعات باستخدام
الميــزان الأســاسى

١ ــ رصيد الميزان الجارى	+ ١٤٠
٢ ــ رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد	ـ ٢٠
٣ ــ رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل	ـ ٤٠
٤ ــ رصيد الميزان الأســاسى	+ ٨٠
٥ ــ رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل	ـ ٤٠
٦ ــ التغيرات فى الاحتياطى المركزى من الذهب والصرف الأجنبى .	ـ ٤٠

٤٠٦٠٣ ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة :

يعتمد هذا الأسلوب الذى أقترحه صندوق النقد الدولى عام ١٩٤٩ على التفرقة بين طائفة المعاملات الاقتصادية المستقلة Autonomous Economic Transactions وطائفة المعاملات الاقتصادية أو التعويضية Accomodating Economic Transactions وبالتالى التفرقة بين ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة وميزان المعاملات الاقتصادية التابعة ، أو التعويضية أو الموازنة(٢٢) .

ويقصد بالمعاملات الاقتصادية المستقلة أو الذاتية بأنها تلك المعاملات الخاصة أو العامة التى تتم بصرف النظر عن حالة ميزان المدفوعات ، أى دون العمل على توجيه ميزان المدفوعات فى اتجاه معين . وترجع أسباب أتمام هذه المعاملات الى الاختلاف فى مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول . ولذلك كانت هذه المعاملات اختيارية لأنها تتم بقصد تحقيق ربح أو اشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل الدولة . وتشمل هذه الطائفة من المعاملات الاقتصادية المستقلة أو الذاتية على البنود التالية :

- جميع انواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة . فالمصدرين والمستوردين يقومون بعمليات التصدير والاستيراد ليس بقصد تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات ، وانما نتيجة للفروق فى الأسعار الدولية ولتحقيق رغبات المستهلكين .

- **التحويلات من جانب واحد التى تهدف غالبا الى التقليل من التفاوت فى مستويات الدخول بين الدول المختلفة أو المقيمين فيها .**

- حركات رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل نظرا لانها تتم سعيا للاستفادة من الاختلافات الدولية فى أسعار الفائدة ، أو بهدف تحقيق ربح من خلال الدخول فى شركات ومشروعات مشتركة ، أو ملكية كاملة للمشروعات فى الخارج .

- بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التى تتحرك بهدف المضاربة أو هربا من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية ، فهذه المعاملات لا تتم

---

(٢٢) International Monetary Fund, Balance-of Payments Year-Book, Washington, D.C., 1949, S.B.V. Vanek, International Theory and Policy, Homewood, 1966, p. 26.

سعيا وراء تحقق توازن ميزان المدفوعات ، وانما تتم هربا من الأوضاع القائمة أو بهدف الاستفادة من فروق العملات .

وفيما يتعلق بطائفة المعاملات الاقتصادية التابعة او التعويضية او الموازنة فانها تتم فى ضوء موقف وحالة ميزان المدفوعات . فهى تتم عندما يحدث اختلافا بين الجانب الدائن والجانب المدين . غير أن المعاملات الاقتصادية المستقلة تهدف الى تحقيق التوازن بين هذين الجانبين ، وبالتالى تحقيق التعادل الحسابى لميزان المدفوعات .

فى ضوء هذه التعريفات فان المعاملات الاقتصادية المستقلة توضع فوق الخط الفاصل ، والمعاملات الاقتصادية التابعة توضع تحت الخط الفاصل كما يتضح من الجدول رقم (١٨) :

جدول رقم (١٨)

تقدير الفائض فى ميزان المدفوعات باستخدام

ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة

١ — رصيد الميزان الجارى	+ ١٤٠
٢ — رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد	— ١٥
٣ — رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل المستقلة .	— ٥٠
٤ — رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة	+ ٧٥
٥ — رصيد ميزان التحويلات قصيرة الأجل	+ ٥
٦ — رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل التابعة	— ٣٠
٧ — رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبى	— ٤٠
٨ — رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية التابعة	— ٧٥

وكقاعدة عامة يمكن القول أن ميزان المدفوعات به فائض اذا كان مجموع المعاملات الاقتصادية المستقلة الدائنة (المتحصلات المستقلة) أكبر من مجموع المعاملات الاقتصادية المستقلة المدينة (المدفوعات المستقلة) .

وفى الجدول رقم (١٨) يتضح لنا ان الدولة محل الدراســة تتمتع بفائض فى ميزان المدفوعات بما يعادل ٧٥ جنيه . هذا الفائض لابد له وان يتلاشى من خلال تحركات المعاملات الاقتصادية التابعة سواء كان ذلك فى صورة تحويلات من جانب واحد بمقدار ٥ جنيه مصرى وقروض قصيرة الأجل مقدارها ٣٠ جنيه مصرى ، وزيادة الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبى ٤٠ جنيه مصرى

وبطريقة مماثلة يمكن القول ان الدولة تعانى من عجز فى ميزان مدفوعاتهـا اذا كانت المعاملات الاقتصادية المستقلة المدينة (المدفوعات المستقلة) أكبر من المعاملات الاقتصادية المستقلة الدائنة (المتحصلات الدائنة) .

غير انه على الرغم من ان الفصل بين المعاملات الاقتصادية المستقلة والمعاملات الاقتصادية التابعة يشد انتباه كثير من الكتاب — وفى مقدمتهم هابرلار Haberler ميـد Meade — كمعيار لتحديد مقدار العجز او الفائض فى ميزان المدفوعات ، الا ان هذا المعيار يصطدم بكثير من العقبات التطبيقية عند تحديد تلك المعامـلات الاقتصادية المستقلة وتلك المعادلات الاقتصادية التابعة(٢٣). هذه العقبات التطبيقية تعود فى المقام الاول الى اتخاذ الدافع او الحافز وراء المعاملة الاقتصادية باعتباره الفيصل فى مجال التفرقة بين المعاملات المستقلة والمعاملات التابعة ، فعلى سبيل المثال فان حصول الدولة على قرض من العالم الخارجى قد يكون بهدف سد العجـز فى ميزانية الدولة (فى هذه الحالة يعتبر معاملة مستقلة) او قد يكون الهـدف من ورائه زيادة الاحتياطى المركزى من الذهب والصرف الأجنبى (وفى هــذه الحـالة يعتبر معاملة تابعة) او قد يكون لتحقيـق كلا الهـدفين(٢٤) . ولقد كانت هذه الصعوبات التطبيقية هى التى دفعت لحنة برنستين Bernstein فى بحثها التى اجرته حول المناهج الاحصائية لميزان المدفوعات الأمريكى الى التوصية بالتخلى عن الدافع او الحافز من وراء اتمام المعاملة الاقتصادية كمعيار للفصل بين المعاملات الاقتصادية المسـتقلة والمعاملات الاقتصـادية التابعة(٢٥) . ولمـا كانت السلطات النقدية والمـالية فى راى هذه اللجنة هى المسئولة عن معالجـة الخلل فى ميزان المدفوعات ، فلقد اقترحت لذلك قصر طائفة المعاملات الاقتصادية التابعـة على

(٢٣) G.A. Haberler, Survey of International Trade Theory, Princeton. 1967, p. 23, K.E. Meade, The Balance-of-Payments, London-New York — Toronto, 1963, p. 15.

(٢٤) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 22.

(٢٥) Report of the Review Committee for Balance-of-Payments Statistics of the United States, A Review and Appriasal, Washington, 1965.

المعاملات الاقتصادية الخاصة بالاحتياطيات النقدية وفى معاملتها بالاحتياطى المركزى من الذهب والصرف الأجنبى ، ومركز الدولة الصافى لدى صندوق النقد الدولى . وغنى عن البيان فان هذا الاقتراح يعيدنا الى الأخذ بمعيار الميزان الصافى للسيولة حيث تعتبر المعاملات الاقتصادية التابعة هى تلك المعاملات الواردة فى الميزان الصافى للسيولة .

ومن الانتقادات التى وجهت الى هذا المعيار أيضا ما لفت اليه الأنظار الاقتصادى ميد Meade من انه من المتوقع أن تزداد المعاملات الاقتصادية المستقلة المدينة عن المعاملات الاقتصادية المستقلة الدائنة (عجز فى ميزان المدفوعات) ، ومع ذلك تلجأ الدولة الى اتخاذ عدد من الاجراءات الهادفة الى تقييد الواردات لسد العجز فى ميزان المدفوعات . وقد تلجأ أيضا الى اتخاذ اجراءات للرقابة على الصرف الأجنبى فتحول دون ظهور العجز فى ميزان المدفوعات وبالتالى فان التوازن الحادث لميزان المدفوعات هو توازن مصطنع يزول الاجراءات التقيدية التى فرضتها الدولة الميزان المدفوعات هو توازن مصطنع يزول بزوال الاجراءات التقييدية التى فرضتها الدولة على عدد من البنود التى يضمها ميزان المدفوعات ، من هنا فان وجود هذه الاجراءات الحمائية علامة واضحة على وجود خلل فى ميزان المدفوعات . لذلك يقترح الاقتصادى ميد Meade ضرورة التفرقة بين نوعين من العجز الاقتصادى فى ميزان المدفوعات :

- **العجز الكامن** فى ميزان المدفوعات وهو يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية التابعة فى خلال فترة زمنية معينة لا تقترن بوجود اجراءات تقيدية على الواردات أو على الصادرات من رؤوس الأموال . هذه الاجراءات تهدف إلى القضاء على العجز فى ميزان المدفوعات .

- **العجز الفعلى** وهو العجز الظاهر فى ميزان المدفوعات والذى يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية التابعة فى حالة قيام الدولة بفرض اجراءات تقييدية للواردات أو التأثير على الصادرات من رؤوس الأموال خلال فترة زمنية معينة .

غير أن هذه التفرقة بين العجز الكامن والعجز الفعلى تفقد أهميتها فى حالة اتباع دول العالم المختلفة لسياسات حرية التجارة الخارجية والسماح لعملاتها الوطنية بالقابلية للتحويل بعملات الدول الأخرى . ففى هذه الحالة يتطابق العجز الكامن مع العجز الفعلى لميزان المدفوعات(٣٦) .

---

(٣٦) J.E. Meade, The Balance-of-Payments, Op. Cit., p. 15.

٦،٣٨٩،٥ : التوازن السوقي لميزان المدفوعات :

اتضح لنا من التحليل المتقدم لمعايير التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات أن هذه المعايير تستخدم اصطلاحا العجز أو الفائض للدلالة على اختلال ميزان المدفوعات. بينما يستخدم رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة المعادل للصفر دلالة على أن ميزان المدفوعات متوازن اقتصاديا . غير أن هذه النتيجة تعرضت للهجوم من جانب عدد من الاقتصاديين فى مقدمتهم ماخلوب Machlup وشنايدر Schneider على أساس أن تفسير اصطلاح التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات لم يخرج عن دائرة المفاهيم الحسابية(٢٧) . أو بتعبير متكافىء أن شرط التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات ترجم فى النهاية الى معادلة حسابية مفادها أن التوازن الاقتصادي يتحقق عندما يصبح رصيد ميزان المعاملات المستقلة مساويا للصفر .

يقترح هؤلاء الكتاب كبديل للمعايير الأربعة السابقة ضرورة **ربط التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات بمفاهيم قوى السوق ممثلة فى قوى الطلب على الصرف الأجنبى وعرض الصرف الأجنبى** . ومن هنا يمكن القول أن ميزان المدفوعات يتوازن اقتصاديا حينما يتطابق عرض الصرف الأجنبى مع الطلب على الصرف الأجنبى خلال الفترة محل الدراسة ، اى ان توازن ميزان المدفوعات يناظره توازنا بين العرض والطلب فى سوق الصرف الأجنبى ، وهذا هو شرط **التوازن السوقى لميزان المدفوعات**، ويمكن التعبير عن هذا الشرط بصورة أكثر تفصيلا على الوجه التالى :

● **قيمة الصادرات + قيمة واردات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات من الخارج (مصادر عرض الصرف الأجنبى) = قيمة الواردات + قيمة صادرات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات الى الخارج (مصادر الطلب على الصرف الأجنبى) .**

أو بصياغة أخرى :

● (قيمة الصادرات + قيمة واردات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات

(٢٧) F. Machlup, "Three Concepts of the Balance-of-Payments and the So-called Dollar Shotrage", in : Economic Journal, 80 (1965).

E. Schneider, Zahlungsbilanz Und Wechselkurs, Tübingen, 1968, p. 55.

من الخارج) — قيمة الواردات + قيمة صادرات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات الى الخارج) = صفر .

وسوف نتناول هذا الشرط بصورة اكثر تفصيلا عند استعراضنا لنظرية الصرف الأجنبى فى الفصل القادم .

الفصل الرابع

الصرف الأجنبى

١٠٤ : تمهيد :

تناولنا فى الفصل السابق ميزان المدفوعات : تعريفه ، مكوناته ، ومعايير قياس العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات . ثم توصلنا من خلال هذا التحليل الى ضرورة ربط مفاهيم التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات بمفاهيم قوى السوق فى سوق الصرف الأجنبى ممثلة فى قوى الطلب على الصرف الأجنبى ، وقوى العرض منه ، **فميزان المدفوعات يتوازن اقتصاديا حينما يتحقق التوازن فى سوق الصرف الأجنبى ، أى حينما يتكافأ الطلب على الصرف الأجنبى مع عرض الصرف الأجنبى .** ولقد أطلقنا على هذا الشرط اسم شرط التوازن السوقى لميزان المدفوعات .

وتتطلب الخطوة التالية تحليل سوق الصرف الأجنبى وخصائصه وكيفية تحقيق التوازن فيه فى ظل نظم الصرف المختلفة . من هنا يقتضى الأمر البدء بتعريف سوق الصرف وأنواعه المختلفة . ثم ننتقل بعد ذلك الى كيفية تحديد سعر الصرف فى ظل نظام الصرف الثابت (قاعدة الذهب الدولية) ، نظام سعر الصرف الحر أو المرن (نظام العملات الورقية المستقلة) ، ونظام الرقابة على الصرف . ثم نختتم تحليلنا ببيان استخدام تغيرات سعر الصرف فى علاج الخلل فى ميزان المدفوعات .

٢٠٤ : تعريف سعر الصرف :

يمكن النظر الى سعر الصرف من احد زاويتين :

فمن **زاوية أولى** يمكن النظر الى سعر الصرف على انه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية (الجنيه المصرى) التى تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية . ومن **زاوية ثانية** يمكن النظر الى سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الوطنية .

فاذا رمزنا لسعر الصرف بالرمز (ف) — وهو ما يطلق عليه أيضا سعر الدولار الامريكى طبقا لمثالنا — ، وبسعر العملة الوطنية — الجنيه المصرى طبقا لمثالنا — بالرمز (ف١) فانه يمكن القول أن سعر الصرف يأخذ المعنيين التاليين(١) :

المعنى الأول : يمكن تعريف سعر الصرف بدلالة سعر الدولار (ف) ، أى بدلالة العملة الأجنبية على انه عبارة عن عدد وحدات الجنيه المصرى التى تتبادل مع وحدة واحدة من الدولار الأمريكى . فاذا افترضنا أن دولارا أمريكيا يعادل ٨٠ قرشا مصريا فانه يقال فى هذه الحالة أن سعر صرف الدولار الأمريكى بدلالة الجنيه المصرى هو :

١ دولار أمريكى = ٨ر. جنيه مصرى .

المعنى الثانى : يمكن تعريف سعر الصرف بدلالة العملة الوطنية ، أى بدلالة الجنيه المصرى . وفى هذه الحالة يقال أن سعر الصرف (ف١) عبارة عن عدد وحدات العملة الأجنبية (عدد وحدات الدولار الأمريكى) التى تتبادل مع وحدة واحدة من العملة الوطنية . وهنا يتحدد سعر الصرف طبقا للمعادلة التالية :

$$ف_1 = \frac{1}{ف}$$

أى أن سعر العملة الوطنية يعادل القيمة التبادلية أو العكسية لسعر العملة الوطنية ، وهو فى مثالنا الحسابى ١ جنيه مصرى = ٢ر١ دولار أمريكى . ومنعا للخلط وعدم حدوث أى لبس نتيجة لوجود معنيين لسعر الصرف ، فانه يمكن القول كقاعدة عامة أن المقصود بسعر الصرف هو المعنى الأول (ف) — أى سعر الدولار الأمريكى كما هو متبع فى هذا الكتاب . أما اذا كان المقصود بسعر الصرف هو المعنى الثانى فانه سوف ينص صراحة على ذلك .

ومن الملاحظ أن سعر الصرف انما يتحدد فيما يعرف **بسوق الصرف الأجنبى** ، وهو السوق الذى يتم فيه التلاقى بين عرض الصرف الأجنبى طلبا للعملة الوطنية ، والطلب على الصرف الأجنبى عرضا للعملات الوطنية .

---

(١) يستثنى من ذلك انجلترا حيث جرى العرف على استخدام عبارة سعر الصرف للتدليل على عدد وحدات العملة الأجنبية الممكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية ، أى مقابل جنيه استرلينى واحد . أى أنه فى هذه الدولة يصبح المعنى الثانى هو محل الاعتبار .

وفيما يلي نقدم تحليلا وافيا لسوق الصرف الأجنبي من حيث خصائصه التي تميزه عن غيره من الأسواق ، والعوامل التي تحكم كل من الطلب على الصرف الأجنبي وعرض الصرف الأجنبي ، ثم أنواع سوق الصرف الأجنبي والمعاملات التي تتم في كل منها .

٣٠٤ : سوق الصرف الأجنبي :

في مقابل ما يقوم به المقيمون من تصدير السلع واستيراد رؤوس الأموال ينساب الصرف الأجنبي الى الداخل (عرض الصرف الأجنبي) حيث يستخدمونه في الحصول على السلع والخدمات التي يرغبون فيها من الخارج (الطلب على الصرف الأجنبي) . هذا التلاقي بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه هو ما يعرف اصطلاحا باسم سوق الصرف الأجنبي .

فسوق الصرف الأجنبي اذن هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الاجنبية . وفي سوق الصرف الأجنبي ـ شأنه في ذلك شأن أي سوق آخر ـ يتكون سعر الصرف بين العملات المتبادلة فيه وهي العملات الأجنبية حيث أطلقنا عليه من قبل اسم « سعر الصرف » Exchange Rate (٢)

١٠٣٠٤ : خصائص سوق الصرف الأجنبي :

وكما هو معروف من المبادىء العامة لعلم الاقتصاد فانه يتم تصنيف أسواق السلع وخدمات عناصر الانتاج الى أسواق كاملة تسودها المنافسة الكاملة وأسواق غير كاملة تسودها الصور الاحتكارية وصور المنافسة الاحتكارية ، وفي حالة الأسواق الكاملة فان السلع المتبادلة تكون متجانسة تجانسا تاما ، أي تختفي ظاهرة تنوع المنتجات ، فلا يمكن التمييز بين نوع من المنتج وآخر لأسباب شخصية أو معنوية أو جغرافية . ونتيجة لذلك فانه يسود سعر واحد للسلعة في جميع أرجاء السوق اما في حالة الأسواق الناقصة فان السلع المتبادلة بداخلها تكون غير متجانسة كما أن الأسعار تبعا لذلك تكون متفاوتة بين أرجاء السوق الواحد(٣) .

وفي ضوء هذه التفرقة يمكن القول أن أسواق الصرف الأجنبي تدخل ضمن طائفة الأسواق الكاملة التي تسودها خصائص المنافسة الكاملة ، فالنقود ـ وهي

---

(٢) سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧ .

(٣) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit,. p. 44.

السلعة المتبادلة ــ تتجانس تجانسا تاما بين جميع وحداتها ، فضلا عن أن أسعارها تتماثل بين أرجاء سوق الصرف الواحد . ويمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء الأسباب التاليــة :

- تجانس العملة الأجنبية(الدولار الأمريكى مثلا) بطريقــة لا يمكن على أساسها التفرقة بين دولار أمريكى وآخر لأسباب شخصية أو موضوعية. فجميع الوحدات النقدية لها نفس قوة الابراء القانونية ، كما أنها تتماثل فى الوزن فى حالة النقود المعدنية ولها نفس الخصائص فى حالة النقــود الورقية .

- تتكفل عمليات التحكيم أو المراجحة ، Arbitrage بالقضاء على ظاهرة اختلاف أسعار العملات بين أسواق الصرف الأجنبى مهما كان بعدها الجغرافى عن طريق زيادة الطلب على العملة الأجنبية فى ســوق الصرف الذى يشهد انخفاضا فى سعرها ، وزيادة عرض العملة الأجنبية فى سوق الصرف الذى يسجل ارتفاعا فى سعرها ، فيرفع سعر الصرف فى السوق الأول ويخفضه فى السوق الثانى الى أن يتحقق التوازن فى أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة(٤) .

وفى تحليلنا لأسواق الصرف الأجنبى نعتمد على عدد من الفروض الايضاحية يمكن بيانها فيما يلى :

- وجود دولتين فقط تمثل الأولى الاقتصــاد الوطنى ، والثانية الاقتصــاد العالمى .

- توجد عملتين فقط هما العملة الوطنية (الجنيه المصرى) والعملة الأجنبية (الدولار الأمريكى) .

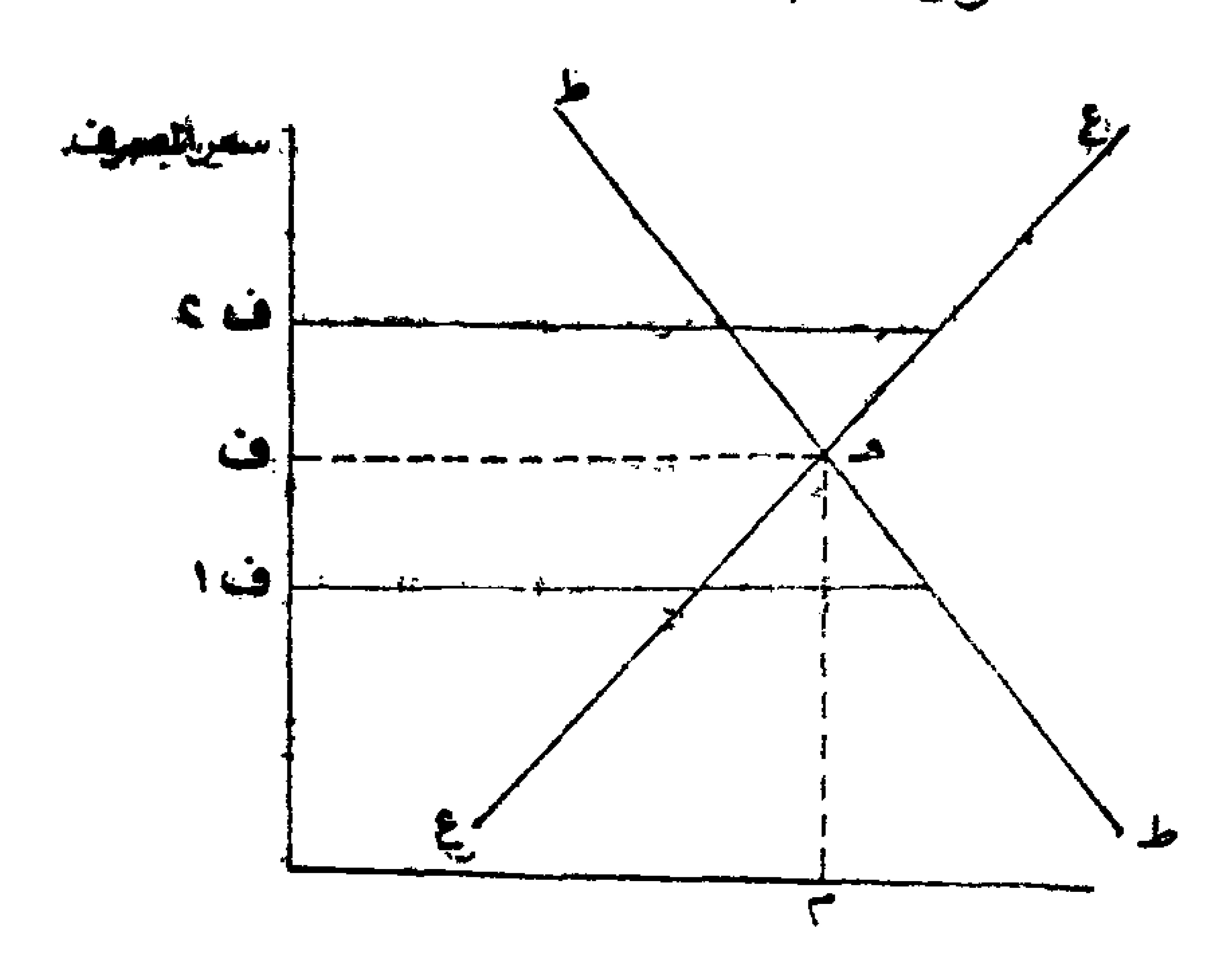
وكما سبقت الاشارة فى أكثر من موقع من هذا المؤلف فان النتائج التى نتوصل اليها من تحليلنا لسوق الصرف الأجنبى فى اطار هذه الفروض الايضاحيــة البسيطة

---

(٤) يمكن تعريف عمليات التحكيم أو المراجحة على أنها تلك العمليات التى تهدف الى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق السعرى فى سعر الصرف لعملة معينة بين سوقين أو أكثر فى وقت واحد ، عن طريق شراء العملة فى السوق المنخفضة السعر وبيعها فى السوق المرتفعة السعر .. راجع : وجيه شندى ، د. المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، مرجع سابق ص ٢٤ .

يمكننا تعميمها على اكثر من دولة ، او على اكثر من عملة اجنبية . فهذه الفـروض الايضاحية يقصد من ورائها فقط الايضاح وسهولة التحليل .

سوق الصرف الأجنبي



شكل رقم (٣)

الكميات المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبي

هذه العلاقات المختلفة داخل سوق الصرف الأجنبي (الدولار الامريكي) يمكن توضيحها من خلال استعراضنا لدوال الطلب على الصرف الأجنبي والعرض منـه كما هو موضح فى الشكل رقم (٣) . ففى هذا الرسم البياني نقيس الكميات المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبي على المحور الأفقي ، وسعر الصرف (سعر الدولار) على المحور الرأسي . كذلك يرمز المنحنى ط ط الى جدول الطلب على الصرف الأجنبي ، والمنحنى ع ع الى جدول عرض الصرف الأجنبي . كذلك يفترض أن هذين المنحنيين يأخذان الشكل الطبيعي لهما بمعنى أن جدولا الطلب على الصرف الأجنبي وعرضـه يخضعان لأحكام القواعد الخاصة بالعرض والطلب ، فيميل جدول الطلب الى التغير فى اتجاه عكسي مع السعر ، على حين يميل جدول العرض الى التغير فى اتجاه طردى معه . وبعبـارة اخرى تتزايد الكمية المعروضـة من الصرف الأجنبي بارتفـاع السعر ، وتنخفض بانخفاضه ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذى تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة شأنه فى ذلك شأن باقى الأسعار . وفى الشكل رقم (٣) يتحقق هذا التوازن عند النقطة هـ .

وتقدم فيما يلي تحليلا لكل من الطلب على الصرف الأجنبي ، وعرض الصرف الاجنبى :

٠٢٠٣٠٤ : الطلب على الصرف الأجنبي :

يمثل جدول الطلب على الصرف الاجنبى كل العوامل التى ينتج عنها طلب على الدولار الأمريكى . وبعبارة اخرى ، فان الطلب على الصرف الأجنبى ينشأ من جميع العمليات الواردة فى الجانب المدين من ميزان المدفوعات . ومن هنـــا يمكن حصر مصادر الطلب على الصرف الأجنبى على الوجه التالى(٦) :

- واردات السلع أو الواردات المنظورة .
- واردات الخدمات او الواردات غير المنظورة .
- التحويلات للخارج .
- صادرات رؤوس الأموال .
- واردات الذهب .

وتمشيا مع التفرقة التى اتبعناها فى الفصل الثالث بين المعاملات الاقتصادية المستقلة او الذاتية وبين المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية ، فانه يمكن القول ان منحنى الطلب ط ط المبين فى الشكل رقم (٣) يمثل جدول الطلب المستقل على الصرف الأجنبى . ويعنى ذلك أيضا ان مصادر الطلب على الصرف الأجنبى تمثل معاملات اقتصادية مستقلة مدينة .

ويتوقف الطلب على الصرف الأجنبى (عرض العملة الوطنية) على مجموعتين من العوامل : **المجموعة الأولى** وتمثل سعر الصرف الأجنبى ، فى حين ان **المجموعة الثانية** تمثل ظروف الطلب على الصرف الأجنبى(٧) .

فاذا تناولنا **المجموعة الأولى** فانه يمكن القول انه ـــ وطبقا للقواعد المتعارف عليها فى علم الاقتصاد ـــ فان الطلب على الصرف الأجنبى يعتبر متغيرا تابعا لسعر

(٦) جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، ص ٩٠ و٩١
(٧) العشرى حسين درويش ، التجارة الخارجية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٨٨ ـ ١٩٢
سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ ـ ٢١٤ .

الصرف بالأجنبي الذى يعتبر المتغير المستقل . وعليه فانه يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبى ، فالعملات الأجنبية لا تطلب لذاتها ولكن لشراء السلع والخدمات الأجنبية . فلو افترضنا أن هناك دولتان هما مصر والكويت ، ففى هذه الحالة نجد أن طلب المصريين يتجه الى الدينار الكويتى لشراء السلع والخدمات الكويتية .

غير أن الطلب على الصرف الأجنبى (الدولار الأمريكى أو الدينار الكويتى) ، لا يتوقف فقط على سعر الصرف الأجنبى ، وانما يتوقف أيضا على ما يطلق عليه اسم ظروف الطلب على الصرف الأجنبى وهذه هى المجموعة الثانية . فاذا كان تغيير سعر الدولار الأمريكى يؤدى الى الانتقال من نقطة الى أخرى على نفس منحنى الطلب ط ط على الدولار الأمريكى ، الا أن تغيير ظروف الطلب بأكمله من وضعه الأول ليتخذ موضعا آخر وهو ما يعنى أيضا أن جدول الطلب على الصرف الأجنبى الذى بدأنا به التحليل يبطل ويستدعى الأمر أن يحل محله جدول جديد يبين تأثير سعر الدولار على الكمية المطلوبة منه . ولنتناول الآن دراسة هذه العوامل :

- من المتفق عليه ابتداء وجود علاقة عكسية بين مستوى أسعار السلع والخدمات فى الولايات المتحدة الأمريكية والطلب . بمعنى أنه اذا زاد مستوى الأسعار فى الولايات المتحدة فان ذلك يؤدى الى انتقال منحنى الطلب الى أسفل والعكس صحيح اذا انخفض مستوى الأسعار فى الولايات المتحدة فان ذلك يؤدى الى انتقال منحنى الطلب الى أعلى . غير أن الأمر على خلاف ذلك فيما يتعلق بالعلاقة بين الطلب على الدولار الأمريكى ومستوى الأسعار فى مصر حيث يؤدى الى انتقال منحنى الطلب الى أسفل .

- من بين ظروف الطلب على الدولار الأمريكى أيضا مستوى الأسعار فى البلاد البديلة عن الولايات المتحدة الأمريكية . فهناك علاقة طردية بين مستوى الأسعار فى البلاد البديلة وبين الطلب على الدولار الأمريكى. فاذا حدث ارتفاع فى مستوى أسعار السلع فى البلاد البديلة عن الولايات المتحدة الأمريكية فان ذلك يؤدى الى انتقال منحنى الطلب على الدولار الأمريكى الى أعلى . والعكس صحيح اذا انخفض مستوى الأسعار فى البلاد البديلة عن الولايات المتحدة الأمريكية فان ذلك يؤدى الى انتقال منحنى الطلب الى أسفل .

- يعتبر عدد المستهلكين المصريين فى مثالنا من بين ظروف الطلب على

بالدولار الأمريكى . فاذا حدث تغير فى عدد المستهلكين المصريين بأن زاد عددهم فان ذلك يعنى حدوث تغيير بالزيادة فى ظروف الطلب ، وفى هذه الحالة يبطل جدول الطلب على الصرف الأجنبى السابق ويحل محله جدول جديد يتميز بأن الكمية المطلوبة عند كل سعر للدولار الأمريكى تزيد عما كانت عليه ؛ والعكس صحيح اذا انخفض عدد المستهلكين فى مصر فان ذلك يعنى تغير ظروف الطلب .

- ومن بين ظروف الطلب على الصرف الأجنبى الأخرى هو أذواق المستهلكين المصريين . فاذا حدث تغير فى أذواق المستهلكين المصريين بأن زاد اقبالهم على السلع والخدمات الأمريكية فان ذلك يؤدى الى ابطال جدول الطلب السابق وأن يحل محله جدول جديد يكون من شأنه انتقال منحنى الطلب بأكمله الى أعلى ، والعكس صحيح اذا انخفض اقبال المستهلكين المصريين على السلع والخدمات الأمريكية فان ذلك يؤدى الى وجود جدول جديد للطلب يكون من شأنه انتقال منحنى الطلب بأكمله الى أسفل .

- يضاف الى ما تقدم أن نقرر العلاقة الطردية بين دخل المستهلكين المصريين وبين الطلب على الصرف الأجنبى (الدولار الأمريكى فى مثالنا) . فاذا حدثت زيادة فى دخل المستهلكين المصريين فان ذلك يعنى تغير ظروف الطلب بالزيادة مما يؤدى الى انتقال منحنى الطلب بأكمله الى أعلى .

٣٠٢٠٤ : عرض الصرف الأجنبى :

عرضنا فيما سبق لمصادر ومحددات الطلب على الصرف الأجنبى ، وعلينا الآن أن ننتقل الى مصادر ومحددات عرض الصرف الأجنبى ، ونبدأ أولا بذكر مصادر عرض الصرف الأجنبى (الطلب على العملة الوطنية) وهى كافة البنود الواردة فى الجانب الدائن من ميزان المدفوعات :

- الصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة .
- الصادرات الخدمية أو الصادرات غير المنظورة .
- التحويلات للداخل .
- واردات رؤوس الأموال .
- صادرات الذهب .

وتمشيا مع التفرقة التى اتبعناها فى الفصل الثالث بين المعاملات الاقتصادية المستقلة أو الذاتية وبين المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية فانه يمكن القول أن منحنى العرض ع ع الموضح بالشكل رقم (٣٠) يمثل منحنى العرض المستقل ، وأن مصادر عرض الصرف الأجنبى المقصودة فى هذا الشكل هى المعاملات الاقتصادية المستقلة الذاتية .

وبطريقة مشابهة يمكن أن نقرر أن عرض الصرف الأجنبى (الطلب على العملة الوطنية) يتوقف بدوره على مجموعتين من العوامل : تتعلق **المجموعة الأولى** بالعلاقة الطردية بين سعر الصرف الأجنبى والكمية المعروضة منه ، فى حين تتعلق **المجموعة الثانية** بظروف العرض حيث يترتب على تغيرها بطلان جدول عرض الصرف الأجنبى والحاجة الى جدول جديد له .

فاذا سلطنا النظر على **المجموعة الأولى** لاتضح لنا على الفور أنه وطبقا للقواعد العامة المتعارف عليها فى علم الاقتصاد فان عرض الصرف الأجنبى يعتبر متغيرا تابعا ، فى حين أن سعر الصرف الأجنبى يعتبر متغيرا مستقلا . لهذا يمكن القول بوجوب العلاقة الطردية بين سعر الصرف الأجنبى (الدولار الأمريكى) والكميات المعروضة منه . فاذا ارتفع سعر الدولار الأمريكى ، ازدادت الكمية المعروضة منه . أما اذا انخفض سعر الدولار الأمريكى فان ذلك يؤدى الى انخفاض الكميات المعروضة منه . معنى ذلك أن اثر تغير سعر الصرف الأجنبى يقتصر على الانتقال من نقطة الى أخرى على نفس المنحنى الخاص بعرض الصرف الأجنبى أعمالا للقواعد العامة المتعارف عليها من حيث تأثير سعر السلعة على العرض .

أما اذا انتقلنا الى تناول المجموعة الثانية بالدراسة والتحليل فانه يمكن القول أنه اذا تغيرت ظروف العرض بالزيادة ، فان النتيجة هى انتقال منحنى عرض الصرف الأجنبى باكمله الى يمين المنحنى الأصلى اشارة الى أن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبى عند كل مستوى من مستويات سعره تزيد عما كانت عليه . أما اذا حدث تغير فى ظروف العرض بالنقصان فان النتيجة هى انتقال منحنى الصرف الأجنبى باكمله الى اسفل والى اليسار اشارة الى أن الكمية المعروضة عند كل مستوى من مستويات سعر الصرف تصبح اقل مما كانت عليه .

ويمكن تلخيص ظروف عرض الصرف الأجنبى (الدولار الأمريكى) على الوجه التـالى :

● يؤدى تغير عدد المستهلكين الأجانب (الأمريكيين فى مثالنا) الى تغير

عرض الصرف الأجنبى ، بمعنى تغير الطلب على العملة الوطنية . فاذا حدثت زيادة فى عدد المستهلكين الأمريكيين فان ذلك يعنى فى الوقت ذاته زيادة عرض الدولار الأمريكى اعمالا للقاعدة العامة بوجود علاقة طردية بين عدد المستهلكين وعرض السلعة . ويترتب على ذلك بطلان جدول عرض الصرف الأجنبى الأصلى على ان يحل محله جدول جديد للعرض يتميز بأن الكمية المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر للدولار أكبر مما كانت عليه . وعلى الجانب الآخر اذا انخفض عدد المستهلكين الأجانب أدى الى انخفاض عرض الصرف الأجنبى ، أى انخفاض الطلب على العملة الوطنيه . ومن هنا يبطل جدول العرض الأصلى ويحل محله جدول جديد يتضمن بأن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبى اقل عند كل سعر للدولار الأمريكى عما كانت عليه .

● تغير أذواق المستهلكين الأجانب بالزيادة يؤدى الى تغير ظروف عرض الصرف الأجنبى (الطلب على العملة الوطنية) بالزيادة الأمر الذى يستتبع الغاء منحنى عرض الصرف الأجنبى الأصلى وحلول جدول جديد يتميز بأن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبى ، أى المطلوبة من الجنيه المصرى ، أعلى عند كل سعر للصرف عما كانت عليه . كذلك الحال اذا تغيرت أذواق المستهلكين الأجانب بالنقصان فان ذلك يستتبع نشوء جدول جديد لعرض الصرف الأجنبى يتميز بأن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبى أقل مما كانت عليه عند كل سعر للدولار الأمريكى .

● من ظروف عرض الصرف الأجنبى التغيرات التى يتعرض لها دخل المستهلكين الأجانب . فاذا حدثت زيادة فى دخل المستهلكين الأجانب فان ذلك يؤدى الى تغير ظروف عرض الصرف الأجنبى بالزيادة ، وبالتالى نشوء جدول جديد لعرض الصرف الأجنبى يحل محل الجدول الأصلى يتميز بأن الكمية المعروضة من الدولار الأمريكى أعلى مما كانت عليه عند كل سعر للدولار الأمريكى . وفى المقابل اذا تناقص دخل المستهلكين الأجانب فان النتيجة الطبيعية هى تغير ظروف عرض الصرف الأجنبى بنقصان الكمية المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر للدولار عما كانت عليه .

● تغير مستوى الأسعار الوطنية (أى المصرية) من شأنه أن ينعكس على مستويات الطلب على العملة الوطنية (أى الجنيه المصرى) وبالتالى

عرض الصرف الأجنبى (أى الدولار الأمريكى) . فاذا ارتفع مستوى الأسعار فى مصر فان ذلك يؤدى الى انخفاض الطلب على الجنيه المصرى، ونقصان عرض الدولار الأمريكى . وترجمة ذلك تغير ظروف عرض الصرف الأجنبى بالنقصان ، والغاء جدول عرض الصرف الأجنبى الأصلى واحلال جدول جديد محله يتميز بأن الكمية المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر له أقل مما كانت عليه . وفى المقابل اذا حدث العكس وانخفض مستوى الأسعار فى مصر ، فان مفاد ذلك هو زيادة الطلب على الجنيه المصرى ، وارتفاع عرض الدولار الأمريكى . ويترتب على هذا الوضع الجديد الغاء جدول عرض الصرف الأجنبى الأصلى واحلال جدول جديد محله يتضمن زيادة الكمية المعروضة من الدولار عما كانت عليه عند كل سعر للدولار الأمريكى .

● من ظروف العرض ايضا مستوى الأسعار فى العالم الخارجى (الولايات المتحدة الأمريكية فى مثالنا) . فاذا حدثت زيادة فى مستوى الأسعار الأمريكية فان ذلك يؤدى الى زيادة ظروف عرض الدولار الامريكى وبالتالى نشوء جدول جديد للصرف الأجنبى يحل محل الجدول الأصلى ويتميز بزيادة الكميات المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر له عما كانت عليه . وفى المقابل اذا انخفض مستوى الأسعار الأمريكية ، فان ذلك يؤدى الى تغير ظروف عرض الصرف الأجنبى بالنقصان ، وبالتالى الغاء جدول عرض الصرف الأجنبى الأصلى على أن يحل محله جدول جديد يتميز بانخفاض الكميات المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر له عما كانت عليه .

● يضاف الى العوامل المتقدمة تلك المتعلقة بمستوى الأسعار فى البلاد البديلة عن مصر . فاذا حدث وارتفع مستوى الأسعار فى البلاد البديلة عن مصر ، فان ذلك يعنى تغير ظروف العرض بالزيادة مما يؤدى الى نشوء جدول جديد لعرض الصرف الأجنبى يحل محل الجدول الأصلى ويتميز بزيادة الكميات المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر له عما كانت عليه . وعلى الجانب الآخر اذا حدث العكس وانخفض مستوى الأسعار فى البلاد البديلة عن مصر فان ذلك يؤدى الى تغير ظروف العرض بالنقصان ، وبالتالى وجود جدول جديد لعرض الصرف الأجنبى يحل محل الجدول السابق الأصلى ويتميز بانخفاض الكميات المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر له عما كانت عليه .

مع التحليل المتقدم يتضح لنا أن تيارات الصرف الأجنبي (الدولار الامريكى) الداخلة الى البلاد او الخارجة منها تمثل فى حقيقة الأمر البنود الواردة فى ميـــزان المدفوعات المستقل Autonomous Balance-of-Payments

وفى ضوء هذا التفسير يمكن القول أن التوازن فى سوق الصرف الأجنبى يتطابق مع التوازن السوقى لميزان المدفوعات على النحو الذي حدده ماخلوب F. Machlup كما أوضحنا سلفا فى الفصل الثالث من هذا المؤلف . لهذا يمكن القول أن ســعر الصرف فى الشكل رقم (٣) لا يمثل فقط معدلا للصرف التــوازنى (سعر الصرف التوازنى) فى سوق الصرف الأجنبى حيث يتطابق الطلب على الصرف الأجنبى مع عرضه ، وانما يمثل ايضا ذلك المعدل الذى يكفل تحقيق شرط التوازن الســوقى لميزان المدفوعات حيث(٨) :

قيمة الصادرات + التحويلات من الخارج + واردات راس المال = قيمــة الواردات + التحويلات الى الخارج + صادرات راس المــال .

وفى هذه الحالة فانه يتســاوى من حيث الأهميـــة اذا تم تقدير بنود ميزان المدفوعات بالعملة الوطنية أو باحدى العملات الأجنبية .

فاذا تم تقييم بنود ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكى فان المسافة وم تمثل مجموع بنود ميزان المدفوعات المستقلة الدائنة ، وهى فى الوقت ذاته تعادل بنود ميزان المدفوعات المستقلة المدينة حيث ان النقطة جـ تمثل نقطة التوازن فى سوق الصرف الأجنبى . أما اذا تم تقدير بنود ميزان المدفوعات بالجنيه المصرى (العملة الوطنية) فان كل جانب من جانبى ميزان المدفوعات المستقل يعادل المساحة و ف جـ م . هذه المساحة هى نتاج الكمية المطلوبة او المعروضــة من الدولار وم مضروبا فى ســعر العملة الوطنية معبرا عنه بالعملة الأجنبية (أى سعر الجنيه المصرى معبــرا عنــه بالدولار الأمريكى) ومقداره و ف .

المستطيل و ف جـ م = و م × و ف

ولفحص الخصائص الأساسية لوضع التوازن فى سوق الصرف الأجنبى نأخذ

(٨) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 46.

وضعا آخر غير سعر الصرف التوازني وف وليكن على سبيل المثال وف۱ . فعند هذا السعر الجديد يكون الطلب على الصرف الأجنبي < عرض الصرف الأجنبي ويدفع فائض الطلب هذا بسعر الصرف الى العودة من جديد الى الارتفاع ، وهو ما يؤدى بدوره الى انخفاض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي وزيادة الكمية المعروضة منه الى ان يتكافأ مرة أخرى سعر الصرف وف۱ مع سعر الصرف التوازني وف . وعلى من ذلك فاذا حدث وكان سعر الصرف الجديد معادلا للمسافة (وف۲) فان الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي < الكمية المطلوبة منه ، ويدفع فائض العرض بسعر الصرف الجديد الى التعادل مع سعر الصرف التوازني، وبناء عليه يمكن الاستنتاج ان سعر الصرف التوازني وف يعتبر توازنا مستقرا على اساس ان قوى السوق (فى ظل نظام الصرف الحر او المرن) تتكفل بتصحيح أى انحراف لسعر الصرف عن وضعه التوازني . فاذا تم استبدال مصطلحات الطلب على الصرف الأجنبي والعرض منه باصطلاحات ميزان المدفوعات المستقل فانه يمكن القول ان التوازن المستقر سوق الصرف الأجنبي يناظر حالة التوازن المستقر فى ميزان المدفوعات(۹) .

٤٠٣٠٤ : انواع سوق الصرف الأجنبي :

بعد هذا العرض لسوق الصرف الأجنبي : ماهيته خصائصه ، كيفية تحديد سعر الصرف التوازني فيه ، فانه يتبقى الاشارة الى أن هناك نوعين من سوق الصرف الأجنبي هما(۱۰) :

- اسواق الصرف الحاضرة : وهى الأسواق التى يتم فيها التعامل على اساس اسعار الصرف الحاضرة Spot Exchange Rates
- اسواق الصرف الآجلة او المستقبلية وهى الأسواق التى يتم فيها التعامل على اساس اسعار الصرف الآجلة Forward Exchange Rates وهى التى يتم فيها من الآن الاتفاق على بيع او شراء عملة أجنبية طبقا للسعر الآجل على ان يؤجل إتمام التسليم والتسلم الى حين حلول الفترة المتفق عليها .

(۹) سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ۲۱۸ ـ ۲۲۳ .

(۱۰) وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وازمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ۸ ـ ۹ .
ـــ جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، ص ۱۲۷ ـ ۱۲۸ .

ولتوضيح الفرق بين أسعار الصرف الحاضرة وأسعار الصرف الآجلة لنفترض أن أحد الأشخاص قد باع الدولارات الأمريكية لشخص آخر مقابل الجنيهات المصرية طبقاً لسعر الصرف الحاضر، فمعنى ذلك أن البائع والمشترى يتبادلان الصرف الأجنبي في الحال . أما اذا تم الاتفاق على أن يتم التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة فأن معنى ذلك أن يشترى شخص من شخص آخر كمية من الدولارات الأمريكية على أن يكون التسليم في فترة لاحقة . وكلما طال آجل التسليم كلما انخفض سعر الصرف الآجل . ويرجع ذلك الى احتمالات توقع انخفاض قيمة العملة الأجنبية في المستقبل مما يؤدى الى اجراء خصم Discount على السعر الحالى بين العملتين الأجنبية والوطنية . أما اذا حدث وتوقع البائع والمشترى ارتفاع قيمة العملة الأجنبية بالنسبة لقيمة العملة الوطنية في المستقبل فانه يتم في هذه الحالة اضافة علاوة Premium الى السعر الحالى(١١) .

وبصفة عامة يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من المعاملات التى تتم في أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية على النحو التالى :

٠١٠٤٠٣٠٤ — المضاربة Speculation

فلو فرض وتوقع المتعاملون في سوق الصرف الآجلة أن سعر أحدى العملات سيرتفع في المستقبل ، فانهم في هذه الحالة سيتجهون الى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع وبالعكس اذا تصور المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي أن سعر أحدى العملات سينخفض في المستقبل فانهم يلجأون الى بيع هذه العملة الآن وشرائها فيما بعد والاستفادة من فرق السعرين . لذلك فان المضارب في سوق الصرف الأجنبي يتخذ لنفسه موقفاً محدداً أو مكشوفاً

---

(١١) يستخدم رجال البنوك وبيوت المال أسلوباً مفيداً للتداول على السعر الآجل عن طريق مقارنته بالسعر الحاضر . فيقال مثلا ان سعر الجنيه الاسترليني في السوق الآجل في نيويورك هو ٥٠ نقطة اقل من السعر الحاضر . فاذا كان السعر الحاضر للجنيه الاسترليني في سوق الصرف الحاضر لنيويورك هو ٢ر٢ للدولار الواحد ، معنى ذلك ان سعر السوق الآجل لمدة ثلاثة اشهر هو ٢ر١٩٥ دولار ، اى اقل بنصف سنت عن السعر الحالى اى أنهم يعتبرون تغير قيمة الجنيه الاسترليني بمقدار سنت واحد في المستقبل عبارة عن ١٠٠ وحدة ، وتوقع انخفاض قيمته بعد ثلاثة اشهر بمقدار نصف سنت انخفاض قيمته بمقدار ٥٠ نقطة ٠٠ راجع : وجيه شندى ، مرجع سابق ص ١٠

— B.J. Cohen, Balance-of-Payments Policy, Penguin Books, Ltd., England, 1969, p. 58,

— H. Robert Heller, International Monetary Economics, Op. Cit., p. 41.

Open Position بالنسبة للعملة التى يضارب عليها فى المستقبل ، كما أنه على علم بما يحتويه هذا الموقف من مخاطر بالنسبة لتقلب أسعار صرف العملات فى المستقبل بالنسبة لأسعارها الحالية . على أن المضارب على ارتفاع أو انخفاض قيمة عملة فى أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية تحمل نوعين من الاعباء المالية : **الأول** ويتمثل فى مخاطر المضاربة نفسها ، فقد تتحقق توقعاته فى ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة وقد لا تتحقق . **والثانى** فى سعر الفائدة التى كان يستطيع المضارب فى الحالة الأولى (ارتفاع قيمة العملة) الحصول عليها لو أنه احتفظ بأمواله بعملته الأصلية فى أحد البنوك أو الفائدة التى سيضطر المضارب فى الحالة الثانية (انخفاض قيمة العملة) دفعها الى البنك نظير الاقتراض منه .

اما عن الربح الذى يتوقعه المضارب على قيمة العملة فانه يتوقف على مقدار صحة توقعاته بالمقارنة بالتوقعات العامة للسوق . لذلك يقال دائما عن المضارب الذي يتخذ لنفسه موقفا أكثر تفاؤلا عن توقعات السوق بالنسبة لمستقبل سعر عملة معينة أنه ، مضارب على الصعود Bull ، أما المضارب الذى يتخذ لنفسه موقفا أكثر تشاؤما لمستقبل سعر عملة معينة بالمقارنة بتوقعات السوق فيطلق عليه مضارب على الهبوط(١٢) Bear .

٠٢٠٤٠٣٠٤ — التحكيم أو المراجحة Arbitrage

يقصد بعمليات التحكيم او المراجحة فى أسواق الصرف الاجلة بأنها تلك العمليات التى تهدف الى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق السعرى فى سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو اكثر فى وقت واحد عن طريق شراء العملة فى السوق المنخفضة السعر وبيعها فى السوق المرتفعة السعر(١٣) . فاذا كان سعر صرف الدولار فى سوق الصرف بالقاهرة هو ٥٠ قرشا وكان سعر صرف الجنيه المصرى فى سوق الصرف بلندن يعادل جنيه استرلينى واحد ، وكان سعر صرف الجنيه الاسترلينى فى نيويورك هو ٥ر٢ دولارا أمريكيا فان معنى ذلك انه فى الامكان تحويل ٢ دولار الى جنيه مصرى واحد فى سوق القاهرة ، وتحويل هذا الجنيه المصرى الى جنيه استرلينى فى سوق لندن ثم تحويل الجنيه الاسترلينى الى ٥ر٢ دولار فى سوق

---

(١٢) يرجع السبب فى هذه التسمية باللغة الانجليزية الى ان الثور Bull يشاهد دائما مرفوع الرأس ، بينما أن الدب Rear يشاهد دائما منخفض الرأس . وقد شاع استخدام هذه المصطلحات فى أسواق الصرف الأجنبى فى دول الغرب منذ فترة طويلة .
راجع : وجيه شندى ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(١٣) H. Robert Heller, International Monetary Economics, Op. Cit., p. 39-40.

نيويورك ، فكان مبلغ ٢ دولار الذى بدأت به العملية يمكن من الحصول على٥ر٢دولار من خلال عمليات تحويل متتالية فى أسواق الصرف المختلفة من هذه العمليات يطلق عليها أسم التحكيم أو المراجحة . وكما سبقت الاشارة من قبل فان هذه العمليات تكفل تحقيق أسواق الصرف المتكاملة التى يسودها سعر واحد للصرف فى جميع أسواق الصرف المختلفة مهما كان بعدها الجغرافى .

من هنا يمكن القول أن عمليات التحكيم أو المراجحة ـ على عكس المضاربة ـ تهدف الى الاستفادة من التفاوت القائم بين أسعار صرف العملات فى أسواق الصرف المختلفة مما يؤدى فى النهاية الى القضاء على هذا التفاوت وسيادة سعر واحد للعملة الأجنبية بين هذه الأسواق المختلفة . أما عمليات المضاربة فتسعى الى الاستفادة من اختلاف متوقع فى قيمة العملة داخل سوق واحد للصرف ولكن مع اختلاف فى الوقت. وفى ضوء ذلك يمكن حصر الاختلاف بين عمليات المضاربة وعمليات التحكيم أو المراجحة فى ثلاث نقاط جوهرية على الوجه التالى(١٤) :

- **الوقت** : فبينما يحاول المحكم أو المراجح الاستفادة من اختلاف قائم فى أسعار صرف العملات بين أسواق الصرف المختلفة فى وقت واحد ، نجد أن المضارب يحصر نشاطه فى سوق واحد ، ولكن مع اختلاف الوقت بين السوق الحاضرة والسوق الآجلة .

- **درجة التأكد** : يقوم المحكم أو المراجح بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معلن ومحدد فى أسواق الصرف المختلفة . أما المضارب فانه يتوقع اتجاها معينا لأسعار الصرف ويأمل أن تتحقق توقعاته فى هذا المجال .

- **تعدد الأسواق** : تقتضى عمليات التحكيم أو المراجحة التعامل فى أكثر من سوق واحد للصرف ، أما عمليات المضاربة فيمكن أن تتم فى سوق واحدة للصرف .

٠٢٠٤٠٣٠٤ ـ التحكيم فى سعر الفائدة :

تتم عمليات التحكيم أو المراجحة فى سعر الفائدة فى حالة اختلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة . ولبيان ذلك نفترض

---

(١٤) فى تفصيل ذلك راجع : وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

وجود مستثمر مصرى يسعى الى زيادة العائد على الاستثمارات النقدية المماثلة من خلال ايداع أمواله فى صورة ودائع اجلة لدى البنوك ، فاذا كان سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك المصرية لمدة عام ١٠ ٪ ، وكان سعر الفائدة على الودائع لمدة سنة لدى البنوك الانجليزية ١٥ ٪ لذلك فان هذا المستثمر المصرى سوف يحاول ايداع مدخراته فى سوق لندن .

ولكى يتسنى له ذلك لابد من اجراء عملية تحويل للجنيهات المصرية الى جنيهات استرلينية ، غير أن مكمن الخطورة هو انه بعد سنة سوف يحاول هذا المستثمر اعادة تحويل الجنيهات الاسترلينية الى جنيهات مصرية أخرى . ففى هذه الحالة فانه سوف يتعرض لمخاطر تقلب سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى ، فقد يرتفع سعر الجنيه الاسترلينى بالنسبة للجنيه المصرى وفى هذه الحالة يستفيد المستثمر المصرى من ارتفاع سعر الجنيه الاسترلينى ، بالاضافة الى العائد الذى حققه من ارتفاع سعر الفائدة على ايداعاته فى أسواق النقد بلندن ، أما اذا انخفض سعر الجنيه الاسترلينى بالنسبة للجنيه المصرى ، فانه فى هذه الحالة سيتحمل المستثمر المصرى خسارة ناتجة عن انخفاض سعر الصرف ، وقد تستوعب هذه الخسارة كل أو بعض ما يحصل عليه من ارتفاع سعر الفائدة على ايداعاته فى أسواق النقد بلندن .

وتفاديا لمخاطر التقلبات فى سعر الصرف ، فان المستثمر المصرى قد يحاول منذ البداية بيع نفس حجم ايداعاته فى سوق لندن الآجلة فى نفس وقت شرائها فى السوق الحاضرة ، ولهذا يستفيد المستثمر المصرى من ارتفاع سعر الفائدة فى سوق النقد بلندن دون أن يتعرض لمخاطر تقلب سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى خلال فترة ايداع مدخراته بالخارج . ولاتمام هذه العملية سيقوم المستثمر المصرى بحساب مقدار الفائدة التى ستعود عليه ليربح نتيجة اختلاف سعر الفائدة بين سوق النقد بالقاهرة وسوق النقد بلندن (٥ ٪) ، وبين المصاريف التى سوف يتحملها نتيجة لقيامه بعمليات التحكيم أو المراجحة بالنسبة لسعر الفائدة ، وهنا يقتضى الأمر التفرقة بين الحالات الثلاث التالية(١٥) :

- اذا كان سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى فى السوق الآجلة يعادل سعر الصرف فى السوق الحاضرة ، فمعنى ذلك أن المستثمر المصرى سيستفيد من كل الاختلافات تقريبا فى سعر الفائدة بين القاهرة

---

(١٥) وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ١٦ : ١٧ .

ولندن وبعد خصم مصاريف التحكيم وتعرف مثل هذه الحالة باسم **التحكيم الصافى بالنسبة لسعر الفائدة .**

- أما اذا كان سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى فى السوق الآجلة منخفضا عن سعره فى السوق الحاضرة ، فان المستثمر المصرى فى هذه الحالة سيحقق ربحا يزيد عن الاختلاف فى سعر الفائدة بمقدار انخفاض السعر الآجل عن السعر الحاضر .

- وفى حالة كون سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى فى السوق الآجلة مرتفعا عن سعره فى السوق الحاضرة ، فان المستثمر المصرى فى هذه الحالة قد لا يحقق ربحا اذا كانت مصاريف التحكيم تعادل الفرق فى سعر الفائدة بين الدولتين . ويعرف هذا الوضع باسم « **المركز المحايد** » Neutrality Condition بل انه من المحتمل أن يكون العبء المالى للتحكيم أو المراجحة أكبر من الاختلاف فى سعر الفائدة بين سوق القاهرة وسوق لندن اذا كان سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى فى السوق الآجلة أعلى من سعره فى السوق الحاضرة ، وفى هذه الحالة الاخيرة لن تكون هناك فائدة مادية من الاستثمار فى لندن .

٤-٤ ــ نظم الصرف المختلفة :

انتهينا من التحليل السابق الى أن سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التى تتبادل بوحدة واحدة من العملة الوطنية يتحدد ــ شأنه فى ذلك شأن سعر أى سلعة أخرى ــ بجدولى العرض والطلب .واذا كانت هذه هى القاعدة العامة الا أنها فى حقيقة الأمر لا تعطى الاجابة على كثير من الأسئلة الهامة وفى مقدمتها : هل يكون سعر الصرف ثابتا أم متغيرا ؟ واذا كان سعر الصرف ثابتا أو متغيرا . فهل هذا الثبات أو التغير مطلق أم له حدود معينة ؟ وما هى الحدود ان وجدت ؟ وترجع أهمية هذه الاسئلة الى الدور الكبير الذى يلعبه سعر الصرف باعتباره همزة الوصل بين مستويات الأسعار فى البلاد المختلفة وهو أمر مرتبط الى درجة كبيرة بمصير الاستقرار الاقتصادى لهذه البلاد وقضايا النمو والتنمية الاقتصادية بها .

يمكن القول بصفة عامة أنه لا توجد اجابة واحدة على هذه الاسئلة المتقدمة . فالعوامل التى تتفاعل فى تكييف الطلب على الصرف الاجنبى وعرضه ، والتى تتحكم بالتالى فى تحديد سعره انما تختلف باختلاف نظام سعر الصرف السائد Exehange Sysiem ، ويقصد بهذا الأخير مجموعة القواعد والمعروفة باسم **قواعد**

اللعبة Rules of the Game التى تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الاخرين فى سوق الصرف الأجنبى . ويمكن أن تميز بين ثلاثة نظم أساسية للصرف :

● **نظام أســعار الصرف الثابتة** Fixed Exchange Rate System ويعرف هذا النظام أيضا باسم قاعدة الذهب الدولية .

● **نظــام أســعار الصرف الحــرة او المــرنة** Flexible Exchange Rate System ويعرف هذا النظام أيضا باسم نظام العملات الورقية المستقلة .

● **نظام الرقــابة على الصرف الأجنبــى** Exchange Control System .

ونتناول فيما يلى كيفية تحديد سعر الصرف فى ظل هذه النظم الثلاث مع بيان ما اذا كان سعر الصرف ثابتا أم متغيرا ، وما هى الحدود لكــل من هذا الثبــات أو التغيير .

١٠٤٠٤ ـــ نظام أسعار الصرف الثابتة :

يستلزم الارتباط بنظام أسعار الصرف الثابتة (قاعدة الذهب الدولية) توافر ثلاثة شروط رئيسية هى(١٦) :

● تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب .

● ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب .

● حرية تصدير واستيراد الذهب .

ويترتب على اعمال هذه الشروط وتوافرها ارتباط عملات هذه الدول بشبكة من أسعار الصرف الثابتة . لبيان ذلك نفترض ـــ على سـبيل المثال ـــ أن سـعر الصرف بين الدولار الأمريكى والجنيه المصرى هو ١ دولار = ٨ر٠ جنيه مصرى على أساس أوقية الذهب فى الولايات المتحدة الأمريكية تعادل ٣٥ دولارا أمريكيــا . يعنى ذلك أن أوقيــة الذهب فى مصر تعادل ٣٥ دولارا X ٨ر٠ جنيهــا مصريــا ٢٨ جنيه مصريا . وفى ضوء هذه العلاقة النسبية بين الدولار والجنيه المصرى

---

(١٦) محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، الطبعة السابعة ، بيروت ، ١٩٧٣ ، حمدية زهران، زهران ، أزمة النقد العالمى والبلاد المنتجة والمصدرة للبترول ، مكتبة عين شمس ، القــاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١ ـ ٢ .

الذهب أن سعر الصرف يمكن أن ينحرف عنها فى حدود ضيقة تقدر بنفقات نقل الذهب والتأمين عليه فى حالة تصديره واستيراده . ولا صعوبة فى تفهم ذلك بعد أن أشرنا الى أن عمليات التحكيم أو المراجحة تتكفل باعادة التفاوت فى أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة الى سعر صرف واحد .

لنفترض أن سعر الصرف قد ارتفع من ١ دولار=٨ر. جنيها مصريا فان النتيجة الطبيعية التى تقضى مع قواعد اللعبة فى ظل نظام سعر الصرف الثابت هى قيام المقيمين فى مصر بمبادلة الجنيهات بالذهب ثم ارسال هذا الذهب الى الولايات المتحدة الأمريكية ومبادلته بالدولارات واعادة الدولارات الى مصر مرة أخرى للاستفادة من الفروق القائمة فى سعر الصرف بين الدولار الأمريكى والجنيه المصرى فى كل من سوق النقد بالقاهرة وسوق النقد فى نيويورك . وهو ماسبق أن أطلقنا عليه من قبل اسم عمليات التحكيم أو المراجعة . من هنا فان شرط تصدير الذهب من مصر الى الولايات المتحدة الأمريكية يقتضى أن يكون مقدار الارتفاع فى سعر الصرف أكبر من مصاريف التحكيم ممثلة فى نفقات نقل الذهب والتأمين عليه . هذه النقطة الحرجة تعرف باسم **الحد الأعلى أو حد تصدير الذهب** Gold Export Point فابتداء من هذه النقطة فان عرض الذهب يصبح مرنا مرونة لا نهائية نظرا لوجود الرغبة أو الحافز لتصدير الذهب الى الأسواق النقدية العالمية لمبادلتها بالدولارات الأمريكية للاستفادة من فروق الأسعار بين هذه الأسواق والأسواق النقدية الأجنبية .

وبطريقة مشابهة يمكن استنباط المقصود **بالحد الأدنى أو حد استيراد الذهب** Gold Import Point (١٧) : لنفترض أن سعر الصرف بين الدولار الأمريكى والجنيه المصرى قد انخفض من ١ دولار = ٨ر. جنيه مصرى ، ففى هذه الحالة يقوم المقيمون فى مصر بمبادلة الجنيهات المصرية بالدولارات الأمريكية فى مصر وارسالها الى أمريكا لمبادلتها بالذهب ، ثم ارسال هذا الطلب الى مصر ومبادلته هناك بالجنيهات المصرية للاستفادة من الفروق فى سعر الصرف للدولار الأمريكى والجنيه المصرى بين أسواق النقد المصرية وأسواق النقد الأمريكية . ففى حالة انخفاض سعر الصرف عن سعر أو حد التعادل الذهبى ، فان الطلب على الصرف الأجنبى (الدولار الأمريكى) يصبح مرن مرونة لانهائية . ففى هذه الحالة يصبح من المرغوب فيه شراء أكبر كمية ممكنة من الدولارات الأمريكية ثم مبادلة هذه الكميات من الذهب بالجنيهات المصرية فى أسواق الصرف الأجنبية . وهنا أيضا لابد يكون

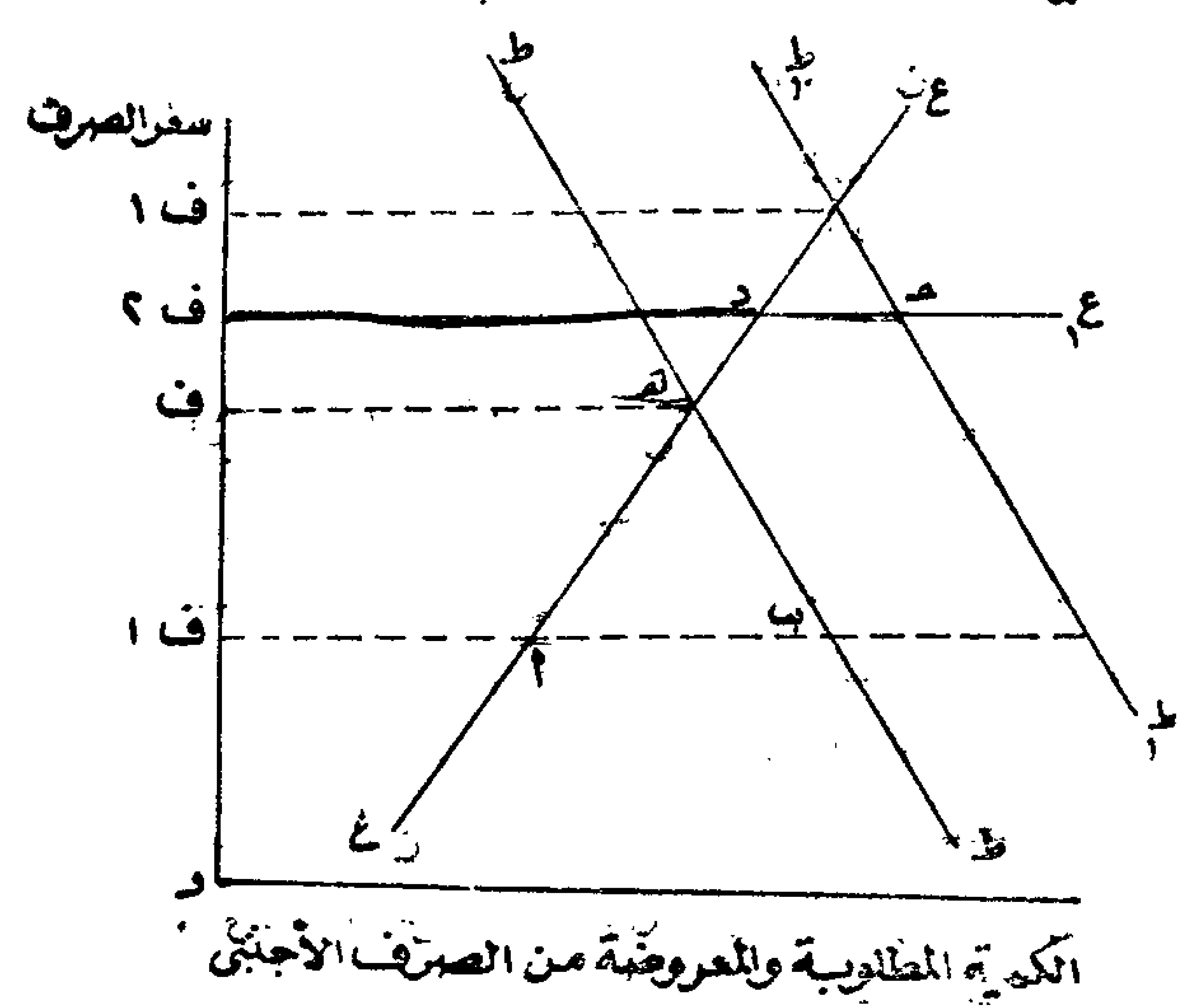
---

(١٧) لمزيد عن التفاصيل راجع : شعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ : ٢٤٢ .
H. Adebahr, Währungsthlorie und Währungpolitik, Op. Cit. p. 89.

مقدار الانخفاض فى سعر الصرف أكبر من مصاريف عمليات التحكيم ممثلة فى نفقات النقل والتأمين على الذهب حتى يكون هناك حافزا أو مبررا لعملية استيراد الذهب من الخارج .

شكل رقم (٤-٤)





ويدلنا الشكل البيانى رقم (٤) على كيفية تحديد سعر الصرف فى ظل نظام سعر الصرف الثابت ونقطتى تصدير واستيراد الذهب . ففى هذا الشكل نقيس الكميات المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبى على المحور الأفقى ومتغير الصرف على المحور الرأسى ، أما المنحنى ع ع فيمثل جدول عرض الصرف الأجنبى ، والمنحنى ط ط جدول الطلب على الصرف الأجنبى . وتتلخص المصادر الرئيسية للطلب على الصرف الأجنبى فى كل من الواردات المنظورة وغير المنظورة ، وواردات الذهب للأغراض النقدية ، كما أن المصادر الرئيسية لعرض الصرف الأجنبى تتلخص فى كل من الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، وصادرات الذهب للأغراض النقدية .

والجزء (أ د) من منحنى عرض الصرف الأجنبى ع ع « والذى يمثل الميل الطبيعى لمنحنى العرض » فيمثل منحنى عرض الصرف الأجنبى عن طريق الصادرات المنظورة وغير المنظورة . أما الجزء (د جـ) من نفس المنحنى فيمثل صادرات الذهب . وعليه فأن منحنى عرض الصرف الأجنبى ابتداء من النقطة د يعتبر مرن مرونة لانهائية حيث

يتم عند نقطة تصدير الذهب هذه عرض كميات كافية من الصرف الأجنبى عن طريق مصدرى الذهب . وبطريقة مماثلة ينقسم منحنى الطلب على الصرف الأجنبى الى قسمين : الجـــزء (هـ ب) والذى يمثـــل منحنى الطلب على الصرف الأجنبى (الذى يأخذ الميل الطبيعى لمنحنيات الطلب المعتادة) عن طريق الواردات المنظورة وغيـــر المنظورة . أما الجزء ب ط فيمثل طلب مستوردى الذهب والذى يصـــبح ابتداء من النقطة ب ذات مرونة لانهائية .

وعند سعر الصرف التوازنى (و ف) يصبح ميزان المدفوعات المستقل فى حالة توازن حيث يتكافأ كل من الطلب الكلى للصرف الأجنبى الناشىء عن الواردات المنظورة وغير المنظورة مع العرض الكلى للصرف الأجنبى الناشىء عن الصادرات المنظورة وغير المنظورة .

فاذا حدثت زيادة ذاتية فى الواردات، فان منحنى الطلب على الصرف الأجنبى ينتقل نحو اليمين ، فعلى سبيل المثال من (هـ ب) الى (جـ ط ١) فاذا لم توجد نقطة عليا أو سفلى للذهب ، فلابد من أن يتكون ســـعرا جديدا للصرف هو (و ف ٣) حيث تتعادل من جديد القيمة الكلية للصادرات مع القيمة الكلية للواردات . الا أنه طبقـــا للقواعد المعمول بها فى ظل قاعدة الذهب الدولية (والتى أطلقنا عليها اسم قواعد اللعبة) فان سعر الصرف لا يمكن له أن يتحرك الا عند سعر الصرف (و ف٢) ، أى نقطة تصدير الذهب . وكما أشرنا من قبل فأن منحنى عرض الصرف الأجنبى يتميز عند هذه النقطة بأنه مرن مرونة لا نهائية ، فان منحنى الطلب على الصرف الأجنبى ومنحنى عرض الصرف الأجنبى يتقاطعان عند النقطة (جـ) . ويتم تغطية الطلب على الصرف الأجنبى عند سعر الصرف (و ف٢) . من خلال :

١ ــ عرض الصرف الأجنبى الناشىء عن الصادرات المنظورة وغير المنظورة بالمسافة (د ف٢) .

٢ ــ عرض الصرف الأجنبى عن طريق صادرات الذهب بمقدار المسافة (د جـ) .

غير أنه على الرغم من التكافؤ بين الطلب على الصرف الأجنبى وعرضه عنـــد سعر الصرف (و ف٢) . ، فأن ميزان المدفوعات المستقل يظل فى حالة عدم توازن . فزيادة قيمة الواردات الكلية عن قيمة الصادرات الكلية بمقـــدار المســـافة (د جـ) يسبب حدوث عجز فى ميزان المدفوعات المستقل حيث يتم تغطيته عن طريق الموازنة أو المعاملات الاقتصادية التابعة وهى فى هذه الحالة صادرات الذهب(١٨) .

---

(١٨) يرجع هذا العرض الشيق الى ما خلوب Machlup فى مقالته التى نشرها عام ١٩٣٩ عن نظام سعر الصرف الثابت

غير أنه وطبقا لمفاهيم النظام الاقتصادى الحر والذى تعتبر قاعدة الذهب الدولية جزءا منه ، فانه لا يمكن تصور أن تقبل دولة ما حركة دخول وخروج الذهب كبنود موازنة . فالدولة التى تعانى من عجز فى ميزان المدفوعات المستقل تكون بالتالى عرضة لاستنزاف احتياطياتها من الذهب . غير أن سرعان ما يلفتون الاقتصاديين الكلاسيك — وفى مقدمتهم هيوم D. Hume جون ستيوارت ميل J. St. Mill النظر الى وجود يد خفية تعمل ذاتيا فى ظل قاعدة الذهب الدولية ولها القدرة على اعادة التوازن فى ميزان المدفوعات دون الحاجة الى علاج هذا الخلل عن طريق التخلى عن قاعدة الذهب وتحرير سعر الصرف ، أو الالتجاء الى فرض القيود على الواردات من الخارج « وتفسير ذلك أن صادرات الذهب فى حقيقة الأمر عبارة عند استبدال العملة الوطنية بالذهب الأمر الذى يؤدى الى انخفاض عرض النقود فى الاقتصاد القومى على الأقل فى بداية الأمر بمقدار كمية الصادرات من الذهب . الا أن القضية لا تنتهى عند هذا الحد طالما تعلق الأمر بنظام نقدى يعتبر الذهب نفسه هو العملة النقدية المتداولة . ففى هذه الحالة يلجأ البنك المركزى فى دولة العجز الى اتباع سياسات نقدية انكماشية من خلال رفع سعر اعادة الخصم ، رفع نسبة الاحتياطى النقدي لدى البنوك التجارية ، أو الدخول فى عمليات السوق المفتوحة بهدف المحافظة على النسبة بين غطاء الاصدار النقدى وكمية النقود المتداولة .

وطبقا لنظرية كمية النقود — وهى دعامة الجانب النقدى للفكر التقليدى — فان انخفاض كمية النقود المتداولة بنسبة معينة يؤدى الى انخفاض المستوى العام للاسعار بنفس النسبة فى حالة ثبات الحجم الكلى للانتاج(١٩) . فطبقا لصياغة كمبردج Cambridge Version لنظرية كمية النقود فان النتيجة المنطقية لانخفاض كمية النقود المتداولة هى انخفاض حجم السيولة النقدية الفعلية بحيث يصبح أقل من حجم السيولة النقدية المخططة ، الأمر الذى يدفع بالوحدات الاقتصادية المختلفة الى تخفيض حجم الانفاق النقدى القومى .

ولما كان اجمالى الناتج القومى الحقيقى معطاة — نظرا لافتراض حالة التوظف الكامل لعناصر الانتاج — فان انخفاض حجم الانفاق النقدى القومى ينعكس فى انخفاض مناظر للمستوى العام للأسعار(٢٠) .

---

(١٩) لمزيد من التفصيلات عن نظرية كمية النقود — راجع عبد النبى حسن يوسف ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٦٥ / ٧٥ .

(٢٠) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit. p. 106.

بل انه ممكن الوصول الى نفس النتيجة باتباع قواعد التحليل الكينزى لاثبات كيف يؤدى العجز فى ميزان المدفوعات المستقل الى انخفاض المستوى العام للأسعار فارتفاع الواردات فى ظل ثبات الحجم الكلى للانفاق القومى يؤدى الى انخفاض الطلب الفعال على كل من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ، وهذا يؤدى بدورة الى توليد الآثار السلبية لمضاعف التجارة الخارجية والتى تؤدى فى حالة مرونة نظام الأسعار الى تخفيض المستوى العام للأسعار(٢١) . هذه الحركة الانكماشية تلقى قوة دفع أخرى من خلال القواعد العامة لنظرية تفضيل السيولة فى سعر الفائدة . فطبقا لهذه النظرية يتحدد معدل سعر الفائدة من خلال التفضيل النقدى (الطلب على النقود) وكمية النقود (عرض النقود) وكنتيجة لانخفاض المستوى العام للأسعار ، يتراجع تفضيل السيولة النقدية بسبب انخفاض الطلب على المعاملات ، فضلا عن أن العجز فى ميزان المدفوعات يؤدى الى انخفاض عرض النقود ، فاذا كان انخفاض عرض النقود بمعدل أسرع من معدل انخفاض الطلب على النقود ، فأن سعر الفائدة ينخفض مرة أخرى ، وهو ما ينعكس أيضا فى زيادة الاتجاه الانكماشى المتمثل فى انخفاض المستوى العام للأسعار(٢٢) .

ولا يتوقف الأمر عند حدوث تغيرات انكماشية فى الاقتصاد الذى يشهد العجز فى ميزان المدفوعات المستقل ، وانما يشهد العالم الخارجى اتجاها تضخميا ممثلا فى ارتفاع المستوى العام للأسعار . فالعالم الخارجى يتمتع بوجود فائض فى ميزان المدفوعات المستقل ، فطبقا لنظرية كمية النقود يؤدى دخول الذهب نتيجة لزيادة الصادرات عن الواردات الى زيادة كمية النقود المتداولة . فالبنوك المركزية الأجنبية لدول العالم الخارجى تقوم بشراء الذهب الوارد من دولة العجز مقابل الدفع بالعملات الأجنبية ويؤدى ذلك الى زيادة الاحتياطى النقدى لدى البنوك المركزية فى الخارج ، وهو ما يدفعها الى اتباع سياسات نقدية توسعية من خلال تخفيض سعر اعادة الخصم ، وخفض نسبة الاحتياطى النقدى لدى البنوك التجارية ، والاشتراك فى عمليات السوق المفتوحة وتؤدى هذه السياسات النقدية التوسعية الى زيادة كمية النقود المتداولة . وطبقا لنظرية كمية النقود فان ارتفاع عرض النقود يؤدى الى زيادة حجم السيولة النقدية الفعلية عن حجم السيولة النقدية المخططة ، وهذا يدفع بالوحدات الاقتصادية المختلفة الى زيادة حجم الانفاق النقدى ، وبالتالى ارتفاع المستوى العام للأسعار لدول العالم الخارجى .

---

(٢١) لمزيد من التفاصيل عن نظرية المضاعف راجع : أبو بكر متولى ، مبادىء النظرية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ١٣٧ : ١٥٢ .

(٢٢) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit. p. 107.

وبطريقة مماثلة يمكن الاعتماد على قواعد التحليل الكينزى فى بيان كيف يؤدى فائض موازين مدفوعات العالم الخارجى الى حدوث ارتفاع فى المستويات العامة للأسعار بها .

فطبقا لقواعد نظرية مضاعف التجارة الخارجية ، فان زيادة الصادرات عن الواردات تؤدى الى حدوث آثار موجبة لمضاعف التجارة الخارجية ، وفى حالة مرونة الأسعار تؤدى هذه الآثار الموجبة للمضاعف الى زيادة حجم الانفاق القومى ، وبالتالى زيادة حجم الطلب الفعال الذى يؤدى بدوره الى زيادة المستوى العام للأسعار . وتلقى ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار دعما آخر من خلال تطبيق القواعد العامة لنظرية التفضيل النقدى لسعر الفائدة .

خلاصة ما تقدم أن حركات الذهب تحدث التغيرات المطلوبة فى الأرصدة النقدية المحلية ، وتتغير لذلك مستويات الأسعار فى الداخل وفى الخارج تغيرا يؤدى الى تغير الطلب على الصادرات والواردات فى كل دولة بالدرجة التى تعيد التوازن مرة أخرى الى موازين المدفوعات فمن خلال الفجوة التى تنشأ فى المستوى العام للأسعار بين دولة العجز ودول الفائض ، يزداد عرض الصادرات ويقل الطلب على الواردات فى حالة الفائض مما يؤدى فى النهاية الى القضاء على العجز فى الدولة الأولى ، وانخفاض حجم الفائض أو ازالته فى حالة بلاد العالم الخارجى ، ويتحقق بالتالى التوازن فى موازين المدفوعات المستقلة وتتوقف حركات خروج الذهب تصديرا فى حالة دولة الفائض .

٢٠٤٠٤ نظام اسعار الصرف الحرة او المرنة :

فى ظل نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة(٢٣) تختفى العلاقة المحددة بين العملات المختلفة على النحو المتبع فى ظل نظام أسعار الصرف الثابتة . فعلى العكس من قاعدة الذهب الدولية التى تعتمد على ثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة طبقا لوزن كل منها من الذهب نجد أن قاعدة أسعار الصرف الحرة تعتمد على ترك سعر الصرف يتحدد طبقا لقوى العرض والطلب ، وبالتالى فان جهاز الثمن ممثلا فى قوى العرض والطلب هو الذى يحدد سعر صرف كل عملة بالنسبة للعملات الأخرى بدون تدخل من جانب السلطات النقدية فى الدولة . وطبقا لذلك فان جدولا

---

(٢٣) يستند هذا النظام الى نفس الأسس والقواعد التى يستند اليها النظام الاقتصادى الحر ، فكلاهما يحقق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بأقل نفقة ممكنة ، راجع وجيه شندى المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

الطلب على الصرف الأجنبى وعرضه يخضعان لأحكام القواعد العامة المتعلقة بالطلب والعرض ، فيميل جدول الطلب الى التغيير فى اتجاه عكسى مع السعر ، على حين يميل جدول العرض الى التغيير فى اتجاه طردى معه . ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذى تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة شأنه فى ذلك شأن سائر الأسعار .

وفى الوقت الحاضر يطلق على نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة اسم **نظام تعويم العملات** Floating System . وفى ظل هذا النظام لا تتحمل — كقاعدة عامة — كل من السلطات النقدية والمالية عبئا معينا فى مجال علاج الخلل فى ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة فى مجالات الحد من الواردات ، احداث تغييرات معينة فى مستويات الأسعار والدخول فى الداخل ، احداث تغييرات مناظرة فى معدلات أسعار الفائدة ، أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال . ويرجع ذلك الى أن جهاز الثمن يتكفل باحداث التغيرات المناسبة فى معدلات الصرف والتى تنعكس بدورها فى التأثير على قيمة كل من الصادرات والواردات وانتقالات رؤوس الأموال .

واذا كان الأصل فى تطبيق هذه القاعدة هو ترك مصير سعر الصرف لقوى السوق دون تدخل من جانب السلطات النقدية والمالية ، الا أن الواقع العملى يثبت غير ذلك . فمن غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادى رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب فى سوق الصرف الأجنبى . فسعر الصرف يعتبر من الأسعار الهامة التى تنعكس تغيراتها على مستويات الأسعار فى الداخل والخارج ، وبالتالى على مستويات النشاط الاقتصادى . ومن هنا فان الواقع العملى يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ من الاجراءات المناسبة كأدوات للتأثير على سعر الصرف تفاديا لحدوث مثل هذه الآثار الضارة . وفى هذا المقام يفرق الاقتصاديين بين نوعين من التعويم هما(٢٤) :

- **التعويم النظيف** Clean Floating
- **التعويم غير النظيف** Dirty Floating

ففى ظل نظام « **التعويم النظيف** » للعملة ، تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لقوى العرض والطلب فى سوق الصرف

---

(٢٤) وجيه شندى : « المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية » ، مرجع سابق ، ص ٣٠ — ٣٢ .

الأجنبى ، وفى الوقت ذاته تقوم بانشـــاء ما يعــرف باسم أموال موازنة الصرف Exchange Stabilization Fund عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطيات النقدية التي يتسنى بمقتضاها للسلطات النقدية أن تتدخل فى أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بقصد حماية قيمة العملة الخارجيـــة من التأثيرات العارضة أو المؤقتة أو التى تسببها عمليات المضاربة غير الموازنة . ومن أمثلة التعويم النظيف قيام العديد من الدول خلال أزمة النقد العالمية فى مايو ١٩٧١ بتعويم عملاتها الوطنية للحد من تدفق الكميات الضخمة من الدولارات الأمريكيـــة والتى وصل حجمها فى ٥ مايو ١٩٧١ مقدار ٢ر٥ مليار دولار . وكانت المانيا الغربية من بين هذه الدول حيث أعلنت تعويم الدويتشى مارك فى ٩ مايو ١٩٧١ .

أمام نظام ((**التعويم غير النظيف**)) للعملة ، فيتمثل فى تدخل السلطات النقدية فى أسواق الصرف الأجنبى بائعة أو مشترية بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهدافا معينة ، فقد تدخل السلطات النقدية كبائعة لعملتها الوطنية بهـدف زيادة المعروض منها وبالتالى تخفيض قيمتها من اجل تخفيض أسعار صادراتها لزيـــادة الطلب العالمى عليها . وقد تدخل هذه السلطات النقدية كمشترية لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالى رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب الى الخارج حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها قد حقق فائضا .ومن الأمثلة الحية على ذلك قيام انجلترا خلال الفترة ١٩٣٢ — ١٩٣٧ بفتح حساب خاص لمعادلة أسعار الصرف بلغت قيمته ٥٥٠ مليون جنيه استرلينى . وفى خلال هـــذه الفترة تم شراء الذهب والعملات الأجنبية بواسطة هذا الحساب بهدف زيادة عرض الاسترلينى وبالتالى تخفيض قيمته الخارجية لزيادة الطلب العالمى على الصادرات الانجليزية رغبة من السلطات النقدية تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات البريطانى . ثم قامت انجلترا فى مايو ١٩٣٨ باتخاذ اجراءات مضادة للاجراءات الســابقة ممثلة فى بيع الذهب والعملات الأجنبية عن طريق هذا الحساب الخـــاص رغبـــة فى تخفيــض عرض الاسترلينى وزيادة الطلب عليه وبالتالى رفع قيمة الجنيه الاسترلينى فى أســـواق الصرف الأجنبية . وكان الهدف من وراء هذا الاجراء هو رغبة السلطات الانجليزية فى ايقاف تدفق رؤوس الأموال الوطنيـــة الى الخارج واجتـــذاب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج . وغنى عن البيان أن انجلترا لجأت الى هذه الاجراءات التى تندرج تحت طائفة التعويم غير النظيف بهدف تحقيق مصالح معينة على حســـاب الاقتصاد العالمى مستغلة قوة مركزها الاقتصادى خلال تلك الفترة .

يوحى التحليل المتقدم أن سعر الصرف فى ظل نظام أسعار الصرف الحرة يميـــل كقاعدة عامة الى التقلب بدرجة كبيرة الأمر الذى يجعل مصير الاستقرار الاقتصادى

رهن بتحركات سعر الصرف على أن هناك نظريةظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى عرفت باسم « نظرية تعادل القوة الشرائية » The Purchasing Power Parity Thlory ومؤدى هذه النظرية أن هناك مستوى معين يتذبذب حوله سعر الصرف ، وهذا المستوى هو الذى يعادل بين القوة الشرائية لكل من العملتين . وتتناول فيما يلى هذه النظرية ، ثم نختتم تحليلنا لنظام سعر الصرف الحر ببيان مزايا وعيوب هذا النظاذ (تقييم النظام)

١٠٢٠٤٠٤ : نظرية تعادل القوة الشرائية :

افترضنا فى تحليلنا المتقدم لنظام اسعار الصرف الحرة على أن تغير سعر الصرف معطاة دون الاستفسار عن العوامل التى تحدد هذا السعر . وأشرنا جدلا الى أن هذا السؤال ذى مغزى وله مبرراته القوية فى ظل هذا النظام نظرا للصلة الوثيقة بين التقلبات فى أسعار الصرف وبين درجة الاستقرار الاقتصادى للدولة مما يدعونا الى التقدم خطوة نحو الأمام ودراسة العوامل المحددة لتغيرات سعر الصرف. ولقد ظهرت أولى المحاولات للاجابة على هذا التساؤل فى عام ١٩١٦ حين قدم لنا جوستاف كاسل Justaf Cassel نظريته المشهورة التى أطلق عليها اسم تعادل القوة الشرائية والتى حاول فيها أن يحدد العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية بين البلاد المختلفة(٢٥) .

وترى هذه النظرية أن التغيرات فى سعر الصرف تتحدد من خلال العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية فى البلاد أطراف التبادل الدولى . فسعر الصرف التوازنى بين عملتين هو السعر الذى يساوى بين القوة الشرائية لهما . ويتحقق هذا عند المستوى الذى يؤدى الى قيام التجارة الخارجية بين البلدين فى السلع فقط التى تتمتع فيها كل منها بميزات نسبية وفقا لنظرية النفقات النسبية ، ويتوقف اتجاه الهروب من النقد الوطنى لدولة من الدولتين الى السلع عموما(٢٦) .

وفى أبسط صورها تفترض نظرية تعادل القوة الشرائية بأن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة

---

(٢٥) J. Cassel, Theoretische Sozialökonomie, 5 Auffage Leipzig, 1932.

(٢٦) فؤاد هاشم : التجارة الخارجية والدخل لقومى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

الوطنية (الجنيه المصرى مثلا) ومستوى الاسعار العالمية مقدرا بالعملة الأجنبية (الدولار الأمريكى مثلا) ، فاذا افترضنا أن(٢٧) :

ف = سعر الصرف .

م = مستوى الاسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية .

ل = مستوى الأسعار العالمى مقدرا باحدى العملات العالمية .

فانه فى ضوء هذه المصطلحات يمكن صياغة المعادلة التالية :

$$ف = \frac{م}{ل} \quad \text{..................} \quad (1)$$

أو بصورة أخـــرى :

$$م = ف \times ل \quad \text{..................} \quad (2)$$

ومنطوق هذه النظرية بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سـعر الصرف مضروبا فى مستوى الأسعار العالمية . وكما هو معروف فان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار مثل الرقم القياسى لنفقات المعيشة أو الرقم القياسى لتجارة الجملة . ويمكن التعبير عن نظرية تعادل القـوة الشرائية مرة أخرى باستخدام الأرقام القياسية للأسعار على النحو التالى(٢٨) :

$$ف١ = ف. \times \frac{ع٢}{ع١}$$

حيث :

ف ١ = سعر الصرف الجديد .

ف. = سعر الصرف القديم .

ع ١ = الرقم القياسى للتغير فى الأسعار فى الدولة محل الدراسة (الأسعار المحلية) .

---

(٢٧) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 107.

(٢٨) فؤاد هاشم : التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥

ع ٢ = الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية .

فاذا كان سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولارات الأمريكية مثلا ٢ دولار = جنيه مصرى ، ثم ارتفعت الأسعار فى مصر بنسبة ٢٠٪ وفى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٦٠٪ فان :

ف. = ٢

ع ١ = ١٢٠٪

ع ٢ = ١٦٠٪

ويصبح سعر الصرف الجديد ف ١ هو .

$$ف_1 = 2 \times \frac{\%160}{\%120} = 2\tfrac{2}{3}\ \text{دولارا امريكيا}$$

فمعنى ذلك أن سعر الصرف الجديد للجنيه المصرى قد زاد من سعر الصرف القديم بمقدار ٢/٣ دولار أمريكى .

ومن هنا يمكن الاستنتاج بأن نظرية تعادل القوة الشرائية تنطق بأن ارتفاع مستوى الاسعار المحلية بالمقارنة بمستوى الأسعار العالمية فى ظل افتراض سعر معين للصرف انما يؤدى الى ارتفاع سعر الصرف تلقائيا . وتفسير ذلك أن الارتفاع الحادث فى مستوى الأسعار المحلية مقارنا بمستوى الأسعار العالمية يؤدى الى زيادة كل من الواردات والطلب على الصرف الأجنبى وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبى .

وتعتمد هذه الصياغة الأولى لنظرية تعادل القوة الشرائية على عدد من الفروض يمكن ايجازها فيما يلى(٢٩) :

(١) تفترض النظرية العلم بسعر الصرف التوازنى .

(٢) تفترض النظرية عدم حدوث حركات لرؤوس الأموال يعتد بها خلال الفترة التى تحدد تغير سعر الصرف فيها .

---

(٢٩) جودة عبد الخالق : مدخل الى الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ١١٩ .

(٣) تفترض النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد القومى تنعكس على تكاليف الانتاج (العرض) وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب) .

(٤) تفترض النظرية عدم تدخل الدولة فى التجـــارة الخارجية سـواء بفرض القيـــود الجمركية أو غير الجمركية ، أى أنها تفترض حرية التجــارة الخارجية .

وفى ضوء هذه الفروض التى تعتمد عليها نظرية تعادل القــوة الشرائية فانه يمكن توجيه الانتقادات التالية الى هذه النظرية(٣٠) :

- تعتمد نظرية تعادل القوة الشرائية على حساب الأرقام القياسية للأسعار وتتعرض بالتالى لكل النواقص التى تكمن فى حساب هذه الأرقام القياسية ومن حيث نوع الرقم القياسى المستخدم .

- تعتمد هذه النظرية على سعر الصرف القديم وتنطلق منه لتحاول الوصول الى سعر جديد يدخل على السعر القديم التغيرات الضرورية اللازمة لمقابلة التغير النسبى فى الأسعار . معنى هذا انها تفترض أن سعر الصرف القديم كان سعرا توازنيا قبل حدوث التغيير فى الأسعار وهو فرض غير سليم . والنتيجة أن طريقة حساب سعر الصرف الجديد فى هذه النظرية تنقل اليه كل العيوب والأخطاء التى كانت كامنة فى السعر القديم .

- تفترض هذه النظرية أن أسواق الصرف تسودها شروط المنافسة الكاملة وهو أمر غير صحيح بالنسبة لكثير من أسواق الصرف فى عالم اليوم ، بل ومنذ الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى فى سنوات الثلاثينات .

- تقف النظرية عاجزة عن تفسير التحول فى الطلب الدولى وفى حركات رؤوس الأموال وأثر التغييرات فى الطرق الفنية للانتاج وغير ذلك من الأمور التى تؤثر فى معدلات التبادل الدولية . وكان من نتيجة ذلك أن اعتبرت النظرية نظرية خاصة تفسر ظروفا معينة ولا تقدم تفسيرا عاما لأسعار الصرف .

وأمام هذه الانتقادات حاول فريق من الكتاب تعديل الصياغة الأولية المبسطة لنظرية تعادل القوة الشرائية مع اتخاذ عنصر الزمن فى الحسبان بحيث تجرى المقارنة

---

(٣٠) فؤاد هاشم ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سابق ، ص ٥٢٦ .

بين كل من سعر الصرف ، مستوى الاسعار المحلية ومستوى الأسعار العالمية خلال فترتين زمنيتين هما ت ، ت+١ .

وفى ضوء هذا التعديل تحصل على المعـادلة التالية والتى تعبر عن نظرية تعادل القوة الشرائية(٣١) :

$$ف_{ت+١} : ف_{ت} = \frac{م_{ت+١}}{ل_{ت+١}} : \frac{م_{ت}}{ل_{ت}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٤)$$

حيث :

ف ت = سعر الصرف فى الفترة الزمنية الأولى .

ف ت+١ = سعر الصرف فى الفترة الزمنية الثانية .

م ت = مستوى الأسعار المحلية فى الفترة الزمنية الأولى .

م ت+١ = مستوى الأسعار المحلية فى الفترة الزمنية الثانية .

ل ت = مستوى الأسعار العالمية فى الفترة الزمنية الأولى .

ل ت+١ = مستوى الأسعار العالمية فى الفترة الزمنية الثانية .

وتدلنا المعادلة رقم (٤) على أن النسبة بين سعر الصرف فى الفترة الزمنيـة الثانية ت+١ وسعر الصرف فى الفترة الزمنية الأولى ت تعادل النسبة بين مستوى الأسعار المحلية فى الفترة الزمنية ت + ١ ومستوى الأسعار العالمية فى الفترة الزمنية ت + ١ مقسومة على النسبة بين مستوى الأسعار المحلية فى الفترة الزمنية ت ، ومستوى الأسعار العالمية فى الفترة الزمنية ت ، وذلك بغض النظـر عن ضرورة تطابق سعر الصرف فى كل فترة زمنية مستقلة مع النسبة بين مستويات الأسعـار فى الداخل والخارج .

غير أن المعادلة رقم (٤) لا تصبح صحيحة إلا اذا توافر الشرط التالى :

أن يكون الاختلاف بين سعر الصرف والنسبة بين مستويات الأسعار ثابتـا خلال الزمن . وهنا يتغير سعر الصرف بنفس مقدار تغير النسبة بين مستـويات

(٣١) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 97.

الأسعار . فاذا تغير مستوى الأسعار المحلية على سبيل المثال بمقدار أربعة أمثاله، ومستوى الأسعار العالمية بمقدار الضعف فان سعر الصرف الجديد يصبح ضعف سعر الصرف القديم .. حيث :

$$\frac{٤}{٢} \times ١ : ١ = ٢ : ١$$

ومعنى ذلك أن نظرية تعادل القوة الشرائية طبقا لصياغتها المعدلة فى المعادلة رقم (٤) تقيس الاختلافات فى درجات التضخم بين الدول المختلفة . فعملية المواءمة فى سعر الصرف ترجع الى أن ارتفاع مستوى الأسعار المحليـة يؤدى الى زيادة الطلب على واردات السلع الأجنبية وانخفاض عرض الصادرات الوطنية مما يؤدى الى زيادة الطلب على الصرف الأجنبى وانخفاض عرض الصرف الأجنبى

غير أن الصياغة المعدلة لنظرية تعادل القوة الشرائية تعرضت هى الأخرى بدورها الى الانتقاد ، فسعر الصرف لا يتغير فقط نتيجة لعدد من المتغيرات الذاتية المستقلة . ولبيان ذلك نفترض حدوث زيادة فى الدخل القومى . هذه الزيادة تؤدى بدورها الى ارتفاع كل من الطلب على السلع الوطنية والطلب على الواردات (السلع الأجنبية) فاذا كانت الواردات تتسم بأنها ذات مرونة كاملة ، فانه يمكن القـول أن زيادة الطلب عليها لن يصاحبه زيادة فى أسعار الواردات ، ومعنى ذلك أن سعر الصرف يرتفع فى هذه الحالة دون أن يناظره تغير فى النسبة بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية .

بل ان الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ، ذلك انه يمكن القول انه فى الامكـان تغير العلاقة النسبية بين مستويات الأسعار المحلية والعالميـة دون أن يناظرهـا تغيرات فى سعر الصرف . فعلى سبيل المثال اذا شهدت صناعات التصدير تقـدما تكنولوجيا ، فان منحنى عرض الصادرات ينتقل الى اسـفل . أما منحنى عرض الصرف الأجنبى قد يبقى دون تغيير (ثبـات قيمة الصادرات) اذا كانت مرونة الطلب على الصادرات تعادل الواحد الصحيح . ففى هذه الحالة فان انخفـاض أسعار الصادرات يصاحبه ارتفاع كمية الصادرات بنفس النسبة ونتيجة لذلك يبقى سعر الصرف ثابتا دون تغيير الأمر الذى يخالف النتائج التى توصلت اليها نظرية تعادل القوة الشرائية والمتمثلة فى صورة تغير سعر الصرف نتيجة لتغيير العـلاقة النسبية بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية .

وفى ختام استعراضنا لنظرية تعادل القوة الشرائية يمكن القول أن تغيرات

العلاقة النسبية بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية لا تشكل العامل الوحيد الذى يحدد سعر الصرف ، وانما يعتبر أحد العوامل الهامة التى تشترك فى تحديد سعر الصرف .

٢٠٢٠٤٠٤ : تقييم نظام اسعار الصرف الحرة :

ينقسم فكر التجارة الخارجية بين مؤيدين ومعارضين لنظام اسعار الصرف الحرة . ويبنى المؤيدون وفى طليعتهم ملتن فريدمان M. Friedman ، هابرلار Haberler ، وجروبل Grubel وجهة نظرهم على الحجج التالية (٣٢) :

- تتكفل قوى السوق فى ظل نظام اسعار الصرف الحرة أو نظام تعويم العملات فى أحداث التغيرات اللازمة فى سعر الصرف للقضاء على الخلل فى ميزان المدفوعات . فكما اشرنا من قبل فانه فى حالة وجود فائض فى ميزان المدفوعات فان الطلب على الصرف الأجنبى يكون اقل من عرضه ويدفع هذا العرض الفائض سعر الصرف الى الانخفاض (سعر العملة الى الارتفاع) وبالتالى ارتفاع اسعار الصادرات الوطنية مما يخفض من الطلب عليها ، ويخفض من سعر الواردات مما يزيد من الطلب الفعلى ويؤدى فى النهاية الى القضاء على الفائض فى ميزان المدفوعات . وفى حالة وجود عجز فان القوى السابقة تتغير فى اتجاه عكسى حتى ينتفى العجز فى ميزان المدفوعات .

- اعفاء البنوك المركزية فى دول العالم المختلفة من عبء التدخل فى أسواق الصرف للتاثير على القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية لرفع اسعار عملاتها فى حالة الانخفاض او تخفيض اسعار عملاتها فى حالة الارتفاع . ولا شك ان هذا التدخل يكلف البنوك المركزية مبالغ طائلة فى ظل نظام تعويم العملات المطبق حاليا فى صورة قاعدة الصرف بالدولار .

- عدم الحاجة الى احتفاظ البنوك المركزية فى دول العالم المختلفة باحتياطيات نقدية فى صورة ذهب وعملات اجنبية لعدم تدخلها فى الصرف الأجنبى كمارضة لو طالبة لعملتها .

(٣٢) وجيه شندى : المدفوعات الدولية وازمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ٣٣ ـ ٣٥ .

● لعل اكبر الحجج المؤيدة لنظم تعويم العملات هو عدم اضطرار الدول المطبقة لهذا النظام الى تكييف سياساتهـا النقدية والمـالية لمتطلبـات التوازن الخارجى لميزان المدفوعات ، أو الالتجاء الى اتبـاع سياسات تجارية تقييدية لتقييد واردات الدولة من الخارج أو تتدفق رؤوس الأموال من الخارج أو الى الخارج .

من هنا يمكن للسلطات النقدية والمـالية توجيه سياساتها النقدية والمـالية لمواجهة متطلبات التوازن الاقتصادى الداخلى المتمثل فى تحقيق التوظف الكامـل لعناصر الانتاج .

ويقابل هذه الحجج المؤيدة لنظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة طائفة أخرى تعارض هذا النظام نظرا لوجود العديد من المساوىء التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

●● تعرض الاستقرار الاقتصادى الداخلى لهزات عنيفة كرد فعل للتقلبات فى أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة . فهذا النظام يدافع عن الفلسفة القائلة انه اذا كان من الضروري أن تتغير أسعار ما للمحافظة على التوازن فلتكن أسعار الصرف هى الضحية على مذابح الاستقرار . وكذا يتبـادل التوازن الاقتصادى الداخلى والتوازن الخارجى مكانيهما . أو بعبارة أخرى يتبادل الاستقرار فى الأسعار الداخلية مع استقرار أسعار الصرف لكليهما(٣٣) .

●● تعرض عمليات التصدير والاستيراد لمخاطر اقتصادية نظرا لاحتمالات تغيير سعر الصرف بين وقت التعاقد ووقت التسليم ، ويخلق هذا الوضع حالة من عدم الثقة فى المعاملات الاقتصادية الخارجية .

●● يؤدى الأخذ بنظام تعويم العملات الى نقص فى حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل بسبب وجود عنصر عدم التأكد من استقرار قيمة الأموال المسـتثمرة فى الخارج وعائد هذه الاستثمارات فقد تؤدى الموجات التضخمية والانكماشية الى الغاء العائد الفعلى من استثمار رؤوس الأموال طويلة الأجل فى الخارج . فقد أثبتت تجارب الأعوام التالية لأزمة الطاقة فى العالم انه على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة الى حوالى ١٢٪ سنويا فى انجلتـرا الا أن رؤوس الأموال المستثمرة فى لندن تحقق فوائد سلبية Negative Interest Rate

---

(٣٣) فؤاد هاشم : التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سابق ص ٢٢٢ .

بالنظر الى الانخفاض الذى حدث فى قيمة الجنيه الاسترلينى بمقدار ١٠٪ عام ١٩٧٥ ، ووجود تضخم ارتفعت معدلاته الى ما يزيد عن ١٨٪ . من هنا فان رؤوس الأموال تخشى الاستثمار فى أسواق معينة وتنتقل تبعا لذلك انتاجية رأس المال .

● تؤدى التقلبات فى أسعار الصرف الى تشجيع حركات المضاربة التى تؤدى الى المبالغة فى رفع أو خفض قيمة العملة اذ يفسر المضاربين ارتفاع قيمة العملة على أنه مقدمة لارتفاع جديد فيقبلون على شرائهـا متجهين بذلك بسعرها الى الارتفاع . وعلى العكس يفسر المضاربون انخفاض سعر العملة على أنه مقدمة لانخفاض جديد فيعمدون الى بيعها متجهين بذلك بسعرهـا الى الانخفاض . ومن الواضح أن تدخل الدولة فى مثل هذه الحالات يعتبر ضرورة لا محيص عنها للحد من اتساع تقلبات أسعار الصرف وهو ما يحمل البنوك المركزية عبئا ماليا لتدخلها فى أسواق صرف عملاتها .

٤-٣-٢ : نظام الرقابة على الصرف :

لقد ظهر نظام الرقابة على الصرف على نطاق واسع لم يعهده العالم من قبل فى غمار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى فى الفترة ١٩٢٩ ـــ ١٩٣٣ عندما انتشر العمل به فى المانيا ودول أوربا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية . ففى ابان هذه الأزمة شهد العالم انهيار قاعدة الذهب الدولية وحدوث اختلال كبير فى المدفوعات الدولية للأسباب التالية(٣٤) :

● سببت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى حدوث انكماش فى حجم التجارة الخارجية الأمر الذى انعكس فى وجود عجز كبير ومستمر فى موازين مدفوعات هذه الدول .

● أثرت الأزمة على اقتصاديات أكبر دولتين مقرضتين فى ذلك الحين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكان من نتيجة ذلك قلة تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل من هاتين الدولتين الى الدول التى تعانى من عجز فى موازين مدفوعاتها والاعتماد كبديل لذلك على القروض قصيرة الأجل للوفاء بالتزاماتها الخارجية .

---

(٣٤) وجيه شندى : المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

● هروب رؤوس الأموال من كثير من الدول لعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية بهدف ايجاد أسواقا نقدية أكثر أمنا واستقرارا .

وكنتيجة لانهيار قاعدة الذهب الدولية وحدوث اختلال كبير فى موازين مدفوعات العديد من الدول انقسمت دول العالم الى مجموعتين :

المجموعة الأولى : تضم هذه المجموعة تلك الدول التى لجأت الى نظام أسعار الصرف الحرة ورغبة منها في الابقاء علي قابلية عملاتها للتحويل . ولقد اعتمدت دول هذه المجموعة على ما اطلقنا عليه من قبل « أموال موازنة الصرف » لتخفيف حدة التقلبات الفجائية أو القصيرة الأجل فى قيمة عملاتها ، ولقد سبق أن تناولنا هذا النظام بالتفصيل .

المجموعة الثانية : تضم هذه المجموعة تلك الدول التى فرضت نظام الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي كوسيلة لحماية القيمة الخارجية لعملاتها ومكافحة الآثار المترتبة على عمليات المضاربة وهروب رؤوس الأموال القصيرة الأجل وسوف يكون هذا النظام هو موضوع الصفحات التالية .

ويعرف نظام الرقابة على الصرف بأنه عبارة عن الاشراف الحكومى المنظم على سوق الصرف الأجنبى ، أى على عرض الصرف الأجنبى والطلب عليه فى هذه الدولة، وتتلخص قواعد اللعبة فى ظل هذا النظام فيما يلى(٣٥) :

●● عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية الى العملات الأخرى الا فى ظل القواعد المنظمة التى تضعها الدولة .

●● اخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة .

●● اختفاء سوق الصرف الأجنبى بمعناه المعروف عند الحديث عن قاعدة الذهب الدولية أو نظام تعويم العملات . فعلى الرغم من اختلاف قواعد اللعبة فى ظل هذين النظامين ، الا انه يوجد سعر واحد للصرف الأجنبي ، أما فى ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي فانه يوجد فى الغالب اكثر من سعر للصرف ، وبالتالى لأكثر من سوق للصرف الأجنبى .

(٣٥ جودة عبدالخالق ، مدخل الي الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ص ١٢٠ .
ـ أبو بكر متولى ، الاقتصاد الخارجى ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

٤-٣-١-١ : أهداف نظام الرقابة على الصرف الأجنبى :

أشرنا حالا الى أن العديد من الدول لجأت ابان الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى الي نظام الرقابة علي الصرف الأجنبي بغية معالجة الخلل فى ميزان المدفوعات الدولية ومع ذلك تجب الاشارة الى أن تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات يعتبر أحد الأهداف التى يسعى نظام الرقابة على الصرف الى تحقيقها وليس كلها . وفى هذين المجالين يمكن تلخيص أهداف الرقابة على الصرف فيما يلى(٣٦) .

- من الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة على الصرف المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية Overvalued وتتحصل الوسيلة التى ذلك فى قيام السلطات النقدية بتقييد الطلب على الصرف الأجنبى بما يتناسب مع القدر المتاح منه وهو ما يؤدى الى وجود جزء من الطلب الداخلى على الصرف الاجنبى دون اشباع . وتلجأ السلطات النقدية أيضا الى هذا النظام لعدم رغبتها فى تخفيض قيمة العملة الى المستوى الذى يحقق التوازن المنشود فى سوق الصرف الأجنبى .

- تستخدم الرقابة على الصرف بهدف حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف حيث يراد استعماله فى تمويل استيراد سلع ينتج مثلها فى الداخل أم عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التى يراد الحصول عليها لنفس الغرض .

- كذلك تستخدم الرقابة على الصرف بهدف دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة عن طريق اعطاء معاملة تفضيلية للواردات الأساسية التى تخدم مشروعات التنمية الاقتصادية ، ومن الوسائل التى تخدم هذا الهدف أيضا استخدام الرقابة على الصرف للحد من استيراد السلع الكمالية أو او غير الأساسية اقتصادا فى استخدام العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد سلع الاستهلاك الأساسية وسلع الانتاج اللازمة لتنفيذ خطط التنمية .

- تنمية الاحتياطى النقدي من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل سواء كان ذلك فى صورة فرض ضريبة على بيعها ومنح علاوة بمناسبة

---

(٣٦) محمد زكى شافعى : مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ ـ ١٩١ .
ـ وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ٣٩ ـ ٤٤ .
ـ سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ ـ ٢٤١ .

شرائها بما يترتب على من ذلك ارتفاع السعر الفعلى لهذه العملات عن السعر الرسمى المقرر لها .

- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية الى الميادين التى تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع احتياجات السياسات الاقتصادية للدولة . كذلك تستخدم للسيطرة على هجرة رؤوس الأموال من الداخل الى الخارج .

- يستخدم نظام الرقابة على الصرف كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية للدولة التى تتبعه ويتأتى تحقيق هذا الهدف باتباع الوسائل التاليـــة :

١ — تحديد الأولويات التى ستتبع فى تخصيص استخدام الصرف الأجنبى وفى هذه الصدد تحاول الدولة التفرقة بين الأنواع المختلفة لاستخدام الصرف الأجنبى ، فقد تميز الدولة بين الطلب على الصرف الأجنبى بسبب دفع قيمة واردات السلع من الخارج أو دفع قيمة الخدمات المختلفة الى الخارج أو تحويل رؤوس الأموال الوطنية الى الخارج .

٢ — تحديد من له الحق فى الحصول على الصرف الأجنبى طبقا للاولويات التى تضعها السلطات المهيمنة على رسم السياسات الاقتصادية للدولة .

٣ — كيفية تخصيص القدر المتاح من الصرف الأجنبى بين بلاد العالم المختلفة عن طريق تفضيل الاستيراد من بعض الدول أو الحد من الاستيراد من البعض الآخر .

- تشجيع السياحة فى الدولة عن طريق شراء الصرف الأجنبى المتحصل عن معاملات السياحة بسعر أعلى من متوسط الأسعار التى يشترى بمقتضاها المتحصل عن غيرها .

- من أهداف الرقابة على الصرف أيضا تحقيق أهدافا سياسية أوممارسة الضغوط الاقتصادية . ومن أبرز الامثلة على ذلك ما سعت اليه دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من فرض الحصار الاقتصادي على مصر بتجميد أرصدتها الخارجية عقب تأميم قناة السويس ومثاله أيضا ما عمدت اليه ألمانيا خلال الثلاثينات من هذا القرن من تعزيز استعدادها للحرب

بما لها منطقة اكتفاء ذاتي من الدول المجاورة لها والتى توصلت للسيطرة عليها عن طريق استخدام بعض أساليب الرقابة على الصرف

٢٠٣٠٤٠٤ ـ تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي

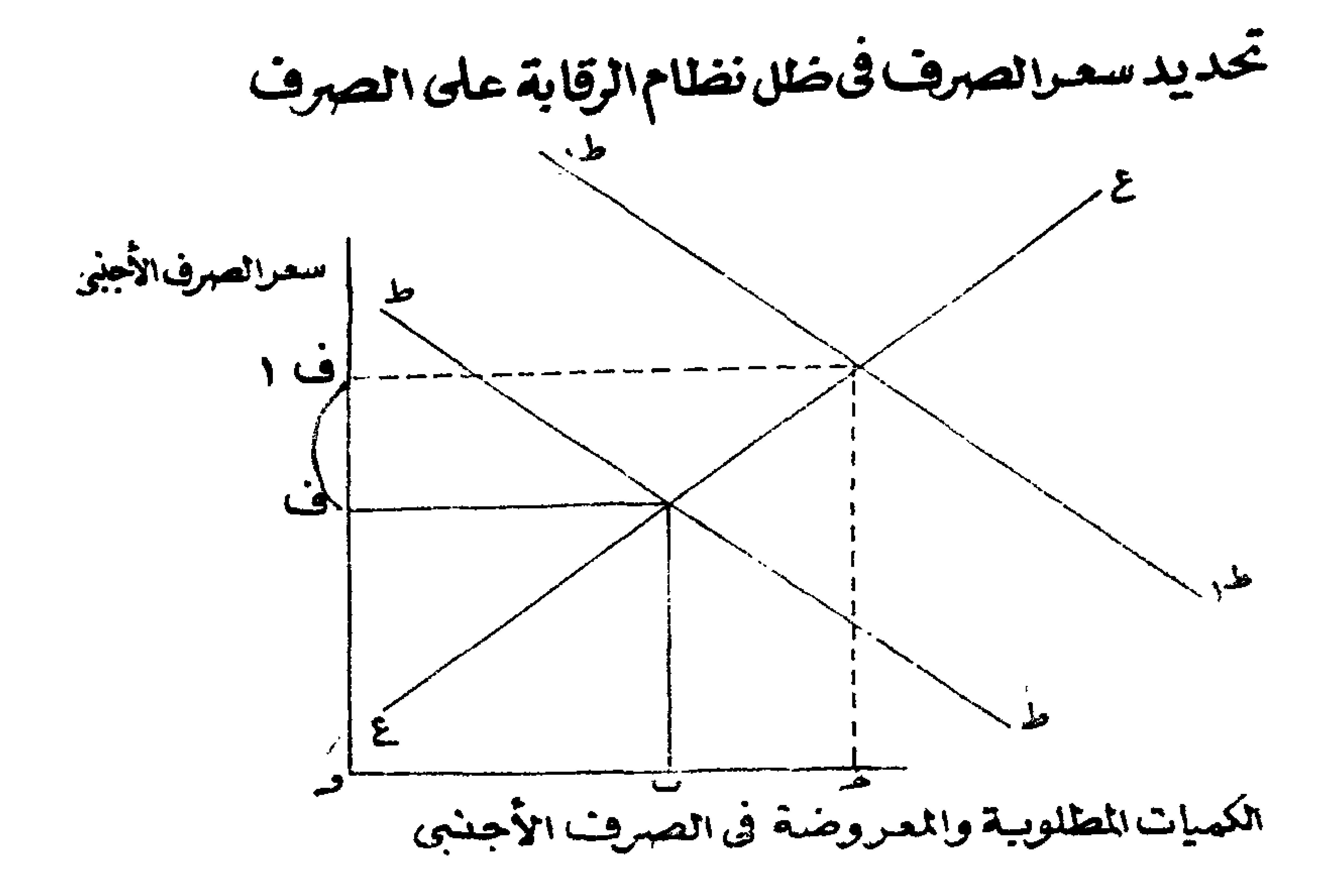
رأينا فيما سبق كيف يتحدد سعر الصرف التوازني والذى يتحدد عنده التوازن بين عرض الصرف الاجنبى والطلب عليه سواء تعلق الأمر بقاعدة الذهب الدولية أو نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة . ويتفق نظام الرقابة على الصرف مع كل من النظامين السابقين فى هذه الناحية ، غير أن وجه الخلاف ينحصر فى الكيفية التى يتحقق بها التوازن فى ظل هذه الأنظمة الثلاثة .

فلقد رأينا أنه فى ظل نظام سعر الصرف الثابت يتحقق التوازن بين العرض والطلب فى سوق الصرف الأجنبى على أساس ثبات أسعار الصرف وضمان حرية العملات بين بعضها والبعض الآخر ، وهنا تقف السلطات النقدية على استعداد دائم لتدعيم سعر الصرف الثابت للعملة عن طريق بيع الذهب وشرائه مع الاعتراف بحرية تصديره واستيراده بلا قيد ولا شرط . ولا يختلف نظام سعر الصرف الحر عن نظام سعر الصرف الثابت من ناحية ضمان حرية تحويل العملات بين بعضها البعض الآخر دون قيد أو شرط الا أن وجه الخلاف بين هذين النظامين ينحصر فى أن السلطات النقدية تترك أمر تحديد سعر الصرف عادة لقوى العرض والطلب فى سوق الصرف الأجنبي .

ويختلف الامر بالنسبة لنظام الرقابة على الصرف حيث لا يترك أمر تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب فى سوق الصرف الأجنبى ، وانما تلجأ السلطات النقدية إلي التدخل الاداري المباشر بحيث تحل اللوائح والتصاريح والقوانين محل قوي السوق في تخصيص الصرف الأجنبي على وجوه الاستخدامات المختلفة بحيث تتساوى الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبى مع الكمية المعروضة منه عند سعر الصرف الذى تختاره السلطات النقدية والذى تعتقد أنه يخدم تحقيق الأهداف المرجوة من الرقابة على الصرف . وتزداد الفكرة وضوحا فى حالة الاستعانة بالشكل البياني رقم (٥) . فعلى المحور الأفقي نقيس الكميات المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبى (الدولار الأمريكي طبقا لمثالنا) ، وعلى المحور الرأسى يقاس سعر صرف الجنيه المصرى بالدولار الأمريكي . أما المنحنى ط ط فيمثل جدول الطلب على الصرف الأجنبى والمنحنى ع ع يمثل جدول عرض الصرف الأجنبى ويمثل سعر الصرف (هـ ف) سعر

الصرف التوازنى ، (ف ر) سعر الصرف فى ظل نظام الرقابة على الصرف . معنى ذلك أن سعر الصرف (و ف١) يمثل سعر الصرف الرسمى وهو يزداد عن سعر الصرف التوازنى بالمقدار (ف ف١) . وعند سعر الصرف الرسمى نجد أن هناك فجوة بين الكميات المطلوبة والممثلة بالمسافة (و جـ) والمعروضة والممثلة بالمسافة (و ب) هذه الفجوة تقدر بالمسافة (ب جـ) . ولتحقيق الأهداف التى يسعى اليها نظام الرقابة على الصرف ترى السلطات النقدية أن سعر الصرف التوازنى ليس هو السعر المناسب . لذلك تقوم بعملية تقنين Rationing للكمية المتاحة من الصرف الأجنبى على طالبيه فى حدود الكمية المتاحة منها عند سعر الصرف الرسمى . غير أنه نجدر الاشارة الى أن اتباع الدولة لنظام الرقابة على الصرف الأجنبى من خلال الاشراف الادارى المباشر على عمليات الصرف الأجنبى ، وبالتالى تقييد حرية الأفراد فى التعامل فى سوق الصرف الأجنبى من شأنه أن يؤدى فى نهاية المطاف الى ظهور السوق السوداء . وتفسير ذلك أن المتعامل فى السوق السوداء معرض للوقوع تحت طائلة القانون مما يدفع بسعر الصرف فى السوق السوداء الى الارتفاع عن السعر الرسمى. ويمكن اعتبار الفرق بين سعر الصرف التوازنى وسعر الصرف السائد فى السوق السوداء تأمينا ضد المخاطرة التى يتحملها المتعامل فى السوق السوداء .

شكل رقم (٥)



الفصل الخامس

التوازن الاقتصادى الخارجى

١٠٥ - تمهيد

رأينا فى الفصل الثالث من هذا المؤلف ان كلا من التعادل الحسابى والتوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات ليس شيئا واحدا . فبينما ينصرف التعادل الحسابى لميزان المدفوعات الى ان ايرادات الدولة من الصرف الأجنبى تتكافأ بحكم طبيعة الأشياء مع مدفوعاتها من الصرف الاجنبى خلال أى فترة من الزمن ، الا أن التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات يركز النظر على بنود معينة دون غيرها بحيث يجعل من تلك البنود المحور الارتكازى للتطلع فى ماهية التوازن الاقتصادى الخارجى . فلقد اعتمدنا فى تحديد تلك البنود عن طريق تقسيم كل بنود ميزان المدفوعات أفقيا الى قسمين :

معاملات اقتصادية فوق الخط ، ومعاملات اقتصادية تحت الخط . وعليه قررنا أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل فى ميزان المدفوعات سواء أكان فى صورة فائض أو فى صورة عجز ، أما المعاملات الاقتصادية الواقعة أسفل الخط فهى عبارة عن مجموعة الاجراءات التى تتخذها السلطة الاقتصادية حول مصير مجموع هذه المعاملات وتعد فى الوقت ذاته بمثابة رد فعل هذه السلطات فى التصرف فى المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط التى يوجد بها فائض أو عجز . ولنتهينا الى القول بأنه فى حالة وجود عجز أو فائض فان ميزان المدفوعات يكون فى حالة اختلال ، ويدل ذلك فى الوقت ذاته على عدم استقرار المركز الاقتصادى الخارجى للدولة قيد البحث .

ويفرق المنظرون بين عدد من أنواع الاختلال فى ميزان المدفوعات وفقا لأسباب حدوثها . هذه الأنواع يمكن ايجازها فيما يلى(١) .

● **الاختلال العارض :**

يمكن القول بصفة عامة أن هذا النوع من الاختلال يحدث نتيجة لظروف طارئة مثل الظروف الطبيعية بالنسبة للحاصلات الزراعية والكوارث التى تصاحب الحروب

---

(١) العشرى حسين درويش ، التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ ــ ١٢٥ .
ــ محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٢٢٣ ــ ٢٣٥ .

والزلازل التى تؤدى بالكثير من الحاصلات الزراعية والمنشآت والمصانع . وهـــذا النوع من الاختلال لا يعدو أن يكون مؤقتا ويزول بزوال الأسباب المؤدية اليه .

● **الاختلال الموسمى :**

أما اذا ركزنا النظر على فترة تقل عن سنة ، فاننا يمكن أن نجد نوعا آخر من الاختلالات التى تصيب ميزان المدفوعات يعرف بالاختلال الموسمى لميزان المدفوعات، وتتضح صورة هذا النوع على وجه خاص فى البلاد المنتجة للحاصـــلات الزراعيـــة والمواد الأولية والتى تقوم بتصدير منتجاتها فى فترة معينة من السنة . ومن الممكن نظريا أن يتلاشى هذا النوع من الاختلال على مدار الســنة بحيث تعــوض زيادة الصادرات فى فترة معينة نقصانها فى فترة أخرى .

● **الاختلال الدورى :**

يرتبط هذا النوع من الاختلال بالدورات الاقتصادية التى تتميز بها اقتصاديات دول السوق الحر . فالتقلبات الاقتصادية تنتقل من دولة الى اخرى عبر التجـــارة الخارجية . فحدوث الرواج الاقتصادى فى احدى الدول يؤدى الى زيادة وارداتها من العالم الخارجى ، مما يؤدى الى زيادة الانتاج والتوظف فى تلك البلاد المصـــدرة لها والعكس صحيح فى حالة الكساد الاقتصادى ، حيث يؤدى الى انخفاض مســـتويات الانتاج والتوظف ، وبالتالى انخفاض الطلب على الواردات من العالم الخارجى ... غير أنه لما كانت مراحل الدورة الاقتصادية المعروضة لا تحدث فى وقت واحد فى كل الدول أطراف الاقتصاد العالمى ، كما انها لا تتم بنفس الدرجة ، فضلا عن تفاوت درجة مرونة الصادرات والواردات فان الاثار الطبيعية لكل ذلك هى احداث آثار متفاوتة على موازين مدفوعات مختلف الدول ، ومن هنا يحدث الاختلال فى هـــذه الموازين .

● **الاختلال الهيكلى :**

يعد هذا النوع من الاختلال اختلالا جوهريا حيث تظل أسبابه قائمة وباقيـــة دون زوال . وهو بهذه الصفة ليس اختلالا طارئا كالنوع الأول والذى سبق الحديث عنـــه .

ويرجع هذا النوع من الاختلال الى احد ــ أو بعض العوامل التالية :

● تغير هيكل الطلب الخارجى وتحوله الى بعض السلع على حساب البعض الآخر ، ومن الأمثلة الحية على ذلك ما سجلة الاقتصاد العالمى من تحول

الطلب الدولى من الفحم الى البترول ، ومن الالياف الطبيعية الى الألياف الصناعية .

- التغييرات التى تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة والتى تؤدى بالتالى الى اختلاف المزايا النسبية بين الدول (قانون النفقات النسبية) . فالتطورات التكنولوجية من شأنها أن تؤدى الى اكتساب احدى الدول لمزايا الطلب الخارجى على صادراتها من تلك المنتجات ، وهو ما يؤدى بالتالى الى حدوث اختلال فى موازين المدفوعات .

- ارتفاع مستويات الدخول لاحدى الدول كما هو الحادث فى الدول الأعضاء في منظمة الأوبك ، الأمر الذى يرفع من طلبها الخارجى على الواردات مما يؤدى الى حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات .

- حدوث تغيير فى الأصول التى تمتلكها احدى الدول فى العالم الخارجى ، الأمر الذى يصحبه تغير العائد الذى تحصل عليه من العالم الخارجى ، وبالتالى حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات . ومن أوضح الأمثلة على ذلك ايران أثناء حكم الشاه .

٢٠٥ ـ أسباب اختلال التوازن الاقتصادى الخارجى :

من السهل علينا فى ضوء دراستنا المتقدمة للنظريات البحتة فى التجارة الخارجية ، ودراستنا المتقدمة للعلاقات النقدية الدولية أن نستنتج العوامل المختلفة المؤدية الى اختلال ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية (التوازن الاقتصادى الخارجى) .. وبصفة عامة يمكن القول بوجود علاقة دالية بين حجم التجارة الخارجية والعوامل الثلاث التالية : تغير مستوى الأسعار ، تغير سعر الصرف الأجنبى ، تغير مستوى الدخل . وفيما يلى شرحا مختصرا لهذه العوامل الثلاثة(٢).

٢٠٥.١ ـ تغير مستوى الأسعار :

يترتب على حالات التضخم أو الانكماش التى تصيب احدى الدول تغيرات مناظرة فى مستويات الأسعار المحلية والعالمية ففى حالة التضخم فان الزيادة المقترنة

---

(٢) فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٨ .
ـ سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٢ .

بمستويات الأسعار المحلية من شأنها التأثير على حجم الصادرات والواردات (وذلك بفرض بقاء العوامل الأخرى على . حالها) . فالنتيجة الطبيعية لهذا التغيير هى انخفاض الطلب الخارجى على الصادرات ، وزيادة الطلب الداخلى على الواردات الأمر الذى يؤدى الى حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات (التوازن الاقتصادى الخارجى) أما اذا اصبحت الدولة محل الدراسة بحالة من الانكماش فان انخفاض مستوى الأسعار المحلية من شأنه أن يؤدى الى انخفاض الطلب على الصادرات ، وزيادة الطلب على الواردات وبطريقة مماثلة يمكن الوصول الى ان حالات التضخم والانكماش وما يصاحبها من تغيرات مناظرة فى مستويات الأسعار العالمية من شأنها ان تؤدى الى احداث تغيرات مماثلة فى حجم الصادرات والواردات للدولة قيد البحث ، وهو ما يؤدى الى حدوث اختلال فى موازين المدفوعات .

بناء على ذلك يمكن أن نقرر أن كمية صادرات وواردات دولة معينة تتوقف على مستوى الأسعار بالداخل مقارنا بمثيله فى الخارج .

٢.٢.٥ ـ تغير سعر الصرف الأجنبى :

ذكرنا فى الفصل الرابع ان سعر الصرف الأجنبى يتولى الربط بين مستويات الأسعار المحلية فى بلاد العالم المختلفة ، فاذا كان سعر الصرف الأجنبى أعلى من المستوى الذى يتفق مع الأسعار السائدة فى الداخل ادى هذا الى ظهور عجز فى ميزان المدفوعات . وعلى العكس من ذلك اذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة العملة المحلية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة فى الداخل فى علاقتها بالأسعار فى الخارج ادى هذا الى ظهور فائض فى ميزان المدفوعات . ويطلق على الحالة الأولى « تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته » Overvaluation وعلى الحالة الثانية « تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته » Undervaluation

ويؤدى تقييم السعر الصرف بأعلى من قيمته (الحالة الأولى) الى جعل السلع المستوردة أرخص فى نظر المستهلك المحلى ، والسلع المحلية المصدرة الى الخارج أعلى فى نظر المستهلك الأجنبى . والنتيجة المنطقية لهذا الوضع هى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ، وبالتالى حدوث اختلال سالب فى ميزان المدفوعات . اما تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته من شأنه أن يجعل السلع المستوردة اغلى فى نظر المستهلك المحلى ، والسلع المصدرة أرخص فى نظر المستهلك الأجنبى ، الأمر الذى يؤدى الى حدوث اختلال موجب فى ميزان المدفوعات ـ ومن ابرز الأمثلة على الحالة الأولى حالة الاسترلينى عندما تحددت فى عام ١٩٢٥ بعد عودة انجلترا الى نظام الذهب عند حد التعادل الذهبى الذى كان سائدا قبل الحرب العالمية الأولى وتبين بعد

ذلك ان هذه القيمة التى تقررت للاسترليني كانت أعلى مما يتفق ومستوى الأسعار الداخلية السائدة فى انجلترا فى ذلك الوقت . ولقد قرر الخبراء أن المغالاة فى قيمة الاسترلينى فى سنة ١٩٢٥ بلغت حوالى ١٠ ٪ وهو الأمر الذى أدى الى ان واجهت صناعات التصدير الانجليزية صعوبات عدة حيث جعل سعر الصرف الجديد السلع المستوردة من الخارج تبدو أرخص فى نظر المستهلك الانجليزي ، فى حين أن السلع الانجليزية المصدرة الى الخارج تبدو أغلى فى نظر المستهلك الأجنبى وكانت النتيجة لهذا الوضع زيادة الواردات الانجليزية وانخفاض الصادرات الانجليزية مما اضطر انجلترا فى نهاية الأمر الى الخروج عن نظام الذهب عام ١٩٣١ .

ومن أوضع الأمثلة على الحالة الثانية وهى حالة تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته هى حالة الدويتشمارك فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فلقد اتضح فيما بعد أنه قد تم تحديد سعر الصرف الألمانى عند قيمة تبين فيما بعد أنها كانت أقل مما يتفق مع امكانيات الانتاج الألمانى عام ١٩٤٨ .ولقد أدى هذا الوضع الى ان بدا انتاج الصناعة الألمانية أرخص فى نظر العالم الخارجى كما بدا أنتاج العالم الخارجى أغلى فى نظر المستهلك الألمانى . وترتب على ذلك حدوث زيادة فى الصادرات الألمانية ، وانخفاض فى الواردات الألمانية من العالم الخارجى ، وحقق ميزان المدفوعات الألمانى نتيجة لذلك فائضا ظل يتراكم حتى عهد قريب . واضطرت ألمانيا الغربية فى نهاية الأمر الى رفع قيمة عملتها الخارجية فى مارس ١٩٦١ بحوالى ٥ ٪ ، ثم الى تعويم المارك الألمانى عام ١٩٧١ .

٣٠٢٠٥ — تغير مستوى الدخل :

تؤدى زيادة مستويات الدخول فى الدولة قيد البحث الى زيادة انفاقها على الواردات ، كما ان انخفاض مستويات دخولها يؤدى الى انخفاض انفاقها على الواردات . وبالمثل فان زيادة مستويات الدخول فى الدول الأجنبية تؤدى عادة الى زيادة انفاقها على السلع والخدمات المحلية ، أى الى زيادة صادرات الدولة محل الدراسة الى العالم الخارجى ، كما أن نقص مستويات الدخول فى الدول الأجنبية يقترن عادة بانخفاض طلبها على السلع والخدمات المحلية ، أى بانخفاض صادرات الدولة قيد البحث الى الخارج .

وبالاضافة الى العوامل الثلاث السابقة توجد عوامل أخرى تؤثر فى حجم التجارة الخارجية ، وتسبب بالتالى اختلالا فى التوازن الاقتصادى الخارجى . ومن بين هذه العوامل تغير عدد المستهلكين الأجانب ، وتغير أذواقهم وتغير المستوى التكنولوجى الا انه من الملاحظ ان التغير فى هذه العوامل لا يتم عادة الا فى فترات زمنية متباعدة،

الأمر الذى يجعل من الممكن اعتبارها ثابتة عند دراسة العوامل المؤثرة فى التوازن الاقتصادى الخارجى .

وفيما يختص بالدول النامية فانه يمكن اضافة عامل آخر يسبب اختلالا فى موازين مدفوعاتها . فالتنمية الاقتصادية تقتضى زيادة واردات هذه الدول من السلع الانتاجية ومستلزمات الانتاج وغيرها من السلع التى يمكن أن نطلق عليها **« سلع التنمية »** .

وتستمر هذه الزيادة فى واردات سلع التنمية لفترة زمنية طويلة نسبيا ، ويتم تمويلها عن طريق قروض طويلة الأجل متعاقد عليها مقدما . كذلك فانه فى الكثير من الأحيان تضطر الدولة الى تمويل وارداتها تلك من خلال بنود الموازنة المعروفة بميزان المدفوعات . ويترتب على هذه الزيادة المضطردة حدوث اختلال هيكلى ، مزمن فى موازين مدفوعات الدول النامية .

وفى ضوء التحليل المتقدم يمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤدى الى احداث اختلال فى التوازن الاقتصادى الخارجى للدولة وهى : تغير مستويات اسعار السلع والخدمات ، تغير أسعار الصرف الأجنبية ، ثم تغير مستويات الدخول . من هنا أيضا يمكن أن نقرر أن استعادة التوازن الإقتصادى الخارجى يتطلب احداث تغيير فى هذه العوامل الثلاثة مجتمعة بحيث تحدث التغيير المطلوب فى ميزان المدفوعات .

٥-٣ — كيفية استعادة التوازن الاقتصادى الخارجى :

انتهينا من التحليل المتقدم أن كلا من التغيرات التى تحدث فى مستوى اسعار السلع والخدمات ، واسعار الصرف الأجنبى ، ومستويات الدخل تحدث اختلالا فى موازين مدفوعات الدول المختلفة . هذا الاختلال اما أن يكون موجبا فى صورة فائض فى ميزان المدفوعات أو سالبا فى صورة عجز فى ميزان المدفوعات . وكما أشرنا من قبل فان بعض المنظرين يطلق على الفائض توازنا اقتصاديا خارجيا موجبا ، وعلى العجز توازنا اقتصاديا خارجيا سالبا .

أما الآن فعلينا أن نبحث فى طرق كيفية استعادة التوازن الاقتصادى الخارجى للدولة محل الدراسة . بتعبير متكافىء ، فانه يجب علينا بيان كيف يؤدى وجود عجز أو فائض فى ميزان المدفوعات الى حدوث تغير فى مستويات الأسعار ، أو سعر الصرف الأجنبى ، أو مستوى الدخل . ثم كيف يساعد هذا التغير فى العوامل الثلاثة — كلها أو

بعضها — على ازالة الاختلال والعودة من جديد الى حالة التوازن الاقتصادى الخارجى(٣) .

نقطة الانطلاق اذن لدراسة كيفية استعادة التوازن الاقتصادى الخارجى هى ان حدوث عجز أو فائض فى ميزان المدفوعات من شأنه أن يحدث أثرا فى مستوى الأسعار وسعر الصرف الأجنبى ومستوى الدخل ، الا انه من غير المستطاع الأخذ بعين الاعتبار كل هذه التغييرات فى آن واحد . لهذا يتعين علينا تركيز النظر على عامل واحد مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها . وسوف نبدأ هذا التحليل بتركيز النظر على تغير مستوى الأسعار .

٥٠٣٠١ — تغيير مستوى الأسعار :

ينصرف التفسير التقليدى الذى سيطر على الفكر الاقتصادى منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٩١٤ تقريبا الى ان التوازن الاقتصادى الخرجى فى ميزان المدفوعات انما يتحقق فى ظل قاعدة الذهب الدولية — وما تقرره من ثبات أسعار صرف عملات الدول المشتركة — عن طريق ما تزاوله انتقالات الذهب الدولية من تأثير على مستويات الأسعار .

ويعتبر الاقتصادي المشهور دافيد هيوم D. Hume (١٧١١ — ١٧٧٦) أول من جذب الانتباه الى هذه العلاقة بين مستويات اسعار السلع والخدمات وعودة التوازن الاقتصادى الخارجى فى نظريته المعروفة بنظرية التوازن التلقائى . وقد قال بها ردا على الآراء التجارية السائدة فى عصره حيث كان التجاريين Mercantilists ينادون بوجوب ان تعمل الدولة على زيادة رصيدها من المعدن النفيس وذلك باخضاع التجارة الخارجية لقيود تكفل تحقيق التوازن الاقتصادى الخارجى الموجب ولقد تصدى هيوم لهذه السياسة حيث بين عدم جدواها مؤكدا على أن زيادة المعدن النفيس لا تعنى سوى زيادة كمية النقود وبالتالى ارتفاع مستوى اسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة لأسعار السلع والخدمات العالمية ، الأمر الذى يسفر عن ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات ومن ثم حدوث عجز فى ميزان المدفوعات . بعبارة أخرى ، فان الاختلال فى ميزان المدفوعات يؤدى الى احداث

---

(٣) راجع كل من : سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ — ٢٧٨ ، محمد زكى شافعى مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ — ١٦٢ ، فؤاد هاشم عوض التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ — ٢٢٠ ، العشرى حسين درويش التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ — ١٤٥ .

تغيرات في مستويات أسعار السلع والخدمات في الداخل والخارج بحيث تعود كل بلد تلقائيا الى توازنها الخارجي . ولقد اقتنع مفكرى الجيل الأول للنظرية التقليدية وهم آدم سميث ، ديفيد ريكاردو ، وجون ستيوارت ميل بنظرية هيوم فى التوازن الاقتصادى التلقائى وأصبحت هى النظرية التقليدية المعتمدة فى بيان القوى الاقتصادية التى تحقق التوازن الاقتصادى الخارجى كلما طرأ عليه اختلال . هذا هو الدافع وراء تسليم كتاب المدرسة التقليدية بأن مشكلة التوازن الخارجى لميزان المدفوعات تعتبر مشكلة تحل من تلقاء نفسها حالة حدوثها بفعل القوى الاقتصادية التى يشتمل عليها النظام الاقتصادى الحر .

وتفصيلات ما تقدم هو ان حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات بين دولتين يترتب عليه مجموعة من التغيرات الاقتصادية فى كل من بلد العجز وبلد الفائض . فاذا تناولنا بلد العجز لوجدنا أن أول اثر يترتب على حدوث العجز فى ميزان المدفوعات هو خروج الذهب من بلد العجز — عند نقطة خروج الذهب — الى بلد الفائض لسد العجز فى ميزان مدفوعاتها . ذلك أن السلطات النقدية فى بلد العجز تحول دون ارتفاع سعر الصرف (قيمة الدولار الأمريكى) عن نقطة خروج الذهب وذلك من خلال بيع الذهب للمستوردين بسعر صرف ثابت حيث يقومون بعد ذلك بتصديره الى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الدولارات اللازمة .

أما الأثر الثانى الذى يحدث فى بلد العجز هو نقصان الأرصدة الذهبية ، وبالتالى انخفاض عرض النقود . فمن المعروف أن كمية النقود المتداولة تتوقف على مقدار الأرصدة الذهبية المملوكة لدى الدولة وفقا للقواعد المعمول بها فى ظل قاعدة الذهب الدولية . وعليه فان نقصان أرصدة الذهب يستتبعه نقصان كمية النقود المستخدمة فى التداول .

ويتمثل الأثر الثالث الذى يصيب بلد العجز فى انخفاض المستوى العام للأسعار اعمالا لنظرية كمية النقود التى تقر بوجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار .

اما عن الأثر الرابع فيأخذ شكل انخفاض أسعار صادرات بلد العجز نتيجة لانخفاض المستوى العام لأسعار السلع والخدمات بالداخل مقارنا بمستواه بالخارج. ويؤدى ذلك الى زيادة الطلب على الصادرات وانخفاض الطلب على الواردات .

اما الأثر الخامس فيتلخص فى عودة التوازن الاقتصادى الى ميزان المدفوعات بفعل زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ، وتستمر حركة زيادة الصادرات وحركة

انخفاض الواردات الى ان يتلاشى العجز فى ميزان المدفوعات ، بل الى أن يتحقق فائض به . ويساعد تحقيق هذا الفائض الى أن تدخل الى البلد كمية الذهب السابق خروجها مما يؤدى الى زيادة كمية النقود ، وبالتالى المستوى العام للأسعار الى أن يتعادل مع المستوى السائد فى الخارج .

وبطريقة متكافئة يمكن أن نتتبع التغييرات الاقتصادية التلقائية التى تحدث فى بلد الفائض (الولايات المتحدة الأمريكية فى مثالنا) على الوجه التالى :

- دخول الذهب — عند نقطة دخول الذهب — الى الدولة صاحبة الفائض باعتبار أن الذهب هو وسيلة تسوية مستحقاتها قبل الدولة صاحبة العجز .

- تؤدى زيادة الأرصدة الذهبية لدى دولة الفائض الى احداث زيادة مطردة فى كمية النقود المتداولة حيث تتوقف هذه الكمية على مقدار تلك الأرصدة أعمالا لقاعدة الذهب الدولية .

- يترتب على زيادة كمية النقود المتداولة حدوث ارتفاع فى المستوى العام للأسعار فى الداخل .

- تعمل الزيادة فى المستوى العام للأسعار على زيادة الواردات — ونقصان الصادرات .

- يعود التوازن الاقتصادى الخارجى للولايات المتحدة الأمريكية (بلد الفائض) نتيجة لحركة زيادة الواردات وحركة نقصان الصادرات .

- يترتب على حركة زيادة الواردات ونقصان الصادرات خروج الذهب من دولة الفائض ، وهذا من شأنه أن يؤدى الى انخفاض المستوى العام للأسعار الى أن يتكافأ مع مستواه فى الخارج .

وكما يتضح من التحليل المتقدم فان عودة التوازن الاقتصادى الى ميزان المدفوعات انما يتم بطريقة تلقائية دون ما تدخل من جانب السلطات الاقتصادية فى أى من الدولتين طرفى التبادل . ويشترط لتحقيق ذلك هو المرونة النهائية لكل من الطلب على الصادرات وعرضها والطلب على الواردات وعرضها . كذلك فان هذا التحليل التقليدى يقرر أن التوازن فى ميزان المدفوعات يتضمن فى طياته حدوث

توازن في توزيع الأرصدة الذهبية على مختلف دول العالم ، كما يتضمن أيضا تعادل مستوى الأسعار في جميع دول العالم .

ونحاول فيما يلي اجمال التغييرات التي تحدث في كل من بلد العجز وبلد الفائض في أعقاب وجود اختلال في ميزان المدفوعات بين دولتين(٤) .

بلد العجز	بلد الفائض
١ — خروج الذهب .	١ — دخول الذهب .
٢ — ارتفاع سعر اعادة الخصم أو بيع البنك المركزي لسندات حكومية .	٢ — انخفاض سعر الخصم أو شراء البنك المركزي لسندات حكومية .
٣ — انكماش كمية النقود المتداولة	٣ — زيادة كمية النقود المتداولة .
٤ — انخفاض المستوى العام للأسعار .	٤ — ارتفاع المستوى العام للأسعار .
٥ — زيادة حجم الصادرات، ونقصان حجم الواردات .	٥ — نقصان حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات .

٥٠٣٠٢ — تغيير سعر الصرف :

تناولنا فيما سبق كيفية تحديد سعر الصرف في ظل أنظمة الصرف المختلفه وكذلك الإجراءات التي تتبعها الدولة في حالة حدوث عجز أو فائض في ميزان المدفوعات مستخدمة في ذلك الاجراءات التعويضية أو أموال الموازنة كعلاج مؤقت للخلل في ميزان المدفوعات .

ونود هنا دراسة أثر تغير سعر الصرف كأحد الوسائل التي تنتهجها السلطات المهيمنة على دفة الأمور الاقتصادية في البلاد كوسيلة لعلاج الخلل المزمن في ميزان

(٤) سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨

المدفوعات . ويطلق على ذلك كيفية معالجة الخلل فى ميزان المدفوعات فى الأجل الطويل ،وفى هذا المقام يفرق الفرد بين نوعين من التغيير فى سعر الصرف الأجنبى(٥) :

- تخفيض قيمة العملة Depreciation أى ارتفاع سعر الصرف الأجنبى ويحدث ذلك حينما تزداد المدفوعات المستقلة عن المتحصلات المستقلة لميزان المدفوعات ، أى حينما يزداد الطلب على الصرف الأجنبى عن عرض الصرف الأجنبى ، من هنا فان تخفيض قيمة العملة يعتبر من الاجراءات المصاحبة لحدوث العجز فى ميزان المدفوعات . ويأخذ تخفيض قيمة العملة بدوره أحد معنيين : الحصول على وحدات أقل من الصرف الأجنبى فى مقابل الحصول على وحدة واحدة من الصرف الوطنى ، أو دفع وحدات أكثر من النقد المحلى لنفس الوحدة .

- رفع قيمة العملة Appreciation أى انخفاض سعر الصرف الأجنبى ويتأتى ذلك فى حالة زيادة المتحصلات المستقلة عن المدفوعات المستقلة لميزان المدفوعات أى حينما يزداد عرض الصرف الأجنبى عن الطلب على الصرف الأجنبى . من هنا يعتبر رفع قيمة العملة من الاجراءات الهادفة الى تخفيض قيمة الفائض فى ميزان المدفوعات . ويأخذ رفع قيمة العملة بدوره أحد معنيين : الحصول على وحدات أعلى من الصرف الأجنبى فى مقابل الحصول على وحدة واحدة من النقد الوطنى ، أو دفع وحدات أقل من النقد الوطنى للحصول على وحدة واحدة من الصرف الأجنبى

وكقاعدة عامة يمكن القول أن تخفيض العجز وزيادة أو خلق فائض فى ميزان المدفوعات يعتبر تحسنا فى ميزان المدفوعات ، فى حين يعتبر زيادة العجز أو انخفاض أو تلاشى الفائض تدهورا فى ميزان المدفوعات . ويستهدف تخفيض بل والقضاء (ارتفاع سعر الصرف) تحسين حالة ميزان المدفوعات من خلال تخفيض بل والقضاء على العجز فى ميزان المدفوعات ، فانه يقال أن ميزان المدفوعات قد تجاوب تجاوبا طبيعيا مع اجراء تخفيض قيمة العملة ، اذا حدث انخفاض أو تلاشى العجز فيه ، أى اذا ترتب على هذا الاجراء زيادة عرض الصرف الأجنبى (المتحصلات المستقلة) وانخفاض الطلب على الصرف الأجنبى (المدفوعات المستقلة)

---

(٥) لمزيد من التفصيلات فى هذا الخصوص راجع :
H. Robert Heller, International Monetary Economics, Op. Cit., p. 85-106, K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 53-63, H. Adebahr, Wāhrungstheorie und Wäheungspolitik, Op. Cit., p. 83-107.

أما رفع قيمة العملة (انخفاض سعر الصرف) فانه يستهدف احداث تدهور فى ميزان المدفوعات من خلال انقاص أو القضـــاء على الفائض المتواجد فى ميزان المدفوعات . ويقال فى هذه الحالة أن ميزان المدفوعات قد تجاوب تجاوبا طبيعيـا مع اجراء رفع قيمة العملة إذا ترتب عليه حدوث تخفيض أو القضاء على حجم الفائض فى هذا الميزان ، أى اذا ترتب عليـه زيادة الطلب على الصرف الأجنبى (زيـادة المدفوعات المستقلة) وانخفاض عرض الصرف الأجنبى (انخفـاض المتحصـلات المستقلة) . ويحدث التجاوب الطبيعى فى حالة كل من رفع أو خفض قيمة العملة اذا أخذ كل من منحنى الطلب على الصرف الأجنبى ومنحنى عرضه الشكل الطبيعى . ويتحقق ذلك عندما يميل جدول الطلب الى التغيير فى اتجاه عكسى مع سعر الصرف وجدول العرض الى التغيير فى اتجاه طردى مع سعر الصرف . غير انه تجب الاشارة الى أن منحنيات الطلب على الصرف الأجنبى وعرضه تنصبان على كـل من الطلب الكلى والعرض الكلى فى سوق الصرف الأجنبى ، ولقد سبقت الاشارة الى أن هذين المتغيرين يضمان الكثير من المعاملات الاقتصادية التى لكل منهـا على حـده طلب وعرض مستقل . لذلك فان التحليل الدقيق لمعـرفة تجـاوب ميـزان المـدفوعات للتغيرات الحادثه فى سعر الصرف يتطلب بدوره تحليلا دقيقا لسوق الصرف الأجنبى لكل من هذه المعاملات الاقتصادية على حدة . غير انه يمكن الاعتماد على التقسيم السابق لميزان المدفوعات الى كل من « الحساب الجارى » حساب ، التحويلات من جانب واحد وحساب رؤوس الأموال والاكتفاء بدراسة سوق الصرف الأجنبى لهذه التقسيمات الثلاثة من المعاملات الاقتصادية . معنى ذلك أن كل من منحنى الطلب الكلى على الصرف الأجنبى ومنحنى العرض الكلى منه يتم تقسيمه الى ثلاث منحنيات مستقلة يعبر الأول عن سوق الصرف الأجنبى للمعاملات الاقتصـادية الجـارية ، والثانى عن سوق الصرف الأجنبى للمعاملات الاقتصادية من جانب واحد ، والثالث عن سوق الصرف الأجنبى لحركات رؤوس الأموال .

وبالرغم من أهمية هذا التقسيم ، الا أننا سوف نقتصر فى تحليلنا لأثر تغيرات سعر الصرف على بنود ميزان المدفوعات على سوق الصرف الأجنبى للمعـاملات الاقتصادية الجارية . بعبارة أخرى فان هذا التحليل سوف ينصب فقط على معرفة أثر تخفيض أو رفع قيمة العملة على حركة الصادرات والواردات .

ويمكن القول بداءة أن مقدار استجابة الميزان التجارى للتغيرات الحادثة فى سعر الصرف تتوقف على متغيرين رئيسين هما : قيمة الصادرات أو قيمة الواردات. غير أن مقدار التغير فى أى من هذين المتغيرين يتوقف بدوره على محصلة التغييـر الحادث فى عنصرين آخرين هما :

(أ) سعر كل من سلع التصدير وسلع الإستيراد .

(ب) كمية كل من الصادرات والواردات.

ويستهدف التحليل المتبع فى الصفحات القادمة معرفة اثر التغيرات الحادثة فى سعر الصرف (رفع أو خفض قيمة العملة) على كل من قيمة الصادرات والواردات ، وبالتالى فى كيفية التأثير على العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات . وفى هذا الصدد يتم التفرقة عند دراسة آثار تغيرات سعر الصرف على الميزان التجارى بين حالتين هما .

الحالة الأولى : اذا كانت قيم كل من الصادرات والواردات مقومة بالعملة الوطنية :

وفى هذه الحالة فان التغير فى سعر الصرف يمارس تأثيره على كل من مستويات الدخل القومى والتشغيل من خلال التأثير على بنود الميزان التجارى.فاذا كان الدافع من وراء تخفيض قيمة العملة على سبيل المثال هو محاولة رفع مستويات التشغيل والدخل فان رصيد الميزان التجارى لابد وأن يقاس بالعملة الوطنية لأن رصيد هذا الميزان هو الذى يدخل فى حسابات الدخل القومى .

الحالة الثانية : اذا كانت قيم كل من الصادرات والواردات مقومة على أساس العملة الأجنبية ، ففى هذه الحالة يكون الهدف من التحليل هو معرفة تأثير تخفيض قيمة العملة على مركز الدولة من الاحتياطيات الأجنبية من الذهب والعملات الأجنبية. بعبارة أخرى يكون الهدف هو معرفة أثر انخفاض قيمة العملة على حجم العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات تفاديا لمزيد من الخسائر وايقاف نزيف الموارد الأجنبية للدولة .

ويقتصر التحليل التالى على الحالة الثانية ، أى معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على حجم العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات من خلال تأثيراتها على حركة الصادرات والواردات .

ويقتضى الأمر الاشارة الى أن هذه العلاقة التأثيرية التى تمارسها تغيرات سعر الصرف على عناصر الميزان التجارى تتوقف على مرونات الطلب والعرض للصادرات فى كل دولة ، أى تتوقف على :

- مرونة الطلب الخارجى على الصادرات .
- مرونة العرض المحلى للصادرات .

● مرونة الطلب المحلية للواردات .

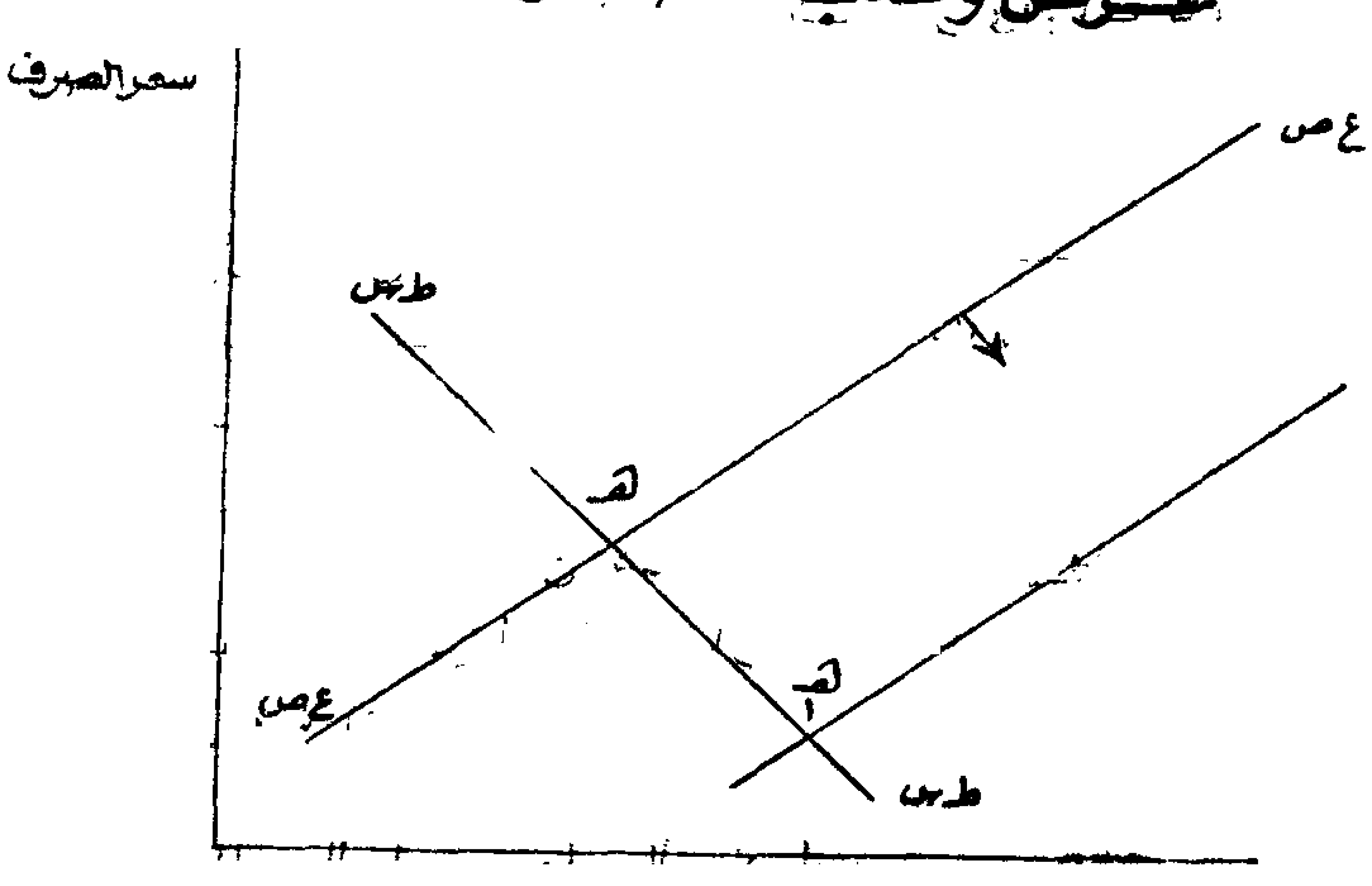
● مرونة العرض الأجنبى للواردات .

وباستخدام الشكلين البيانيين رقمى (٦) ، (٧) يمكن بيان الحالات المختلفة لتغير هذه المرونات . وفى كل من الشكلين تقيس الكميات المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبى على المحور الأفقى ، وسعر الصرف على المحور الرأسى . ويمثل المنحنى ط ص ط ص جدول الطلب الخارجى على الصادرات ، والمنحنى ع ص ع ص جدول العرض الأجنبى للواردات . والمنحنى ط م ط م الطلب الوطنى على الواردات، ع م ع م العرض الأجنبى للواردات .

وبتركيز الضوء على الشكل البيانى رقم (٦) والخاص بالطلب الخارجى على الصادرات والعرض المحلى لها فانه يمكن القول انه فى حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية (ارتفاع سعر الصرف الأجنبى) فان الطلب الخارجى على الصادرات الوطنية يبقى كما هو دون تغيير نظرا لأن اسعار هذه الصادرات مقومة بأحد العملات الأجنبية القابلة للتحويل . وفى هذه الحالة فان المستوردين الأجانب للسلع الوطنية يتخذون قراراتهم الخاصة بشراء الصادرات الوطنية على أساس اسعارها المقومة بالدولار الأمريكى وليس بالجنيه المصرى .

شكل رقم (٦)

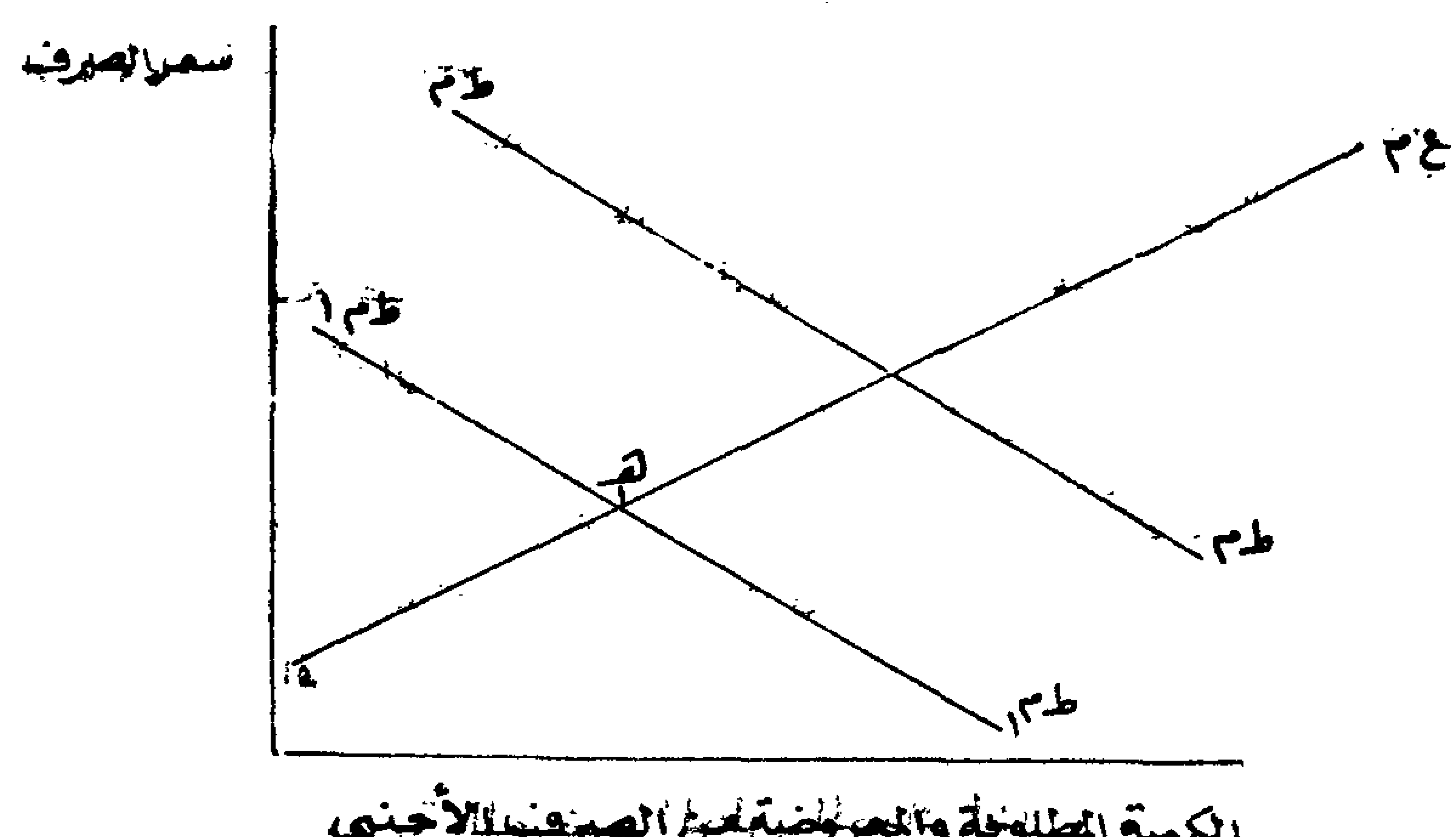
عرض وطلب الصادرات



الكمية المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبى

شكل رقم (٧)

عرض وطلب الواردات



ويختلف الحال بالنسبة لمنحنى عرض الصادرات حيث يتجه الى اسفل كنتيجة لتخفيض قيمة العملة ونحصل بالتالى على منحنى عرض جديد للعرض المحلى للصادرات هو ع م١ ع م١ ومن خلال هذا الشكل يتضح للقارىء أن كمية الصادرات قد زادت فى جميع الحالات أما أسعار سلع التصدير فانها تأخذ أحد الحالات الآتية :

- زيادة قيمة الصادرات اذا كانت مرونة الطلب الخارجى الصادرات أكبر من الواحد صحيح .
- بقاء قيمة الصادرات ثابتة اذا كانت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات تساوى الواحد الصحيح .
- انخفاض قيمة الصادرات اذا كانت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات أقل من الواحد الصحيح .

اما الشكل البيانى رقم (٧) فانه يظهر العرض الخارجى للواردات والطلب المحلى عليها . ففى هذه الحالة فان منحنى عرض الواردات يبقى ثابتا كما هو دون تغيير نظرا لتقييم الواردات على أساس سعر الصرف الأجنبى (الدولار الأمريكى) مثلا . أما منحنى الطلب الوطنى أو المحلى على الواردات فانه ينتقل الى أسفل بمقدار نسبة التخفيض بحيث نحصل على منحنى جديد للطلب على الواردات هو ط م١ ط م١ ، ونقطة جديدة للتوازن هى هـ١ بدلا من نقطة التوازن الأصلية هـ .

ونظرا لان قيمة الواردات بعد التخفيض تعادل قيمـــة أعلى للواردات فانه يمكن القول انه فى ضوء سعر الصرف الجديد تنخفض قيمة الواردات فى جميع الحالات سواء كانت مرونة عرض الواردات أكبر من الواحد الصحيح أو اقل من الواحـــد الصحيح . ومع ذلك فانه كلما زادت مرونة الطلب على الواردات كلما كان الانخفاض فى قيمة الواردات كبيرا باستثناء الحالة التى يكون فيها الطلب على الواردات عديم المرونة حيث تبقى قيمة الواردات كما هى دون تغيير . ويبين الجدول التالى نتائج انخفاض قيمة العملة على الميزان التجارى فى ضوء حالة مرونات الطلب والعرض لكل من الصادرات والواردات .

ولقد عبر كل من الاقتصاديين مارشال Marshall وليرنر Lerner عن شرط استقرار توازن ميزان المدفوعات بدلالة مرونات الطلب والعرض لكل من الصادرات والواردات . فاذا افترضنا أن :

ع١ = المرونة السعرية للعرض المحلى للصادرات .

ع٢ = مرونة العرض الأجنبى للواردات .

ط١ = المرونة السعرية للطلب المحلى على الواردات .

ط٢ = المرونة السعرية للطلب الخارجى على الصادرات .

م = مرونة ميزان المدفوعات بالنسبة لسعر الصرف .

جدول رقم (٢٠)

نتائج انخفاض قيمة العملة

الحالة	قيمة الواردات	مرونة الطلب على الصادرات	قيمة الصادرات	تجاوب الميزان التجاري
١	تنخفض قيمة الواردات فى جميع الحالات	أكبر من الواحد الصحيح	زيادة	تحسن (تجاوب طبيعي)
٢	الطلب على الواردات مساويا للصفر أى عديم المرونة	معادلة للواحد الصحيح	ثبات	تحسن (تجاوب معتاد)
٣	تزداد قيمة الواردات كلما زادت قيمة مرونة الطلب	أقل من الواحد الصحيح	انخفاض	(أ) تحسن معتاد (تجاوب) (ب) تدهور (عديم التجاوب)

وباستخدام هذه الرموز يمكن التعبير عن مرونة ميزان المدفوعات بدلالة سعر الصرف باستخدام المرونات الأخرى على الوجه التالى :

$$\text{م} = \frac{\text{ط}_2 - 1}{1 + \frac{\text{ط}_2}{\text{ع}_1}} + \frac{\text{ط}_1 \left(1 + \frac{1}{\text{ع}_2}\right)}{1 + \frac{\text{ط}_1}{\text{ع}_2}} \quad \ldots\ldots (1)$$

فاذا كانت $\text{ع}_1 = \text{ع}_2 = \infty$ ، فانه يمكن صياغة الشرط الكافى لاستقرار توازن ميزان المدفوعات على الوجه التالى :

$$(\text{ط}_1 + \text{ط}_2) > 1 \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

وتعرف المعادلة رقم (٢) بشرط مارشال — ليرنر Marshall-Lerner Condition [٦] .
ومعنى هذا الشرط هو انه اذا كانت المرونة السعرية للعرض المحلى للصادرات والمرونة السعرية للعرض الأجنبى للواردات لانهائية ، فان الشرط الكافى لاستقرار توازن ميزان المدفوعات هو ان يكون مجموع المرونة السعرية للطلب الوطنى على الواردات والمرونة السعرية للطلب الخارجى على الصادرات اكبر من الواحد الصحيح . والسبب فى هذا هو ان :

كون $\text{ع}_1 = \text{ع}_2 = \infty$ يعنى أن :

$$\text{م} = \text{ط}_2 - 1 + \text{ط}_1 = \text{ط}_1 + \text{ط}_2 - 1$$

وكون $(\text{ط}_1 + \text{ط}_2) > 1$ ، يعنى أن $\text{م} >$ صفر . أى تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تغيير موجب فى ميزان المدفوعات ، أى زيادة المتحصلات المستقلة وانخفاض المدفوعات المستقلة .

٣٠٣٠٥ — تغيير مستوى الدخل :

اقتصرنا فى تحليلنا المتقدم لكيفية استعادة التوازن الاقتصادى الخارجى على بيان أثر كل من التغيير فى المستوى العام للأسعار ، وتغيير سعر الصرف الأجنبى .

---

(٦) جودة عبد الخالق : « مدخل إلى الاقتصاد الدولى » ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٢٦ : ١٢٧ .
— K. Rose, Theorie der Aussenwritschaft, Op. Cit., p. 78-82.

ويمكن القول أن هذا هو النطاق الذى اختارته النظرية التقليدية حيث انهـا اغفلت أثر التغييرات التى تطرأ على الدخل القومى فى اعادة التوازن الاقتصادى الخارجى. ويمكن أن نرد هذا القصور الذى أصاب النظرية التقليدية الى افتراضها لحالة سيادة التوظف الكامل لعناصر الانتاج ، الأمر الذى يعنى ثبات مستويات الدخـل والانتاج والتوظف .

وحتى يتسنى لنا تعقب أثر تغيرات الدخل فى اعادة التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات فانه لابد من اسقاط فرض سيادة حالة التوظف الكامل الذي يعـد من احدى الدعامات الأساسية للفكر التقليدى ، وان نحل محله فرض سيادة حالة التوظف الناقص الذى يشكل جوهر النظرية الكينزية . بتعبير متكافىء فانه لابد من ان نحل نموذج التشغيل الناقص محل نموذج التشغيل الكامل حتى يتسنى لنا تعقب أثـر تغيرات الدخل القومى على اعادة التوازن الاقتصادى الخارجى ، ويعـرف هذا النوع من التحليل بفكرة «مضاعف التجارة الخارجية» . وطبقا للنظرية الكينزية فان التغير فى مستويات الدخل والانتاج والتوظف يلعب فى هذه النظرية نفس الدور الذي يلعبه تغير مستويات الأسعار فى النظرية التقليدية(٧) .

ونقطة البداية فى ذلك التحليل الخاص بأثر تغير مستويات الدخل والانتـاج والتوظف على استعادة التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات هى تشابه تغييرات الدخل فى الاقتصاديات المغلقة والاقتصاديات المفتوحة ، غير أن حجم الانفاق القومى يتحدد علاوة على الانفاق الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى بمسـتوى الصادرات والواردات . وعلى ذلك فالتغيرات التى تطرأ على حجم الصادرات والواردات من شأنها أن تؤثر فى حجم الانفاق القومى ومن ثم تولد تغييرات فى حجم الدخل القومى فالصـادرات تحـدث آثارا مماثلة لتلك التى تحدثهـا الزيادة فى الاسـتثمار . فزيادة الصادرات للخارج تعنى زيادة الطلب الخارجى على الناتج القومى ، وبالتالى فهى بمثابة تدعيم لتيـار الانفاق القومى فى توليد الدخول والتى تـؤدى الى زيادة الدخل القومى . كذلك فان الواردات تحدث آثارا مماثلة لتلك التى تحدثها الزيادة فى الأدخار . فمن المعلوم أن زيادة الادخار تؤدى الى نقص تيار الانفاق القومى ومن ثم تؤدى بالتالى الى نقص الدخل القومى .. حقيقة أن الطلب على الواردات هو بمثابة انفاق ، الا انه ينصرف الى السلع والخدمات الأجنبية مما يؤدى الى زيادة تيـار الانفاق فى الخارج ، فى الوقت الذى ينقص فيه تيار الانفاق فى الداخل ، فيحدث من الآثار ما يحدثه الادخار .. من هنا يمكن القول أن التصدير ـــ شأنه فى ذلك شأن

(٧) فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سابق ، ٢١٤ .

الاستثمار — يعتبر عاملا ايجابيا يؤدى الى زيادة الدخل القومى ، وان الاستيراد — شأنه فى ذلك شأن الادخار — عاملا سلبيا يؤدى الى نقص الدخل القومى . فالاستثمار والصادرات من أوجه « الحقن » التى تمثل اضافة الى تيار الانفاق وتؤدى بالتالى الى زيادة الدخل القومى . وعلى العكس من ذلك فان الادخار والواردات يعدان من أوجه « التسرب » فى تيار الانفاق وتؤدى بالتالى الى نقص الدخل القومى .

وعلى ذلك فاذا حدث اختلال فى ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الصادرات فان الدخل القومى يزيد زيادة مبدئية بمقدار الزيادة فى الصادرات . ولا تقف الزيادة فى قيمة الدخل القومى عند حد هذه الزيادة الأولية اذ تحدث زيادة مضاعفة فى قيمته. فالزيادة الأولية فى الدخل القومى تؤدى الى زيادات متتابعة فى الانفاق على الاستهلاك القومى ، ويترتب على ذلك زيادة فى الانتاج من السلع الاستهلاكية ، وزيادة دخول عناصر الانتاج التى ساهمت فى انتاج هذه السلع والخدمات وهذه الزيادة الأخيرة يخصص جزء منها للانفاق الاستهلاكى ، فيزداد الانتاج ، وبالتالى يزداد الدخل بحيث تتكرر هذه السلسلة عدة مرات .

وهكذا تؤدى الزيادة الأولية فى الدخل القومى الى زيادات متتابعة بحيث تصبح الزيادة الكلية فى الدخل القومى أضعاف الزيادة المبدئية فى الانفاق القومى التى تترتب على الزيادة فى الصادرات . ويطلق تعبير «مضاعف التجارة الخارجية» على النسبة بين الزيادة الكلية فى الدخل والزيادة الأولية فى قيمته التى تترتب على الزيادة فى الصادرات. هذه العلاقة يمكن صياغتها على الوجه التالى .

$$\text{مضاعف التجارة الخارجية} = \frac{\text{الزيادة الكلية فى الدخل}}{\text{الزيادة الأولية فى الصادرات}}$$

أما اذا حدث اختلال فى التوازن الاقتصادى الخارجى نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات ، فان المضاعف يحدث آثاره بطريقة عكسية ، يؤدى النقص الأولى فى الصادرات الى نقص مضاعف فى الدخل القومى . فالنقص الأولى فى الصادرات يؤدى الى نقص متتابع فى الانفاق على الاستهلاك القومى ، فينخفض الانتاج من السلع الاستهلاكية وتنقص دخول عناصر الانتاج التى ساهمت فى انتاجها ، فيقل الانتاج ويقل الدخل وهكذا .

من التحليل المتقدم يتضح لنا أن الآثار التى يحدثها مضاعف التجارة الخارجية فى الاقتصاديات المفتوحة لا تختلف فى جوهرها عن الآثار التى يحدثها مضاعف

الاستثمار فى الاقتصاديات المغلقة . فمضاعفة التجارة الخارجية يبين عدد مرات الزيادة (أو النقص) فى حجم الدخل القومى الناتجة عن الزيادة (أو النقص) فى مقدار الصادرات ، أما مضاعف الاستثمار فيدلنا على عدد مرات التغيير فى حجم الدخل القومى نتيجة التغير فى مقدار الاستثمار القومى(٨) .

غير أنه مع تسليمنا بأن جوهر التحليل الخاص بكل من مضاعف الاستثمار ومضاعف التجارة الخارجية واحد ، الا انه تجدر الاشارة الى انه فى حالة الاقتصاديات المفتوحة لا تشمل الانفاق الاستهلاكى القومى فقط على السلع والخدمات المحلية ، وانما يمتد ليشمل أيضا السلع والخدمات الأجنبية ، أى الواردات . لهذا السبب فانه عند حساب قيمة مضاعف التجارة الخارجية يلزم مراعاة التغيرات التى تطرأ على الطلب على الواردات . ويرجع ذلك الى أن زيادة الواردات – كما سبق أن قدمنا – تمثل وجها من أوجه التسرب فى تيار الانفاق القومى يؤدى الى انخفاض الدخل القومى . معنى ذلك انه عند زيادة الدخل القومى فان الطلب على السلع والخدمات المحلية والأجنبية يشهدزيادة مناظرة .. لذلك فان الواردات تزيد بنسبة معينة . اما عند انخفاض الدخل القومى ، فان الطلب على السلع والخدمات المحلية والأجنبية يشهد تناقصا مناظرا ، وبالتالى تنخفض الواردات بنسبة معينة. وتتوقف التغيرات التى تطرأ على الواردات نتيجة للتغيرات فى الدخل على ما يعرف باصطلاح « الميل الحدى للاستيراد » . ويبين هذا الاصطلاح الأخير العلاقة بين التغير فى الدخل القومى ، وما يترتب عليه من تغير فى الطلب على الواردات .

$$\text{الميل الحدى للاستيراد} = \frac{\Delta\ \text{الاستيراد}}{\Delta\ \text{الدخل}}$$

بحيث تشير Δ الاستيراد الى التغير فى الواردات ، Δ الدخل الى التغير فى الدخل القومى .

وعلى ذلك اذا كانت زيادة الدخل القومى تقدر بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه ، وترتب عليها حدوث زيادة فى الاستيراد بمقدار ٤٠ مليون جنيه ، فان الميل الحدى للاستيراد $= \frac{٤٠}{٢٠٠} =$ ٢ر. . واذا كان الميل الحدي للاستهلاك يعادل ٦ر. (أى أن الميل

---

(٨) العشرى حسين درويش ، التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ ؛ سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

الحدى للادخار يعادل ٤ر٠) فمعنى ذلك أن ما ينفق من الدخل فى كل دورة من دورات تأثير المضاعف يعادل الميل الحدى للاستهلاك — الميل الحدى للاستيراد = ٦ر٠ — ٢ر٠ = ٤ر٠ .

وكما هو الحال بالنسبة لتغيرات الدخل فى الاقتصاديات المغلقة حيث أن التسرب يعادل الميل الحدى للادخار ، وأن قيمة المضاعف تتحدد بمقلوب الميل الحدى للادخار ، فان الوضع لايختلف فى حالة الاقتصاديات المفتوحة . ففى هذه الحالة الأخيرة فان التسرب من الدخل القومى يعادل مجموع الميل الحدى للادخار والميل الحدى للاستهلاك . وفى المثال السابق فان التسرب يعادل ٤ر٠ + ٢ر٠ = ٦ر٠ وعندئذ تكون قيمة المضاعف تساوى مقلوب (الميل الحدي للادخار + الميل الحدى للاستيراد) أى تساوى $\frac{1}{\text{التسرب}}$. فاذا كانت قيمة التسرب هى ٦ر٠ كما يتضح من مثالنا ، فان قيمة المضاعف ١ ÷ ٦ر٠ = ١ ⅔ .

من التحليل المتقدم يمكن القول انه اذا حدث اختلال فى ميزان المدفوعات بين دولتين تحدث نتيجة لذلك سلسلة من التغيرات الاقتصادية فى كل من دولة العجز ودولة الفائض يمكن تلخيصها على الوجه التالى :

دولة العجز	دولة الفائض
حدوث عجز نتيجة لزيادة الواردات	حدوث فائض نتيجة لزيادة الصادرات
↓	↓
نقص أولى فى الدخل القومى	زيادة أولية فى الدخل القومى
↓	↓
انخفاضات متتابعة فى الدخل القومى	زيادات متتالية فى الدخل القومى
↓	↓
انخفاض حجم الواردات	زيادة حجم الواردات
↓	↓
اتجاه ميزان المدفوعات نحو التوازن	اتجاه ميزان المدفوعات نحو التوازن

فزيادة الدخل القومى فى دولة الفائض تؤدى الى زيادة وارداتها كما تنخفض صادراتها نتيجة لتناقص الدخل القومى فى دولة العجز . وتكون المحصلة النهائية هى أن زيادة الواردات وتناقص الصادرات يساعدان على الاتجاه والعودة نحو التوازن الاقتصادى الخارجى لدولة الفائض . أما بالنسبة لدولة العجز فان انخفاض الدخل القومى يؤدى الى نقص الواردات ، كما تزيد صادراتها نتيجة زيادة الدخل القومى فى دولة الفائض . ويساعد نقص الواردات وزيادة الصادرات على الاتجـــاه نحو التوازن .

وهكذا نصل فى نهاية تحليلنا للعلاقة بين تغير مستوى الدخل القومى وميزان المدفوعات الى أن التحليل الكينزى قد ربط بين التوازن الاقتصادى الخـــارجى من ناحية ، ومستويات الدخل والانتاج والتشغيل من ناحية اخرى .

الجزء الثالث

الاقتصاد المصرى

فى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة

الفصل السادس .... **مشكلة سعر صرف الجنيه المصرى**

الفصل السابع .... **مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى**

الفصل السادس

مشكلة سعر صرف الجنيه المصرى

٦-١ : تمهيد :

تنتمى مصر الى مجموعة الدول النامية ، وهى دولة تسعى بخطى حثيثة الى اصلاح مسارها الاقتصادى ، ولتحقيق قدر مناسب من التنمية ، ولذا ونحن بصدد تحقيق أهدافنا الاقتصادية يجب أن نتذكر دائما الوضعية الخاصة لطبيعة الإقتصاد المصرى ، ولا ننساق وراء النظريات الاقتصادية والنظم الاقتصادية الأجنبية التى قد لا تتلاءم مع أوضاعنا وظروفنا المحلية ، ولكن يمكن اختيار ما يمكن أن يلائم هذه الظروف فى جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وتعتبر وحدة النقد هى واجهة اقتصاد الدولة والمرآة التى تعكس حالتها الاقتصادية من قوة أو ضعف .. فالاقتصاد القوى يخلق بالضرورة وحدة نقد قوية ومرغوبة ، والعكس صحيح . وينطبق هذا على الاقتصاد المصرى حيث أدت الاختلالات الهيكلية وضعف معدلات الانتاج وسوء حالة البنية والهياكل الأساسية الى خلق كثير من المشاكل الاقتصادية مثل زيادة معدلات التضخم ، واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات ... الخ . وقد انعكس هذا على مركز وحدة النقد المصرية فتدهورت قيمة الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية وخاصة الدولار .

وتتلخص مشكلة الجنيه المصرى ببساطة تامة ، فى وجود طلب زائد على العملات الأجنبية ، يقابله قصور فى الطلب على الجنيه المصرى ، هذا ويكمن لب المشكلة فى تزايد فائض الطلب على العملات الأجنبية بمعدلات تفوق معدلات العرض منها ، مما ينتج عنه ردود عكسية على الجنيه المصرى ، تظهر فى صور التدهور المتتالى لأسعار الصرف للجنيه المصرى .. تلك ببساطة مشكلة الجنيه المصرى . ويهدف هذا الفصل الى ما يلى :

- القاء الضوء على التطور الذى طرأ على سعر الصرف للجنيه المصرى والعوامل التى ساهمت فى هذا التطور ، والآثار المترتبة على ذلك .

● معرفة مدى مساهمة سياسة سعر الصرف فى ادارة ميزان المدفوعات فى مصر .

٢٠٦. تطور سياسة سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى :

يمكن القول ان مصر منذ خروجها من منطقة الاسترلينى لم تعرف سعر الصرف الموحد كما لم تعرف سوقا متجانسا للصرف الأجنبى وتتجه سياسات الصرف الأجنبى التى اتبعتها مصر منذ سنة ١٩٤٧ وحتى سنة ١٩٨٤ الى تعدد أسعار الصرف ، وان اكتسب هذا التعدد الصفة الرسمية الا أنه لم يمنع عدم اقتصار سوق الصرف على السوق (أو الأسواق) الرسمية . فقد كانت ولا زالت ، توجد دائما سوق غير رسمية أو سوق سوداء للصرف الأجنبى وتتباين أسعار الصرف فى كل النوعين من أسواق الصرف .

وقد عنيت هذه الدراسة بتقسيم تطور سياسة سعر الصرف فى مصر خلال الفترة ١٩٤٧ — ١٩٨٦ الى خمسة مراحل رئيسية . وفيما يلى عرض مختصر لهذه المراحل :

٢٠٦.١. المرحلة الأولى : ١٩٤٧—١٩٥٧(١) :

وفى هذه المرحلة تميزت معالم سياسة أسعار الصرف بأربعة ترتيبات أساسية، هى الاعتماد على اتفاقيات التجارة والدفع واستحداث حسابات التصدير بالجنيه المصرى ثم حسابات حق الاستيراد ، وأخيرا نظام علاوات الصرف . وفيما يلى عرض موجز لهذه الاجراءات الأربعة :

٢٠٦.١.١. اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية :

وجوهر هذه الاتفاقيات هو تسوية المعاملات على أساس حسابات المقاصة (وهو ما يعنى التجارة بين الطرفين عن طريق المقايضة بصفة أساسية) مع الاتفاق على حد للمديونية لا يتم تجاوزه الا بشروط خاصة كأن تسدد الزيادة باحدى العملات الارتكازية (الاسترلينى أو الدولار مثلا) أو بعملة أخرى يتفق عليها الطرفان . أما المديونية فى الحدود المتفق عليها فانها عادة ، تسوى عن طريق تحويلها الى قروض يتفق على شروطها من حيث آجال السداد والأقساط والفوائد .

---

(١) محمود عبد الحى : مشكلة المشاكل الجنيه والدولار (١) ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨١٧ ، ١٠ سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ٤٠ — ٤٢ .

فالاتفاقيات الثنائية تؤيد امكانيات التمويل الخارجى بما تتيحه من تسهيلات تقبلها البنوك المركزية للدول أطراف الاتفاق . ولقد كان أول اتفاق عقدته مصر مع فرنسا فى يونيو ١٩٤٨ ، ثم بدأ التوسع فى عقد اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية منذ عام ١٩٥٣ .

٢٠١٠٢٠٦ — حسابات التصدير : ١٩٤٩ — ١٩٥٥ :

وتنحصر فكرة هذه الحسابات فى أن يقبل موردون أجانب التصدير الى مصر مقابل فتح حسابات غير مقيمة لهم فى البنوك المصرية بجنيهات مصرية قابلة للتحويل، ولكنه ليس تحويلا مطلقا وانما يرتهن بتسديد قيمة صادرات مصرية الى الخارج مما يعنى أن المصدر الأجنبى الى مصر يستطيع استخدام حسابات غير المقيم فى تسديد قيمة ما يستورده هو بنفسه من مصر ، أو يبيع بعض أو كل رصيده الى مستورد آخر يرغب فى شراء سلع وخدمات مصرية . وكانت قيمة الجنيه فى حسابات التصدير تتحدد (سواء عند انشاء الحسابات أو عند السحب منها) وفقا لظروف العرض والطلب فى الأسواق العالمية وفى الأسواق المصرية ، وقد استخدمت مصر فكرة حسابات التصدير خلال هذه الفترة للتغلب من جهة على تحكم امكانية استخدام رصيدها الاسترلينى فى تمويل عمليات خارج منطقة الاسترلينى (بموجب الاتفاق الذى عقدته مع انجلترا سنة ١٩٤٨ ، ومن جهة أخرى للتغلب على قصور مواردها من العملات الصعبة بصفة عامة .

٣٠١٠٢٠٦ : حسابات حق الاستيراد (فبراير ١٩٥٣ — ١٩٥٥) :

يعتبر هذا النظام وليد الظروف الاقتصادية التى سادت البلاد فى تلك الفترة ، فقد ترتب على تقلب اسعار القطن بشدة خلال وبعد الحرب الكورية سنة ١٩٥٤ ، وما سببه ذلك من مشاكل فى ميزان المدفوعات المصرى ، إن اتخذت السلطات اجراءات مشددة للحد من التضخم وتطبيق سياسة مالية انكماشية ، فأخضعت جميع عمليات الاستيراد للتراخيص ، واتجهت الدولة الى تشجيع الصادرات عموما والقطن بوجه خاص .

وقد توخت الدولة من الأخذ بنظام حسابات حق الاستيراد تحقيق هدفين اساسيين اولهما تشجيع الصادرات المصرية ، وثانيهما نقل مركز الثقل للتعامل فى الجنيه المصرى من الأسواق الخارجية (حيث لا قبل للسلطات المصرية بالرقابة عليها) الى السوق المصرية حيث تستطيع الرقابة والتأثير من أجل المحافظة على

قيمة الجنيه ، والتخفيف من حق الاستيراد فى السماح للمصريين الذين يستردون قيمة صادراتهم بالكامل بالعملات الحرة ، وبالاحتفاظ فى حساباتهم لدى البنوك بنسبة معينة من حصيلة صادراتهم (فى حدود ٧٥٪ وقد وصلت هذه النسبة الى ١٠٠٪ اذا كانت الصادرات من غزل القطن ومنسوجاته) فى صورة عملات حرة على أن يستخدمونها فى الاستيراد بأنفسهم أو يبيعونها لغيرهم من المستوردين مقابل علاوة معينة ، خلال مدة معينة تراوحت بين ثلاثة وستة شهور . وقد بدأ فى الغاء هذا النظام تحت ضغط انجلترا التى طلبت فى أثناء مفاوضات سنة ١٩٥٥ ، (بشأن تسوية الأرصدة الاسترلينية المجمدة) الغائه بدعوى أنه يتضمن تمييزا ضد صادراتها الى مصر (برفع أسعارها نسبيا) فكان أن تقرر وقف العمل بحسابات حق الاستيراد بالنسبة للاسترلينى والمارك الألمانى فى سبتمبر ١٩٥٥ ، ثم بعد حوالى شهر أوقف العمل بالنسبة للدولار .

٢٠٦.١.٠٠ : نظام العلاوات : ١٩٥٦–١٩٥٧ :

لا شك أن نظامى حسابات التصدير وحق الاستيراد قد تضمنت خلق نوع من العلاوات الفعلية تضاف الى سعر الصرف الرسمى فتخلق بذلك تعددا فى أسعار الصرف . ومن واقع تجربة السلطات المصرية خلال فترة تطبيق حسابات حق الاستيراد ارتأت هذه السلطات ضرورة السيطرة على نسبة العلاوات الفعلية التى انطوى عليها التعامل فى حسابات حق الاستيراد ، ومن ثم وافقت على السماح للبنوك بالتدخل بعمليات (بيع) العملات الأجنبية مع تحديد نسبة العلاوة التى تتقاضاها تلك البنوك على التحويلات بالعملات الصعبة . وقد ظلت سياسة العلاوات غير واضحة المعالم الى أن أعيد العمل بنظام حسابات التصدير مع تطبيقه بطريقة أشمل . وقد رأت السلطات النقدية أنه ليس من المرغوب فيه أن تظل العلاوة فى هذه الحسابات خاضعة للظروف الخارجية ، فتقرر فى ميزانية سنة ١٩٥٨ أن يقوم البنك الأهلى المصرى (وكان يؤدى وظيفة البنك المركزى آنذاك) ببيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل بعلاوة سميت بعلاوة التصدير ووضعت لتقلب هذه العلاوة حدودا تتراوح داخل نسبة ٣٠٪ ويتدخل البنك بعمليات البيع والشراء كلما لاح له ظروف عرض وطلب العملات المعنية سوف تدفع بأسعارها خارج تلك الحدود . وقد أدى تقرير تلك العلاوة الى عزوف المتعاملين فى حسابات التصدير عنها نظرا لأن المستوردين فى مصر لم يعد لديهم حافز للجوء الى هذه الحسابات فى الوقت الذى يمكنهم فيه الحصول على العملات الأجنبية التى يحتاجونها بعلاوة محدودة من البنوك بصفة رسمية ، وبالتالى أوقف العمل بنظام حسابات التصدير بعد فترة قصيرة من العودة الرسمية للأخذ به .

وخلاصة القول ان المرحلة الأولى من تطور سياسة اسعار الصرف فى مصر (١٩٤٧ــ١٩٥٧) قد اسفرت عن تعدد فى اسعار الصرف بواقع ثلاثة اسعار صرف على الاقل فى كل سنة من سنوات هذه المرحلة اما عن اسعار الصرف التى شهدتها هذه المرحلة بصفة معترفة بها رسميا ، فقد كانت أربعة :

- الجنيه المصرى بسعر التعادل والذى تحدد بانضمام مصر لصندوق النقد الدولى سنة ١٩٤٦ بــ ١٢٣ر٤ دولار ثم خفض سنة ١٩٤٩ الى ٨٧ر٢ دولار أمريكى ، ويطبق فى اغلب اتفاقيات التجــارة والدفع وبعض المدفــوعات كالسياحة والهجـــرة .
- الجنيه بسعر صرف اتفاقى ويسرى فى اتفاقيات التجارة والدفع ويكاد يكون فى حدود سعر التعادل ، ولكن لو ادخلنا فى الاعتبار سعر الفائدة الذى يطبق على الأرصدة المدينة فى هذه الاتفاقيات يمكن القول بانها تضمنت اسعار اجلة للصرف تختلف عن سعر للتعادل .
- جنيه التصدير وهو نشأ من تطبيق حسابات التصدير ، وهو قابل بالتحـــويل ويتغير سعر صرفه طبقا لتغيرات العرض والطلب وطبقا للعلاقة بين الواردات والصادرات التى تسوى مدفوعاتها وفقا لهذا النظام .
- جنيه حق الاستيراد ، وهو جنيه حر داخل مصر وامتد العمل به ليشمل معظـــم الصادرات ، وقد اختلف سعر صرف الجنيه فى هذه الحسابات من عملة لأخرى باختلاف نسبة العلاوة فيما بينها ، فبينما تراوحت نسبة العـــلاوة للاسترلينى من ٥ر٣٪ تراوحت العلاوة للدولار من ١١٪ الى ١٢٪ .

٢٠٢٠٦ المرحلة الثانية : ١٩٥٧ــ١٩٦١ :

وفى هذه المرحلة استمرت مشكلة ندرة العمـــلات الأجنبية وزادت حدتهـــا بتجمد ارصدة مصر من العملات الحرة بعد تأميم قناة السويس ، وما تبع ذلك من حرب السويس وفرض حصار اقتصادى على مصر . ولقد ادى ذلك مع الاصرار على متابعة عملية التنمية فى مصر الى التغيير فى اتجاهات التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية بحيث تزايدت الأهميـــة النسبية للمعاملات التجـــارية مع الدول الاشتراكية ، وعلى الرغم مما ابدته هذه الدول من تعاون مع مصر فى سبيل تنميتها الا ان حقيقة استمرار النصيب الأكبر من الواردات المصرية حكرا على اسواق الدول الغربية قد تضافر اثره مع توجيه نصيب متزايد من الصادرات المصرية الى اسواق

الدول الشرقية (وعملاتها غير قابلة للتحويل وكانت المدفوعات معها تسوى طبقا لاتفاقيات ثنائية) ليزيد من حدة مشكلة قصور موارد مصر من العملات الحرة أو الصعبة ، وقد ولد ذلك المزيد من الحاجة الى تخطيط الموارد والاستخدامات من النقد الأجنبى ، فكان أن أخذت مصر بنظام الميزانية النقدية ، وتوسعت فى الاعتماد على اتفاقيات التجارة والدفع وزادت من اللجوء الى الاقتراض الخارجى ، وأخذت بنظام محدد للعلاوات الصرف .

وفيما يلى عرضا موجزا لهذه الاجراءات الأربعة :

١٠٢٠٢٠٦ — ميزانية النقد الأجنبى :

وضعت أول ميزانية للنقد الأجنبى فى سنة ١٩٥٧ وكان تخصيص حصص النقد الاجنبى يتم كل ثلاثة شهور حسب مستوى حصيلة الصادرات فى الفترة السابقة واقتصر هذا التخصيص على واردات وزارة التموين والأدوية ، ثم تدرج الأمر الى تخصيص حصة شاملة لواردات المواد الخام وتطور العمل بالميزانيه النقدية لتكون سنوية اعتبارا من عام ١٩٦٠ وتمشيا مع أول خطة للتنمية .

٢٠٢٠٢٠٦ — التوسع فى الاعتماد على اتفاقيات التجارة والدفع وعمليات المبادلة : ١٩٥٧—١٩٥٩ :

وكان ذلك استمرارا للاتجاه الذى بدأ فى الفترة السابقة ولمواجهة مشاكل ندرة العملات الصعبة ، وقد تركزت تلك الاتفاقيات مع البلاد الاشتراكية بصفة خاصة .

٣٠٢٠٢٠٦ — الاتجاه الى الاقتراض الخارجى :

نتيجة لعدم كفاية موارد مصر الذاتية من العملات الأجنبية ولاستمرار العجز فى الميزان التجارى وضرورة توفير التمويل الخارجى للتنمية الاقتصادية ، لجأت مصر الى الاقتراض من العالم الخارجى لسد هذه الثغرة ، وعلى الرغم من أن هذه الفترة شهدت بداية الاعتماد على القروض الأجنبية لتمويل احتياجات أساسية الا انه لم يحدث توسع فى عقد هذه القروض بما يهدد الاستقلال الوطنى أو يقلص من دور الجهد الوطنى فى تمويل التنمية وتحمل أعبائها .

٤٠٢٠٢٠٦ — الأخذ بنظام محدد للعلاوات : ١٩٥٩ — ١٩٦١ :

أعلنت الحكومة فى سبتمبر ١٩٥٩ ، نظاما للعلاوات على الصادرات ورسوما على الواردات وذلك على النحو التالى :

- يدفع عن الواردات المنظورة وغير المنظورة رسما يوازى ٥ر٢٧٪ ويستثنى من ذلك واردات بعض السلع الاستثمارية والمواد الخام .

- تتمتع حصيلة صادرات السلع المصنوعة بعلاوة بنسبة ٥ر١٧٪ ويستثنى من ذلك صادرات الأسمنت والمنسوجات .

- تمنح صادرات القطن والبصل علاوة متغيرة يتم تعديلها دوريا وفقا لظروف السوق العالمية (يتراوح معدل هذه العلاوة بين ٢٥٪ و٣٠٪) .

- ولما كانت الأسعار العالمية للأرز والاسمنت والبترول تزيد كثيراً عن أسعارها المحلية فقد أخضعت الحكومة صادرات هذه السلع الضريبية لرسم صادر يتغير معدلها بتغير أسعار هذه السلع فى السوق العالمية .

وفى أواخر عام ١٩٦١ سعت الدولة الى توحيد وتبسيط نظام العلاوات ، فتقرر منح المتحصلات بالعملات الأجنبية علاوة مجددة قدرها ٢٠٪ بغض النظر عن نوع العملة ، وكذلك تقرر تحصيل رسم موحد على التحويلات الى الخارج قدره ٢٠٪ كما تقرر رد نصف العلاوة المحصلة على المدفوعات الى الخارج اذا تمت بغرض استيراد سلع تموينية أو مواد خام أو سلع استثمارية . أما عن السلع التى تزيد أسعارها فى الخارج عن أسعارها فى الداخل فرأى الا يزيد رسم الصادر الذى يفرض عليها عن ٢٠٪ من قيمتها .

٠٣٠٢٠٦ — المرحلة الثالثة : ١٩٦٢—١٩٧٣(١)

وفى أواخر عام ١٩٦١ سعت الدولة الى توحيد وتبسيط نظام العلاوات ، فتقرر الجنيه ، وذلك لتزايد عجز ميزان المدفوعات بسبب تدهور محصولى القطن والأرز فى السنوات الاولى من هذه الفترة ، وكذلك بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوسع فى الانفاق الحكومى وفى أستيراد الآلات والمعدات اللازمة لمشروعات التنمية ، بالاضافة الى استنزاف احتياجات مصر من النقد الأجنبى فى دفع تعويضات قناة السويس وتعويضات الرعاية للأجانب عن ممتلكاتهم المؤممة والمصادرة والتعويضات التى دفعت للحكومة السودانية بسبب انشاء السد العالى فضلا عما تكبدته مصر من نفقات فى حرب اليمن .

---

(٢) محمود عبد الحى ، مشكلة المشاكل الجنية والدولار (٢) ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨١٨ ، ١٧ سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

٢٠٣٠٢٠٦ — توحيد أسعار الصرف وبرنامج التثبيت فى مايو ١٩٦٢ :

وفى سبيل تغطية هذا العجز لجأت مصر الى صندوق النقد الدولى للاقتراض منه وكان لابد من الانصياع لحد أدنى من الشروط التى يفرضها وهو ما تمخض عن برنامجين للتثبيت احدهما فى عام ١٩٦٢ ، والآخر فى عام ١٩٦٤ .

أما عن برنامج التثبيت الذى عقدته مصر مع صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٦٢ فقد تم بمقتضاه حصولها على تمويل من الصندوق قدره ٤٢٫٥ مليون دولار ، والتزمت مقابل ذلك ببرنامج للتثبيت أهم معالمه رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة وعدم التوسع فى الائتمان المصرفى والحد من سياسة التمويل بالعجز ورفع نسبة الاحتياطى للبنوك التجارية وتحديد سعر صرف واقعى للجنيه بحيث أصبح ٢٫٣ دولار ويسرى على كافة المعاملات باستثناء رسوم المرور فى قناة السويس ومرتبات المبعوثين فى الخارج . وهكذا سلمت بتخفيض سعر الصرف رسميا بحوالى ٢٠٪ .

٢٠٣٠٢٠٦ — برنامج التثبيت الثانى ١٩٦٤ :

لجأت مصر مرة أخرى الى صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٦٤ فحصلت على تسهيل ائتمانى فى حدود ٤٠ مليون دولار يمكن زيادتها لتدعيم برنامج التثبيت بقروض اضافية ومن ثم قبلت مصر برنامجا ثانيا للتثبيت فأعيد تقييم الذهب الموجود كغطاء لاصدار البنكنوت المصرى على أساس أن الجنيه يعادل ٢٫٣ دولار أمريكى ، ومعنى ذلك أن المحتوى الذهبى للجنيه قد خفض الى ٢٫٠٤٤ جراما من الذهب الخالص .

٣٠٣٠٢٠٦ — التيسيرات النقدية : ١٩٦٨ — ١٩٧٣ :

من أجل تشجيع تدفق مدخرات المواطنين المصريين العاملين بالخارج لجأت الحكومة اعتبارا من عام ١٩٦٨ الى منح علاوة نسبتها ٣٥٪ على التحويلات بالعملات الأجنبية الى مصر ثم امتد منح هذه العلاوة ليشمل فى سنة ١٩٧١ ، حصيلة الخدمات الفندقية والسياحية واعتبارا من مايو سنة ١٩٧٢ تم رفع العلاوة على المتحصلات بالعملات الأجنبية الى ٥٠٪ مع اتساع نطاق التطبيق فيما أطلق عليه نظام الأسعار التشجيعية ، وقد اتخذت فى هذه الفترة عدة قرارات تمثل تحولا هاما فى سياسة الرقابة على النقد فى مصر فسمح للمواطنين الذين يحصلون على ايرادات بالعملات الأجنبية بفتح حسابات بهذه العملات ويمكن استخدامها فى تمويل واردات أجنبية بالعملات الحرة سواء تمت هذه الواردات لحسابهم مباشرة أو لحساب الغير ، ومعنى ذلك انه أصبح فى مقدور أصحاب هذه الأرصدة الحصول على علاوة فعلية فاقت العلاوات التشجيعية التى تمر بها البنوك . وكان من أهم أسباب

ذلك العودة الى الأخذ بما يعرف بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة إعتبارا من صدور القرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٦٨ .

والواقع أن الفترة التي نحن بصددها (١٩٦٨—١٩٧٣) قد شهدت تشعب وتعدد القرارات التي تستهدف زيادة التيسيرات النقدية بهدف التغلب على ندرة العملات الأجنبية وقد انتهى الأمر بالاعلان عن نظام شامل لتوحيد علاوات الصرف ، وتمثل ذلك في انشاء السوق الموازية للنقد في سبتمبر ١٩٧٣ .

٢٠٦-٤ — المرحلة الرابعة : ١٩٧٣—١٩٧٨(٣) :

واكبت هذه المرحلة بداية التفكير في الأخـذ بما يسمى بسياسة الانفتـاح الاقتصادى وقد اقتضى التمهيد لهذه السياسة انتهاج سياسة للصرف الأجنبى تكون أكثر ملائمة لها ، ورأى القائمون على الشئون الاقتصادية في ذلك الوقت ان ذلك يتحقق بعدد من الاجراءات منها انشاء السوق الموازية للنقد عام ١٩٧٣ ثم تطويرها واصدار القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبى ، وشهدت هذه المرحلة ايضا اتفاقية أخرى مع صندوق النقد الدولى ترتب عليها برنامجا جديدا للتثبيت . وفيما يلى عرضا موجزا للملامح الرئيسية لهذه التطورات :

٢٠٦-٤-١ — انشاء السوق الموازية للنقد :

وقد هدفت الحكومة من وراء انشاء هذه السوق الى القضاء على فوضى تعدد علاوات الصرف وتحريك الأساس الذى تحتسب عليه الأسعار التشجيعية بحيث يصبح أكثر واقعية ، فضلا عن رغبتها في وضـع نظام شامل لاجتذاب مدخـرات المصريين العاملين في الخارج بالعملات الحرة وتتلخص فكرة هذه السوق في اخضاع متحصلات (موارد) ومدفوعات (استخدامات) معينة لأسـعار صرف تشجيعية تحسب على أساس قائمة أسعار الصرف اليوميـة التى يعلنهـا البنك المركـزى (مستندا في ذلك الى التغيرات التى تطرأ في أسواق الصرف الدولية) مضافا اليها علاوة تشجيعية قدرها ٥٠٪ في حالة الشراء و ٥٥٪ في حالة البيع ، على أن يتـم التعامل في هذه السوق عن طريق البنوك التجارية المسجلة لدى البنك المركزى .

وقد صدر القرار ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ والخاص بانشاء هذه السوق ليحدد مواردها بمدخرات وتحويلات المصريين العاملين في الخارج ، السياحة ، حصيلة الصادرات السلعية غير التقليدية ، تحويلات مواطني الدول العربية لأغراض مختلفة فضلا عن

(٣) محمود عبد الحى ، المرجع السابق ، ص ٣٥ — ٣٨ .

٥٠٪ من الزيادة عن الهدف المقرر للتصدير السنوى فى الميزانية النقدية بالعملات الحرة بالنسبة للغزل والمنسوجات القطنية .

كذلك اباح القرار للمشتغلين في السياحة أو التصدير الاحتفاظ بكل متحصلاتهم من العملات الحرة القابلة للتحويل ضمن موارد السوق الموازية للنقد فى حساب بأحد البنوك التجارية ويحق لهم ، فى خلال ستة شهور ، استخدام هذه المتحصلات اما لتمويل وارداتهم أو بيعها لآخرين بالأسعار التشجيعية المعلنة فى السوق الموازية. كما يمكن تعزيز موارد هذه السوق من خلال عملات حرة من الموارد العادية (من السوق الرسمية الى السوق الموازية) .

اما عن الاستخدامات أو المدفوعات ، التى تتم من خلال السوق الموازية فقد حددها القرار المشار اليه بأنها المدفوعات غير المنظورة والمبالغ المسموح بها عند السفر ، وواردات القطاع الخاص (شاملا الحرفيين) من المواد الخام ومستلزمات الانتاج وواردات قطاع السياحة العام والخاص وكذلك الاستيراد من خامات غير متوفرة محليا ولازمة لصناعات تصديرية تصب حصيلة صادراتها فى موارد السوق الموازية .

٢٠٤٠٢٠٦ — تطوير السوق الموازية للنقد :

صدرت عدة قرارات تستهدف تطوير العمل فى السوق الموازية للنقد وتسعى الى اخضاع مزيد من معاملات مصر التجارية لترتيبات هذه السوق والأسعار المعمول بها فيها ، فضلا عن تحريك هذه الأسعار فى ضوء الاعتبارات النقدية السائدة .. هكذا صدر القرار ٦٤ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتطوير السوق الموازية .. ويلاحظ أن عملية تطوير السوق الموازية قد عززت ووسعت من نطاق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة حيث مضى قرار التعديل رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ على تيسير استخدام موارد السوق لهذا الغرض فضلا عما قننه من احتساب قيمة السلع الواردة طبقا لهذا النظام بالأسعار المعمول بها فى السوق الموازية للنقد .

٢٠٦ ، ٤ ، ٢ — تعديل قانون الرقابة على النقد :

بدأ التعديل بصدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . وقد صدرت اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه لتضمن قواعد وتفاصيل أعماله ويعتبر هذا القانون ولائحته التنفيذية انتقالا الى مرحلة جديدة فى تنظيم التعامل فى النقد الأجنبى على نحو لا يجعل من احكام الرقابة على النقد الأجنبى هى مناط القانون وهدفه وانما يعطى لتشجيع تدفق العملات الحرة على مصر مكان الصدارة فيما استهدفه هذا

القانون . وجدير بالذكر أنه نص على الغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والذى ظل مهيمنا على شئون الرقابة على النقد الأجنبى ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن.

٠٤٠٤٠٢٠٦ برنامج التثبيت الجديد لسنة ١٩٧٨ :

دخلت مصر فى مفاوضات مع صندوق النقد الدولى للحصول على التسهيلات الائتمانية فتم الاتفاق فى يونيو ١٩٧٨ على برنامج للتثبيت الاقتصادى مدته ثلاث سنوات ويستهدف علاج الاختلال فى ميزان العمليات الجارية . ويتدرج هذا البرنامج تحت نوع جديد من التسهيلات الموسعة أو الممتدة Extended Facility وبموجب الاتفاق المذكور تحصل مصر على ٦٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة خلال السنوات الثلاثة أى ما يعادل ٧٢٠ مليون دولار(٤) خصص منها ١٢٠ مليون دولار للعام الأول ، وتشمل الاتفاقية ضرورة أن تقوم مصر باصلاحات هيكلية واجراء سياسات تطبيقية ، ولكن يلاحظ أن كلا الأمرين أمليا على السوق للمسائل النقدية والمالية .

٠٥٠٢٠٦ المرحلة الخامسة : ١٩٧٩ — حتى الآن

ويمكن توضيح أهم ملامح هذه المرحلة فيما يلى :

١٠٥٠٢٠٦ — أول يناير ١٩٧٩ : تم توحيد الأسعار الرسمية والتشجيعية للعملات الأجنبية بحيث يتم تطبيق الأسعار التشجيعية على جميع العمليات والحسابات باستثناء تلك المتعلقة باتفاقيات الدفع الثنائية التى ترتبط بها مصر مع الدول غير الأعضاء فى صندوق النقد الدولى وكذا العمليات المتعلقة بتصفية أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية مع دول أعضاء فى الصندوق التى ينتهى العمل بها قبل يناير ١٩٧٩ ، وقد حدد سعر صرف الدولار الأمريكى (٧٠ قرشا) وحددت أسعار صرف العملات الأجنبية من واقع علاقتها بالدولار وفقا للاساس الذى احتسب عليه سعر صرف الدولار .

٢٠٥٠٢٠٦ يوليو ١٩٨١ : قامت الحكومة باعادة النظر فى سعر التحويل للدولار فأصبح ٨٤ قرشا،وبذلك تم تخفيض رسمى لسعر الجنيه المصرى بنسبة ٢٠٪ بالقياس الى السعر الرسمى المعلن عام ١٩٧٩(٥) ونتيجة لزيادة الطلب على الدولار فى السوق

---

(٤) بواقع ١ر٢ دولار لكل وحدة حقوق سحب خاصة فى ذلك التاريخ .

(٥) بنك مصر ، دور سياسة سعر الصرف فى ادارة ميزان المدفوعات فى مصر ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول السنة الثامنة والعشرون ، ١٩٨٤ ص ٢٤ ، ١٥ .

المحلي لمواجهة الزيادة فى الواردات ، تعددت أسعار الصرف للدولار بالجنيه المصرى فأصبح لدينا أسعار الصرف التالية :

(١) سعر صرف الدولار فى مجمع النقد الأجنبى للبنك المركزى ويبلغ ٧٠ قرشا للدولار وتأتى موارد هذا المجمع من حصيلة صادرات السلع الرئيسية ورسوم قناة السويس . ويمول هذا المجمع واردات ٧ سلع استراتيجية والالتزامات المتعلقة بالقروض العامة والدولية وقد بلغت جملة المتحصلات من العملات الأجنبية داخل هذا المجمع خلال الفترة من يوليو١٩٨٢ الى مارس١٩٨٣ مبلغ ١ر٢٦٠٤ر٢ مليون جنيه من العملات الحرة مقابل استخدامات نحو ٤ر٣١١٢ر٣ مليون جنيه وأمكن مواجهة العجز من مصادر أخرى .

(٢) سعر صرف الدولار فى مجمع البنوك التجارية ويبلغ ٨٤ قرشا للـــدولار وتأتى حصيلة هذا المجمع من مدخرات المصريين العاملين بالخارج والسياحة وباقى الموارد،وبلغت الموارد فى نفس الفترة من يوليو١٩٨٢ الى مارس١٩٨٣ مبلغ ١ر٢٤٣٨ر٢ مليون جنيه كما سمح للبنوك الوطنية العـــامة الكبرى فقط بشراء التحـــويلات من العملات الأجنبية فى السوق المحلية والخارج بأسعار تقارب السوق الحرة فى حدود ١٠٨ قروش للدولار وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على الدولار ، وبذلك يسود مجمع البنوك التجارية سعرين للدولار .

(٣) السوق الحرة وسماسرة العملة وتأتى مواردها من مدخـــرات العاملين بالخارج التى لا ترد الى مصر فى شكل نقدى للمصارف الوطنية وانما فى شكل عينى (الاستيراد بدون تحويل عملة) . وقد بلغت جملة المتحصلات منه خلال يوليو ١٩٨٢ مارس ١٩٨٣ مبلغ ٨ر١٣٢٩ مليون جنيه ويصل سعر صرف الدولار فى هذه السوق الى ١١٧ قرشا للدولار تقريبا(٦) .

(٤) مجموعة الاتفاقيات .

٠٣٠٥٠٢٠٦ قرارات ٥ يناير ١٩٨٥(٧) :

فبصدور قرارات وزير الاقتصاد أرقام ٢ — ٣ — ٤ — ٥ — ٦ لسنة ١٩٨٥ أمكن القضاء على نظام الاستيراد بدون تحويل عملة،كما أصبح للجنيه المصرى سعر

---

(٦) نبيل صباغ ، بدأ فى تطبيق سياسة الانفتاح النقدى ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد ٨٢٦ ، ٢١ يناير ١٩٨٥ ، ٧٢ ، ٧٣ .

(٧) يلاحظ أن سعر الدولار فى السوق الحرة اخـذ فى الارتفاع المتواصل الى أن وصل فى الآونة الأخـيرة الى ٢٠٠ قرش للدولار .

صرف مستقر لكنه مرن وقابل للتحريك طبقا لمقومات العرض والطلب واحتياجات السوق الفعلية بعيدا عن عمليات المضاربة والوسطاء .

ان مضمون القرارات الأخيرة ببساطة يتلخص في الآتى :

— تشكل لجنة لتحديد العلاوة التى تضاف الى سعر الصرف التشجيعى المعلن لدى مجمع البنوك المعتمدة ، برئاسة محافظ البنك المركزى وعضوية وكيلى وزارة الاقتصاد لشئون الموازنة النقدية ولشئون الرقابة على النقد وعضوية المديرين المسئولين عن العمليات الخارجية ببنوك القطاع العام التجارية الأربعة وعضوية أربعة من المشرفين على العمليات الخارجية ببنوك القطاع المصرفى الخاص بالتناوب .

— تتولى هذه اللجنة تحديد العلاوة المتغيرة التى تضاف الى سعر الصرف التشجيعى المعلن لدى مجمع البنوك المعتمدة بحيث تكون هذه العلاوة قابلة لتغيير نسبتها طبقا لمقتضيات العرض والطلب (علاوة مرنة) بدلا من العلاوة الثانية التى كانت مطبقة قبل تاريخ صدور القرارات الجديدة — (وكانت تسمى علاوة تدبير عملة) وكان أول تحديد لهذه العلاوة بتاريخ ١٩٨٥/١/٦ بنسبة ٤٩٫٨ على السعر التشجيعى .

— تتخذ العلاقة الجديدة بين الجنيه المصرى والدولار كأساس لتحديد أسعار صرف باقى العملات الحرة ومتضمنة العلاوة الجديدة طبقا لأسعار صرف هذه العملات بالدولار فى سوق النقد العالمية ، كما كان متبعا من قبل .

— كل ما هنالك أن قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ انصبت على مرونة العلاوة بما يتمشى والأسعار الحقيقية لأسعار صرف العملات ازاء الجنيه المصرى .

— يتم تحديد نسبة العلاوة يوميا فى أيام العمل الرسمية فى الجهاز المصرفى خلال أيام الاسبوع فيما عدا يومى الجمعة والسبت .

— تطبق أسعار الصرف المعلنة المتغيرة فى تجميع التدفقات التالية :

● تحويلات مدخرات المواطنين العاملين بالخارج المتنازل عنها للجهاز المصرفى .

● حصيلة تصرف السياح بالنقد الأجنبى التى فى حوزتهم فيما يزيد على الـ ١٥٠ دولارا والتى يتنازل السائح عنها الى الجهاز المصرفى الوطنى

بالسعر التشجيعى الرسمى شبه الثابت الذى يعلنه البنك المركزى ولكن بدون العلاوة أى بسعر ٨٣ قرشا للدولار .

- حصيلة الـ ٥٠٪ التى يلتزم المصدرون بتوريدها من حصيلة تصدير خمس سلع حددتها القرارات الوزارية وهى البصل والثوم والبطاطس والبرتقال والفول السودانى . ويحق للمصدرين الحصول على مقابل حصيلة النقد الأجنبى بالسعر الجديد المرن .. علما بأن للمصدرين حرية التصرف فى نسبة الـ ٥٠٪ الأخرى من الحصيلة اما بالتنازل مقابل سعر الصرف الجديد المرن أو بالاحتفاظ بها لاستيراد مستلزمات يحتاج اليها نشاط التصدير ومنها السفر الى الخارج أو فى ايداعها أو التنازل عنها وهو الحساب الحر الوحيد الذى يمكن استغلاله لاستيراد احتياجات المصدرين المباشرة .
- حصيلة تصدير باقى السلع غير التقليدية ، وبالكامل التى يحق للمصدر التنازل عنها بالسعر المرن الجديد أو الاحتفاظ بها كوديعة فى حسابه ويتصرف بها كيفما شاء .
- جميع الحسابات الجارية أو المودعة بالعملات الحرة فى البنوك إذا رغب صاحبها التنازل عنها لأحد البنوك .
- أية مبالغ نقدية حرة فى حيازة المواطنين خارجة عن الحسابات المصرفية ويرغب صاحبها فى التنازل عنها للجهاز المصرفى .
- أية مبالغ محولة من حساب حر آخر بالنقد الأجنبى .
- أية مبالغ محولة من حساب حر بالجنيه المصرى مقابل عملة حرة .
- مرتبات العاملين فى شركات الاستثمار ومرتبات العاملين فى الهيئات الأجنبية فى مصر .

٣٠٦ - أسباب انخفاض قيمة سعر الصرف للجنيه المصرى :

ويمكن تلخيص هذه الأسباب فى الآتى :

- ثغرات قانون النقد الذى بدأ العمل به سنة ١٩٧٦ وسمح بحيازة العملات

---

(٨) اسماعيل شلبى ، « معجزة انخفاض الجنيه المصرى » ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد ٦٨٧ ، ١٥ مارس ١٩٨٢ ، ص ٣٧ . - بنك مصر ، « دور سياسة سعر الصرف فى ادارة ميزان المدفوعات فى مصر » مرجع سابق ، ص ١٧ .

الأجنبية للأفراد مع تحريم التعامل بها للأفراد أو الهيئات غير المرخص لهم للتعامل بها .

- قانون الاستيراد عامة وحرية الاستيراد بدون تحويل عملة خاصة أدت الى تهافت التجار على العملات الأجنبية للاستيراد من الخارج .

- عجز الموازنة العامة للدولة ويسدد هذا العجز بالاقتراض من الجهاز المصرفي واصدار بنكنوت بدون زيادة مماثلة من السلع والخدمات ويؤدى ذلك بالتالى الى ارتفاع نسبة التضخم وهذا يؤثر بدوره فى انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى .

- العجز المتزايد والمستمر فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات وخاصة فى سنوات ما بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وارتفاع حجم الديون الخارجية .

- الوضع الراهن لمدينة بورسعيد كمنطقة حرة والتى أصبحت مصدرا رئيسيا فى استيراد السلع الاستهلاكية الأمر الذى ساهم فى زيادة الطلب على الدولار .

- نظام الدعم وتسعير المنتجات بأقل من تكلفتها الذى يؤدى الى زيادة الاستهلاك وبالتالى زيادة الواردات حيث أصبح ٨٠٪ من احتياجاتنا يأتى من الخارج .

- نظام بيع المنتجات المحلية والعقارات بالدولارات (نظام التصدير المحلى) ودفع مرتبات قطاع من العاملين بالنقد الأجنبى .

- تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالدولار فى الداخل أدى الى الاقبال على شراء الدولار للحصول على سعر فائدة مرتفع .

- تزايد معدلات وسائل الدفع .

٦-٤٠ آثار سياسة تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات المصرى

من المعلوم لدينا أن تغير سعر الصرف يؤثر على ميزان المدفوعات ، وعلى مستوى الأسعار المحلية ، وعلى معدل التبادل الدولى ، وعلى توزيع الدخل القومى ، وعلى قدرة الاقتصاد القومى على جذب الاستثمارات الأجنبية وعلى عبء المديونية الخارجية .

وسوف نركز هنا على دراسة آثار سياسة تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات المصرى فقط نظرا للعلاقة التبادلية الوثيقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات بمعنى أن ميزان المدفوعات يؤثر فى سعر الصرف وسعر الصرف يؤثر فى ميزان المدفوعات حيث ان الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة تقوم بسعر الصرف المعلن للعملة المحلية تجاه العملات الأجنبية .

وقد ظهرت حديثا سياسة تخفيض سعر الصرف التى لجأت اليها بعض الدول لتحقيق الاستقرار النقدى داخليا وخارجيا لاصلاح الاختلال فى ميزان المدفوعات للدولة التى قامت بالتخفيض .

٦.٤.١٠ . شروط تحقيق الأثر الايجابى لسياسة تخفيض سعر الصرف فى ميزان المدفوعات يتوقف على مجموعة معينة من الشروط . ومن هنا يصبح الحكم على مدى فاعلية هذه السياسة فى تحقيق هذا الهدف ، مرتهنا بمدى توفر هذه الشروط فى حالة الاقتصاد المصرى(٩) .

وفيما يلى عرض لهذه الشروط :

- مرونة الجهاز الانتاجى للدولة التى قامت بتخفيض سعر صرف عملتها بحيث يستجيب للزيادة فى الطلب على صادراتها وترتفع بالتالى قيمة اجمالى الصادرات بحيث تفوق انخفاض قيمة العملة .

- أن يكون الطلب الخارجى على منتجات الدولة مرنا بحيث يؤدى تخفيض سعر عملتها الى زيادة الطلب على منتجاتها بنسبة أكبر من نسبة انخفاض سعر العملة فتكون النتيجة النهائية زيادة قيمة الصادرات الكلية عن ذى قبل .

- أن يكون طلب الدولة على الواردات الأجنبية مرنا بحيث يؤدى تخفيض سعر عملتها وارتفاع سعر العملات الأخرى الى الاحجام عن الواردات بنسبة أكبر من نسبة انخفاض سعر عملتها الوطنية وبذلك تنخفض قيمة الواردات .

---

(٩) انظر لمزيد من التفاصيل :
رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ص ٢١٨ - ٢٢٢ .

- يجب السيطرة على الأسعار المحلية حيث ان تخفيض الدولة لسعر صرف عملتها يؤدى الى انخفاض القوة الشرائية للعملة خارجيا واذا كانت مرونة الطلب على الواردات ضعيفة فان انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدى الى ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات.

- يجب التأكد قبل تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف من الكفاية الانتاجية للصادرات وقدرتها على منافسة المنتجات فى السوق العالمى فاذا كانت الصادرات ليست على المستوى العالمى من الكفاية فان تخفيض سعر الصرف لن يؤتى ثماره فى زيادة الصادرات .

٢٠٤٠٦. اسباب الأثر السلبى لسياسة تخفيض سعر الصرف فى الدول النامية فى ميزان المدفوعات :

اذا ما طبقت سياسة تخفيض سعر الصرف فى الدول النامية للتأثير فى ميزان المدفوعات فنجد أن تأثيرها يكون سلبيا وذلك للأسباب التالية(١٠) :

- عدم مرونة الجهاز الانتاجى فى تلك الدول وبالتالى تكون طاقتها الانتاجية محدودة وعلاوة على ذلك فهى تتخصص فى انتاج وتصدير عدد محدود من السلع معظمها من المواد الأولية الزراعية أو المعدنية أو النصف مصنعة .
- عدم مرونة الطلب على الواردات الأجنبية فى هذه الدول النامية حيث انها تعتمد فى سد احتياجاتها الغذائية والاستهلاكية من الخارج وهنا نجد أن تخفيض سعر العملة يرفع من قيمة الواردات بنسبة أكبر من الزيادة فى قيمة الصادرات . وان حققت الصادرات زيادة فى الحجم .

- أن الأسعار فى الدول النامية غير مستقرة وتعانى من الضغوط التضخمية بسبب انتهاج سياسة التمويل بالعجز فى موازنة الدول والاعتماد على جزء كبير من تمويل هذا العجز على الاقتراض من الجهاز المصرفى الذى يعمل على مواجهته باصدار المزيد من أوراق البنكنوت وهنا تنخفض القوة الشرائية للنقود بالداخل .

---

(١٠) بنك مصر ، « دور سياسة سعر الصرف فى ادارة ميزان المدفوعات فى مصر » مرجع سابق ، ص ١٠ ـ ١١ .

مما سبق يتضح لنا أن تخفيض سعر الصرف فى الدولة النامية يؤدى الى نتائج عكسية للأهداف المرجوة من التخفيض ، حيث تزيد المتحصلات من الصادرات بنسبة أقل من زيادة المدفوعات عن الواردات ، ويزيد العجـز فى موازين مدفوعاتهـا وتقل بالتالى مواردها من النقد الأجنبى وتزيد ديونهـا الخارجية وأعبـاء خدمة الدين وتنخفض تبعا لذلك القيمة الفعلية لعملتها .

٣٠٤٠٦ سياسة تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز فى ميزان المدفوعات المصرى :

ومصر باعتبارها احدى الدول النامية تتشابه ظروفها العامة مع ظروف هذه الدول النامية فأهم صادراتها يتمثل فى البترول والسلع الزراعية كالقطـن والأرز والبصل وكذلك المنسوجات القطنية وعدد قليل من السلع المصنعة وهذه السلع فضلا عن أسعار بعضها كالبترول يخضع فى تحديده لتنظيمات دولية كما هو الحال بالنسبة لمنظمة الأوبك الا أنها تتصف بضعف مرونة الطلب الأجنبى على منتجاتها بالاضافة الى ضعف مرونة عرض انتاجها المحلى الموجه للتصدير(١١) .

أما واردات مصر فنجد ان معظمها فى شكل مواد غذائية وسلع وسيطة وسلع استثمارية وكلها تقريبا تتصف بضعف مرونة الطلب عليها . لذلك فعندما تلجـأ السلطات النقدية الى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فان هذا لا يستتبعه زيادة كبيرة فى الصادرات تقابل الزيادة فى قيمة الواردات وهنا لابد من وجود سياسات اقتصادية ونقدية تضمن زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وفعلا تم فى السنوات الأخيرة تعديل مسار ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى لتصبح سياسة بغرض الانتاج وليس الاستهلاك وذلك من أجل تعبئة الموارد المتاحة لزيادة وتحسين الانتاج وتشجيع الانتاج بغرض التصدير كذلك السياسات الخاصة بترشيد الاستيراد حيث اقتصر على السلع الضرورية للاستهلاك والانتاج ، وفرض رسوم مرتفعة على السلع الكمالية والسلع التى لها مثيل من الناتج المحلى ويكفى السوق ، كما أمكن السيطر على مستوى الأسعار بالداخل وذلك بتخفيض نسبة الاصدار النقدى من ٤٦٪ عام ١٩٨٢/١٩٨١ الى ٢٩٪ عام ١٩٨٣/٨٢ .

٥٠٦ الحلول المقترحة لمشكلة سعر صرف الجنيه المصرى :

وفى هذا البند نحاول عرض بعض المقترحات لمواجهة مشكلة سعر صرف الجنيه المصرى ، بالاضافة الى عرض بعض العوامل التى تساعد على تحسين سعر صرف الجنيه المصرى :

---

(١١) المرجع السابق ، ص ١١ ـ ١٣ .

٦٠٥٠١ انشاء سوق حرة للنقد الأجنبى :

يرى بعض الاقتصاديين أن يتم انشاء سوق حرة للنقد الأجنبى فى اطار مجموعة من السياسات التى تهدف الى احداث تنمية حقيقية فى الاقتصاد القومى وفى اطار من الضمانات يدعمها البنك المركزى وتتدخل للمحافظة على سعر صرف يتناسب مع الظروف الاقتصادية لها . وذلك بتحديد سعر واحد للدولار بالجنيه المصرى وذلك نتيجة لتفاعل العرض والطلب عن طريق لجنة لدى البنك المركزى وتضم ممثلى البنوك التجارية وبعض البنوك المشتركة وممثلى وزارة الاقتصاد ويسمح بقدر من المرونة فى تحريك قيمة سعر الصرف . ويجب أن ترتبط هذه السوق بمجموعة من السياسات الاقتصادية من أهمها ضغط الواردات وتنشيط أكثر لجهاز الأسعار وحسم قضية الدعم لأن جوهر المشكلة هو اننا نستهلك أكثر من قدراتنا واستمرار ذلك يؤدى الى مزيد من التدهور فى قيمة الجنيه المصرى ويقتصر التعامل فى هذه السوق على مجمع النقد الأجنبى للبنوك التجارية وموارد السوق السوداء للعملات وهى مدخرات العاملين بالخارج وحصيلة ايرادات السياحة وحصيلة الصادرات غير المنظورة وفى الوقت نفسه لا تدخل كافة السلع الواردة للتعامل فى اطار هذه السوق خشية ارتفاع الأسعار وانما تقتصر على توفير عناصر الانتاج للشركات والقطاعين العام والخاص وباقى السلع الواردة بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة ويتبقى للدولة موارد البترول وقناة السويس والصادرات التقليدية حتى يمكن تغطية احتياجاتها التموينية وغيرها والتى يمكن أن تحسب على أساس السعر الرسمى للصرف وفى هذه الحالة سوف تتمتع هذه السلع الاستراتيجية بسعر منخفض(١٢) .

ولانشاء السوق الحرة للنقد الأجنبى عدة معوقات منها(١٣) :

- يعتبر قانون تحريم التعامل بالنقد الأجنبى من المعوقات الاساسية لقيام هذه السوق على أن يتبعه تشريعات نقدية أخرى تعمل على حماية حقوق المتعاملين بالنقد الأجنبى وتمنحهم الثقة فى النظام النقدى المصرى .

- دراسة الهيكل الحالى لأسعار الفائدة فى مصر حتى لا يقوم الأفراد بتحويل مدخراتهم من الجنيه المصرى الى مدخرات بالعملات الأجنبية للاستفادة بفرق أسعار الفائدة .

---

(١٢) بنك مصر ، « دور سياسة سعر الصرف فى ادارة ميزان المدفوعات فى مصر » ، مرجع سابق ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(١٣) بنك مصر ، « حول امكانية الوصول لسعر حقيقى للصرف الأجنبى فى مصر » النشرة الاقتصادية ، السنة الثامنة والعشرون والثالثة والعشرون ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ص ١١٧ ، ١١٨ .

● ضرورة العمل على استقرار التشريعات الاقتصادية والنقدية ومنع التضارب فى اصدار القرارات لمنح الثقة لأصحاب المدخرات .

● الحد من التعامل بالسعر الرسمى للجنيه المصرى بشكل تدريجى على مراحل بغية الوصول الى سعر موحد للجنيه المصرى .

● أحياء وتنشيط سوق الأوراق المالية وتنظيم التعامل فيها بالنقد الأجنبى خاصة بعد اصدار سندات التنمية بالدولار الأمريكى وأسهم شركات استثمار المال العربى والأجنبى بالدولار والاسترلينى مما يشجع على جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية .

● عدم التركيز على الميزان التجارى وحده فى تحقيق موارد اضافية من الصرف بل يمكن تشجيع مدخرات المصريين العاملين بالخارج .

٣٠٥٢١٦ انشاء السوق التجارية للنقد الأجنبى :

يرى البعض الآخر من الاقتصاديين ضرورة انشاء السوق التجارية للنقد الأجنبى ويستند هذا الرأى الى وجود السوق السوداء التى يسيطر عليها تجار العملة والسماسرة وتستحوذ على قدر كبير من الموارد النقدية . ولابد من تنظيم هذه السوق ووضع الضوابط المنظمة لها وأعطائها الصفة القانونية لتصبح سوق تجارية للنقد وهذا يستدعى اتباع عدة اجراءات(١٤) :

● دمج السوق الموازية ونظام الاستيراد بدون تحويل عملة فى سوق نقدية تجارية يتحدد من خلالها سعر صرف مرن ويقوم بالتحديد لجنة مكونة من البنك المركزى وممثلى البنوك التجارية ويجتمع ممثلو البنوك يوميا برئاسة مندوب البنك المركزى حيث يقومون بعرض مراكزهم التى تستلزم اجراء عمليات شراء أو بيع وذلك من واقع المعاملات خلال الـ ٢٤ ساعة السابقة وعلى ضوء ذلك يقترح سعر الصرف فاذا كان العرض من النقد الأجنبى أقل من الطلب اقترح سعر أعلى للدولار وهكذا حتى يتوازن سعر الصرف . ومهمة البنك المركزى هنا التدخل بالشراء أو البيع للعملة الأجنبية حتى لا تهتز قيمة الجنيه المصرى .

---

(١٤) بنك مصر ، دور سياسة سعر الصرف فى ادارة ميزان المدفوعات فى مصر ، مرجع سابق ص ٣٢ ، ٣٣ .

- يجب اصدار قانون يبيح لأى شخص طبيعى أو معنوى أن يتعامل بالنقد الأجنبى بدون مساءلة .

- رفع كفاءة القيود على التعامل بالنقد الأجنبى بالنسبة للعمليات الجارية بالنسبة للمقيمين أو غير المقيمين .

- التدرج فى تخفيض حجم التعامل بالعملات الأجنبية على أساس السعر الرسمى .

- انشاء صندوق للموازنة لدى البنك المركزى تتحدد مهمته فى بيع أو شراء العملات لتحقيق التوازن بين عرض وطلب العملات الأجنبية بهدف تدعيم الجنيه المصرى ويمول هذا الصندوق من صندوق النقد الدولى .

- السماح لرأس المال الأجنبى بالدخول والخروج من البلاد على أساس سعر السوق الحر دون أى تدخل .

ويستند معارضو قيام السوق التجارية للاعتبارات التالية(١٥) :

- ●● انه ليس من المتصور حاليا الا يخضع قطاع بذاته من المدفوعات الى الخارج لأى تنظيم الا اذا كانت هذه المدفوعات من أوعية خاصة (كحسابات بالعملات الأجنبية) اما اذا كانت من أرصدة تحوزها البنوك لحسابها فان الأمر يتطلب تنسيقا على مستوى الجهاز المصرفى بين ما لديه من أرصدة نقدية والطلب عليها ، يتطلب من ناحية أخرى نوع من الضوابط بخلاف الضابط السعرى الناتج عن تحريك سعر الصرف حتى تتوفر فرص متكافئة فى استخدام العملات الأجنبية بشكل رشيد .

- ●● أن السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال عن طريق السوق التجارية دون ضوابط يشجع تغليب أغراض المضاربة على حساب تمويل فرص الاستثمار المدروسة المنتجة بما يؤدى الى تعرض الاقتصاد القومى لهزات عنيفة .

---

(١٥) المرجع السابق ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

٢٠٥٠٦م — عوامل تحسين سعر صرف الجنيه المصرى :

ولتحسين سعر الصرف للجنيه المصرى لابد من توافر عدة عوامل منها مـا يلى(١٦) :

١ — تحسين موقف ميزان المدفوعات والحد من العجز المتزايد فى الميزان التجارى وذلك بوضع استراتيجية جديدة للتجارة الخارجية وذلك للعمل على تنمية الصادرات المصرية وازالة جميع العوائق التى تحد من القدرة التنافسية لمنتجاتنا فى الأسواق العالمية .

٢ — رفع كفاءة التشغيل مما يقلل من نسبة الفاقد والعمل على الاستخدام الأمثل لمستلزمات الانتاج والخامات المستوردة .. وكذا رفع الكفاءة الادارية والفنية والاقتصادية للقطاع العام الذى يمثل انتاجه الجزء الأكبر من الانتاج الصناعى .

٣ — تشجيع جذب مدخرات المصرين العاملين بالخارج مع زيادة تدفقها من خلال قنواتها الرسمية ، عن طريق البنوك المعتمدة ، مع قيام الدولة بتوفير فرص الاستثمار المناسبة والتى تتفق وطبيعة المستثمر المصرى فى الخارج .

٤ — دراسة الهيكل الحالى لأسعار الفائدة فى مصر وتقييم فاعلية سياسة الرفع التدريجى لسعر الفائدة فى الحد من تحويل المدخرات من الجنيه المصرى الى مدخرات بالعملات الأجنبية .

٥ — العمل على تنمية موارد السياحة وذلك بوضع سياسة سياحية شاملة لمصر طويلة المدى .

٦ — ضرورة الغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة . فقد أدى هذا النظـام الى امتصاص الجانب الأكبر من مدخرات المصريين العاملين بالخارج وتحويلها عن مسارها المطلوب ، وهو النظام المصرفى ، واستخدامها فى زيادة الواردات من السلع الكمالية والترفيه .

٧ — الاهتمام بتنشيط سوق الأوراق المالية . حيث من الملاحظ انه رغم وجود فرص مناسبة لاستثمار الأموال العربية والأجنبية وللمصريين العاملين بالخارج الا أن

---

(١٦) اسماعيل شلبى ، « معجزة انخفاض الجنيه المصرى » ، مرجع سابق ص ٣٧ ، ٣٨ .

صعوبة تداول وسيولة هذه الأموال فى ظل غياب بورصة أوراق مالية نشطة قد صرف الكثير من المدخرين عن استثمار أموالهم فى الأوراق المالية ، ولا يأتى ذلك بالنسبة للسوق الا بعد ازالة جميع المعوقات القانونية والادارية المختلفة والتى تحول دون نشاطها .

٨ ــ ضرورة اتخاذ خطوة ايجابية تجاه ربط سعر الجنيه المصرى حيث يتم فى الوقت الراهن تثبيت سعر الدولار . ويتم تعديل الأسعار على أساس أسعار صرف العملات الأخرى حيث أن سعر الصرف الآن هو عبــارة عن ســـعر الصرف التشجيعى مضاف اليه علاوة مرنة (متغيرة) طبقا لمقتضيات العرض والطلب. ولايزال هذا النظام تحت الاختبار .

الفصل السابع

مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى

١٠٧ ــ تمهيد :

يتوقف تحقيق التنمية الاقتصادية لاقتصاد ما ، الى حد كبير على مدى التغلب على مشكلة تمويل التنمية ، أى على مدى قدرة هذا الاقتصاد على تدبير الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار التى تستهدفها الخطة ومن المعلوم لدينا أن مصادر تمويل التنمية تنقسم بصفة عامة الى مصدرين رئيسيين : **المصدر الاول** ، هو المدخرات المحلية التى تتحقق فى الاقتصاد القومى ، وتتمثل فى مدخرات قطاع الأعمال ، ومدخرات القطاع الحكومى ، ثم مدخرات القطاع العائلى . **أما المصدر الثانى** فهو الموارد الأجنبية على اختلاف أنواعها ، مثل القروض الحكومية الثنائية ، والقروض المتعددة الأطراف ، والقروض الخاصة التجارية القصيرة الأجل ، واستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة المباشرة . ولاشك أنه توجد علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجى . فكلما كان مستوى الادخار المحلى ضئيلا بالقياس الى مستوى الاستثمارات المطلوبة ، فكلما زادت الحاجة الى التمويل الخارجى .

ويعتبر الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجى من أهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية المصرية فى السنوات الأخيرة . وقد تمثل ذلك فى الأحجام الضخمة من القروض التى حصلت عليها مصر من مختلف المصادر ، بالاضافة الى التطلع الواضح الى جذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة بالاستثمار داخل الاقتصاد القومى . وسوف تركز الدراسة على القروض باعتبارها تمثل الديون الخارجية وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية :

— القاء الضوء على التطور الذى طرأ على ديون مصر الخارجية والعوامل الكامنة وراء هذا التطور ، والآثار الناجمة عن ذلك .

— معرفة النتائج المحتملة التى ستتحقق عن استمرار نمط المديونية الحالى على وضعه دون تغيير ، وبخاصة تأثير هذه النتائج على مسار التقدم الاقتصادى

والاجتماعى لمصر فى استمرار أزمة الكساد التضخمى والمحاولات التى تبذلها الرأسمالية العالمية للخروج من تلك الأزمة .

– معرفة التحديات التى يتعين على الاقتصاد المصرى أن يواجهها بقوة فى المرحلة القادمة حتى يمكن التخفيف من حدة مشكلة الديون الخارجية .

٢٠٧ – تطور حجم الديون الخارجية للاقتصاد المصرى :

يعكس الجدول رقم (٢١) الجوانب المختلفة للمديونية الخارجية للاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ٨١ / ١٩٨٢ ، وبامعان النظر فى هذا الجدول ، يتضح لنا مجموعة الملامح الأساسية التالية :

● تزايد الديون الخارجية والمضمونة من قبل الحكومة المصرية من ١٦٤٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ الى ١٣٧٢٠ مليون دولار فى عام ٨١ / ١٩٨٢(١) . ومعنى هذا أن حجم هذه الديون قد زاد خلال هذه الفترة بنسبة ٧٣٧٪ وهذا بلا شك يمثل نمو سريع لحجم هذه الديون ، وكنتيجة لذلك ارتفع متوسط نصيب المواطن المصرى من هذه الديون من ٥٨ دولار فى عام ١٩٧٠ الى ٦٨٤ دولار فى عام ٨١ / ١٩٨٢ .

(١) أن هذه التقديرات تقل عن الحجم الفعلى للديون الخارجية لمصر ، حيث تقتصر فقط على الديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل ، فهى لا تشمل الديون الخارجية القصيرة الأجل بالاضافة الى أنها لا تتضمن الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولى . كما أنها تشير فقط الى الديون المدنية ، ولا تتضمن الديون العسكرية .

جـدول رقـم (٢١)

بعض المؤشرات الهامة عن ديون مصر الخارجية خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٢/٨١

	المؤشرات الهـامة	١٩٧٠	٨٢/٨١	نسبة الزيادة خلال الفترة
١	الديون الخارجية القائمة والمستخدمة بملايين الدولارات .	١٦٤٠		٧٣٧
٢	متوسط المديونية الخـارجية لكـل مواطن مصري بالدولار .	٥٨	٦٨٤	١٠٧٩
٣	نسبة الديون الخارجية الى النـاتج المحلى الاجمالي (٪) .	٢٤	٤٤	٨٣
٤	اجمالى الاحتياطيات الدولية بملايين الدولارات .	١١٩	١٣١٣	٧٢٦
٥	نسبة الاحتياطيات الدولية الى الديون الخارجية .	٧ر٩	٦ر٩	٣ر١٠
٦	اجمـالى تدفـق القـروض الطـويلة والمتوسطة الأجل بملايين الدولارات .	٣٠١	٣٦٠٣	٣٦٩
٧	أقسـاط القروض المدفوعة بملايين الدولارات .	٢٤٧	٣ر١٤٩١	٥٠٤
٨	مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية بملايين الدولارات .	٣٨	٩١٢	٢٣٠٠
٩	اجمالى مدفوعات خدمة الدين (= ٧ + ٨) .	٢٨٥	١ر١٨٨٥	٥٦١
١٠	التدفق الصافى للقروض (=٦—٩)	١٦	٩ر٧١٧	٤٣٨٧
١١	رصيد الحساب الجارى قبل دفـع الفوائد على الديون بملايين الدولارات .	٨ر٢٨	ـــ ١ر٣٥٠	٢٩١٨
١٢	معدل خدمة الدين كنسبة من اجمالى الصادرات .	[illegible]	٤٠	—
١٣	متوسط معدل النمو السنوى للصادرات للفترة ٧٠—٨٢/٨١=٤ر٢٤٪			
١٤	متوسط معدل النمو السنوى للواردات للفترة ٧٠—٨٢/٨١=٤ر٢٤٪			

(×) حسبت هذه النسبة بمعرفة الباحث

المصادر بالنسبة لعام ١٩٧٠ على الوجـه التالى :

● وفيما يتعلق بموقف الاحتياطيات الدولية التى تملكها مصر ، وهى تمثل صمام الأمن عند الضرورة فى تعاملنا الخارجى ، والتى تتمثل فى الذهب والعملات الأجنبية التى فى حوزة السلطات النقدية ، فضلا عن موقفنا فى صندوق النقد الدولى ، فان هذه الاحتياطيات قد زادت من ١٥٩ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ الى ١٣١٣ مليون دولار فى عام ١٩٨٢/٨١ ، أى بنسبة زيادة ٧٢٦ ٪ خلال هذه الفترة . ولكن بالرغم من هذا النمو الملحوظ فى هذه الاحتياطيات ، الا أن نسبتها الى اجمالى الديون الخارجية القائمة قد انخفضت من ٧ر٩٪ فى عام ١٩٧٠ الى ٦ر٩ فى عام ٨١ / ١٩٨٢ بسبب نمو الديون بمعدل أكبر من ذلك المعدل الذى تمت به هذه الاحتياطيات ، ولا شك أن التدهور فى هذه النسبة يعد من ضمن المؤشرات الهامة الدالة على تطور ثقل الديون الخارجية .

● ونتيجة للنمو الكبير الذى حدث فى اجمالى الديون الخارجية ، فقد كان من الطبيعى ، والحال هذه ، أن يحدث تصاعد مقابل فى أعباء هذه الديون ممثلة فى المبالغ التى يتحملها الاقتصاد المصرى ، سواء فى شكل فوائد على

المؤشر رقم (١) محضورة على الوجه التالى :

-- World Bank, Egypt, Economic Management in a period of Transition, A. World Country Economic Report (Khalid Ikron Co-ordinating Author) 1980, p. 301.

المؤشرات أرقام (٢) ، (٤) ، (٦) ، (١٢) فمصدرها رمزى زكى ، تأثير التضخم العالمى على مديونية مصر الخارجية ، نظرة على الماضى ورؤية للمستقبل ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٨٠ ، ص ٣٢٤ .

أما المصادر بالنسبة لعام ١٩٨٢/٨١ فهى على الوجه التالى :

المؤشرات أرقام (١) ، (٤) ، (١٢) فمصدرها :

البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد السادس والثلاثون العدد الثانى ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤٦ :

المؤشرات أرقام (٢) ، (٦) ، (٧) ، (٨) (١١) ، فمصدرها : رمزى ، الاقتصاد السياسى لديون مصر الخارجية ، المؤتمر العلمى السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٤ ، ص ٢٩ ، ٢٣ ، ٣٥ ... المؤشرات أرقام (١٣) ، (١٤) أخذت أرقام الصادرات والواردات المستخدمة فى حسابهما من محمد فخرى مكى ، التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى (٥٢ - ١٩٧٦) ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ٧٨ ، ص ٣٤٧ . اما بالنسبة للفترة من ٧٠ حتى ١٩٧٦ . البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية مرجع سابق ، ص ٢٤٥ وذلك بالنسبة للفترة من ١٩٧٧ حتى (١٩٨٢/٨١)

هذه الديون ، أو في شكل الاقساط المستحقة عنها وقد تزايدت المبالغ التي تدفع للأقساط من ٢٤٧ مليون دولار في عام ١٩٧٠ الى ٣ر١٤٩١ مليون دولار في عام ٨١ / ١٩٨٢ ، بنسبة ٥٠٤ ٪ أما مبالغ الفوائد فقد ارتفعت من ٣٨ مليون دولار الى ٩١٢ مليون دولار على التوالي ، بنسبة ٢٣٠٠ ٪ خلال نفس الفترة أن عملية سداد الفوائد والأقساط المستحقة التهمت خمس حصيلة صادراتنا المنظورة وغير المنظورة خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٠ ، وحوالى الثلث في الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ والربع في الفترة من ١٩٧٤ — ٨٠ / ١٩٨١(١) .

- واذا نسبنا اجمالي مدفوعات الديون الى اجمالي القروض التي حصلت عليها مصر ، حتى نتعرف على التدفق الصافي للاقتراض الخارجي فاننا نجد انه بينما تصل هذه النسبة الى ٧ر٩٤٪ في عام ١٩٧٠ اذ انها تنخفض الى ٧٢٪ في عام ٨١/١٩٨٢ ، مما يعني تزايد الانسياب الصافي للموارد الأجنبية خلال السنوات الأخيرة . ولكن معنى أن مبالغ خدمة الديون في عام ٨١ / ١٩٨٢ تمثل ٧٢ ٪ من اجمالي القروض المتوسطة والطويلة الأجل ، هو أن ما يقرب من ثلاثة أرباع ما نتلقاه من العالم الخارجي من قروض يدفع في شكل أعباء لها .

- ارتفعت نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي من ٢٤ ٪ في عام ١٩٧٠ الى ٤٤ ٪ في عام ٨١ / ١٩٨٢ . والمعنى المباشر الذي تشير اليه هذه النسبة هو أن ديوننا مع العالم الخارجي أصبحت تمثل نصف الناتج المحلي الاجمالي وهذه نسبة مرتفعة بكافة المعايير .

- أن التزايد الذي حدث في نمو الديون الخارجية وأعبائها قد لازمه وواكبه اختلال حاد ومستمر في ميزان المدفوعات المصري . فقد ارتفع عجز الحساب الجاري (قبل دفع الفوائد على الديون) من ١١٦ مليون دولار في عام ١٩٧٠ الى ١ر٣٥٠١ مليون دولار ، أي بنسبة زيادة ٢٩١٨٪ وقد نتج عن ذلك أساسا بسبب عجز الصادرات عن ملاحقة النمو المستمر للواردات حيث أن متوسط معدل النمو السنوي لصادراتنا خلال الفترة ٧٠ــ٨١/١٩٨٢ كان ٤ر٢٢٪ ، بينما متوسط معدل النمو السنوي لوارداتنا خلال نفس الفترة كان ٥ر٣٠ ٪

(٢) معهد التخطيط القومي ، « الانفاق والاستقرار الاقتصادي في مصر » سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٦ ، ابريل ١٩٨١ ، ص ٢٠٧ .

عرضنا فيما سبق ، باختصار شديد ، أهم الملامح التى تعكسها صورة ديون مصر الخارجية خلال الفترة ١٩٧٠ ـــ ٨١ / ١٩٨٢ . ويوضح الجدول رقم (٦٢) اجمالى هذه الديون طبقا للموقف فى عـــام ٨٢ / ١٩٨٣ . وفيما يلى شرح مبســـط لتفاصيلها(٣) :

١٠٢٠٧ ـــ الديون المتوسطة والطويلة الأجل :

بلغت ديون مصر غير العسكرية ، المتوسطة والطويلة الأجل فى منتصف عـــام ١٩٨٢ ، التى استخدمت فعلا حوالى ٤ر١٥ بليون دولار . فاذا أضفنا اليها الديون غير المستخدمة ، فان تلك الديون ترتفع إلى ٢ر٢١ بليون دولار . واذا أضفنا الى ذلك ، ارتباطات الديون الجديدة التى تعاقدت عليها الحكومة فى عام ٨٢ / ١٩٨٣ ، ومقدارها ٦ر٢ مليون دولار ، فان جملة الديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل (المستخدمة وغير المستخدمة) تصل الى ٨ر٢٣ بليون دولار وهذه الديون تتوزع ، بحسب مصدرها ، الى ديون ثنائية رسمية ، وديون متعددة الأطراف ، وديون من مصادر خاصة .

٢٠٢٠٧ ـــ الديون الخارجية قصيرة الأجل :

اتسمت سنوات ما يسمى بالانفتاح الاقتصـــادى بلجوء مصر المتزايد نحو الاقتراض الخارجى القصير الأجل . وهذا اقتراض باهظ التكلفة حيث ترتفع فيـــه أسعار الفائدة ، ولا توجد فيه فترة سماح . كما أنه يتسم بقصر مدته الزمنية . وكان الافراط فى هذا النوع من الديون قد شكل أحد الأسباب القوية لأزمات النقد الأجنبى الطاحنة التى شهدتها مصر خلال عامى ١٩٧٦، ١٩٧٧ . وقد خفت حدة المشاكل التى كان يثيرها هذا النوع من القروض بعد أن استخدمت مصر كل رأس مال هيئة الخليج لتنمية مصر فى سداد تلك القـــروض فى عام ١٩٧٧ . بيـــد أن النمو فى القـــروض الخارجية القصيرة الأجل بدأ يتسارع فى السنوات الثلاثة الأخيرة على نحو ملحوظ . وتجدر الاشارة هنا ، الى أن المقترض الرئيس لهذا النوع من القروض هو الحكومة ، التى كثيرا ما تضطر للاقتراض الخارجى القصير الأجل لكى تمول العجز الحادث فى موازنة النقد الأجنبى . لكن من الملاحظ أيضا ، أن القطاع الخاص بمصر بـــدأت يكون له علاقة بهذا النوع من القروض وبخاصة بعد التخلى عن الضوابط التى كانت تستخدمها الدولة فى التحكم فى عمليات الاستيراد وبعد اباحة حيازة النقـــد الأجنبى والسماح للأفراد المقيمين بفتح حسابات بالعملة الأجنبية بالبنوك التجارية . ولأول

---

(٣) رمزى زكى ، الاقتصاد السياسى لديون مصر الخارجية ، مرجع سابق ص ص ٢٦ ـ ٣٠

مرة بنشر البنك الدولى معلومات ومؤشرات عن الديون الخارجية القصيرة الأجل ، وبصفة عامة فان حجم هذا النوع من الديون قد وصل إلى ٣٤١٥ مليون دولار فى يونية عام ١٩٨٢ ، منها تسهيلات مصرفية مستحقة على الحكومة حوالى ١٣٠٠ مليون دولار ، والموقف الصافى للأصول والمطلوبات من العملات الأجنبية بالبنوك التجارية ويقدر بحوالى ٣٤١٥ مليون دولار (بالناقص) .

٣٠٢٠٧ - ديون القطاع الخاص غير المضمونة :

هذا النوع من الديون يعد جديدا فى تاريخ القروض المصرية . وقد ظهر لأول مرة فى مرحلة الانفتاح ، حيث أصبح فى مقدور القطاع الخاص بمصر أن يقترض من الخارج بدون أن تضمنه الحكومة المصرية . وقد نما هذا النوع من القروض فى سنوات الانفتاح بسبب التسهيلات الكبيرة التى تقررت للقطاع الخاص وبسبب نمو نشاطه فى تلك السنوات .

ولا توجد حتى الآن تقديرات يعتمد عليها حول هذا النوع من الديون لدى السلطات المصرية . ومن هنا فان التقديرات المتاحة تعتمد أساسا على المعلومات المقدمة من مانحى هذه القروض . وعموما فان البنك الدولى يقدر هذه الديون بحوالى ٤٥٥ مليون دولار (المستخدمة والقائمة فعلا) . والجزء الغالب من تلك القروض قد حصل عليها القطاع الخاص المشتغل فى مجالات السياحة والفنادق وتشييد وبناء

جدول رقم (٢٢)

اجمالى ديون مصر الخارجية طبقا للموقف فى عام ١٩٨٣/٨٢

نوع الديون	مليون دولار
ديون طويلة ومتوسطة الأجل (مستخدمة وغير مستخدمة)	٢١ر٢
ارتباطات الديون الجديدة فى عام ٨٢ / ١٩٨٣	٢ر٦
الديون العسكرية للدول الاشتراكية فقط	٢ر٠
الديون الخارجية القصيرة الأجل	٣ر٤
ديون القطاع الخاص الغير مضمونة	٠ر٦
الاجمالى	٣٠ر٨

العمارات الفاخرة . وجانب كبير من هذه القروض مصدرها مال عربى ، وهى تمتد لحوالى سبعة سنوات ، ومن غير المعروف أسعار فائدتها .

٤٠٢٠٧ ـ الديون العسكرية :

يقول تقرير البنك الدولى ، أن الحجم الحقيقى لديون مصر العسكرية غير معروف على وجه الدقة ، ولكنه يمثل وزنا محسوسا فى اجمالى ديون مصر الخارجية كما أنه نما بسرعة فى السنوات الأخيرة ، كما يشير التقرير الى أن ديون مصر العسكرية المعقودة مع الدول الرأسمالية فلا تتوافر عنها أية بيانات . اما الديون العسكرية المعقودة مع الدول الاشتراكية تقدر بحوالى ٣ بليون دولار .

مما سبق نستطيع الآن أن نقدر ديون مصر الخارجية ، من واقع بيانات البنك الدولى ، وطبقا للموقف فى عام ٨٢ / ١٩٨٣ بحوالى ٨ر٣٠ بليون دولار .

٠٣٠٧ ـ أسباب مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى .

يمكن ارجاع هذه المشكلة الى مجموعتين من الأسباب :

- أسـباب داخليـة .
- أسـباب خارجيـة .

٠١٠٣٠٧ ـ أسـباب داخليـة .

تمثلت هذه الأسباب فى الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التى تعتبر السياسة الاقتصادية مسئولة عنها بصفة أساسـية . وفيما يلى شرح مبسـط لبعض هـذه الاختلالات وأثرها على المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى :

٠١٠١٠٣٠٧ ـ فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية :

وتعرف **فجوة الموارد المحلية** بالفرق بين الادخار والاستثمار ، وتعرف **فجوة التجارة الخارجية** بالفرق بين الواردات والصادرات . ومن المعلوم أن مبـادىء المحاسبة القومية تقرر أن فجوة الموارد المحلة لابد وأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية منظورا اليها فى أية فترة ماضية . بمعنى أن الاستثمارات التى ينفذهـا الاقتصاد القومى خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية

لابد وأن تتم عن طريق احداث فائض فى الواردات يمول عن ريق انسياب صافى رأس المال الأجنبى الى الاقتصاد القومى خلال نفس الفترة(٤).

وبعبارة اخرى ، أن ضرورة التمويل الخارجى انما تنشأ نتيجة لوجود فجوة فى الموارد المحلية أى قصور حجم المدخرات المحلية عن أن تفى بحاجة الاستثمارات المطلوبة ، وأن هذه الفجوة تنعكس فى فجوة أخرى ، هى فجوة التجارة الخارجية ، أى قصور حصيلة الصادرات عن أن تغطى قيمة الواردات وأن الفجوة لابد وأن تغطى عن طريق حصول الدولة على موارد أجنبية(٥) ، وهذا من شأنه أن يؤدى الى تزايد الديون الخارجية للدولة .

وبالنسبة لخصوصية الاقتصاد المصرى ، فنجد أنه يتميز باتساع فجوة الموارد المحلية نتيجة للتدهور الشديد الذى حدث فى معدل الادخار المحلى فى السنوات الأخيرة وتخلفه بشكل ملحوظ عن مواكبة متطلبات التنمية واعادة التعمير . وتشير بيانات وزارة التخطيط الى أن متوسط نسبة عجز الادخار المحلى عن الاستثمار الاجمالى قد بلغت ٣١٫٨ ٪ فى النصف الثانى من الستينات (٦٥ — ١٩٧٠) على حين ارتفعت هذه النسبة الى ٦٧٫٨ ٪ فى النصف الأول من السبعينات . بل أن هذه النسبة وصلت الى أخطر مستوى لها فى عام ١٩٧٥ حيث بلغت ١٢٢ ٪ وقد رافق ذلك أيضا اتساع فجوة التجارة الخارجية . وقد بلغ معدل نمو الواردات من جميع السلع ضعف معدل نمو الصادرات خلال الفترة بين ١٩٦٧—١٩٧٤(٦) . أن الفجوة بين الادخار والاستثمار أو الفجوة بين الواردات والصادرات تعتبر احدى العوامل أو الأسباب الرئيسية التى تؤدى الى تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى الحصول على قروض من أجل سد هذه الفجوة الأمر الذى يؤدى الى تزايد الديون الخارجية .

٠٢٠١٠٣٠٧ — التضخم المحلى :

يعتبر التضخم المحلى أحد العوامل الأساسية لتراكم الديون الخارجية للاقتصاد المصرى ، حيث يؤدى الى حدوث عجز فى ميزان المدفوعات من خلال زيادة الواردات

---

(٤) رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٤٢ ، ٤٣ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٦) رمزى زكى ، اعادة جدولة الديون الخارجية ومستقبل التنمية فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٧ ، ص ٢٤

ونقص الصادرات . واذا كان التضخم من ابرز الآثار المترتبة على الحروب ، فإن ذلك لا يعفى السياسة الاقتصادية من مسئولية استمراره أو تزايد حدته . وهنا يعتبر تراخى السياسة الاقتصادية فى علاج التضخم من أسباب تفاقم الديون الخارجية(٢) .

فتأمل تلك المؤشرات الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد المصرى يشير الى أن السياسة الاقتصادية ، وهى تواجه الضغوط التضخمية التى فرضتها أعباء الحرب، والأسعار العالمية لم تضع خطة متكاملة محكمة تعكس ادراكا لمخاطر التورط فى مزيد من الحلقات التضخمية ومن ثم مزيد من العجز والديون الخارجية . وانما اعتمدت على اجراءات متناثرة تعوزها الدراسة . وقد خلق ذلك متناقضات كرست الضغوط التضخمية والاختناقات ، بل وخلقت المزيد منها(٧) .

فقد لجأت السياسة الاقتصادية ـ مثلا ـ بهدف تثبيت الأسعار الى التوسع فى سياسة دعم السلع ، ولكنها استهدفت أيضا زيادة فى الاستثمارات تم تمويل جزء كبير منها عن طريق التوسع المتضخم فى الاصدار النقدى ، وكان ذلك تناقض واضح بين عمل السياسة المالية والسياسة النقدية كذلك تناقضت سياسة التشغيل ، بتوسعها فى العمالة غير المنتجة ، مع هدف استقرار الأسعار السابق ذكره(٨) .

وكان من نتيجة هذه التناقضات تزايد مستمر فى حجم الدعم الحكومى للسلع واطراد التزايد فى معدل السيولة ، واستمرار الارتفاع فى مستوى الأسعار ، (ومن ثم استمرار الحاجة الماسة الى السيطرة الادارية عليها) والضغط المتزايد على المستوى الحقيقى لمعيشة الغالبية من الأفراد ، والتزايد المستمر فى حجم العمالة غير المنتجة .. وفى هذا كله تاكيد لتفاقم التضخم ، وبالتبالى إعاقة امكانيات النمو الاقتصادى الأمر الذى يؤدى الى تفاقم عجز ميزان المدفوعات وتزايد الديون الخارجية(٢) .

---

(٧) سلوى سليمان ، د المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ ، ص ٥٨٣ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٥٨٤ .

(٩) المرجع السابق ، ص ٥٨٤ .

٠٣٠١٠٣٠٧ ـ التخلف النسبى للقطاع الزراعى :

لا جدال فى أن الزراعة فى جمهورية مصر العربية ـ شأنها فى ذلك شأن غيرها من كثير من الدول النامية التى لا تزال حيثة العهد بالتصنيع وما زالت ـ وستبقى لفترة قصيرة ـ تمثل أحد القطاعات الرئيسية فى البنيان الاقتصادى القومى .

ويتميز القطاع الزراعى المصرى بالعديد من الخصائص منها :

- انخفاض الانتاجية أو زيادتها بمعدلات منخفضة .
- انخفاض نسبة الاستثمارات فى قطاع الزراعة بالمقارنة بالاستثمارات فى القطاعات الأخرى .
- التناقص المستمر فى مساحة الأرض الزراعية القديمة (عالية الخصوبة) .
- اتجاه الانتاجية المتوسطة للفدان للانخفاض بالنسبة لبعض الحاصيل وفى مقدمتها القطن .
- اتجاه العمالة الى الهجرة من الريف ، دون ارتباط بفرص عمالة حقيقة منتجة فى المدن ، بما تضمنه ذلك من انتقال تدريجي لثقل البطالة المقنعة من القرية الى المدينة ، وهو ما لايتفق مع مفهوم التحول الديناميكى الانمائى .

وتكمن خطورة الاتجاه التنازلى لامكانيات القطاع الزراعى فى مصر فى تناقض ذلك مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يؤكدها المنطق الاقتصادى وحقائقه التاريخية معا . فما من واحدة من تجارب التصنيع الناجحة فى القرن التاسع عشر الا وكانت مصحوبة فى مراحلها الأولى بزيادة الانتاج الزراعى . وحتى انجلترا واليابان لم تبدأ كل منهما فى الاعتماد الكبير على استيراد السلع الزراعية الا فى فترة متأخرة نسبيا فى تاريخ تنميتها . هذا الارتباط بين التنمية الناجحة والتقدم فى القطاع الزراعى لم يتم عرضا ، وانما راجع للدور متعدد الابعاد الذى يقوم به هذا القطاع فى انعاش الاقتصاد ككل(١٠) . ويمكن تحديد الدور الايجابى للقطاع الزراعى فى الآتى(١١) :

---

(١٠) المرجع السابق ، ص ٥٨٢ .

(١١) انظر المزيد من التفاصيل : محمد يحيى عويس ، المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٦٧ ـ ١٧٣ .

●● توفير المزيد من المواد الغذائية .

●● تنمية القدرة على التصدير .

●● المساهمة فى زيادة التكوين الرأسمالى

●● توسيع السوق المحلى بالنسبة للمنتجات الصناعية من خلال أثر الزيادة الصافية فى الدخل الزراعى .

●● تيسير تنقل القوى العاملة .

وبما أن هنا علاقة وثيقة بين تقدم الدولة والتقدم فى القطاع الزراعى فان تخلف الأخير يعتبر احد العوامل الأساسية المؤدية الى تفاقم عجز ميزان المدفوعات والذى من شانه ان يؤدى الى تزايد الديون الخارجية .

٠٤٠١٠٣٠٧ استراتيجية التصنيع :

يقوم التصنيع فى مصر على أساس الانتاج للسوق المحلى تطبيقا لاستراتيجية التصنيع التى اتبعتها مصر منذ بداية الستينات (الاحلال محل الواردات) . وتعنى هذه الاستراتيجية أن تنتج ما كنا نستورده من قبل ، وكان الهدف من اتباع هذه الاستراتيجية هو تحسين موقف ميزان المدفوعات ، وذلك على أساس أن الصناعات المنتجة محليا سوف تقلل من الواردات منها ، بل الأكثر من ذلك أن الأمل معقود على اساس زيادة الصادرات من تلك السلع فى المستقبل(١٢) .

ولكن نتائج تطبيق هذه الاستراتيجية جاءت عكس ما كان مخططا لها فبدلا من أن تصبح هذه الصناعات عاملا مساعدا فى تحسين ميزان المدفوعات ، أصبحت تضع عليه عبئا لا يستهان به ، حيث ارتبط تشغيل الوحدات الانتاجية لهذه الصناعات بضرورة تدفق الواردات من السلع الوسيطة وقطع الغيار ودفع براءات الاختراع ورسم استخدام العلامات التجارية . كما أن هذه الصناعات نظرا لسرعة التقدم الفنى فيها عالميا فانها لم تستطع منافسة الصناعات المماثلة فى الأسواق العالمية وبذلك أصبح تصديرها يعتمد على اعانات التصدير ، فضلا عن أن هذه

---

(١٢) عمرو محيى الدين ، « تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل » بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة مارس ١٩٧٧ ، ص ١٧٨ .

الصناعات جعلت استهلاكنا متزايـدا ، وبالتالى دفعت بالمدخـرات المحليـة الى الهبـوط(١٣) .

ويتضح مما سبق أن تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات كان له أثـر مزدوج ، يتمثل فى زيادة الـواردات ، من ناحيـة ، مما زاد العبء على ميزان المدفوعات ، وهبوط المدخرات المحلية ، من ناحيـة أخرى ، نظرا لظهـور نمط استهلاكى جديد ، وبذلك ساعدت هذه الاستراتيجية على زيادة الديون الخارجية لمصر .

٠٥٠١٠٣٠٧ الاسلوب الانمائى :

بالاضافة الى الأسباب السابقة ، هناك العديد من الثغـرات فى الاسـلوب الانمائى للسياسة الاقتصادية ، ساهمت بصفة خاصة فى اضعاف مقدرة الاقتصاد القومى على النمو وتحقيق وضع أكثر توازنا فى معاملاته مع العالم الخارجى يخلصه تدريجيا من مديونيته ازاء العالم الخارجى ونكتفى هنا بالاشارة الموجزة الى ابرز تلك الثغرات(١٤) :

(١) اهمال البنية والهياكل الأساسية للاقتصاد :

وترى الدراسة أن ذلك يعتبر من أهم مقومات المشكلة الاقتصادية فى مصر ومهما اثير فى تبرير هذا الاهمال من أسباب — مادية كانت أم فنية — فان ذلك لا يكفى عذرا لمـا وصلت اليه من تخلف شديد ، فكثير من الموارد والقـدرات وجهت الى مجالات أقل أهمية بكثير .

٢ — **اهمال الثروة البشرية** : اذا كان اهمال القطاع الزراعى قد أوجد قوى ضاغطة دفعت بثقل البطالة المقنعة من الريف الى المدن ، فان اضافة الاختلال بين هيكـل التعليم وسياسته وبين هيكل الأجور والتخصصات قد أوجـد مـزيدا من القوى الضاغطة دفعت بأفضل الكفاءات والخبرات البشرية — فى عمليات تصفية مستمرة — خارج الحدود السياسية للدولة .

وينطوى ذلك ليس فقط على تدهور مستمر فى انتاجية العنصر البشرى فى مصر وانما أيضا على تضاؤل ضخم فى عائد الاستثمار فى رأس المال البشرى وليس ثمـة

(١٣) رمزى زكى ، اعادة جدولة الديون الخارجية ومستقبل التنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .
(١٤) سلوى سليمان ، « المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية » ، مرجع سابق ، ص ٥٨٥ ، ٥٨٦ .

اقتصاد ، مهما بلغ ثراؤه ، يستطيع تحمل هذا العبء الاقتصادى الضخم المستمر ، فما من دولة سعت جادة الى التنمية والنمو والا واعتمدت فى المقام الأول على تكوين رصيد ضخم من الخبرات البشرية ، ومصر لا يمكن أن يحتمل اقتصادها استمرار الاتجاه السائد نحو تصفية قدرتها البشرية أولا بأول ، فذلك من أهم أسباب الاختناقات ومن تعذر تحقيق أهداف الانتاج ، ولا يمكن تبرير هذا الموقف بأنه حل لمشكلة العمالة الزائدة ، ولا بأنه دليل تضامن عربى ولا بأنه وسيلة تحقيق حصيلة صرف أجنبى ، فالعمالة الزائدة هى فى الفئات غير الماهرة وليس فى صفوة الخبرات ، والتضامن العربى أعظم معنى من مجرد التوقف عند المفهوم دون اضافة للمجتمع العربى كله ، والصرف الأجنبى لا يصح القل به كثمن مجمل لأى شىء مهما كانت قدرته وأهمية قيمته .

٣ ـ **سياسة التكوين الرأسمالى** : تشير الأرقام الى أن هناك تزايدا مستمرا فى نصيب الاستهلاك الكلى الى الناتج المحلى فى مصر ، وهو ما يتعارض كلية مع شروط التنمية ، وحتى ونحن نواجه الأزمة الحالية ، ولازالت زيادة الاستهلاك (المتوسط) فى مقدمة الأهداف المعلنة ، كما تنطلق الدعوة الى «اغراق» السوق المصرية بكافة السلع الاستهلاكية المستوردة ، فاذا لوحظ أن هذا الاغراق يعنى السماح « بتدفق » مستمر لتلك السلع ، وبالتالى القبول بأنماط استهلاكية عالية ، فكيف يمكن أن يتفق ذلك مع منطق التنمية وما تقتضيه من ضغط للاستهلاك لصالح الادخار والتكوين الرأسمالى .

ومن ناحية أخرى تفتقد سياسة تشجيع الاستثمار المقدرة على التوجيه المحكم لرأس المال الخارجى ، ولامكانيات الاستثمار المحلى بالكيفية التى تعظم معدل التكوين الرأسمالى المحلى مستهدفة أفقا زمنيا لانهاء الاعتماد على المديونية الخارجية .

٢٠٣٠٧ ـ أسباب خارجية :

ـ وبالاضافة الى الأسباب الداخلية ، السابق مناقشتها التى جعلت مصر تتجه الى القروض الخارجية ، فانه توجد أسباب أخرى لا تتعلق بهيكل الاقتصاد المصرى أو التشابكات بين قطاعاته ، ولكنها ساعدت هى الأخرى على زيادة القروض الخارجية ومن هذه الأسباب الحروب والتضخم العالمى .

١٠٢٠٣٠٧ ـ الحروب :

عاش الاقتصاد المصرى ظروف حروب مستمرة مكثفة وبالذات منذ نهاية الخطة الأولى (١٩٦٠ ــ ١٩٦٦) وحتى عام ١٩٧٣ وقد استنزف ذلك الكثير من موارده

ووضع قيدا على امكانيات نموه ، حتى لقد كانت نهاية تلك الحطة هي نهاية عهده ، بتحقيق معدل النمو ٦٪ ليتحول الى مرحلة من الركود فى مستوى الدخل المتوسط استمرت حتى أوائل السبعينات(١٥) .

وكانت البداية آثار حرب اليمن على الاقتصاد المصرى ، والتي كان من جرائها عدم وضع الخطة الخمسية الثانية موضع التنفيذ ، واتباع الاقتصاد منذ ذلك الحين خططا قصيرة الأجل .

ثم جاءت حرب ١٩٦٧ لتؤكد هذا الاتجاه نحو الركود وتعمق آثاره ولتدفع الاقتصاد الى دائرة الضغوط التضخمية ، وقد انعكست آثار هذه الضغوط السلبية بسرعة على خطة التنمية ، الأمر الذى أدى الى تعثر الانتاج الصناعى الى ما يقرب من حالة الكساد .

ورغم ظهور بادرة انتعاش فى نهاية الستينات عادت لتختفى بسرعة نتيجة لتراكم أعباء الديون ونفقات الدفاع من جديد .

وكان الاستعداد لحرب ١٩٧٣ مكلفا ، اقتضى زيادة كبيرة فى الدين الخارجى .

وفيما يلى عرضا تحليليا لأهم الاضرار الاقتصادية للحروب(١٦) :

- ارتفاع نصيب النفقات الدفاعية فى الدخل المحلى الاجمالى من ٥ر٥٪ فى الفترة من ١٩٦٠ ــ ١٩٦٢ الى نحو ١٠٪ فى سنوات ما بعد حرب ١٩٦٧ ، حتى وصل ما يقرب من ٢٠٪ فى عام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ثم هبوطهما الى ١٥٪ فى عام ١٩٧٥ .

- انخفاض نصيب الاستثمار الاجمالى فى الدخل المحلى الاجمالى من نحو ١٨ ٪ فى السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الخطة الخمسية الأولى نحو ١٣ ٪ فى السنوات التى تلت حرب ١٩٦٧ ، حتى وصل الى ١٢ ٪ فى عام ١٩٧٣ ثم عاود الارتفاع الى ١٤ ٪ فى عام ١٩٧٤ ، ١٥ ٪ فى عام ١٩٧٥ .

---

(١٥) المرجع السابق ، ص ٥٨٠ .

(١٦) ابراهيم العيسوى ومحمد على نصار ، « محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى ألحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ » ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ ، ص ١٢٤ ــ ١٣٦ .

- ارتفاع نسبة العجز فى ميزان المدفوعات الى الدخل المحلى الاجمالى من نحو ٣٥ر٣٪ خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٦ الى نحو ٦٢ر٦٪ فى الفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٣ نتيجة لهبوط الصادرات الراجعة الى انخفاض الاستثمار) وتزايد الواردات (الراجعة الى ارتفاع الانفاق العسكرى) ولا يخفى ما ترتب على هذا العجز من تزايد المديونية الخارجية لمصر .

- انخفاض القدرة الادخارية ، لقد عملت الاختلالات السابقة الاشارة اليها على انخفاض الميل الحدى للادخار المحلى من ٦ر١٤٪ فى الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٦ الى ٨٠ر٤ ٪ فى الفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٤ .

ومن الواضح أن ضعف الاقتصاد المحلى على توليد المدخرات تضعف بالتالى من مقدرته على الارتفاع بمعدلات الاستثمار والنمو ، وتزايد الالتجاء الى الديون لتمويل الاستثمارات .

٢٠٢٠٣٠٧ — التضخم العالمى :

نحن نعيش فى عصر العلم والتكنولوجيا وكذلك فنحن نعيش عصر تضخم على نطاق عالمى تجاوز فى حجمه وفى حدته وفى استمراره أية تجربة للتضخم فى التاريخ الاقتصادى الحديث ، ففى فترة خلت من حروب كبرى كان هناك اتجاه تضخمى قوى بلغ ذروته بالانفجار السعرى فى عام ١٩٧٢ الى ١٩٧٣ ، وتعزى زيادة حدة التضخم فى سنة ١٩٧٢ وما بعدها إلى عدة عوامل والتى من أهمها(١٧) : —

- تمويل الولايات المتحدة الأمريكية لحرب فيتنام ابتداء من سنة ١٩٦٩ الى ١٩٧٢ دون أن توفر الضرائب التى تستلزمها هذه الحرب .

- اقرار البلاد الصناعية المتقدمة لسياسات مالية ونقدية توسعية وذلك للتغلب على الركود الاقتصادى الذى كان قد بدأ منذ عام ١٩٦٩ — بالاضافة الى عجز المحاصيل الزراعية فى عام ١٩٧٢/٧١ لا سيما فى الاتحاد السوفيتى .

---

(١٧) أحمد سعيد دويدار ، « التضخم واثره على مستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى مصر » ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٨٠ ، ص ٣٧٢ — ٢٧ .

- التوسع التدريجي في الخدمات العامة كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي وما شابه ذلك من خدمات اجتماعية والتي بدأت في معظم البلاد بعد الحرب العالمية الثانية تكتنفها صعوبات التمويل في بداية السبعينات ، غير أن هذه الخدمات كانت قد تأصلت وأصبح العدول عنها يسبب اضطرابات اجتماعية وسياسية بعيدة الاثر وبالغة الخطر .

- وفي ظل تضخم عالمي متزايد الخطورة أخذت تتنافس مجموعة البلاد المصدرة للبترول ومجموعة البلاد الصناعية ، الأولى بزيادة أسعار بترولها الخام والثانية بزيادة أسعار منتجاتها الصناعية الى أن انتهى العقد السابع بحالة ليس فيها رابح ولا خاسر من المجموعتين ، ولم تخسر الا البلاد النامية غير المصدرة للبترول والتي كانت الضحية .

- أن الركود التضخمي هو ظاهرة أخرى لم تكن معروفة من قبل وهو وجود التضخم جنباً الى جنب مع البطالة .

ولمعرفة اثر التضخم العالمي على ديون مصر الخارجية ينبغي معرفة العناصر الاساسية التالية(١٨) :

– حساب الارباح والخسائر الرأسمالية للديون والاحتياطيات الخارجية .

– تأثير التضخم العالمي على معدل التبادل الدولي لمصر .

– تأثير التضخم العالمي على عجز ميزان المدفوعات المصرى

– تأثير التضخم العالمي على شروط الاقتراض الخارجي لمصر .

وبصفة عامة يلاحظ أن موجة التضخم العالمي التي اجتاحت العالم في السبعينات ، لازال سائدة حتى الآن وأن كانت قد حققت لمصر أرباحاً رأسمالية من خلال ما باشرته من تخفيض على القيمة الحقيقية لديون مصر الخارجية ، الا أن هذه الارباح ما لبثت أن تلاشت تماماً من خلال الآثار السلبية والخسائر المختلفة التي سببها التضخم العالمي للاقتصاد المصرى والتي تمثلت في تدهور التبادل الدولي ،

---

(١٨) لمزيد من التفاصيل :
رمزى زكى ، « تأثير التضخم العالمي على مديونية مصر الخارجية : **نظرة على الماضي ورؤية للمستقبل** » مرجع سابق ، ص ٣٢٧ – ٣٤٧ .

وزيادة الحاجة للاقتراض الخارجي ، فضلا عن الآثار التى نجمت عن اتجاه سعر الفائدة للاقتراض الخارجي نحو التزايد .

٤٠٧ ـ الآثار الناجمة عن تزايد الديون الخارجية للاقتصاد المصرى :

يمكن تلخيص آثار مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى فيما يلي(١٩) :

- استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية ، نظرا للجوء الحكومة الى هذه الاحتياطيات لسداد اعباء الديون الخارجية (للأقساط والفوائد) المتزايد .

- اضعاف الطاقة الذاتية للاقتصاد على الاستيراد ، بسبب ارتفاع معدل خدمة الدين الخارجي (كنسبة مئوية الى اجمالى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة) نظرا لأن قدرة البلاد النامية ومنها مصر على الاستيراد تتحدد اساسا ، عبر المدى الطويل ، بمدى حصيلة صادراتها . وقد اضطر عدد كبير من هذه الدول الى الضغط على الواردات الى أدنى الحدود الممكنة ، مع ما استتبعه ذلك من آثار انكماشية وضغوط داخليـة .

- ان اضعاف الطاقة الذاتية للاقتصاد على الاستيراد ، الناجم عن تزايد اعباء الديون الخارجية ، قد اثر تاثيرا بالغا على تنفيذ برامج الاستثمار والانتاج والتوظيف ، نظرا لارتباط كل هذه البرامج بحدود دنيا من الاستيراد .

- ولما كانت مبالغ خدمة الدين تشكل ، فى حقية الأمر ، موارد اقتصادية محلية ، فان تزايد هذه المبالغ قد ادى الى اضعاف قدرة الاقتصاد على تكوين المدخرات وعمليات التراكم الراسمالى الأمر الذى من شأنه أن يؤدى الى تعثر عملية التنمية الاقتصادية .

- ومع التزايد الذى حدث فى اعباء خدمة الديون ، فان الانتقال الصافى للموارد الأجنبية (أى القروض والاستثمارات الأجنبية الجديدة مطروحا

---

(١٩) رمزى زكى : دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

منها مبالغ خدمة الديون) التى تتلقاها الدولة من العالم الخارجى أصبح يتدهور سنة بعد أخرى .

- مع استفحال مشكلة الديون الخارجية وما جاء فى ركابهـا من تعثر فى السداد ، فى الوقت الذى تزايدت الحاجة فيه للاقتراض فإن الثقة الدولية فى عدد كبير من الدول النامية ومنها مصر قد اهتزت فى أسواق الاقتراض الخارجى ، ومن ثم أصبح الدائنون يتشددون فى الاقراض من حيث سعر الفائدة ، وفترة السماح ، ومدة القرض والضمانات اللازمة للسداد . ومن هنا ارتفعت تكلفة الاقتراض الخارجى .

- إن تزايد الديون الخارجيـة المستحقة الى اجمـالى الناتج المحـلى تعبر عن مدى تزايد اعتماد الدولة على التمويل الخـارجى فى تنفيـذ مشروعات التنمية وفى علاج بعض المشـاكل الاقتصادية الملحـة التى تواجهها ، مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية وقطع الغيـار وغير ذلك . وفى ظل هذه المديونية المتزايدة ، فإن هذه الدولة أصبحت مجبرة أن تحول بشكل منظم أجزاء محسوسة من ناتجها القومى للدول والهيئات والمنظمات الدائنة وفاء لالتزاماتها الخارجية ، الأمر الذى أدى الى تزايد التبعية للخارج .

٥٠٧ — العوامل المحددة لقدرة الاقتصاد المصرى على سداد ديونه الخارجيـة فى المسـتقبل :

وتتمثل هذه العوامل فى عوامل الضعف والقوة فى قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية ، وفيما يلى شرح مختصر لهذه العوامل(٢٠) بالاضافة الى التعرض الى مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى والاخطار الناجمة عنها فى المستقبل .

٥٠٧-١ — عوامل الضعف فى قدرة الاقتصاد المصرى على سداد ديونه الخارجية :

يمكن تعريف هذه العوامل بأنها تلك العوامل التى تسـهم فى تقليل الفـائض المتبقى من العملات الأجنبية التى يمكن تخصيصها للوفاء بأعباء الديون :

---

(٢٠) رمزى زكى ، « تأثير التضخم العالمى على مديونية مصر الخارجية » : نظرة على الماضى ورؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣ — ٣٥٨ .

- تزايد اعتماد مصر على العالم الخارجى فى اشباع الاحتياجات الغذائية ، حيث أصبح استيراد المواد الغذائية الضرورية تستنزف نسبة هامة ومتزايدة عبر الزمن من العملات الأجنبية التى يستطيع الاقتصاد المصرى تدبيرها سواء عن طريق مصادره أم عن طريق المعوقات والقروض الخارجية .
- نسبة الواردات من السلع الوسيطة من اجمالى مستلزمات الانتاج فى الكثير من قطاعات الاقتصاد القومى . ونتيجة لذلك ، فان وارداتنا من السلع الوسيطة أصبحت تمتص نسبة كبيرة ومتزايدة عبر الزمن من اجمالى وارداتنا . وبما أن انتظام دوران عجلات الانتاج فى كثير من قطاعات الاقتصاد القومى يعتمد على مدى انتظام ورود السلع الوسيطة من الخارج . فان اضعاف فاعلية هذا العامل سوف يتطلب تقوية القطاع المنتج للسلع الوسيطة فى الفترة المقبلة .
- جمود الصادرات السلعية المصرية ، وخصوصا السلع الزراعية . وباختصار ، يمكن القول أن الجمود الحادث فى النمو الكمى لصادراتنا السلعية يعود الى الأسباب الآتية :
  - ضعف النمو فى القطاعات المنتجة للتصدير وخصوصا فى القطاع الزراعى .
  - الزيادة السكانية وما أدت اليه من انقاص الفائض المخصص للتصدير .
  - ضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية .

٢٠٥٠٧ — عوامل القوة فى قدرة الاقتصاد المصرى على سداد ديونه الخارجية :

وتتمثل عوامل القوة التى تدعم من قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية فى المستقبل فى تلك العوامل التى تتمتع بأهمية خاصة فى ادرار العملات الأجنبية للاقتصاد المصرى . ويمكن القول انه بالقدر الذى تنمو به هذه العوامل ، بالقدر الذى ستدعم به مقدرة مصر على مواجهة أعباء ديونها فى المستقبل وتتمثل هذه العوامل فى الآتى :

— البترول .

— تحويلات المصريين العاملين فى الخارج .

— تنمية الايرادات التى تتأتى من قطاع السياحة .

— تزايد الايرادات الناتجة من رسوم المرور بقناة السويس .

٣٠٥٠٧ — رؤية مستقبلية لمشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى :

عرضنا بشكل موجز لعوامل القوة وعوامل الضعف لمقدرة مصر على سداد ديونها الخارجية فى المستقبل ، ورأينا أن تدعيم هذه المقدرة سوف يتحدد ، بداهة ، بتدعيم عوامل القوة وأضعاف فاعلية عوامل الضعف . وهذا كله رهن بمدى ما سيبذله الاقتصاد المصرى فى الفترة المقبلة من دفع عجلات التنمية قدما للامام . وأن كانت الاحصائيات المتاحة عن ديون مصر الخارجية توضح أننا مطالبون بسداد مبالغ كبيرة فى السنوات المقبلة نظرا لانتهاء فترات السماح للكثير من ديوننا الخارجية .

ولما كانت استمرارية موارد الأربعة الكبار (البترول ، تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، ايرادات قطاع السياحة وايرادات قناة السويس) فى التزايد فى المستقبل محدودة ، فان مواجهة وضع المدفوعات الخارجية مستقبلا وما يتطلبه ذلك من تزايد فى موارد العملات الأجنبية لخدمة الديون وتوافر امكانيات الاقتراض الخارجى واطمئنان الدائنين ومانحى القروض ، سوف يحتم اذن البحث عن موارد اضافية للنقد الأجنبى . ومن هنا ، فان الدلائل تشير الى أنه سيتم التركيز مستقبلاً على ثلاثة محاور أساسية هى(٢١) :

١ — تزايد استنزاف البترول .

٢ — السعى لجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة مع اعطائها المزيد من المزايا والضمانات .

٣ — التركيز على تنمية قطاعات التصدير .

ونحن نعتقد أن العمل فى نطاق هذه المحاور الثلاثة سيكون هو الشغل الشاغل لصانعى السياسة الاقتصادية بمصر فى غضون الفترة المقبلة ، لو استمرت سياسة الانفتاح الاقتصادى على نفس النهج الذى سارت عليه فى العشرة سنوات الأخيرة . ولكن من المؤكد أن تلك المحاور الثلاثة لن تقدم حلا لمشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية ، فسوف تستمر الديون فى التصاعد على نحو سريع ، وسيواكب ذلك استمرار تصاعد نصيب الأجانب والدائنين من الناتج المحلى (الأقساط + الفوائد + الأرباح المحولة للخارج) وربما وباستنزافهم للفائض الاقتصادى بمصر مع ما يعنيه ذلك من اضعاف للقوى الذاتية للتراكم وسوف تزداد درجة «انفتاح» مصر على العالم الرأسمالى ، وتزداد اندماجا فيه ومن ثم تتدعم تبعيتها للمراكز المسيطرة فيه ،

---

(٢١) رمزى زكى ، « الاقتصادى السياسى لديون مصر الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٣٨ ، ٣٩ •

وبالتالى اكثر حساسية وتعرضا للأزمات (التضخم ، ركود للتجارة الدولية ، تقلب أسعار الصادرات ، تذبذب أسعار الصرف ... الخ) . ومع تزايد اندماج مصر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى سوف تتعاظم درجة التفاوت فى توزيع الدخول . وبناء عليه فان برامج الاستثمار والتصنيع سوف تميل عبر الزمن الى تلك المجالات الانتاجية التى تشبع حاجة ذوى الدخول المرتفعة ، ولهذا فمن المتوقع أن يستمر اهمال اشباع الحاجات الأساسية للسكان وعدم التمكن من مواجهتها . بل سوف يستمر تدهور اشباع هذه الحاجات مع استمرار اذعان مصر لمطالب الدائنين ومانحى القروض (الغاء الدعم ، ورفع الاسعار ، وتقليل حجم الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة للفقراء ومحدودى الدخل(٢٢) .

وهذه التوقعات التى يرجح كثيرا احتمال حدوثها فى المستقبل المتطور ، لو استمرت سياسة الانفتاح الاقتصادى بدون تخطيط ، تؤكدها تجارب النمو الرأسمالى المنفذة التى حدثت فى دول أمريكا اللاتينية (المكسيك ، شيلى ، البرازيل) وبعض دول جنوب شرقى آسيا (هونج كونج ، سنغافورة ، تايوان)(٢٣) .

٧٠٦٠ مواجهة مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى :

هناك عدة وسائل او اجراءات للتخفيف من أعباء المديونية الخارجية ، منها وسائل يمكن اتباعها فى الأجل القصر وأخرى يمكن اتخاذها فى الأجل الطويل . وفيما يلى عرض مبسط لهذه الوسائل والاجراءات :

٧٠٦٠١٠ مواجهة المشكلة فى الأجل القصير :

ويتطلب ذلك مجموعة من الاجراءات والضوابط التى يجب أن تنعكس فى شكل قواعد للسلوك . ويمكن اجمال ذلك فيما يلى :

- يجب البدء فى وضع حد لنمو الديون الخارجية القصيرة الأجل ، المتمثلة فى تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية ، فهى اخطر عنصر ملتهب فى هيكل الديون الخارجية ، وان الافراط فيها (كما حدث فى الفترة من ١٩٧٣ــ١٩٧٧) سوف يزيد المشكلة تفاقما فى المستقبل . وينبغى البحث

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٣٨ .
(٢٣) المرجع السابق ، ص ٣٩ .

عن مصادر بديلة أفضل . من حيث الفائـــدة ، ومدة القــرض وفترة السماح .

- يجب أن تستهدف سياسة الاقتراض الجديدة ، ايقاف القروض الخارجية الجديدة لتمويل الاستهلاك الجارى بقدر الامكان ، وأن تكون القـــروض الجديدة من ذلك النوع الذي لابد وأن يسهم في خلق أو توسيع الطاقات الانتاجية . وبهذا يضمن الاقتصاد القومى أن تخلق هذه القروض موارد مباشرة أو غير مباشرة لخدمة أعبائها في المستقبل .

- وعند الاتفاق على القروض الجديدة يجب ان يكون واضحا أن فترة السماح يجب ألا تقل عن فترة التفريخ حتى لا تأتى مواعيد السداد فى أوقـــات غير ملائمة(٢٥) .

- يجب بذل أقصى الجهود لعلاج مشكلة الطاقات الانتاجيـــة العاطلة ، وخصوصا في القطاعات المنتجة للتصدير او للسلع البديلة للواردات ، حتي يمكن زيادة (أو توفير) العملات الأجنبية بما يرفع من قدرتنا على سداد الديون الخارجية .

- ضرورة تنويع مصادر الاقتراض الخارجي ، فلا يجب أن يقتصر اقتراضنا على دولة معينة ، أو دول محدودة أو تكتلات بعينها ، حتى نتجنب مخاطر التبعية ، وأن يكون معيارنا هو قبول القروض من أى مصدر ، طالما كانت أفضل من حيث الشروط .

- ضرورة توحيد ادارة الدين الخارجى ، وذلك بانشاء هيئة مركزية لمراقبة الديون ، وتتركز فيها كافة المعلومات المتعلقة بالمديونية ولا يجوز التعاقد على ديون أخرى جديدة الا بالرجوع الى هذه الهيئة التى يجب أن تسترشد

---

(٢٤) رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ ـ ١٣١

(٢٥) يقصـد بفترة السماح ، عـدد السنوات التى تنقضى بين سنة عقـد القرض وبين السنة التى يبدأ فيها البلـد المدين دفـع اقساط الدين ، وأن كان يستمر فى دفـع الفوائد على القروض من السنة الأولى . أما عن فترة التفريخ فالمقصود بها عـد السنوات التى تنقضى بين بدء الاتفاق الاستثمارى على مشروع معين ، وبين بدء ظهور الانتاج الجـديد من هـذا المشروع .

بمعايير علمية محددة تستهدف رفع فاعلية القروض الى أعلى درجة ممكنة ، وتراعى الحد الأقصى المسموح به للمديونية الخارجيه .

- ضرورة مراجعة موقف القروض الخارجية التى تم التعاقد عليها ولم تستخدم والعمل على تلافى أسباب عدم الافادة منها . وقد يتطلب الأمر احداث نوع من المرونة فى استخدام هذا الرصيد العاطل من القروض عن طريق التفاوض مع الدائنين لامكان استخدامه فى تمويل مشروعات أخرى ، غير التى تم الاتفاق عليها عند القروض ، اذا كان ذلك يوفر امكانيات عاجلة لتمويل المشروعات المدرجة بالخطة .

- وضع اجراءات دقيقة تكفل استخدام الموارد المتاحة من النقد الأجنبى بأعلى درجة من الكفاية ، وهو ما يعنى ضرورة الاهتمام بميزانية النقد الأجنبى ، ويجب أن توضع هذه الميزانية لمدة سنوات قادمة (تغطى فترة الخطة) فى شكل ميزانيات مستقلة عن كل سنة ، وأن تعد فى ضوء استحقاقات الديون الخارجية والواردات المختلفة . وأن تراجع بشكل حجم النقد الأجنبى المتوقع فى كل سنة والنفقات المعروفة والمقدرة بشكل دورى فى ضوء المتابعة الدقيقة لها ، وفى ضوء الثغرات التى تحدث . ومن الواجب أيضا اتخاذ الاجراءات الادارية والقانونية التى تكفل ضمان هذه الميزانية والتزام القطاعات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة بتنفيذها وعدم تجاوزها .

- يجب أن نتحاشى بقدر الامكان فى الفترة القادمة عملية اعادة جدولة الديون الخارجية ، وأن نحافظ على مواعيد السداد بدقة ليس فقط للاحتفاظ بثقتنا لدى الدائنين وبحسن سمعتنا فى سوق الاقتراض الدولى ، وانما أيضا لتجنب الشروط والأعباء الاضافية التى تنتج عن عملية تأجيل السداد واعادة الجدولة(٢٦) .

---

(٢٦) المقصود بعملية اعادة جدولة الدين الخارجى ، هى الاتفاق مع الجهة الدائنة على تجميد دفع اقساط الدين فترة معينة ، وأن كان البلد المدين يستمر فى دفع الفوائد على الدين خلال فترة التجميد . وعملية اعادة الجدولة لا تتم بسهولة ، حيث يسبقها مفاوضات مضنية مع البلد أو الجهة الدائنة ، وفيها يفرض الدائنون على البلد المدين شروط معينة ، وغالبا ما تمس هذه الشروط السياسة الاقتصادية الداخلية . كما انهم يفرضون على البلد المدين ، دفع فوائد اضافية عن الاقساط المؤجلة الدفع .

٠٢٠٦٠٧ مواجهة المشكلة فى الأجل الطويل :

وهناك وسيلتان يمكن اتخاذهما فى الأجل الطويل للتخفيف من أعباء المديونية الخارجية هما : ترشيد الانفاق القومى وتنمية الصادرات السلعية(٢٧) .

٠١٠٢٠٦٠٧ ترشيد الانفاق القومى :

ويكون ترشيد الانفاق القومى باعادة النظر فى طرق استخدام الأموال العامة بقصد الحد من الانفاق المظهرى بشتى صوره مما لا يتفق مع امكانيات الدولة النامية ، وترشيد الانفاق الاستثمارى لتحقيق أكبر عائد منه . فبالنسبة للمشروعات الانتجية المزمع اقامتها لابد من اجراء دراسات متأنية للتحقق من جدواها الاقتصادية وما يمكن ان تضيفه عن طريق ما تنتجه للتصدير أو الاحلال محل الواردات .

وبالنسبة للمشروعات الانتاجية العاملة يجب النظر فى المشكلات التى تعترضها سواء كانت تمويلية أو ادارية لتحقيق الاستفادة الكاملة من طاقاتها مما يؤدى الى زيادة الانتاج وتقليل الفاقد . أما المشروعات التى يتضح أنها تقوم على أسس غير سليمة بحيث تكلف الدولة أعباء مالية ولا تعطى فائضا اقتصاديا يوازى ما استثمر فيها من أموال ولا يرجى تحسين اقتصادياتها فلا يجب التردد فى تصفيتها وتوجيه العمالة فيها الى القطاعات التى تحتاج اليها بدلا من استمرارها فى استنزاف موارد الدولة دون طائل .

٠٢٠٢٠٦٠٧ تنمية الصادرات المصرية :

وترى الدراسة أن هذه الوسيلة من الأهمية مما يستوجب تعبئة كافة الجهود فى قطاعات الانتاج والتجارة الخارجية فضلا عن الجهاز الحكومى لدفع حركة التصدير . ويحتاج الأمر ابتداء الى ترشيد الانتاج لزيادة حجمه بالقدر الذى يفى بمتطلبات الاستهلاك المحلى ويبقى فائضا متزايدا للتصدير . كما يحتاج الأمر الى تحسين نوعية الانتاج وخفض تكلفته حتى يمكن أن ينافس الانتاج المماثل فى الأسواق العالمية . كذلك يحتاج الأمر الى توفير كفايات ادارية عالية التخصص فى مختلف مجالات التجارة الخارجية تشمل قدرة البحث والنفاذ الى أسواق الدول النامية فى سرعة ، والقدرة على تنفيذ عمليات التصدير بما يتطلبه ذلك من دقة مراعاة المواصفات المطلوبة فى السلعة ومواعيد تسليمها الى غير ذلك من الأمور التى تكفل الاحتفاظ بالسوق الخارجية بعد كسبها .

---

(٢٧) عبد الرحمن زكى ابراهيم ، « التمويل الأجنبى ومستقبل التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية اليمنية » ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الثانى والثلاثون ، اكتوبر ١٩٨٢ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

قائمـــة المراجـــع

BIBLIOGRAPHY

اولا — المراجــع العــربية :

١ — ابراهيم العيسوى وعلى نصار ، « محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى الحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ .

٢ — أبو بكر متولى ، مبادىء النظرية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٨١ .

٣ — ———— ، الاقتصاد الخارجى ، مكتبة عين شمس ، القــاهرة ، ١٩٨٠ .

٤ — أحمــد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربيــة ، القــاهرة ١٩٨٥ .

٥ — أحمــد سعيد دويدار ، « التضخم وأثره على مستقبل التنمية والعــدالة الاجتماعية فى مصر » ، بحث مقــدم للمؤتمر العلمى السنوى الخــامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٨٠ .

٦ — اسماعيل شــلبى ، « معجزة انخفاض الجنيه المصرى » ، مجلة الاهــرام الاقتصادى ، العــدد ٦٨٧ ، مارس ١٩٨٢ .

٧ — اسماعيل محمد هاشم ، التحليل الكلى والدورات التجارية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ .

٨ — العشرى حسين درويش ، السياسات الاقتصادية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٩ — ———— ، التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القــاهرة ، ١٩٧٨ .

١٠ — بنك مصر ، « حول امكانية الوصول لسعر حقيقى للصرف الاجنبى فى مصر »، النشرة الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١١ — ـــــــــــ ، « دور سياسة سعر الصرف فى ادارة ميزان المدفوعات فى مصر » ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٢ — جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولى ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٣ — ـــــــــــ ، « امكانيات نمو الاقتصاد المصرى فى الثمانينات فى ضوء تجربة السبعينات » ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مايو ١٩٨٢ .

١٤ — حمدية زهران ، التحليل الكينزى والسياسات الانمائية فى البلاد المتخلفة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٥ — ـــــــــــ ، ازمة النقد العالمى والبلاد المنتجة والمصدرة للبترول ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

١٦ — رمزى زكى ، « تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادى الذى عقدته مصر مع صندوق النقد الدولى (١٩٧٧—١٩٨١) ، حصاد التجربة واحتمالات المستقبل » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مايو ١٩٨٢ .

١٧ — ـــــــــــ ، مشكلة التضخم فى مصر : اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٨ — ـــــــــــ ، دراسات فى ازمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ،مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٣ .

١٩ — ـــــــــــ ، « الاقتصاد السياسى لديون مصر الخارجية » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٤ .

٢٠ ـــ ـــــــــــــ ، أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢١ ـــ ـــــــــــــ ، بحوث فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢٢ ـــ رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢٣ ـــ سامى عفيفى حاتم ، نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢٤ ـــ ـــــــــــــ ، الاقتصاد المصرى فى اطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢٥ ـــ ـــــــــــــ ، العلاقات النقدية الدولية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٢٦ ـــ ـــــــــــــ ، التأمين الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٢٧ ـــ سعيد النجار ، التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٢٨ ـــ سلوى سليمان ، « المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .

٢٩ ـــ عمرو محيى الدين ، « تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر : البدائل المتاحة فى المستقبل » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٧ .

٣٠ ـــ عبد النبى حسن يوسف ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٣١ ـ فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٣٢ ـ فؤاد مصطفى محمود ، التصدير والاستيراد علميا وعمليا ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٣٣ ـ فوزي منصور ، محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢/١٩٧١ .

٣٤ ـ محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٣٥ ـ ـــــــــــ ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٣٦ ـ محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

٣٧ ـ محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٣٨ ـ محمد سلطان ابو على ، التجارة الدولية : نظرياتها وسياساتها ، مكتبة المدينة بالزقازيق ، الزقازيق ، ١٩٨١ .

٣٩ ـ ـــــــــــ ، محاضرات فى اقتصاديات النقود والبنوك ، مكتبة المدينة بالزقازيق ، الزقازيق ، ١٩٨١ .

٤٠ ـ محمد فخرى مكى ، « التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ .

٤١ ـ محمد يحيى عويس ، التحليل الكلى والتحليل الكينزى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٤٢ ــ ـــــــــــــــ ، المشاكل الاقتصـــادية المعاصرة ، مكتبـــة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٤٣ ــ محمود عبد الحي ، « مشكلة المشـــاكل الجنيـــه والدولار » ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، أعداد ٨١٧ ، ٨١٨ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٤ .

٤٤ ــ معهد التخطيط القومى ، « الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر » ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٦ ، ابريل ١٩٨١ .

٤٥ ــ نبيل صباغ ، « بدا فى تطبيق سياســـة الانفتاح النقـــدى » ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨٣٦ ، يناير ١٩٨٥ .

٤٦ ــ وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، دار النهضـــة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

ثانيا ــ المراجـــع الأجنبية

١ ــ الكتب والدراســـات :

1 — H. Adebahr, Währungstheorie und Währungspolitik : Einführung in die monetäre Aussenwirtschaftslehre, Duncker & Humblot, Berlin, 1978.

2 — J. Cassel, Theoretische Sozialökonomie, 5 Auflage, Leipzig, 1932.

3 R.E. Caves, Trade and Economic Structure : Models and Methods, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1960.

4 — M. Chacholiades, International Trade Theory and Policy, McGraw-Hill Company, New York, 1978.

5 — M.O. Clement, R.L. Pfister, and K.J. Rothwell, Theoritical Issues

in International Economics, Haughton Mifflin Company, Boston, 1967.

6 — B. J. Cohen, Balance-of-Payments Policy, Penguin Books Ltd., England, 1969.

7 — P.T. Ellsworth, J.C. Leith, The International Economy, Sixth Edition, Macmillan, New York, 1984.

8 — R. Findaly, Trade and Specialization, Penguin Modern Economics Texts, Harmondsworth, Middx, 1970.

9 — J.L. Ford, The Ohlin-Heckscher Theory ; Basis and Effects of Oommodity Trade, Asia Publishing House, New York, 1965.

10 — A.M. Freeman III, International Trade : An Introduction to Method and Theory, Harper & Row Publishers, New York, 1977.

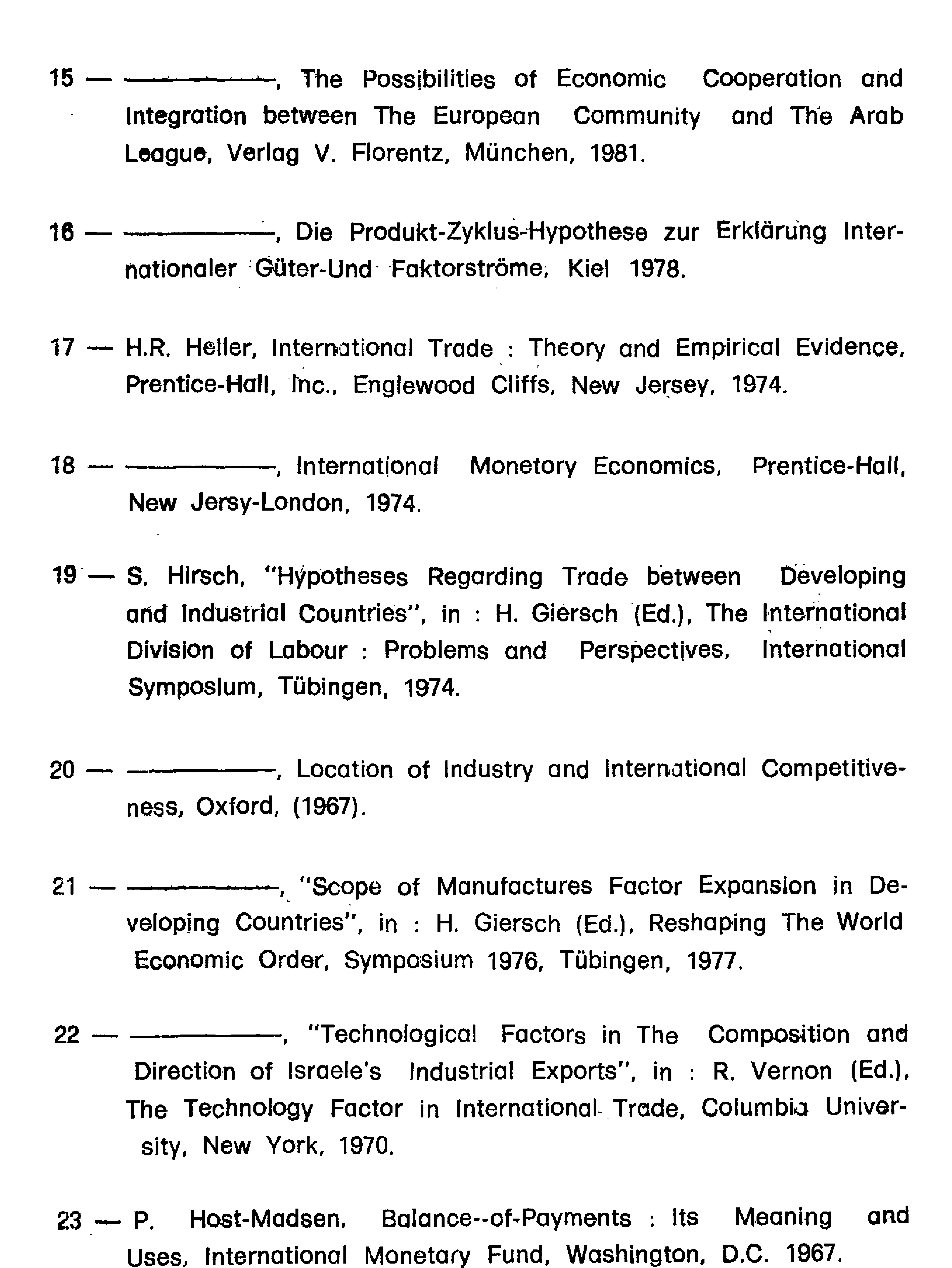
11 — H.P. Gray, A Generalized Theory of International Trade, Macmillan, London, 1970.

12 — H.G. Groubel, "The Theory of Intra-Industry Trade", in : R.E. Baldwin, J.D. Richardson (Eds.), Readings in International Trade and Finance, Little, Brown & Co., Boston, 1974.

International Trade and Finance Little, Brown & Co., Boston, 1974.

13 — W. Gruber, D. Mehta, R. Vernon, "The Theory of Intra-Industry Trade", in : R.E. Baldwin, J.D. Richardson (Eds.), Readings in

14 — S. Hatem Der Europäisch-Arabische Dialog, Diskussionsbeiträge aus dem Institut für Wirtschaftspolitik der Universitäat Kiel, 12 (1978).



15 — ——————, The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between The European Community and The Arab League, Verlag V. Florentz, München, 1981.

16 — ——————, Die Produkt-Zyklus-Hypothese zur Erklärung Internationaler Güter-Und Faktorströme, Kiel 1978.

17 — H.R. Heller, International Trade : Theory and Empirical Evidence, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1974.

18 — ——————, International Monetory Economics, Prentice-Hall, New Jersy-London, 1974.

19 — S. Hirsch, "Hypotheses Regarding Trade between Developing and Industrial Countries", in : H. Giersch (Ed.), The International Division of Labour : Problems and Perspectives, International Symposium, Tübingen, 1974.

20 — ——————, Location of Industry and International Competitiveness, Oxford, (1967).

21 — ——————, "Scope of Manufactures Factor Expansion in Developing Countries", in : H. Giersch (Ed.), Reshaping The World Economic Order, Symposium 1976, Tübingen, 1977.

22 — ——————, "Technological Factors in The Composition and Direction of Israele's Industrial Exports", in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University, New York, 1970.

23 — P. Host-Madsen, Balance--of-Payments : Its Meaning and Uses, International Monetary Fund, Washington, D.C. 1967.

24 — G.C. Hufbauer, Synthetic Materials and The Theory of International Trade, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1966.

25 — ————————, "The Impact of National Chraracteristics and Technology on The Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods", in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University, New York, 1970.

26 — ——————— , "The Multinational Corporation and Direct Investment", in : P.B. Kenen (Ed.), International Trade and Finance, Cambrihge University, London, 1975.

27 — ————————, J.G. Chilas, "Specialization by Industrial Countries : Extent and Consequences", in : H. Giersch (Ed.), The International Division of Labour : Problems and Perspectives, International Symposium, Tübingen, 1974.

28 H.G. Johnson, Comparative Cost and Commercial policy Lectures, 1968, Stockholm, 1968.

29 — ————————, "Technology and The Theory of International Trade", in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, National Bureau of Economic Research, New York, 1970.

30 — M.E. Kreinin, International Economics : A Policy Approach, The Harbrace Series in Business and Economics, New York-Chicago, 1971.

31 — S.B. Linder, An Essay on Trade and Transformation, Almiquist and Wickell, Stockholm, 1967.

32 — H. Linnemann, An Econometric Study of International Trade Flows, Ph.D. Thesis, Amsterdam, 1966.

33 — K.E. Meade, The Balance-of-Payments, London-New York-Toronto, 1963.

34 — B.S. Minhas, An International Comparison of Factor Costs and Factor Use, North-Holland Publishing Company, Amsterdam, 1963.

35 — R.A. Mundell, International Economics, Macmillan, New York, 1968.

36 — K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, 5 Auflage, Verlag Vahlen, München, 1974.

27 — ———, "The Heckscer-Ohlinsches Theorem Und Technischer Fortschritt", in : G. Bombach (Ed.), Beiträge Zur Theorie der Aussenwirtschaft, Berlin, 1970.

38 M.W. Scammel, International Trade and Payments, Macmillan, London-New York, 1974.

39 — E. Schneider, Zahlungsbilanz und Weckselkurs Tübingen, 1968.

40 — H. Siebert, Aussenhandelstheorie, Stuttgart, 1973.

41 — Adam Smith, An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, 4th ed., Vol. 1 London, 1925.

42 — B. Södersten, International Economics, Harper & New York, London, 1970.

43 — R.M. Stern, "Testing Trade Theories", in : P. Kenen (Ed.), International Trade and Finance : Frontiers For Research, Cambridge University Press, London-New York. 1975.

44 — A. Stobough "The Neo-Technology Account of International Trade : The Case of Petrochemicals" in : L.W. Wells, Jr. (Ed.), The Product Life Cycle and International Trade, Harvard University, Boston.

45 — ————————, The International Transfer of Technology in The Establishment of The Petrochemical Industry in Developing Countries, UNITAR, 1974.

46 United States Tariff Commission, Competitiveness of U.S. Industries, Washington, D.C., 1972.

47 — S.B.V. Vanek, International Theory and Policy, Homewood, 1966.

48 — R. Vernon, Ed.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University press, New York, 1970.

49 — World Bank, Egypt : Economic Management in a Period of Transition, A World Country Economic Report, Washington, D.C., 1980.

50 — ————————, Jr. L.T. Wells, Manager in The International Economy, Third Edition, Englewood Cliffs, New Jersy, 1976.

51 — ————————, "The Location of Economic Activity" in : J.H. Dunning (Ed.), Economic Analysis and The Multinational Enterprises, Allen & Unwin, London, 1974.

52 — ————————, Storm over The Multinational : The Real Issues, First Edition, Macmillan, New York, 1977.

53 — Jr. L.T. Wells, "International Trade : The Product Life Cycle Approach", in : Jr. L.T. Wells (Ed.), The Product Life Cycle and International Trade, Harvard Univ., Boston, 1972.

54 — B.W. Willkinson, Canada's International Trade : An Analysis of Recent Trends and Patterns, Private Planning Association of Canada, Montereal, 1968.

55 — A. Zottmann, Theorie und politik der Assenwirtschaft, Stuttgart, 1967.

٢ ـ الدوريات والمقــالات :

1 — J.P. Agrawal, J.B. Donges, E.J. Horn, A.D. Neu, Ubertragung von Technologien an Entwicklungsländer, Kieler Studien, 132 (1975), Tübingen, 1975.

2 — B. Balassa, "Tariff Reductions and Manufactures among the Industrialized Countries," in : American Economic Review, 59 (1966).

3 — ————————, "Tariff Protection in Industrial Countries : An Evaluation", in : Journal of Political Economy, 73 (1965).

4 — ————————, Trade Liberalization and Revealed Comparative Advantage", in : The Manchester School of Economic and Social Studies, 33 (1965).

5 — R.E. Baldwin, "Determinants of The Commodity Structure of U.S. Trade" in : American Economic Review, 16 (1977).

6 — D.S. Ball, "Factor-Intensity Reversal in International Comparison of Factor Costs and Factor Use" in : Journal of Political Economy, 76 (1966).

7 — H. Baumann, A. Herrmann, K.H. Ketterer, H.G. Kiera, R. Seeling, Aussenhandel, Direktinvestitionen und Industriestruktur der deut-

schen Wirtschaft, Volkswirtschaftliche Schriften, 266 (1977), Berlin.

8 — J.N. Bhagwati, The Heckscer-Ohlin Theorem in The Multicommodity Case", in : Journal of Political Economiy, (1970).

9 — J. Dréze, "Les Exportations Intra-C.E.E. en 1958 et la position Belqé", in : Recherches Economiques de Louvain, 27 (1967).

10 — ————————, "Quelques Reflexions Serienes sur L'Adaptation de L'Industrie Belgé ou Marché Commun", in : Comptes Rendus des Traveaux he la Société Royale d'Economie politique de Belgique, 275 (1960).

11 — Falvey, "Transport Cost in the Pure Theory of International Trade", in : Economic Journal, 86 (19).

12 — J.M. Finger, " **A New View of the Product Life Cycle Theory".** in : Weltwirtchaftliches Archiv, 111 (1975).

13 — C. Freeman, "The Plastics Industry : A Comparative Study of Research and Innovation". in : National Institute Economic Review, 26 (1963).

14 — H.G. Grubel, "Intra-Industry Specialization and The Pattern of Trade", in : The Canadian Journal of Economics and Political Science, 33 (1967).

15 — K. Haitani, "Low Wages Productive Efficiency, and Comparative Advantages", in : Kyklas, 24 (1971).

16 — S. Hirsch, Rich Man's, Poor Man's, and Every Man's Goods : Aspects of Industrialization, in : Kieler Studien, 148 (1977), Tübingen, 1977.

17 — ————————, "The U.S. Electronics Industry in International Trade", in : National Institute Economic Review, 34 (1967).

18 — ————————, "Capital or Technology : Confronting The Neo-Factor Proportions and Neo-Technology Accounts of International Trade", in : Weltwirtschaftliches Archiv, 110 (1974).

19 — E.J. Horn, "Technologische Neuerungen und Internationale Arbeitsteilung", in : Kieler Studien, 139 (1976) Tübinge, 1976.

20 — H.G. Johnson, "Factor Endowments, International Trade, and Factor Prices", in : The Manchester School of Economic Studies, 25 (1967).

21 — ————————, "Technological Change and Comparative Advantage : An Advanced Country's Viewpoint", in : The Journal of World Trade Law, 9 (1975).

22 — P.B. Kenen, "Nature, Capital and Trade", in : Journal of Political Economy, 73 (1965).

23 — B.D. Kessing, "Different Countries Labour Skill Coefficients and The Skill Intensity of International Trade Flows", in : Journal of International Economics, 1 (1977).

24 — R.W. Klein, "A Dyanamic Theory of Comparative Advantage", in American Economic Review, 68 (1973).

25 — M.E. Kreinin, "Comparative Labour Effectiveness and The Leontief Scarce Factor Paradox", in : American Review, 55 (1965).

26 — W. Leontief "Domestic Production and Foreign Trade : The American Capital Position Re-examinaed" in : Economic Internationale 7 (454).

27 — ————————, "Factor Proportion and The Sturcture of American Trade : Further Theoretical and Empirical Analysis" in : Review of Economic and Statistics, November 1956.

28 — ————————, "An International Comparison of Factor Costs and Factor Use", in : American Economic Review, 75 (1964).

29 — A.P. Lerner, "Factor Prices and International Trade" in : Economical, London, 10 (1952).

20 — F. Machlup, "Three Concepts of The Balance — of — Payments and the So-called Dollar Shortage", in : Economic Journal, 80 (1965).

31 — J.R. Moroney, "The Strong Factor-Intensity Hypothesis : A Multisectoral Test", in : Journal of Political Economy, 75 (1967).

32 — M. Mussa, "Tariffs and The Distribution of Income : The Importance of Factor Specificity, Substitutability, and Intensity in The Long Run", in : Journal of Political Economy, 82 (1974).

33 — S. Naya, "Natural Resources, Factor Mix and Factor Reversal in International Trade", In : American Economic Review, 57 (1964).

34 — B. Ohlin, "Die Beziehungen zwischen Internationalem Handel und Internationalem Bewegungen Von Kapital und Arbeit", in : Zeitschrift Für Nationel Okonomie, 2 (1931).

35 — M.V. Posner, "International Trade and Technical Change", in : Oxford Economic Papers, N.S., 13 (1961).

36 — P.A. Samuelson, "International Trade and The Equaliztion of Factor Prices", in : Economic Journal, 58 (1948).

37 — ——————, "International Factor-price Equalization : Once Again", in : Economic Journal, 59, (1949), 234.

38 — W.F. Stolper and P.A. Samuelson, "Protection and Real Wages", in : Review of Economic Studies, 9 (1941).

39 — W.P. Travis, "Production, Trade and Protection When are Many Commodities and Two Factors", in : American Economic Review, 16 (1977).

40 — R. Vernon, "International Investment and International Trade in The Product Cycle", in : Quarterly Journal of Economics, 80 (1966).

41—Jr. L.T. Wells, "A Product Life Cycle for International Trade", in : Journal of Marketing, 32 (1968).

42 — ——————, "Test of A Product Cycle Model of International Trade : U.S. Exports of Consumer Durables", in : Quarterly Journal of Economics, 23 (1969).

كتب وأبحاث أخرى للمؤلف :

أولا ــ باللغة العربية :

١ ــ نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢ ــ الاقتصاد المصرى فى اطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصره ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٣ ــ المذاهب التكنولوجية فى الاقتصاد الدولى المعاصر ، بحث مقبول للنشر بمجلة مصر المعاصرة ، ١٩٨٦ .

٤ ــ التأمين الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٥ ــ العلاقات النقدية الدولية ، مكتبة عين شمس ، القاهره ، ١٩٨٦ .

ثانيا ــ باللغة الأجنبيــة :

1 — Europäisch-Arabischer Dialog, Diskussionsbeiträge aus dem Institut für Wirtschaftspolitik der Universität kill Nr. 12 (1978), kiel , 1978.

2 — The Possibilities of Economic Cooperation and Integration Between The European Community and The Arab League, Verlag V. Florentz. München, 1981.

ولقد حاز هذا البحث على جائزة السوق الأوربية المشتركة E.C.Commission (الجماعة الاقتصادية الأوربية) لعام ١٩٨١ ، كما حاز أيضا على جائزة مؤسسة كونراد أديناور الألمانية الغربية Konrad-Adenauer-Stiftung فى بون .

3 — The Consequences of EEC - South Enlargement on The Agriculture of The Arab Mashrek Countries, Paper presented To The Workshop on The Consequences of EEC- South Enlargement On The Mediterranean Agriculture Countries and Alternative Soulutions, 18-25 October 1983, Tunis, 1983.

وهو المؤتمر الذى قامت باعداده وتنظميه مؤسسة فريدرش ايبرت Friedrich-Ebert-Stiftung الألمانية الغربية .

نبـذة عن المؤلف :

- من مواليد عام ١٩٤٧ بقرية الصنافين القبلية ، مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية .

- حاصل على بكالوريوس الاقتصاد ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، دور مايو ١٩٦٩ بتقدير مرتبة الشرف .

- ماجستير اقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٣ ، بتقدير ممتاز .

- دبلوم الاقتصاد الدولى (المعادل للماجستير) ، جامعة كيل ، ألمانيا الغربية بتقدير جيد جدا .

- دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد الدولى ، جامعة كيل بألمانيا الغربية ، بتقدير جيد جدا .

- عضو هيئة التدريس بقسم التجارة الخارجية ، كلية التجارة وادارة الأعمال ، جامعة حلوان .

- سبق له أن عمل خبيرا ومستشارا فى المجالات التالية :

١ ــ خبير بمركز التنمية الصناعية للدول العربية بالقاهرة عام ١٩٧٤ .

٢ ــ خبير بالسوق الأوربية المشتركة (الجماعة الاقتصادية الأوربية) فى بروكسل أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ .

٣ ــ خبير زائر بشركة فولكس فاجن بألمانيا الغربية فى نهاية عام ١٩٨٠ ، وبداية ١٩٨١ .

٤ ــ أتيح للكاتب من خلال منحة لمدة عام قدمتها وزارة التعاون الاقتصادى الاتحادية بألمانيا الغربية التعرف على ودراسة المؤسسات والهيئات المتخصصة فى مجال التعاون الاقتصادى الدولى ، والمسئولة عن تقديم المعونات الاقتصادية والفنية لدول العالم الثالث .

٥ ــ يقدم الكاتب الاستشارات الاقتصادية لعدد من المشروعات الصناعية بمدينة العاشر من رمضان .

● عضو بالجمعيات العلمية التالية :

عضو الجمعية العلمية للسوق الأوربية المشتركة فى بروكسل وبون وساهم فى كثير من المؤتمرات العلمية التى نظمتها هذه الجمعية .

عضو لجنة شعوب دول العالم الثالث بالاتحاد العالمى للجامعات ومقرها بون بألمانيا الغربية .

● عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع .

رقم الأيداع بدار الكتب القومية

٨٧/٢٧٥٩

شركة دار الاشعاع للطباعة

١٤ شارع عبد الحميــد ــ جنينة قاميش

السيدة زينب ــ القـــاهرة

هذا الكتاب

يتصدى هذا الكتاب بالعرض والتحليل لعدد من الموضوعات التى تقع فى نطاق نظرية التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية. فلقد قدّم الجزء الأول من هذا الكتاب أهم المناهج الفكرية الحديثة فى نظرية التجارة الخارجية لكى يطّلع القارىء على التطورات الحديثة فى مجال البحث الدائب والمستمر فى هذا القطاع. ولقد اختار الكاتب اسلوبا جديداً للبحث يتميز باختيار هذه المناهج الفكرية فى ضوء النتائج التى توصلت اليها الدراسات التطبيقية للحكم على مدى قدرتها على تفسير حقائق العالم الاقتصادى الذى نعيش احداثه المتجددة يوما بعد الآخر.

وفى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية تناول الجزء الثانى من الكتاب عرضا تفصيليا لميزان المدفوعات باعتباره مدخلا ضروريا لدراسة النظرية النقدية الدولية. ثم تناول هذا الجزء بعد ذلك كل من نظرية الصرف الاجنبى، ونظرية التوازن الاقتصادى الخارجى.

أما الجزء الثالث، فقد حاول الكاتب ربط ماعرضه من المفاهيم والمناهج النظرية بواقع الاقتصاد المصرى. لهذا كان طبيعيا أن تحتل قضية سعر صرف الجنيه المصرى، ومشكلة المديونية الخارجيه مكان الصدارة فى اطار التحليل المرتبط بقضايا الاقتصاد المصرى فى ظل الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية.



الدار المصرية اللبنانية طباعة • نشر • توزيع
١٦ شارع عبد الخالق ثروت — ٧٥٦٧٤٣ — برقيا : دارشادو — ص . ب : ٢٠٢٢ — القاهرة س . ت ٣٧٤٤
AL-DAR AL-MASRIAH AL-LUBNANIAH PRINTING- PUBLISHING- DISTRIBUTION
16 ABD EL KHALEK SARWAT st. / P. O. BOX 2022 - CAIRO - EGYPT / PHONE: 756743- CABLE: DARSHADO


Bibliotheca Alexandrina
1518658